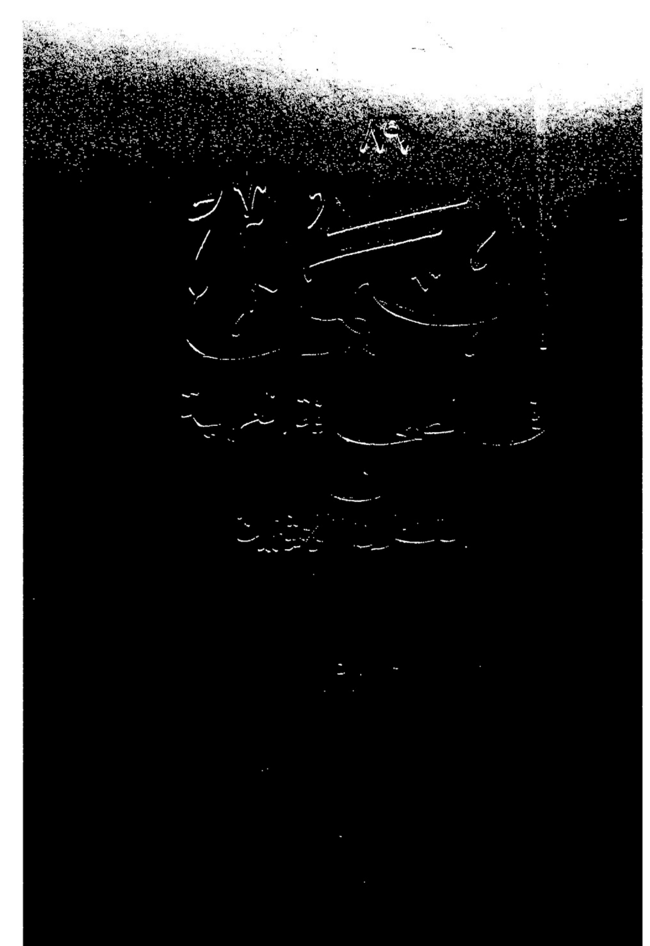


بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٩)

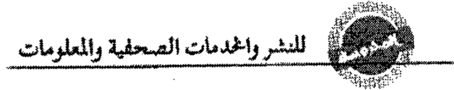
اليمــــن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد الرابع



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993
العنوان
المؤلف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

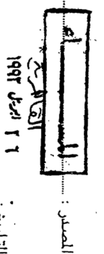
فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء



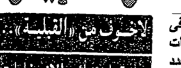
القاهرة

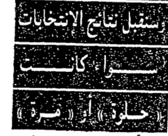
التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

٤٠ حزباً تخوض الإنتخابات فى اليمن

الشيخ عبدالله الأحمر زعيم حزب الإصلاح:

نتصدى لمحاولات إيران فى الوصول إلى بلادنا





لاخوف من «القبلية» .. ونستقبل نتائج الانتخابات سواء كانت «حلوة» أو «مرة»



عبد الله الاحمر

الانتخابات التى تجرى فى اليمن هى أول انتخابات برلمانية فى ظل نظام تعدد الاحزاب ، ويشترك فيها اكثر من ٤٠ حزباً .

كان من المقرر أن تجرى هذه الانتخابات فى ٢٢ نوفمبر الماضى .. موعد انتهاء الفترة الانتقالية التى استمرت عامين ونصف العام منذ اعلان الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ .. الا أن عدة أسباب كان اهمها الخلاف بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبى) و (الاشتراكى اليمنى) .. واعتكاف على سالم البيض نائب رئيس الجمهورية قرابة ثلاثة شهور فى « عدن » وطرحه شروطا للعودة لم يوافق عليها الرئيس على

عبدالله صالح فى البداية .. بالاضافة الى عدم تمكن اللجنة العليا للانتخابات من انهاء مهامها فى الفترة المحددة .. وتصاعد ظاهرة العنف السياسى .. كل هذه الاسباب ـ وغيرها ـ ادت الى تأجيل الانتخابات الى يوم ٢٧ ابريل الجارى . وهو قرار قوبل ايضا بمعارضة قوية من بعض الاحزاب ، حتى ان ١٦ حزبا اعلنت سحب ثقتها من لجنة الانتخابات ، واتهمتها بانها تحولت الى ورقة فى جيب الائتلاف الحاكم ولم تهتم بالتشاور مع القوى السياسية الاخرى .

فى هذه الانتخابات يواجه الحزبان الحاكمان منافسة قوية من جانب حزب « التجمع اليمنى للاصلاح » الذى يرأسه الشيخ عبد الله حسين الاحمر زعيم قبيلة « حاشد » .. وهو من اكثر الاحزاب اليمنية تنظيما ويستمد قوته من قيامه على تحالف بين التنظيمات الاصولية مع بعض زعماء القبائل .

اما الاحزاب الاخرى فهى اقل تنظيما ومنها ١٨ حزبا لايوجد لها مقرات او صحف تعبر عن آرائها !.. وبعض الاحزاب تقع تحت سيطرة الحزبين الحاكمين وتتلقى منهما دعما .. كما ان بعض التيارات السياسية الفاعلة مثل الناصريين والبعثيين والاخوان المسلمين فشلت فى ان توحد صفوفها ، وتشرزمت بين الاحزاب المختلفة .. اذ يتوزع الناصريون على اكثر من ستة احزاب ، والبعثيون على اربعة احزاب والاسلاميون على عشرة احزاب .

اى ان المنافسة فى الانتخابات ستتركز بين الحزبين الحاكمين وحزب الاصلاح .. واغلب الظن ان هذه المنافسة لن تحسمها البرامج الحزبية او التكتيكات التى سيتبعها كل حزب فى ادارة المعركة .. وانما ستعتمد بشكل اساسى على شعبية المرشحين ودور القبائل . حيث ان العناصر القبلية مازالت هى المسيطرة على الحياة السياسية باليمن !.

نقبل النتيجة

فى هذا الحوار الخاص « للمساء » يؤكد الشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس حزب الاصلاح ان حزبه سيحصل على نسبة كبيرة من مقاعد البرلمان اذا جرت الانتخابات بحرية تامة وفى مناخ ديمقراطى بعيدا عن تدخل الشرطة .

● سألته : واذا خذلتكم صناديق الانتخاب .. كيف ستمارسون نشاطكم فى الفترة القادمة ؟

□ قال : لن تخذلنا الصناديق طالما بقيت السلطة بعيدة عن المعركة ولم تمارس اعمال الترغيب او الترهيب .. فاذا تمت الانتخابات بنزاهة دون تزييف او تزوير .. سنتقبل نتائجها سواء كانت « حلوة » أو « مرة » !

● قلت له : دعنى اسألك بصراحة واعتقد انكم تحبون الصراحة فى الحديث : البعض يقول ان حزب الاصلاح له يد .. او مسئول بدرجة ما عن الانفجارات والاعمال التخريبية التى تقع من وقت الى اخر فى اليمن .. ما رأيك ؟

□ قال : الذين يقولون هذا الكلام اغبياء . وهم ليسوا مسئولين او معنيين بالامر .. ولو سألت المسئولين لقالوا لك عكس ذلك

● ومن اين يأتى لكم هذا الاتهام ؟

□ من الطفيليين الذين لا ناقة لهم ولا جمل (!) .. لكن حزب الاصلاح ارفع واسمى من ان يمارس مثل هذه الاعمال الدنيئة

● على اية اسس يقوم منهج حزب الاصلاح ونظريته ؟

□ على الشريعة الاسلامية . نحن تجمع سياسى اسلامى .

● الا تطبق الشريعة الاسلامية فى اليمن الان ؟

□ اليمن يطبق الشريعة منذ عهد الرسول عليه الصلاة والسلام .

● اذن ماذا ستضيفون الى الحكم اذا فزتم فى الانتخابات وقمتم بتشكيل الحكومة ؟

□ كل ما يهمنا هو استمرار الحكم بالشريعة الاسلامية والغاء القوانين الوضعية

● هل لديك مثالا للقوانين الوضعية التى تريدون الغاءها؟

□ قانون الصحافة .. وقانون الموازنة العامة الذى يخصص مبالغ كبيرة لدعم مصنع لانتاج الخمور فى « عدن » !!

محاولات ايران

● مادامت الشريعة الاسلامية هى الاساس وهى الايديولوجية التى يقوم عليها حزب الاصلاح .. لماذا لاتتحدون مع « حزب الحق » الذى يقوم ايضا على اساس الشريعة الاسلامية ؟

□ اى حزب له نفس الغاية ويقوم على نفس المبادىء التى نعمل بها .. نحن لانختلف معه

● هل اتصلتم بقادة حزب الحق ؟

□ ليس بيننا قطيعة

● اذن لماذا لا تندمجون تحت لواء واحد فى المعركة الانتخابية ؟

□ نحن الحزب الكبير الحزب الاساسى .. وقد ظهر حزب الحق بعد حزب الاصلاح بفترة

● المعروف ان ايران تحاول مد نفوذها الى انحاء العالم العربى .. وهناك من يقول ان ايران بعد ان وصلت الى السودان تحاول الان ان تقفز منها الى اليمن من خلال الاحزاب الاسلامية ؟

□ سؤالك فيه كثير من الحقيقة .. نعم هذا صحيح .. وهذا ما نعارضه بشدة فى حزب الاصلاح ونتصدى له بكل قوة . نحن نعارض اى تدخل ايرانى .. ونتصدى لكل محاولات المد الشيعى الايرانى فى الوصول الى بلادنا . لاننا فى اليمن لانعرف التعصب الدينى ولانعرف



التطرف والمد الايرانى يمثل خطرا على بلادنا .

● البعض يقول ان السعودية تدعم حزب الاصلاح .. بينما ايران تقف وراء حزب الحق .. وان هذا هو السبب فى عدم انضمام الحزبين تحت لواء واحد !

□ المعروف ان المملكة السعودية لاتؤمن بالحزبية من اساسها فكيف تتعاون مع تنظيم حزبى فى اليمن ؟.. اما ايران فانتم اخبر بها !

● البعض يقول ان « القبلية » ستهدد التجربة الديمقراطية الجديدة فى اليمن ؟

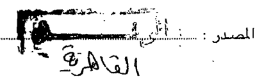
□ غير صحيح .. لأن قبائل اليمن متحضرة وتختلف عن القبليات الموجودة فى مناطق اخرى من العالم .. لدينا فى اليمن من الحضارة والاعراف والتقاليد ومبادىء الاسلام ما نحمى به الضعيف وننصر صاحب الحق . لدينا اعراف وتقاليد افضل من قوانين الدول المتحضرة .. ثم ان التاريخ يذكر لقبائل اليمن انها هى التى قادت دائما الثورة ضد التخلف .. فمن يهاجم القبلية اليمنية هو جاهل ومتجن وجاحد !..

● لكن بعض المراقبين يرى ان الانتخابات القادمة ستكون على المجتمع اليمنى سيف ذو حدين .. فهى اما تخطو باليمن خطوات واسعة نحو الديمقراطية .. واما ان الاحزاب التى لن تحصل على المقاعد التى ترغبها من الانتخابات فى البرلمان .. ستمارس نشاطا تخريبيا خارج نطاق الشرعية .. ما تعليقك ؟

□ الذين يقولون هذا الكلام . ينظرون من منظار اسود .. لان اليمنيين ـ قبائل واحزابا ـ لايمكن ان يكونوا هكذا ابدا ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر : [redacted]
القاهرة

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

أول انتخابات نيابية باليمن منذ إعلان الوحدة

الرئيس صالح يؤكد حرصه على نزاهة العملية الانتخابية

علي عبد الله صالح

صنعاء - وكالات الأنباء: تبدأ غدا «الثلاثاء» اول انتخابات نيابية في اليمن منذ اعلان الوحدة بين شطري اليمن عام ١٩٩٠. كد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان الانتخابات سوف تتم في ظل اجواء آمنة وتنافس شريف بين ٢١ حزبا وتنظيما سياسيا. ووصف الرئيس اليمني الانتخابات بأنها نقلة نوعية في مجال بناء الدولة اليمنية الحديثة، والقضاء على كل رواسب التقسيم.

كما اشار الرئيس اليمني في حديث لمجلة «ديرشبيجل» الالمانية الي عمليات الاغتيال التي شهدتها اليمن مؤخرا، مؤكدا انها تستهدف الاخلال بالامن والقضاء علي الوحدة بين شطري اليمن. واعترف الرئيس اليمني «علي عبدالله صالح» بوجود تطرف ديني في بلاده، ونفي ان يكون لهذا النوع من التطرف اي خطر علي امن اليمن. ودعا الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية الي الائتلاف علي قاعدة القواسم المشتركة التي تم اعلانها من خلال البرامج الانتخابية. اوضح «صالح» أن ضرورات الوحدة بين شطري اليمن تقتضي وجود ائتلاف وطني لترسيخ الوحدة ومبادئ الديمقراطية، وأكد انه لايمانع في وجود ائتلاف حزبي بين صفوف المعارضة.

وفي الوقت نفسه اعلنت اللجنة العليا للانتخابات ضرورة وضع ضوابط محددة لضمان نزاهة الانتخابات. اشار متحدث باسم اللجنة الي اقتراح يقضي بتوقيع اعضاء كل لجنة علي بطاقات الناخبين بعد الادلاء بأصواتهم بحيث تكون البطاقة التي لاتحمل توقيع اللجنة باطلة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

اتفاقان بين اليمن وهولندا

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وقّع امس في جوزارة التخطيط والتنمية على اتفاقين بين اليمن وحكومة هولندا، يتعلق الاول بالمرحلة الثالثة من الترتيبات الإدارية لمشروع مصادر مياه صنعاء.

وتساهم حكومة هولندا في هذه المرحلة بمبلغ ١٤,٥ مليون غيلدر هولندي مقدمة كمنحة لليمن.

ويستخدم هذا المبلغ لشراء معدات والات ومركبات للمشروع بالاضافة الى تقديم خدمات استشارية وتدريب الكوادر اليمنية والمساهمة لتكلفة المقاولات الخاصة بالمشروع.

ويساهم الجانب اليمني بمبلغ ثمانية ملايين ريال لتغطية نفقات النظراء والتسهيلات الادارية.

وينفذ المشروع من الجانب اليمني المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي. ويتعلق الاتفاق الثاني بمشروع دعم مركز انتاج بذور البطاطس وخزنها وتسويقها في اليمن.

وتقدم الحكومة الهولندية بموجب هذا الاتفاق منحة مالية مقدارها ٣,٧٢٧,٨٠٠ مليون غيلدر هولندي لتغطية قيمة المواد والمعدات والتشغيل الخاص بالمشروع وتكاليف الخدمات الفنية. وسيحوّل الجانب الهولندي النفقات الخاصة بتقييم المشروع في مرحلة لاحقة.



المصدر : المصور الأربعاء المنسية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

الرئيس اليمني ينفي خطر التطرف

احتدام منافسات المرشحين وجهود لتأمين الاقتراع

عدن: من عبد الله حموده ولطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

دخلت حملة الدعاية في الانتخابات اليمنية ساعاتها الأخيرة، وبدأ العد التنازلي لبدء عملية الاقتراع صباح غد، وترك عدد كبير من المسؤولين والموظفين في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية مكاتبهم، وذهبوا الى مقار دوائرهم الانتخابية في المحافظات للادلاء باصواتهم، بينما احتدمت المنافسة بين المرشحين، ووصلت المهرجانات الانتخابية الى ذروتها. ورغم الحضور المسلح لقوات الأمن في مختلف الدوائر، لم يقع سوى حادثين لتبادل اطلاق النار احدهما في الحديدة، راح ضحيته 6 أشخاص، والآخر في محافظة إب.

وتعتبر الحملة الانتخابية هادئة وايجابية بجميع المقاييس، في ضوء المخاوف التي تسود بشأن احتمالات المواجهة بين المرشحين خلالها، وكذلك احتمالات الخطر من تفاقم الموقف بعدها، إذا رفض احد الأحزاب المشاركة النتائج التي يمكن ان يتمخض عنها الاقتراع. وهي احتمالات ما زالت قائمة، اشارت اليها ملاحظة، ذكرها احد اليمنيين لسائحة اجنبية، حول قلة اطلاق النار احتفالاً بعيد الفطر المبارك هذا العام، حيث قال «سبب ذلك يرجع الى ارتفاع أسعار المقذوفات، كما اننا ندخرها الى ما بعد الانتخابات».

ويؤكد المراقبون ان وجود المخاوف من تفاقم الموقف، والتحذير المستمر من عواقبه، هو اجدى سبب لتفادي المخاطر الامنية، وردع أولئك الذين قد يلجأون الى العنف كاسلوب لرفض نتيجة الانتخابات. وجدير بالذكر ان أكثر من 35 الف جندي من قوات الأمن والقوات المسلحة، بقيادة العقيد الركن علي محمد صلاح - شقيق الرئيس اليمني - وتحت اشراف محمد علي هيثم رئيس اللجنة الامنية باللجنة العليا للانتخابات، يتولون مهمة توفير الامن لعملية الاقتراع في الـ 301 دائرة انتخابية في مختلف المحافظات اليمنية.

وفي معرض رده على اسئلة وجهت إليه في مؤتمر صحافي حول الانتخابات، نفى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وجود تطرف ديني في اليمن، على النحو الموجود في بعض الدول العربية الأخرى، ولكنه قال «هناك تطرف يميني، وتطرف يساري، وقد توجد في كل تنظيم عناصر متطرفة، ولكن مثل هذا التطرف لا يشكل اي خطر».

٦



من جانبه، أجاب علي سالم البيض على عدد من الاسئلة في المؤتمر الصحافي الذي حضره مراسلو وكالات الانباء والصحف العربية والاجنبية والوفود الصحافية التي تتابع عملية الانتخابات اليمنية، حيث أشار الى أن انتخابات الـ 27 من ابريل (نيسان) الجاري، تمثل إشارة البدء لمواصلة طريق الديمقراطية في اليمن، وقال انها تكتسب أهمية كبيرة.

وعن احتمالات إحداث تعديلات دستورية بعد الانتخابات، قال البيض، ان ذلك متروك لمجلس النواب المقبل، خاصة ان جميع البرامج الانتخابية للأحزاب المشاركة في الانتخابات، تطالب بإدخال تعديلات على الدستور، وهو متروك للمجلس النيابي المقبل وفق الأسس والاجراءات الدستورية.

ورد البيض على سؤال حول مستقبل العلاقات بين اليمن ودول الخليج والمملكة العربية السعودية، فجدد استعداد بلاده للحوار مع جميع البلدان العربية، وقال: «علينا ان نفتح باب الحوار لمعالجة مختلف القضايا، لأننا جميعاً في وضع لا يشرف الأمة العربية».



المصدر : الخليج الشارقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

٢,٦ مليون يمني يقترعون غدا وصالح يتعهد بالتنحي اذا خسر الحزبان الحاكمان

المراقبون الدوليون اطلعوا على ضمانات نزاهة الانتخابات

صنعاء - «الخليج»

بدأ المراقبون الدوليون عملهم في اليمن وعقدوا خلال اليومين الماضيين اجتماعات مع الجهات ذات العلاقة بالانتخابات التشريعية التي تجري غدا، لاستعراض ترتيبات اجراء الانتخابات وضمانات نزاهتها.

وعرضت اللجنة العليا للانتخابات المشكلة من مختلف القوى السياسية على المراقبين الترتيبات الأمنية والبشرية الخاصة بعملية الاقتراع، حيث خصص ٣٨ الف عسكري للحفاظ على سلامة الاقتراع الذي سيتم في ٥٦٣٩ لجنة للرجال و١٥٤٠ لجنة للنساء بحضور ٢٣ الف مندوب عن المرشحين. ويبلغ عدد الذين يحق لهم التصويت ٢,٦ مليون ناخب.

عبيد الروم رئيس جمعية الاجتماعيين وأحد أعضاء الفريق الدولي عرض في تقرير من صنعاء لنشاطات الفريق الدولي ولقاءاته مع ممثلي الأحزاب والمرشحين المستقلين.

وقال الروم ان مجموعة من المراقبين التقت في احد المجالس جار الله عمر من الحزب الاشتراكي وحسن المعمري ود. عبد الكريم الارياني من المؤتمر الشعبي ود. الشريقي من حزب الاصلاح وجميل العريفي من الحزب الناصري ومرشحين مستقلين بينهم الصحافي سعيد احمد الجناحي.

عرض جار الله عمر موضوع قصر فترة الدعاية وتحديدها بتسعة ايام فقط، ومنع استخدام مكبرات الصوت ووضع الملصقات على عربات النقل، وتقييد استخدام الملصقات لمختلف القوى السياسية على مساحات اعلانية محددة، وكذلك تحديد مدد زمنية في الاذاعة والتلفزيون لكافة القوى السياسية.

سأل المراقبون الدوليون عن معنى قيام الرئيس ونائبه بافتتاح مشاريع يقال انها قديمة نسبيا وذلك خلال ذروة العملية الانتخابية، ورد الدكتور الارياني على السؤال بأن هذا حق من حقوق الحكومة لكن يجب ان لا تسيء استخدامه.

وحول مقارنة الوحدة الالمانية بالوحدة اليمنية وكيفية قياس ذلك، كان الرد بأن الوحدة اليمنية اكثر انسانية من الوحدة الالمانية، لأنها لم تستبعد ابناء اليمن من العمل الرسمي، غير ان الطرفين في اليمن يعانون من نتائج الوحدة ولا يمكن انكار بعض المشكلات. كذلك فان الوحدة أتت بالديمقراطية للشطرين، ونحن نسبة لألمانيا لم نكن ديمقراطيين لكن الوحدة الالمانية خرجت من الجانب الغربي للجانب الشرقي.

[التتمة ص١١]

وفي معرض دخول قوى سياسية الى الحكومة او خروج قوى سياسية فان المسالة اقرت في الوثيقة الموقع عليها من القوى السياسية على راي د. الارياني، اما الناصريون فيرون ان هناك فرصة متساوية لجميع القوى ويوجد وعي عال بالمسالة الانتخابية لدى الشعب اليمني.

وتساءل مراقبون عما جرى بشان الاتفاق بين القوى السياسية على ضرورة وجود مراقبين محليين مستقلين كما هو جار في كثير من دول العالم، ولماذا لم تتح لهم الفرصة؟ فقال جار الله عمر «الاشتراكي» ان المشكلة تكمن في تحديد من هو المستقل. ولا تعتقد القوى المختلفة في الحكومة بانها واردة في المجتمع اليمني. غير ان احد دعاة الرقابة المستقلة المحلية يرى ان النص القانوني لم يمنع ذلك، وهناك موافقة مبدئية من اللجنة العليا للانتخابات لكن تم استبعاد مشاركة مراقبين مستقلين محليين.

وفي حين طرح احد اعضاء اللجنة العليا للانتخابات ان القوى السياسية يمكنها ان تمارس دورا رقابيا من خلال وجود عناصرها المخولة في كل مركز اقتراع، ولا داعي للاكثار من اللجان لان هناك ما يزيد على سبعة آلاف لجنة انتخابية.

وتساءل احد المراقبين عن دور المراة وكيف ينظر حزب الاصلاح الى دورها؟ وكان رد الشريقي «اصلاح» انه لا يوجد تحفظ على دور المراة. وحزب الاصلاح اول من نادى الى ضرورة ممارسة المراة للعملية الانتخابية، والنظر الى حقوق المراة على قدم المساواة مع الرجل. ولدى سؤال الشريقي عما اذا كان لحزبه «الاصلاح» مرشحات في الانتخابات.. اجاب: لا.. لا يوجد.

وزارت مجموعة من المراقبين مجلس عبد القدوس المضواحي «ناصري» الذي اكد على اهمية وانجاح التجربة الديمقراطية، لانها مدخل الشعب اليمني لممارسة الحياة الديمقراطية. ويرى عبد القدوس انه كان من الافضل البدء بالانتخابات المحلية، وان توضع ضوابط افضل لعدم تمكين بعض القوى من ممارسة اساليب غير شرعية في محاولة لاسقاط بعض المرشحين الاقوياء في دوائرهم، وذلك بنقل المقترعين من دوائر الى دوائر اخرى، علما بانه تم اكتشاف بعض من هذه المسائل واوقفت بامر القاضي في المحكمة الابتدائية، غير ان محكمة الاستئناف ابطلت الايقاف لان الشكوى قدمت بعد انتهاء الوقت المحدد للتسجيل.

ويرى بعض المرشحين ان القوى السياسية الحاكمة قد تدخلت وشجعت الانقسامات داخل بعض الاحزاب الاخرى كما هو الحال بالنسبة لحزب الرابطة وحزب الرابطة الجديد بنفس المسمى حيث المقصود اضعاف قوى المعارضة.

وتساءلت مجموعة من المرشحين واحد المناضلين القدماء عن دور منظمات الرقابة الدولية واهمية دورها، واحساس المواطن اليمني باهمية وجودها في مراكز الاقتراع، واهمية مخاطبتها لمختلف القوى السياسية وحصولها على المعلومات التي سوف تحدد موقفها من هذه الممارسة الانتخابية وتقريرها المتوقع عن الانتخابات وعن الاختراقات ان وجدت.

واعاد الناصريون طرح اهمية وجود مراقبين محليين الى جانب المراقبين الدوليين لما لهم من معرفة بخصائص المجتمع اليمني، غير ان هناك اقرارا بانه لا يمكن قبول وجود مراقب محلي مستقل ومحايد على الاطلاق.

من جهة اخرى عقد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض مؤتمرا صحفيا امس تعهد فيه صالح بالتنحي عن منصبه اذا خسر الحزبان الحاكمان في هذه الانتخابات، وقال «بالتاكيد سنقبل نتائج الانتخابات واذا هزمنا فاننا سننضم الى المعارضة». مشيرا الى ان العلاقات بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام علاقات تاريخية واستراتيجية.

وقال صالح ان الجانبين يبحثان حاليا اقامة تحالف اوسع مع اتاحة الفرصة للاحزاب السياسية الاخرى للانضمام الى تحالفهما.

واضاف قوله ان هناك قلاقل امنية تستهدف ارواح اعضاء بالحزب الاشتراكي وربما مخطط يستهدف ارواح بعض الزعماء لدق اسفين بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والاحزاب الاخرى.

وقلل صالح والبيض من شان اشتباك مسلح وقع باحد احياء مدينة الحديدة يوم الخميس الماضي بين مرشح للمؤتمر الشعبي وابن مرشح للتجمع اليمني للاصلاح وهو اكبر حزب اسلامي معارض في اليمن وقتل فيه ٥ اشخاص.

واوضح صالح ان هذا الحادث جنائي وليس له علاقة بالانتخابات او التنافس بين المرشحين.

من جهته اكد علي سالم البيض ان حادث الحديدة لا يعبر عن صراع سياسي بين الحزبين الحاكمين وان هناك تنافسا شريفا وسلميا في اطار العملية الانتخابية.

وردا على سؤال حول تعديل الدستور باليمن وهل سيسبق تشكيل الحكومة ام بعد تشكيلها وهل ستكون هناك حكومة ائتلافية.. قال البيض: ان الانتخابات التي ستجري يوم غد «الثلاثاء» هي انتخابات مجلس نواب لاول مرة في تاريخ اليمن بعد الوحدة.

واشار الى ان الدستور الحالي تم الاستفتاء عليه وهو الذي اتى بالوحدة وهو الوثيقة الاجتماعية لليمنيين جميعا.

وفي حديث لمجلة «دير شبيجل» الالمانية دعا الرئيس اليمني كل الاحزاب السياسية في الساحة الى التقارب والائتلاف على قاعدة القواسم المشتركة التي اعلنت من خلال البرامج الانتخابية والتي تشكل اكثر من ثمانين في المائة وذلك من اجل تعميق عرى الوحدة وترسيخ اسس الدولة.

وقال: مع ايماننا الشديد باهمية وجود معارضة قوية فان المصلحة الوطنية في الوقت الحاضر تقتضي ايضا وجود ائتلاف وطني لترسيخ عرى الوحدة وتعزيز التجربة الديمقراطية وليس هناك مانع من وجود ائتلاف حزبي في المعارضة وائتلاف حزبي في الحكومة يقوم على اساس الثوابت المشتركة.

وقال: ان هذه الثوابت تتمثل في الحرص على النظام الجمهوري والعقيدة الاسلامية والانتماء العربي والتعددية السياسية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وحرية الراي والتقدم السياسي والاجتماعي والثقافي.

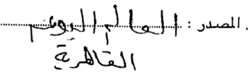
وحول التعصب القبلي قال صالح «ان شعب اليمن كله قبائل وعشائر، ولكن اذا وجد الامن والدولة وتوفرت حاجات المواطنين تقل نزعات هذا التعصب».

وردا على سؤال عما يسمى بالتطرف الديني ذكر الرئيس اليمني انه موجود في اليمن مثل بقية الدول كما انه يوجد تطرف يساري ويميني مؤكدا «ان مثل هذا التطرف لا يشكل اي خطر».

وعن مسالة الحدود اليمنية ـ السعودية ذكر انه سيتم الشروع في حل هذه المسالة بعد اعلان نتيجة الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة.. مشيرا الى ان التواصل مستمر بين البلدين وانه يتم بطابع الجدية اكثر من اي وقت مضى لحل هذه المسالة بطريقة منصفة لكل منهما. (وكالات)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

غداً.. أخطر معارك ما بعد الوحدة

المستقلون.. مفاجأة الانتخابات اليمنية

□ تقرير - يوسف الشريف:

يخوض الشعب اليمنى غداً الثلاثاء حكومة وأحزاباً ومرشحين وناخبين امتحان الديمقراطية عبر أول انتخابات عامة منذ اعلان الوحدة بين شطريه وسط توقعات بأن تتحالف بعض الاحزاب الاصولية فى اللحظات الأخيرة للانتخابات وان يفوز عدد من المستقلين عن مختلف الأحزاب.

وينتظر ان يكون المستقلون ٣٢٧٤ مرشحاً مفاجأة الانتخابات العامة فى اليمن خاصة أنهم يشكلون حوالى ٧٥٪ من مجموع المرشحين البالغ عددهم ٤٨١٤ مرشحا بينهم ٢٩٦ مرشحا لحزب المؤتمر الشعبى العام و٢٢٨ مرشحا للحزب الاشتراكى و٢٦٦ مرشحا لحزب تجمع الإصلاح الاصولى القبلى.

وأدى قيام كل حزب بزيادة اعداد مرشحيه فى معظم الدوائر على أمل الفوز باكبر عدد من مقاعد البرلمان إلى نتائج عك[illegible] خلال عملية التحالفات والمساومات بين الأحزاب حيث رفض بعض المرشحين الرضوخ لقرارات أحزابهم بالانسحاب والتهديد بخوض المعركة الانتخابية بصفتهم مستقلين.

ويلاحظ ان الاحزاب اليمنية فى معظمها أحزاب هامشية تعتمد على شخصية زعيمها أو قيادتها وربما تنتمى إلى قبيلة أو منطقة معينة. لانها محكوم عليها بالفشل مسبقا فى الفوز بمجرد مقعد واحد فى [illegible] تفتقر إلى القواعد والبرنامج والمصداقية

التتمة ص«٦»

المصدر : الأهرام اليوم

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

المستقلـــــون.. مفـــــاجأة

السياسية حتى وان توافرت لها مصادر التمويل. ولذلك تتركز الانظار الآن على فوز حزب المؤتمر الشعبى العام بالنسبة لاكبر من الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٣٠١ دائرة ثم الحزب الاشتراكى فحزب تجمع الإصلاح ثم سلسلة الاحزاب المتوسطة الشعبية مثل البعث والناصريين والتجمع الوحدوى اليمنى والرابطة والاحزاب الاصولية.

ويتوقع المراقبون ان تشهد الانتخابات مفاجآت غير متوقعة حيث التنافس على أشده الآن بين الحزب الاشتراكى وحزب تجمع الإصلاح والهجوم بينهما متبادل حول البرنامج السياسى الذى طرحه كلا الحزبين ويسعى الحزبان للفوز بالمركز الثانى فى الدوائر الانتخابية المختلفة عبر التحالف مع الاحزاب الصغيرة المتماثلة مع الحزبين فى البرنامج والتوجه السياسى والمصالح.

مع اقتراب موعد الانتخابات

اليمن: خوف من مواجهات مسلحة بين انصار الاحزاب

عدن - صنعاء - وكالات - ازدادت حمى التنافس بين الاحزاب السياسية في اليمن مع اقتراب موعد الانتخابات العامة فيها المقرر اجراؤها يوم غد الثلاثاء كما تصاعد التوتر وازدادت المخاوف من حدوث مواجهات مسلحة بين انصار الاحزاب المتنافسة لاسيما مع توفر السلاح لدى معظم المواطنين اليمنيين ناهيك عن احتفاظ الاحزاب اليمنية بميليشيات مسلحة وتحول بعض المدن الى ثكنات عسكرية وبالذات العاصمة صنعاء.

المخاوف قائمة برغم طمانة السلطات بان الانتخابات ستجري في جو سلمي وبهدوء تام. فالمؤشرات الحالية لا تؤيد طمانة السلطات وفي محافظتي الحديدة وتعز جرت اعمال مسلحة خلال الاسبوع الماضي ادت الى مقتل شخصين احدهما مرشح المؤتمر العام في محافظة تعز - واصابة ثلاثة اخرين بجروح.

في مدينة الحديدة عاصمة المحافظة وقع اشتباك بين انصار حزب «المؤتمر الشعبي العام» احد حزبي السلطة وانصار «حزب التجمع الديني للاصلاح» - حزب ديني معارض ادى هذا الاشتباك الى مقتل مرشح المؤتمر الشعبي العام.

وفي محافظة تعز وقع اشتباك بين انصار حزب المؤتمر الشعبي العام وانصار حزب الاصلاح ادى الى مقتل شخص واصابة ثلاثة اخرين بجروح كما قام انصار التجمع الديني للاصلاح بالهجوم ليلا على منزل امين بن علي باشا وهو من المؤتمر الشعبي العام.

ومن المتوقع ان تكرس نتائج الانتخابات فوز الاحزاب السياسية الثلاثة الكبرى التي يتقاسم اثنان منها السلطة حاليا وهي حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.

على صعيد اخر تعهد علي عبدالله صالح امس بالتنحي عن منصبه اذا خسر الحزبان الحاكمان الانتخابات.

وقال صالح الذي يتزعم حزب المؤتمر الشعبي العام في مؤتمر صحفي «بالتاكيد فاننا سنقبل نتائج الانتخابات واذا هزمنا فاننا سننضم الى المعارضة».



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

اليمن: مَن يحتكر الريال؟

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

■ تعاني المؤسسات في اليمن، في مختلف قطاعاتها، من نقص شديد في السيولة النقدية للريال اليمني وصل الى حد الأزمة. فمنذ اوائل شباط (فبراير) الماضي بدات بوادر الأزمة بالظهور، إلا ان احداً لم يتوقع أن تستمر وتصل الى هذا الحد الذي عجز فيه البنك المركزي، ليس فقط عن تغطية التزاماته تجاه بعض المصارف والمشاريع القائمة، بل تجاوزه الى العجز عن تسديد المرتبات لقطاعات في بعض المؤسسات والأجهزة الحكومية للشهرين الماضيين. وحتى الآن لم تظهر بوادر انفراج للأزمة، ما عدا بعض المعالجات الجزئية الآنية. وفي الوقت نفسه لم تحدد الحكومة، والبنك المركزي بالذات، اسباب ازمة السيولة في العملة المحلية وطرق المعالجة، مما يطرح كثيراً من التساؤلات والاحتمالات والاحتياطات ايضاً، في أوساط المصارف ورجال الاعمال بصفة خاصة.

«الوسط» التقت خبراء ورجال اعمال وحادثتهم حول الأزمة وأسبابها ونتائجها والتوقعات المحيطة بها. يقول احد رجال الأعمال:

- لا نستطيع تحديد سبب او اسباب مقنعة لهذه الأزمة التي جاءت مفاجئة، على رغم علمنا بالافراط النقدي في السنوات الماضية، فكل البنوك الآن، بما فيها المركزي، لا تستطيع صرف قيمة الشيكات المسحوبة عليها من عملائها، حتى التي لا تزيد مبالغها عن مئة الف ريال.

انخفاض عائدات المركزي

ويقول رجل اعمال آخر:

- لقد عانينا من ندرة العملات الأجنبية ولم نجد تفسيراً مقبولاً لها حتى الآن، فكيف نقبل بندرة عملتنا المحلية؟

تساؤلات كثيرة يطرحها الجميع، بينما الأسباب أو التعليلات المطروحة لا تواكب حقيقة الأزمة. ومن هذه الأسباب:

• محاولة الحفاظ على قيمة الريال وحمايته من الانخفاض.

• تبرير اعتزام البنك المركزي اصدار مئة مليار ريال حتى عام ١٩٩٦.

• نقص حاد في ايرادات الدولة انعكس على قدرة البنك المركزي.

لكن هذه وغيرها هي مجرد احتمالات تحتاج الى مزيد من التعليلات والإيضاح.

وسألت «الوسط» السيد عبدالله الرياشي، المدير العام لادارة الحسابات الحكومية والموازنة في البنك المركزي، عن اسباب الأزمة، فاجاب:

- من بين أهم اسباب ندرة السيولة في الريال ٣ اسباب:

١- أزمة الثقة التي ادت الى احتفاظ كثيرين بالسيولة التي كانت تغذي البنك المركزي. وزاد من أزمة الثقة ما حصل لبنك الاعتماد. (تم حله والغاؤه في العام الماضي، ومعالجة ارصدة المودعين فيه).

٢- بعض البنوك، كالبنك الأهلي اليمني، يتحفظ في الصرف فيحدد اي عملية سحب بمبلغ لا يتجاوز خمسين الف ريال كحد اقصى.

٣- انخفاض عوائد البنك المركزي نتيجة لتوقف التجار عن الاستيراد خلال هذه الفترة، بسبب الانتخابات.

٤- اتساع التداول بالريال بعد الوحدة، بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المئة زيادة في الطلب على الريال كعملة أساسية، دون أن تصدر منه أوراق جديدة اضافية، تغطي هذا الاتساع.

ويحلل الخبير الاقتصادي السيد عبدالله عبدالواسع البركاني، رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي، أزمة السيولة من جوانبها الرئيسية، في حديثه لـ «الوسط». وتجدر الاشارة الى أن البركاني احد مؤسسي البنك المركزي اليمني ومديره العام سابقاً. قال البركاني عن الأسباب:

– حسب علمي، فإن نقص السيولة النقدية (البنكنوت)، ليس عائداً الى اسباب طبيعية، وإنما هو ناتج عن سياسة طبقها البنك المركزي استهدفت إيقاف تدهور الريال والدينار (اليمنيين) امام الدولار الاميركي والعملات الأجنبية الأخرى. ويعتقد واضعو هذه السياسة انها نجحت في إيقاف تدهور الريال عند ٤٦ – ٤٧ ريالاً للدولار الاميركي، منذ اكثر من ثلاثة اشهر. لكن هذه المعالجة في رأيي غير صائبة. لأنها ادت الى نقص في السيولة كبير جداً الى درجة العجز. وهذا لا يعكس سياسة نقدية او اقتصادية، بل اعتقد إنه ناتج عن غياب السياسة، لأن السياسة لا تحدث الأزمات وانما تهدف الى حلها وحماية البلاد منها حاضراً ومستقبلاً.

ويقول البركاني عن علاقة الأزمة بمعدل اصدار الأوراق المالية،

– معروف ان اصدار كمية البنكنوت، يخضع لقواعد قانونية ومصرفية واقتصادية تراعي حاجات كل الأنشطة، ولا تزيد او تقل عن نسب معينة من قيمة الناتج المحلي، ولا تنمو بمعدل يفوق معدل النمو في قيمة هذا الناتج، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى لا يقتصر الاهتمام بالبنكنوت وحده، وانما يتسع ليشمل السيولة المحلية او عرض النقد بكامله، والذي يشمل الى جانب العملة خارج البنوك، الودائع تحت الطلب وودائع الادخار والودائع الآجلة والحسابات غير المقومة. ويتم التركيز على متغيرات هذه البنود ومعدلات نموها والعوامل المتعلقة بها. ومن ثم يتم تقويم الوضع الاقتصادي بموجب نتائج هذا التقويم. وهذا ما تفتقر اليه السياسة النقدية.

اما نقود البنكنوت والاعتماد عليها وحدها في اية سياسة، فإنما يعتبر عن مرحلة متخلفة جداً من التطور والوعي.

وهكذا استطيع القول إن الأزمة ليست ناتجة عن سياسة محددة تم اتخاذها في الفترة القصيرة الماضية، وانما هي ناتجة عن سياسات غير صائبة تم العمل بها منذ فترة طويلة وانحرفت اكثر باجراءات غير محسوبة، ورافقها عوامل اخرى ذات اهمية بالغة، من اهمها ضعف الأمن وازدياد المشاكل الاقتصادية مما ولّد لدى الناس خوفاً من المستقبل. وزاد من هذا فقدان الثقة في الجهاز المصرفي الذي ادى الى احتفاظ الناس بالعملة خارج البنوك، وهذا بالتالي، ادى الى غياب العملات الأجنبية للأسباب نفسها.

الثقة اولاً

ويختم البركاني حديثه لـ «الوسط» بالاشارة الى الحل بقوله،

– الحل في الوقت الحاضر ضروري جداً وبسرعة والا فإن النتائج ستكون اخطر. وارى ان يتم التركيز على اعادة الثقة الى الجهاز المصرفي، اولاً وقبل كل شيء، حتى تبدأ السيولة بالعودة الى البنوك، وان لا يلجأ البنك المركزي الى الافراط النقدي، فالمتوقع ان السيولة النقدية الموجودة لدى الناس وبعض البنوك، كبيرة وكثيرة، ولذا يجب ان يُراعى في هذا الحل، تجنب ما قد يؤدي اليه من تضخم قد يكون كبيراً، وذلك بضرورة توفير بيانات دقيقة عن حجم السيولة الموجودة، لتكون ضمن الأسس الأولى لهذا الحل.

ويرى السيد محمد علي عماية، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للبنك الأهلي اليمني «ان هناك اتجاهات عامة للسياسة المالية والنقدية، لم يأخذها المسؤولون في اعتبارهم عند وضعهم لها. ومن هذه الاتجاهات، مسألة الانفاق الحكومي، والايرادات وحسن جبايتها، والعجز المالي في الموازنة والتغطية الواجبة له.

سيطرة القوى الخفية

من كل ما سبق، ومن تتبع اسباب الأزمة التي يطرح بعضها هنا، للمرة الأولى تظهر ملاحظات، منها،

١– ان المسألة تظهر اكثر غموضاً من كل ما طُرح وما يُطرح من اسباب وتعليلات، سواء كان الغموض طبيعياً أم مقصوداً.

٢– ان الأزمة في السيولة النقدية للريال والدينار (المحلي)، ناتجة في جزء كبير منها، عن مجموعة السلبيات والمشاكل المالية والادارية والأمنية والاقتصادية والسياسية، ولكنها ليست كل الأسباب المباشرة على الأقل.



٣- انها تكشف عن مؤشر خطير، كما افاد «الوسط» مصدر مسؤول، وهو عدم سيطرة الحكومة على السياسة المالية والنقدية في البلاد وان هناك قوى اقتصادية وتجارية اصبحت تسيطر على هذه السياسة وتسيرها وفق رؤاها ومصالحها، ولذا ظهرت الحكومة إما صامتة او غير واضحة في تحديد الأسباب وطرق المعالجة.

٤- وبما ان الأزمة ليست ناتجة عن نقص في السيولة، ولكن عن احتكار للعملة المحلية اشترك فيه الجميع (الحكومة ومؤسسات القطاعين المختلط والخاص) فإن الاحتكار وغيره من الأسباب التي تُطرح، مثل فقدان الثقة وانخفاض موارد البنك المركزي، هي نتائج مترابطة قبل أن تكون اسباباً متعددة. فالاحتكار مثلاً، ناتج عن فقدان الثقة بالمصارف، وانخفاض موارد البنك المركزي هو كما قيل ناتج عن توقف التجار عن الاستيراد اثناء فترة الانتخابات. والتوقف يمكن أن يكون ناتجاً عن فقدان الثقة أيضاً.

٥- هناك سبب رئيسي واحد، قد يكون في سياسة الحكومة الهادفة الى رفع قيمة الريال امام العملات الأجنبية لكنها كما قال الخبير البركاني، ليست سياسة، للأسباب الفنية التي طرحها. ثم لسبب موضوعي هو ان الحكومة وبعض مؤسساتها وموظفيها، في مقدمة المتضررين. واخيراً يظهر ان توقف التجار عن الاستيراد ليس السبب الوحيد في فترة الانتخابات، ولكن اشياء كثيرة متوقفة، بما فيها توضيح اسباب ازمة السيولة وطرق معالجتها ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
الدولية

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

اليمن

واكد وجود «تقاليد وأعراف تحكم هذا التطرف».

وذكر الرئيس اليمني ان «اليمن كلها قبائل وعشائر، ولكن مع التوسع في التعليم وفي الخدمات العامة، ونشر العدل وتثبيت الأمن، وحضور الدولة على كل المستويات، ستقل نزعات التعصب القبلي».

وكان قد أشار - في حديث صحافي لمجلة «دير شبيجل» الالمانية - ان حادث الاغتيال السياسي الوحيد هو مقتل المهندس حسن الحريبي، اضافة الى محاولات تفجير منازل بعض المسؤولين، وقال ان «الاختلالات الأمنية تقف وراءها جهات معادية للوحدة والديمقراطية».

وقال ان الاختلالات الامنية - التي استهدفت عدداً من رموز الحزب الاشتراكي المشارك في الحكم - كانت تستهدف «ايجاد شرخ بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، وبين الحزب الاشتراكي والأحزاب الاخرى».

وقال ان حادث الحديدة يوم الخميس الماضي «حادث جنائي، لا يمت بأي صلة للعمل السياسي».



المصدر : الوسط
التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

اليمن بعد الانتخابات

■ صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

اتفقت الأحزاب الرئيسية التي يخوض مرشحوها الانتخابات النيابية العامة في اليمن على ضرورة إجراء تغييرات في الدستور وجعل الشريعة الاسلامية مصدر التشريع وتعديل مجلس الرئاسة الذي يحكم البلاد حالياً والعمل على تصفية الخلافات مع عدد من الدول العربية، مما يعني ان مرحلة سياسية جديدة ستبدأ بعد اختيار اعضاء مجلس النواب الجديد.

وسيتوجه يوم الثلثاء ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري الى صناديق الاقتراع أكثر من مليونين و٦٠٠ الف ناخب لاختيار ٣٠١ نائب من بين نحو خمسة آلاف مرشح يمثل المستقلون منهم أغلبية تتجاوز الثلثين، فيما ينتمي المرشحون الآخرون الى ١٥ حزباً وتنظيماً سياسياً. وكشف مصدر مطلع في الحكومة اليمنية لـ «الوسط» ان أكثر من ٣٠ الف عنصر من قوات الأمن سيتولون ضمان حسن سير العملية الانتخابية ومنع وقوع اية حوادث، اضافة الى اعضاء اللجان الأمنية المرابطة في الدوائر والمراكز الانتخابية والتي يزيد عدد افرادها عن عشرين الفاً.

وتجري هذه الانتخابات وسط اجواء وصفها بعض المراقبين بانها ضبابية لا تساعد على التوقعات القائمة على اسس ومعادلات موضوعية حتى في الاطار التقريبي، ما عدا ملامح عامة هي أقرب الى التخمين منها الى التوقع الموضوعي. ووصلت الى اليمن وفود وشخصيات عربية صحافية وسياسية لتشهد الانتخابات، ووفود اجنبية اكثر، من مؤسسات ومعاهد ودوائر صحافية وسياسية وبرلمانية، يشارك بعضها في الرقابة على الانتخابات، وهذه الوفود متطوعة من مؤسساتها ومرخصة من قبل اللجنة العليا والجهات المعنية.

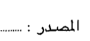
ويحاول الجميع أن يتوقع نتائج الانتخابات بصعوبة واضحة، يعللها البعض بأسباب، منها نقص المعلومات الدقيقة والأرقام في إطار العملية الانتخابية عامة، وفي داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية خاصة، ومنها ان مجموعة الأحزاب والمرشحين والناخبين، لم تتح بعد، لأي منهم الفرصة الكافية لتكوين تجربة وعلاقات محددة المعالم والكوادر والرؤى السياسية، اضافة الى انه ليست هناك عمليات لاستطلاع الراي العام.

لذلك فإن معظم التوقعات لا تكاد تتجاوز ثلاثة عناصر، اولها، النسبية بين الأحزاب من حيث انتشار وإمكانات كل واحد منها.

ثانيها، أرقام المرشحين، وهذا يؤكد ويفسر سابقة من جانبين. أحدهما ان المرشحين المستقلين يمثلون أغلبية تزيد عن الثلثين. وعلى سبيل المثال، في امانة العاصمة صنعاء حيث أن عدد المرشحين في دوائرها الـ ١٨ بلغ ٤٧٤ مرشحاً، عدد المستقلين منهم ٣٦٠ مرشحاً و١١٤ مرشحاً ينتمون الى حوالي خمسة عشر حزباً وتنظيماً سياسياً. والجانب الثاني أن توزيع المرشحين من الأحزاب، يرتبها من حيث كثرة مرشحي كل منها، بدءاً بالمؤتمر الشعبي العام (احد الحزبين الحاكمين بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح)، يليه الحزب الاشتراكي (شريك في الحكم، بقيادة السيد علي سالم البيض)، فالتجمع اليمني للاصلاح ثم حزب البعث العربي الاشتراكي، فالحزب الناصري بمجموعة مرشحي تنظيماته الثلاثة، التصحيح والوحدوي والديموقراطي، فحزب رابطة ابناء اليمن، فحزب الحق الخ... وباستثناء الأحزاب الثلاثة الأولى، فإن بقية الأحزاب تتفاوت في ما بين عدد مرشحيها من محافظة الى اخرى ويصل عدد مجموع المرشحين الى حوالي ٤٨٠٠ مرشح.

وثالث العناصر عدد الناخبين، إذ بلغ عدد المسجلين الذين يحق لهم الاقتراع بموجب البطاقة الانتخابية ٢٦٨٩١٠٦ ناخبين منهم ٤٧٠٤١٦ ناخبة. وذكر مصدر مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات لـ «الوسط»، «إن هناك تبايناً بين عدد الناخبين الذي كنا نتوقع كما هو مفترض، ان يصل الى اكثر من اربعة ملايين وبين عدد المرشحين الذي لم نكن نتوقع له أن يصل الى هذا العدد. مع الأخذ في الاعتبار، أن عدد المسجلين من الناخبين سينخفض عند عملية الاقتراع لأسباب ذاتية متعددة كما هو معروف». واضاف المصدر، «ان عدد المرشحين بين الأحزاب والمستقلين، ارتفاعاً وانخفاضاً، لا يمكن الاعتماد عليه في توقعات النتائج، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فإن اطلاق كلمة «المستقلين» على المرشحين من غير الأحزاب، فيه كثير من التجاوز للحقيقة، اذ ان بعض الأحزاب الكبيرة بالذات، دفعت عناصر من داخلها لترشيح انفسهم كمستقلين يعودون بعد الانتخابات الى احزابهم وقد حققوا لها مقاعد اضافية. وهذا ما طرحته بعض الصحف ومنها بعض صحف الأحزاب الكبيرة». واستطرد قائلاً، «وهناك لصالح الأحزاب الكبيرة ايضاً، عناصر


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠٠٢ ٢ ابريل ١٩٩٣

اخرى، منها مثلا ان الانتماء الى السلطة او الحزب او المركز الاجتماعي ياتي في مقدمة الصفات الايجابية للمرشح، وهذه الصفات تستوعب الاحزاب الكبيرة معظم المرشحين المتصفين بها او المنتمين اليها. اضافة الى معظم الناخبين من افراد القوات المسلحة والأمن».

ويتداول الناس والصحف احاديث حول تنسيق غير معلن واتفاقات ثنائية لا تتجاوز الانتخابات موضوعاً وزمناً، بين اطراف عدة من الأحزاب الكبيرة في ما بينها من جهة، وفي ما بينها وبين الأحزاب والشخصيات الأخرى من جهة ثانية في الاتجاه نفسه. وعلمت «الوسط»، من مصادر حزبية، ان هذه الاتفاقات تضمنت مقايضات مستقبلية في حدود المشروع، ومنها حقائب وزارية، وإنشاء والغاء ودمج وتعديل بعض المؤسسات العامة، إضافة الى تعديل الدستور واعادة النظر في بعض القوانين التي صدرت أثناء الفترة الانتقالية. من هنا، وبصرف النظر عن توقعات نتائج الانتخابات، فإن ملامح الجديد في سلطات الدولة مستقبلاً، تتحدد في المواضيع والمشاريع التي التقت حولها غالبية برامج الأحزاب وفي حدود الممكن والضرورة بصفة خاصة. ومنها:

١- تعديل الدستور من حيث المبدأ، بصرف النظر عن مواضيعه التي منها، جعل الشريعة الاسلامية مصدر التشريع، بدلاً من «المصدر الرئيسي». وتحويل مجلس الرئاسة، من خمسة اعضاء يختارون من بينهم رئيساً ونائباً، الى رئيس للجمهورية ونائب للرئيس.

٢- اختصار عدد الوزارات (تبلغ الآن ٣٣ وزارة).

٣- تنفيذ الحدود الشرعية في من تصدر ضدهم احكام قضائية بها. وهو ثابت، مبدأ ونصاً، لكن حصل فيه تساهل كبير خلال الفترة الماضية.

٤- العمل على استقلال القضاء واصلاح اجهزته ورفع مستوى القضاة.

٥- الاسراع بتقديم المتهمين في التخريب والاغتيالات الى المحاكمة العلنية.

٦- مكافحة البطالة والعمل على توفير فرص العمل لكل قادر، وإيواء وتدريب المعاقين.

٧- ترسيخ الوحدة اليمنية وإزالة آثار التشطير ودمج المؤسسات التي لا تزال مشطرة او شبه مشطرة، كالطيران المدني والبنوك وبعض الألوية والوحدات في الجيش والأمن.

٨- معالجة مشكلة الثأر ووضع حد صارم لها.

٩- وفي العلاقات الخارجية، العمل مع دول الجوار لتجاوز أزمة العلاقات الى وضعها الطبيعي، والتعاون الجاد في اتجاه التقارب العربي وتصفية الخلافات. وهذه النقطة بالذات، تضمنتها كل البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية وبرامج المستقلين من دون استثناء ولا فرق. والجميع الآن يتطلع الى الانتخابات ويرى مستقبل البلاد مرهوناً بها. والجميع يعرف ان ما بعد الانتخابات يجب أن يكون مختلفاً عن الماضي ولو نسبياً، وأنه لا يقبل التسويف او المماطلة، خصوصاً في قضايا الأمن والمعيشة وإيقاف العبث والفساد في أجهزة الدولة، ونفاذ سلطة القضاء وتطبيق القوانين التي تمس حياة الناس اليومية ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

بدء الانتخابات النيابية باليمن غدا

٢٠١ دائرة فى ١٨ محافظة لانتخاب ٣٠١ نائب

صنعاء - خاص للاهرام :

اكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ان انتخابات مجلس النواب اليمنى التى ستجرى غدا ستتم بنجاح فى ظل أجواء امنة وتنافس شريف بين جميع الأحزاب السياسية. ووصف عبدالله صالح الانتخابات بانها نقلة نوعية فى مجال بناء الدولة اليمنية الحديثة والقضاء على كل رواسب تقسيم اليمن بين شطريه مشيرا الى انها أول إنتخابات تتم بعد قيام الوحدة بين شطرى اليمن فى مايو ١٩٩٠.

وتعد الانتخابات التى ستعلن نتائجها فى الاسبوع الأول من مايو القادم نهاية المرحلة الانتقالية لقيام دولة الوحدة وبدء مرحلة سياسية مهمة فى البلاد تستكمل بها معالم النظام السياسى اليمنى بعد الوحدة.

والقراءة الأولية لخريطة القوى السياسية التى تتنافس على الفوز بمقاعد مجلس النواب الـ ٣٠١ تشير الي وجود ٢٠ حزبا وتنظيما سياسيا (من أصل ٤٠ حزبا وتنظيما سياسيا نشا معظمها بعد اعلان الوحدة) لها ١٠٣٦ مرشحا بالاضافة إلى ٣٧٧٨ مرشحا مستقلا لخوض الانتخابات. وفى طليعة هذه القوى حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه امينه العام الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ويحتل اعضاؤه مناصب وزارية، وحكومية هامة فى الدولة وهو الحزب المرشح للفوز بغالبية مقاعد المجلس بسبب شعبيته فى الشمال وانضمام اعضاء جدد له فى الجنوب من المعارضين للحزب الاشتراكى.

ويتنافس الحزب بـ ٢٩٣ مرشحا فى الدوائر الإنتخابية الـ ٢٠١ فى جميع محافظات اليمن الـ ١٨. أما الحزب الاشتراكى اليمنى الشريك الثانى فى السلطة مع المؤتمر الشعبى والذى كان ينفرد بحكم اليمن الجنوبى منذ استقلاله عام ١٩٦٧ وحتى إعلان الوحدة، فغالبية المراقبين يتوقعون عدم فوزه باغلبية ساحقة فى الانتخابات وأنه لن يستطيع الاحتفاظ بالمقاعد ١١١ التى يحتلها فى البرلمان الحالى بسبب ضعف التاييد الشعبى للاشتراكيين فى الشمال ومنافسة مرشحى رابطة ابناء اليمن لهم فى الجنوب ويتنافس الحزب بـ ٢١٥ مرشحا فى الانتخابات. اما حزب التجمع اليمنى للإصلاح الذى يمثل القوة الصاعدة للتيار الإسلامى فى اليمن ويتزعمه الشيخ عبدالله الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد، فيحظى بتاييد جارف فى الشمال.



المصدر : الأخبار
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

شئون عربية الرئيس اليمنى يؤكد :

تنافس شريف بين الاحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية باليمن

صنعاء - وكالات الانباء :
اكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح مجددا أن الانتخابات النيابية التى ستجرى غدا فى بلاده ستتم بنجاح فى ظل اجواء امنة وتنافس شريف بين كل الاحزاب السياسية ..

ووصف الرئيس اليمنى هذه الانتخابات فى حديث لمجلة « ديرشبيجل » الالمانية بانها نقلة نوعية فى مجال بناء الدولة اليمنية الحديثة والقضاء على كل رواسب التشطير وإنهاء خلافاته ..

واوضح ان التطرف الدينى موجود فى اليمن مثل بقية الدول ويوجد بها تطرف يمينى ويسارى ، مؤكدا ان التطرف لا يشكل اى خطر على بلاده

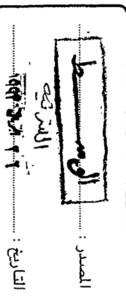
عاصفة فى دمشق

دمشق - رويتر

اجتاحت العاصمة السورية دمشق امس اسوا عاصفة ترابية ورملية منذ ثلاثين عاما . وذكرت المصادر السورية ان العاصفة القادمة من المناطق الصحراوية فى الاردن والمملكة العربية السعودية اسفرت عن اصابة العديد من المواطنين بمتاعب فى الجهاز التنفسى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
الوسط

التاريخ : ١٩٩٤

حاشد وبكيل والقبائل الأخرى

■ ما هي قبائل اليمن وأين مناطق وجودها؟

وفقاً للمعلومات الواردة في كتاب «البنية القبلية في اليمن» للدكتور فضل ابو غانم تبدو صورة المجتمع القبلي على الشكل الآتي:

قبائل حاشد الاصلية هي:

- قبيلة خارف في منطقة ذي بين.
- قبيلة بني صريم في منطقة خمر.
- قبيلة عذر شمال شهارة.
- قبيلة العصيمات.

وهناك قبائل اخرى يطلق عليها اسم القبائل «المتحيشدة»، وتربطها بالقبائل الرئيسية علاقات سياسية واقتصادية واحدة، كما تشاركها في النسب العام نفسه (أي حاشد) بغض النظر عن علاقاتها النسبية الحقيقية او الاصلية. وهذه القبائل «المتحيشدة» هي:

- قبيلة «همدان» (وتسمى همدان صنعاء لتمييزها عن قبيلة همدان بن زيد التي تنتسب اليها قبائل حاشد وبكيل).
- قبيلة «سنحان».
- قبيلة «بلاد الروس» جنوب شرقي صنعاء.
- قبيلة «حبور».
- قبيلة «حجور الشام».

قبائل حاشد لها وجود بشكل عام في المنطقة الشمالية الغربية من اليمن والمنطقة الغربية الجنوبية، حيث يتداخل بعضها مع بعض المناطق التي تسكنها قبائل اخرى تنتمي الى بكيل.

هناك ايضاً قبائل بكيل الاصلية او الاساسية وقبائل اخرى «متبيكلة» اي انها ارتبطت بقبائل بكيل في ظروف سياسية او اقتصادية معينة، حيث انها تنازلت عن استقلالها السياسي وانضمت الى تحالف قبلي. وبعضها انضم الى قبائل بكيل عن طريق المؤاخاة او التحالف السياسي.

وقبائل بكيل الرئيسية هي:

- قبيلة ارحب في شمال شرقي صنعاء.
- قبيلة نهم.
- قبيلة شاكر المعروفة في الوقت الحاضر باسم «ذو غيلان»، وهي تتكون من ثلاث قبائل هي «عيال سريح» (شمال غربي صنعاء) و«ذو محمد» و«ذو حسين».
- قبيلة «همدان الشام»، وهي في لواء صعدة وتضم عدداً من القبائل الرئيسية والفرعية ومنها قبيلة «العمالة» وقبيلة «جماعة» وقبيلة «سحار» وقبيلة «خولان الشام» او «خولان ابن عامر» غربي صعدة، وكذلك قبيلة «سفيان». اما القبائل المنضمة الى قبائل بكيل الرئيسية المذكورة، والتي تعرف باسم القبائل «المتبيكلة» فهي تتكون من:
- قبيلة «الحيمتين» الداخلية والخارجية.
- قبيلة «الحداء».
- قبيلة «قيفة».
- قبيلة «مراد».
- قبيلة «حجور اليمن».
- قبيلة «بني حشيش». (شرق صنعاء)
- قبيلة «بني الحارث». (شمال صنعاء)
- قبيلة «خولان الطيال». (جنوب شرقي صنعاء)
- قبيلة «آنس».
- قبيلة «الرياشية».
- قبيلة «السوادية».
- قبيلة «بني مطر». (غرب صنعاء)

قبائل حاشد وبكيل لها اجمالاً وجود في المناطق الشمالية.

في ساحل التهامة على البحر الاحمر، هناك «الزرانيق» ونسبهم في الاشاعرة. وهم في الاصل من قبائل المعاذبة. فالزرانيق كانوا فرعاً من المعاذبة. لكن تغير الامر مع الظروف السياسية والتاريخية وصارت قبيلة الزرانيق اكثر اهمية، وتحولت الى تجمع قبلي بعد ان حالفتها قبائل اخرى من المعانبة. والمركزان الرئيسيان هما «بيت الفقيه» و«ابن عجيل».

اما أبرز القبائل في المناطق الجنوبية من اليمن والتي لا تزال محافظة على بنيتها القبلية فهي قبائل يافع والعوالق والضوالع.

اما في اقصى شمال حضرموت والمهرة، فهناك قبائل «صعر» وتطلق عليهم تسمية «ذئاب الصحراء» ■



المصـــدر الشرق الأوسط

التاريــخ : ٢٦/ ٤/ ١٩٩٣

علي ناصر محمد «الغائب الحاضر» في الانتخابات اليمنية لـ الشرق الأوسط

سأعود لليمن في ضوء المعطيات السياسية

أنا مع الحريصين على أمن واستقرار شعبنا

عدن: من عبد الله حموده

رغم وجود الرئيس اليمني الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد في دمشق، وابتعاده عن الساحة اليمنية منذ تحقيق الوحدة بين الشطرين في 22 مايو (ايار) عام 1990، فانه ما زال يحتفظ بوجود ملموس في صنعاء وعدن والمحافظات الأخرى، لا تفوت المراقبين السياسيين ملاحظته، اضافة الى بصماته الواضحة في مشروعات التنمية العديدة التي انجزت في عهده بالمحافظات الجنوبية.

ويمكن القول أن علي ناصر محمد هو «الغائب الحاضر» في مناسبة الانتخابات اليمنية، التي تجرى غداً لاول مرة في اليمن بعد الوحدة، او كما يقولون - مع أخذ التعددية بعين الاعتبار - انها الاولى من نوعها في تاريخ اليمن.

وبعد لقاءين أوليين في دمشق، اتفقنا على تأجيل المقابلة الصحافية لـ«الشرق الأوسط» حتى أصل الى اليمن، حتى تكون اسئلتها نابعة من نبض المواطن، وتعبيرا عما تشهده الساحة، مع توفير شرط الا تكون من النوع التسجيلي المكتوب، الذي يفتقر الى الحيوية، ومن ثم كانت المقابلة التالية نتيجة اتصالات متكررة مع دمشق من صنعاء ومن عدن على السواء.

● اليمن يستعد حاليا لوضع اساس مرحلة جديدة من الشرعية الدستورية عن طريق الانتخابات النيابية، لماذا لم تعودوا للمشاركة فيها؟

- لقد اتخذت قراري بعد اجراء دراسة وتقويم طويلين للاوضاع السياسية في اليمن، ورايت انه من غير المناسب اتخاذ قرار بالعودة في وقت سابق للانتخابات النيابية حرصاً مني على الا تستغل عودتي في عملية التجاذب السياسي القائمة بين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

الاحزاب بسبب هذه الانتخابات، وبسبب غيرها من القضايا مثار الاختلاف. ولعلكم تدركون ان قراري هذا نابع من حرص شديد على تعزيز الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية.

● الا تشعرون ان قراركم بعدم المشاركة في الانتخابات ادى الى نوع من الاحباط لبعض مؤيديكم او اضطرهم للاستمرار في احزاب اخرى، لا تعبر بالضرورة عنهم؟

- لقد اعلنت في وقت مبكر انني مع اجراء الانتخابات في وقتها المحدد، وانني لن اشارك فيها، ولن اعود قبلها. وهذا الامر يعرفه كل الناس في اليمن. ولا أظن ان قراري هذا سبب احباطا لاحد، لأن الذين انضموا - من انصارنا - الى مختلف الأحزاب فعلوا ذلك بمحض ارادتهم، وقناعتهم السياسية والوطنية، وهم يخدمون من موقعهم اليمن وقضاياه كما كانوا دائما. ولهم حضورهم ورصيدهم الشعبي الذي سيساعدهم على النجاح اذا ما قرروا خوض هذه الانتخابات.

وانا على علاقات واسعة مع معظم المرشحين سواء من المنتمين الى احزاب او من المستقلين وانا اتمنى لهم جميعا الفوز، طالما كانوا جديرين بثقة ناخبيهم، ويحرصون على خدمة قضية وطنهم وشعبهم، فجميعهم ابناء لليمن، والبقاء للأفضل والأصلح.

● هل تدخرون أنفسكم للعودة الى اليمن اذا ما تدهورت الأوضاع السياسية والامنية بعد الانتخابات، بسبب عدم قبول بعض الأطراف للنتائج التي ستتمخض عنها عملية الاقتراع؟

- لا اتمنى ابدا ان تصل الأمور الى المستوى الذي اشرت اليه، وطالما ان الانتخابات كانت نزيهة وشريفة فعلى الجميع ان يقبل بها، لأن هذه هي ارادة الناخبين. وإلا فما فائدة الحديث عن التداول السلمي للسلطة وعن الديمقراطية. وعلى اية حال فمن السابق لاوانه ان يعطي المرء رأيا حول هذه المسالة لأن في ذلك استباقاً للاحداث. لكنني أتمنى مخلصا ان تسير الأمور الى الأفضل، وان يلتفت الى حل القضايا والمسائل التي صعب حلها، او لم تلق الاهتمام الكافي اثناء الفترة الانتقالية.

● ما هي اقرب الأطراف السياسية في اليمن حاليا الى مواقفكم؟ ومن هم الذين تفضلون التنسيق معهم في حالة العودة؟

- تربطني علاقات واسعة وطيبة مع كافة القوى السياسية والحزبية والشخصيات الوطنية، ومع المشائخ والاعيان، وكافة قطاعات الشعب. ورغم الاتصالات التي جرت معي من جانب كافة هذه القوى، فانني اعتبر قرار عودتي قراراً شخصياً، سأتخذه في الوقت المناسب. وحينها فان المعطيات السياسية القائمة هي التي ستحدد ذلك.

لكنني مبدئيا مع كل الذين يحرصون على الوحدة اليمنية، والوحدة الوطنية، وعلى الديمقراطية، والحريصين على امن واستقرار شعبنا اليمني، وهم موجودون الآن، وسيكونون موجودين غدا، واتصالاتي بالجميع او معظمهم كما قلت لك.

● قلتم في مقابلة سابقة ان متابعتكم لشؤون اليمن تجري من خلال الصحف والاذاعة وبعض الاتصالات، هل يعتبر ذلك كافيا للتعرف على حقيقة نبض الشارع اليمني، او المحافظة على وجود سياسي فعال على الساحة اليمنية؟

- افهم ما ترمي اليه تماما، لكن في الوقت الحاضر فان هذه القنوات التي ذكرتها تؤمن لي قدرا كبيرا من المعلومات، وتلمس الأوضاع، وقياس نبض الشارع اليمني، ومعايشته بصفة تكاد تكون يومية، ومن خلال اسلوبي الخاص وصلاتي الواسعة بمختلف القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية، وحتى المواطنين العاديين، فانني استطيع ان اؤمن لنفسي تحليلاً سليماً للامور، وان ابني على ذلك موقفي من شتى التطورات الجارية.

والحمد لله ان هذا الاسلوب قد حافظ على وجود سياسي فعال لنا بين مواطنينا، لم يهتز يوما، بل هو في تصاعد ونمو مستمرين، رغم مضي كل هذه السنوات.

● ما هو موقف عناصر القوات المسلحة الموالية لكم في الانتخابات الحالية؟ وما هي احتمالات المستقبل بالنسبة لهذه الانتخابات في ظل التوجه الى تحقيق «الدمج الكامل» او «توحيد» القوات المسلحة؟

- القوات التي تحدثت عنها هي جزء لا يتجزأ من القوات المسلحة الوطنية اليمنية، ينطبق عليها كل ما ينطبق على بقية اخوانهم في القوات المسلحة اليمنية. والوضع الذي تتحدث عنه وضع خاطئ ومؤقت، وهو احد اخطاء الفترة الانتقالية، التي لم تسارع الى توحيد القوات المسلحة.

لهذا اكره ان يقال هذه قوات فلان، وتلك قوات علان. لأن ولاء القوات المسلحة يجب ان يكون للوطن، ويحميه ويسهر على سيادته. ثم في ما يخص الانتخابات، فهذا قرار شخصي يعود الى كل ناخب والى تقديره، وهو سيضع صوته في المكان ومع الشخص الذي يرى انه يعبر عن مصالحه اكثر من غيره.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

● ما هو تقييمكم لأداء القيادة اليمنية خلال الفترة الانتقالية؟ وما هي الاخطاء التي تأخذونها عليها؟

- لقد قلت وجهة نظري في وقت مبكر من اعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وقد اثبتت الاحداث سريعاً ان وجهة نظري كانت سليمة. فقد ارتكبت القيادة اليمنية اول خطأ جسيم يوم قررت - خلافاً للدستور في دولة الوحدة - جعل الفترة الانتقالية عامين ونصف، بينما حددها الدستور بستة اشهر فقط كان هذا اول خرق للدستور وشرعية دولة الوحدة.

ثم ارتكبت القيادة خطأ اجسم عندما قررت مبدأ تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين فقط، وتجاهلت دور الاحزاب والقوى السياسية الاخرى في المشاركة في بناء دولة الوحدة، وترتبت على ذلك سلسلة من الاخطاء الاخرى، التي سرعان ما اثرت على الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية والمعيشية.

لقد اهدر وقت كثير وثمين دون انجاز القضايا الجوهرية، التي كانت لها الاولوية، مثل الاسراع بتوحيد القوات المسلحة والامنية، والاهتمام بحل المشاكل الاقتصادية والمعيشية للشعب، وبناء علاقات حميمة مع الجيران. وقبل كل شيء لم يجر دعم الوحدة الطرية العود بوحدة وطنية، لتكون لها السياج المنيع. وبدلا من الاعتراف بكل تلك الاخطاء جرى تمديد الفترة الانتقالية مدة جديدة، حيث باتت تثقل كاهل الوطن والمواطن، خاصة بعد تدهور الحالة المعيشية والامنية للمواطنين.

اليوم يعترف بعض اعضاء القيادة اليمنية بان الفترة الانتقالية، وتقاسم السلطة كان وبالا على دولة الوحدة وعلى الوطن والشعب، مع اننا - والوطنيين اليمنيين المخلصين - قرعنا جرس الانذار في وقت مبكر من قيام دولة الوحدة، وهذه المآخذ - التي اشرت الى بعضها فقط - ليست مآخذي وحدي، بل هي مآخذ كل الناس في اليمن.

● تؤيدون انشاء حزب وحدوي ديمقراطي في اليمن، فهل يتناقض ذلك مع التعددية الحزبية الحالية؟ وما هي احتمالات ذلك في ضوء معارضة عناصر من الحزب الاشتراكي اليمني لخيار توحيده مع المؤتمر الشعبي العام؟

- اذا كان المقصود بالسؤال توحيد «الاشتراكي» و«المؤتمر» في حزب واحد - كما هو مطروح - فهذا امر يعود الى قواعد الحزبين. ومتى قررت هيئات الحزبين، بما في ذلك المؤتمر العام لكل حزب توحيد نفسيهما في حزب واحد، فإن الامر يعود لهما وحدهما، والى الظروف والطروحات التي يستندون اليها.

لكن هناك خوفاً لدى البعض ان يكون الهدف من مثل هذه العملية هو الالتفاف على الديمقراطية وعلى التعددية الحزبية، التي ما زالت جنيناً، بهدف الاستئثار بالسلطة، بما لا يحقق التداول السلمي للسلطة. ومثل هذا الخوف أو القلق امر مشروع لاصحابه.

● ما هي تصوراتكم لدور الحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة المقبلة؟ وهل نجح الحزب في تعديل وثائقه الآيديولوجية وتوافقه السياسية بما يتفق وطبيعة المرحلة المقبلة؟

- الحزب الاشتراكي مدعو - بل مطلوب منه - ان يجري مراجعة كاملة لوثائقه وادبياته السياسية والفكرية على ضوء الاوضاع الجديدة التي نشأت في اليمن وفي العالم. وحسب علمي فان مثل هذه المراجعة قائمة في صفوف الحزب قيادة وقواعد، لكن الجدل لم يحسم بعد، ولن يحسمه إلا المؤتمر العام للحزب، الذي يمتلك وحده صلاحية اقرار هذه التعديلات، لكن موعد عقد المؤتمر لم يحسم هو الآخر.

اما بالنسبة لدور الحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة المقبلة فيعود - بدرجة اساسية - الى الاستراتيجية التي سيعتمدها الحزب لتنفيذ برنامجه السياسي.. هل سيندمج في المؤتمر؟ هل سيحتفظ بكيانه كحزب سياسي قائم كما هو الآن مع تطوير علاقاته التنسيقية مع المؤتمر الشعبي العام وغيره من الاحزاب السياسية القائمة؟ لكن في كل الاحوال فان دور الحزب الاشتراكي دور مهم، لا غنى عنه للحياة السياسية اليمنية باعتباره حزبا يمتلك رصيداً كبيراً من الخبرة ومن الكفاءات والقدرات التنظيمية، والديناميكية السياسية. لكن نجاحه مرهون بمدى تعاونه مع المؤتمر الشعبي العام، ومع بقية القوى السياسية والوطنية اليمنية لصيانة الوحدة، واحداث التنمية المطلوبة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

شكوى من عدم وضع قيود لمنع تسرب البطاقات الانتخابية

□ صنعاء - «الحياة»:

■ دعت مجموعة من أعضاء اللجنة العليا للانتخابات اليمنية امس الى اتخاذ مزيد من الاجراءات «للحد من الاشاعات التي تشير الى تسرب بطاقات الاقتراع الى بعض التجمعات السكانية كالمعسكرات والمصانع».

وقالت المجموعة في بيان اصدره السيد محمد سعيد عبدالله (محسن) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وزير الحكم المحلي نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات ان «الاشاعات تشير الى ان تلك البطاقات ستعبأ مسبقاً وتسلم الى افراد لوضعها في الصناديق بعد ان تكون ملئت بأسماء مرشحين معينين». وقال البيان ان القاضي عبدالكريم العرشي رئيس اللجنة العليا رفض اقتراحاً يستهدف وضع قيود للحد من الاشاعات.

وخلص البيان الى القول: «لذلك ومن باب الواجب الوطني وايضاحاً للحقائق وازالة اية شكوك وما قد يترتب عنها «رأينا ايضاح الحقيقة للجماهير وشعبنا ليكون الحكم والقول الفصل».



المصـــدر الشرق الأوسط اللندنية
التاريـــخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

في مؤتمر صحافي مشترك في صنعاء

صالح والبيض مستعدان للتسليم بنتائج الانتخابات مهما كانت

صنعاء: من حمود منصر

اكد الرئيس اليمني الفريق علي عبد الله صالح، بان العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، علاقة تحالف استراتيجية، تجمعهما منذ ان حققا وحدة اليمن في 22 مايو (ايار) 1990.

وقال في مؤتمر صحافي عقده امس في القصر الجمهوري بصنعاء، وبحضور علي سالم البيض نائب الرئيس، وعبد الكريم الارياني وزير الخارجية، وجار الله عمر سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، إن الوحدة اليمنية

علي عبد الله صالح

تمت على اساس التكافؤ، وليس على اساس اللحاق، وأن اجهزة الدولة تم توحيدها ولم يبق سوى الشيء اليسير، والأهم من ذلك كله توحد الارادة السياسية.

واعرب عن استعداد حزبه، والحزب الاشتراكي في حال سقوط مرشحيهما في الانتخابات مغادرة السلطة للفائز من الأحزاب الأخرى.

وأشار الى ان حضوره ونائبه في المؤتمر الصحافي هو من اجل نفي اي اقاويل تردد بشأن وجود تناقضات بينهما.



سالم البيض

واكد إيمانه بان جميع القوى السياسية في البلاد ستحتكم لنتائج صناديق الاقتراع، والالتزام بتنفيذ مبدأ التداول السلمي للسلطة. وقال ان الديمقراطية في اليمن جاءت تلبية لإرادة الجماهير، وكحق مشروع للمواطن اليمني، وشروع الحزبين الحاكمين في خوض معركة الانتخابات دليل أكيد على أنهما سيقبلان بنتائج الانتخابات أياً كانت، ومستعدان للانتقال الى المعارضة من اجل تثبيت مبدأ التداول السلمي للسلطة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ ٢ ابريل ١٩٩٢

قلق في صنعاء على رغم استمرار الهدوء

علي صالح والبيض مستعدان للمعارضة اذا هزم حزباهما

□ صنعاء - من خير الله خير الله:

■ حرص رئيس مجلس الوزراء اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض في مؤتمر صحافي عقداه امس في صنعاء قبل ٤٨ ساعة من موعد الانتخابات اليمنية على تاكيد التزامهما المسبق نتائج الانتخابات والاستعداد الى الانتقال الى صفوف المعارضة في حال لم يحصل حزباهما على اكثرية في مجلس النواب المقبل. واستمر الهدوء في صنعاء امس علماً ان بعض السكان يشعر بنوع من القلق نظراً الى ان البلد يخوض اول تجربة انتخابية له منذ الوحدة.

ومعروف ان علي عبدالله صالح يتزعم حزب المؤتمر الشعبي العام والبيض الحزب الاشتراكي، وهما الحزبان اللذان حكما اليمن منذ اعلان الوحدة بين شطريها في ٢٢ اياز (مايو) ١٩٩٠.

ولوحظ ان المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس اليمني ونائب رئيس مجلس الرئاسة في القصر الجمهوري في العاصمة، كان محاولة لتاكيد العلاقة العضوية بين الحزبين الحاكمين على رغم تشديد علي صالح انه والبيض يتحدثان بصفتهما «راس السلطة المسؤولة عن كل القوى السياسية» في البلد.

وجلس الى جانب الرئيس ونائبه عضوان بارزان في الحزبين الحاكمين هما الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية والسيد جار الله عمر مسؤول الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي. ودل ذلك على رغبة واضحة في الحد من الحملات الاعلامية المتبادلة بين الحزبين، والتي جعلتهما يظهران وكأن لا مجال لترميم جسور التفاهم بينهما. وفي هذا المجال اكد الرئيس اليمني «ان العلاقة بين الحزبين علاقة استراتيجية ومهمة وهناك بحث في تحالف بينهما يكون مفتوحاً لاحزاب اخرى».

وفي معرض الرد على الاسئلة، نفى علي صالح الاتهامات الموجهة الى الحزبين بانهما يستغلان وجودهما في السلطة لمصلحة مرشحيهما، وقال: «نحن لا نصرف من الاموال العامة شيئاً ولا نسخر اموال الدولة» في الانتخابات.

وسئل علي صالح عن الثغرات التي ظهرت في اثناء المرحلة الانتقالية وعن اسباب عدم توحيد مؤسسات الدولة كما كان متفقاً عليه خلال هذه الفترة، فاجاب: «اجهزة الدولة توحدت، ولم يبق الا الشيء اليسير في بعض الادارات. المهم ان الارادة السياسية توحدت. ان الشيء الاهم حالياً هو خوض المعركة الديموقراطية التي تعتبر تحولاً في حياة الشعب اليمني. نحن نبني تجربة ديموقراطية على انقاض نظامين».

وسئل علي صالح والبيض عن موقفهما من نتائج الانتخابات، فاجاب الرئيس اليمني: «الحمد لله ان الديموقراطية في الوطن اليمني هي تلبية لإرادة الجماهير. ان الديموقراطية باتت حقاً من حقوق المواطن اليمني بعد الوحدة. ان الحزبين بخوضهما الانتخابات يقبلان نتائجها ويسلمان بها. واذا هزمنا نستقبل بالانتقال الى المعارضة. وعلى الحزب الذي يخسر ان يعيد بناء نفسه وان يناضل من اجل كسب الانتخابات المقبلة. اني اؤكد باسم المؤتمر وباسم الاشتراكي ان المرشح الخاسر من حزبينا سيبارك للمرشح الفائز، والفائز من حزبينا سيتوجه الى المرشح الخاسر لمواساته». واستطرد البيض: «ان هذا النهج هو الذي نسير فيه الآن ونمارسه وهو النهج الذي نلتزمه».

ولدى سؤال البيض عن التحولات التي يشهدها الحزب الاشتراكي الذي كان في الماضي حزباً ماركسياً قال: «مسؤوليتنا في مجلس الرئاسة رعاية الجميع. نحن نعتبر ان العالم يتغير وان اليمن تمر في مرحلة تحول وحزبنا من الاحزاب التي تحاول التكيف مع هذه المتغيرات». ولدى سؤاله عن القبلية في المجتمع اليمني اجاب: «المجتمع اليمني واقع لا بد من فهمه».

وسئل الرئيس اليمني عن سبب عدم حل الحزب الاشتراكي في الجنوب بعد الوحدة كما حصل في المانيا حيث حل الحزب الشيوعي في المانيا الشرقية بعد



اعادة توحيد المانيا، فاجاب: «في المانيا حصل الحاق. اما هنا فإن الوحدة قامت على التضامن وعلى مبدأ لا ضرر ولا ضرار». وقال البيض رداً على السؤال نفسه: «نحن لا نحبذ المقارنة بين وحدة بلدنا ووحدة بلد آخر».

نداء للاصلاح

من جهة اخرى اعلن حزب التجمع اليمني للاصلاح ان اجتماعاً عقد مساء امس في منزل السيد محمد سالم باسندوه في صنعاء قدم فيه الاصلاح مشروع بيان طلب من الاحزاب الاخرى توقيعه والتزام نصه يدعو المواطنين الى التوجه الى صناديق الاقتراع ونبذ العنف.

هدوء وبعض القلق

وعلى رغم الهدوء الذي يخيم على صنعاء والمناطق اليمنية الاخرى الا ان جواً من القلق ساد العاصمة اليمنية في الايام القليلة الماضية وذلك مع اقتراب موعد الانتخابات خصوصاً ان البلد يخوض للمرة الاولى تجربة من هذا النوع. واوضح سكان في العاصمة ان بعض العائلات انتقل الى القرى كما ان عائلات اخرى اشترت مواد تموينية خزنتها في المنازل. اضافة الى ذلك قرر عدد من الشركات الاميركية الطلب من موظفيه البقاء زهاء اسبوعين خارج البلد في انتظار اجراء الانتخابات واعلان النتائج. الا ان الملفت ان الاجراءات الامنية في صنعاء ظلت عادية وبقي التجول في الليل آمناً مع بقاء الحواجز الامنية عند المفارق الرئيسية. ومعروف ان هناك حواجز امنية ليلية ثابتة في صنعاء منذ سنوات عدة. وفي هذا المجال لوحظ ان الرئيس ونائبه شددا في مؤتمرهما الصحافي على الطابع العادي للحوادث الامنية التي وقعت اخيراً مؤكدين انها «ليست سياسية».



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/٤/١٩٩٣

غداً أول انتخابات تشريعية في اليمن



□ بقلم: جان اود باربيه

ستجرى غدا في اليمن اول انتخابات تشريعية تشكل مرحلة جديدة في المسار الديموقراطي الذي دخلته اليمن منذ اعلان الوحدة في ايار ـ مايو ١٩٩٠.

واليمن التي ضمنت منذ ثلاث سنوات التعددية الحزبية وحرية التعبير سيكون لها بعد الكويت برلمان منتخب.

ومن المتوقع ان تكرس نتائج الانتخابات فوز الاحزاب السياسية الثلاثة الكبرى التي يتقاسم اثنان منها السلطة حاليا وهي حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبد الله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بقيادة نائب الرئيس علي سالم البيض والتجمع اليمني للاصلاح ـ حركة اسلامية ـ بقيادة الشيخ حسين عبد الله الاحمر.

وهذه الاحزاب الثلاثة قدمت في الاجمال نحو ٩٠٠ مرشح. لكن وبالرغم من عدم توقع اي مفاجأة في انتخابات الغد فان الناخبين خاصة في الاوساط الريفية تجندوا الى حد كبير لصالح اكثر من ثلاثة الاف مرشح مستقل او من المعارضة. غير انه من المنتظر ان تفوز قلة منهم بعدد من المقاعد الـ ٣٠١ المتنافس عليها.

امام هذا الاستحقاق يشعر اليمنيون بخوف كبير من ان ينبثق عن هذه الانتخابات برلمان يكرس في النهاية استمرار النظام الحالي بدون ان يفتح اي افق لاحداث تغيير حقيقي.

وفي الاشهر الاخيرة شنت الصحف والمعارضة حملة انتقادات شديدة على نظام الفريق علي عبد الله صالح اخذة عليه عجزه عن حل المشكلات الاقتصادية التي تمر بها اليمن التي تعتبر من البلدان الاكثر فقرا في العالم.

بيد ان الاخطر من ذلك هو اتهام الرئيس اليمني صراحة بالاتكال على قوات امن لا تابه كثيرا بحقوق الانسان وبانه ايضا لم يعرف كيف يضع حدا للاجرام والعنف السياسي.

الى ذلك يؤكد الحزب الاشتراكي اليمني ان نحو ... من اعضائه كانوا ضحايا اعتداءات منذ توحيد الـ ... الشمالية والجنوبية سابقا. وتعليقا على ذلك قال احد الدبلوماسيين في صنعاء امس لوكالة فرانس برس ان هذا «الرقم غير معروف كثيرا لكنه معقول».

ويبدو ان الحزبين الحاكمين ـ المؤتمر الشعبي والاشتراكي ـ بذلا جهودا كبيرة لفرض وجودهما اثناء الانتخابات البرلمانية. وبحسب المعارضة فانهما انفقا لهذه الغاية على التوالي حوالي مئة و ٦٠ مليون دولار لكسب تاييد الناخبين.

اما تنظيم الانتخابات فهو امر يحتمل كل انواع التلاعب المكنة بالرغم من وجود عشرات المراقبين الاجانب.

وفي الواقع سيتعين على الناخبين ان يكتبوا على بطاقة بيضاء تماما اسم المرشح الذي يختارونه . ووصف احد المعارضين هذا الامر بانه «نهج غريب في بلد يعد ١٠ في



المئة من الامين».

من جهة اخرى تستنكر بعض الاحزاب المعارضة الرقم الرسمي الذي اعطى عن عدد الناخبين وهو ٢.٧ مليون شخص واعتبرته رقما «مضخما عن قصد» اذ ان عددهم لا يربو في الحقيقة على المليونين مما يترك في نظرها منتهى الحرية للسلطات «لكي توزع على هواها اصواتا غير موجودة».

ولتفادي اي تجاوز محتمل اثناء سير الانتخابات كلف ٣٥ الف عنصر من قوات الامن اليمنية بمراقبة مراكز الاقتراع عشرون الف منهم في صنعاء وحدها. كما سيوضع الجيش في حالة تأهب.

وفي اطار الحملة الانتخابية قتل ثمانية اشخاص في الاقل بينهم مرشحان وستة منهم بالقرب من مدينة الحديدة غرب اليمن.

تعيش قرية حبل الحجر الصغيرة الواقعة على بعد ستين كيلو مترا من تعز في جنوب غرب اليمن حمى الانتخابات التشريعية التي تجرى غدا والتي يبدو انها احدثت في البلاد كلها تعبئة لا سابقة لها.

وتمثل الدائرة الثانية والاربعين حيث هذه القرية ذات الخمسمئة نسمة نموذجا مصغرا لحياة اليمنيين الصعبة في الريف. فهنا لا مياه جارية ولا كهرباء ولا نظام ري. اما اقرب مدرسة فتبعد ثلاثة كيلو مترات يضطر التلاميذ للوصول اليها الى العبور يوميا فوق طرق حجرية غير معبدة. اما العيادة الطبية فابعد بكثير.

وقد احس سكان حبل الحجر دائما بالعجز امام فقرهم وخصوصا عدم لفت انتباه اهل المدينة. لكن هذه الانتخابات التشريعية الاولى اثارت اهتمامهم وولدت فجاة بعض الامل في هذه المنطقة النائية.

اذ لم يسبق ان تلقى القرويون هذا الكم من الزائرين ومحاولات الاستمالة. ومساء امس الاول كان مرشح التجمع الوحدوي الناصري وهو احد الاحزاب - ٢١ حزبا - التي تتنافس على ٣٠١ مقعدا يقيم مهرجانا انتخابيا في القرية.

وتحت سرادق احتشد فيه نحو ثمانين رجلا وطفلا جلس ياسين القوباطي وهو طبيب في الثالثة والاربعين واب لخمسة اولاد يجيب على سيل الاسئلة الموجهة اليه.

وغشى السرادق ضوء خافت من مصباحين وحيدين يغذيهما المولد الكهربائي الوحيد في القرية والذي اشعل بالمناسبة.

وتحدث المرشح الناصري عن دور النائب وعن واجباته تجاه ناخبيه وعن مراقبته للعمل الحكومي وعن رغبته الحازمة في العمل على تطوير الريف.

فاليمن اليوم مصنفة بين الدول الاكثر فقرا في العالم.

وتساءل احد الحاضرين «جميع المرشحين يعرضون علينا برامج جميلة جدا لكن ما هي الضمانات لنا بانها ستطبق فعلا» وصاح شاب «أعطنا على الفور شيكا بخمسة ملايين ريال وستصوت لك».

ورد القوباطي ان «الادارة يجب ان تكون منسجمة مع الشعب. اني اضع نفسي بتصرفكم واضمن لكم ان باستطاعتكم مراقبة عملي كبرلماني».



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ٤ / ١٩٩٣

ويقال في المنطقة ان لهذا المرشح فرص كبيرة للفوز على منافسيه في الدائرة وبينهم مرشحو الاحزاب الثلاثة الكبرى المؤتمر الشعبي العـــام والاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح.

فالطبيب معروف وقد اقام وادار اضافة الى عيادته الخاصة في تعز المركز الوحيد لمعالجة الجذام في اليمن الذي بناه في مكان لا يبعد كثيرا عن المدينة.

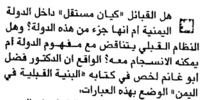
ومنذ ثلاثة اسابيع يجوب الطبيب من الصباح الى المساء مختلف انحاء دائرته المتواضعة ـ ثمانية الاف ناخب مسجل ـ على متن سيارة لاندروفر تعلوها الملصقات. وتحت صورته يمكن قراءة العبارة التالية «معاً على طريق الشفافية والحق والشجاعة». ويرافق الطبيب باستمرار حارسان مسلحان برشاش كلاشنيكوف.

وعلى طول الطريق الممتدة لمسافة اربعمئة كيلو متر من صنعاء الى تعز تشاهد بوضوح ملامح الحملة الانتخابية المحتدمة. الاف الملصقات علقت على جدران المنازل وواجهات السيارات. مئات الاشخاص يتظاهرون وراء لافتات للحزب الاشتراكي ومئات اخرون يرددون شعارات حزب المؤتمر.

وعند النواصي يناقش متحلقون مستقبل بـ لادهم. ويقول سائق «نعم بالنسبة الينا انه الامل بالتغيير نحو حياة افضل». ويحذر قائلا «لكن اذا بقي كل شيء على حاله بعد الانتخابات ولم تتغير حياتنا فعندها ستحدث امور خطيرة في اليمن».



قبائل اليمن: عاداتها، تقاليدها، علاقتها بالدولة وحقيقة مواقف الأحزاب السياسية منها



هل القبائل «كيان مستقل» داخل الدولة اليمنية ام انها جزء من هذه الدولة؟ وهل النظام القبلي يتناقض مع مفهوم الدولة أم يمكنه الانسجام معه؟ الواقع ان الدكتور فضل ابو غانم لخص في كتابه «البنية القبلية في اليمن» الوضع بهذه العبارات:

"ظل العنصر السياسي القبلي في اليمن، يمثل نفوذاً قوياً، ويلعب دوراً مهماً في تحديد السياسة العامة للدولة التي حكمت اليمن في الماضي والحاضر، حيث كان يعزّ على القبائل اليمنية أن تتنازل عن استقلالها السياسي من اجل الاندماج في الدولة القومية الواحدة. ولذا، عُرفت القبائل اليمنية بانها تمثل جماعات عسكرية محاربة، الى جانب كونها جماعات قبلية مستقرة."

لكن الظاهرة القبلية في اليمن ليست بهذه البساطة. ولعل ابرز المقومات العامة للكيان القبلي في اليمن، تتحدد في ما يأتي:

• اولاً، الانتماء الى القبيلة، سواء في اصولها التاريخية او انتماء الفرد اليها. فالقبائل اليمنية كما يقول المؤرخون، ترجع في معظمها، الى سبا

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

بن يشجب بن يعرب بن قحطان ومنه تفرعت الى فروع نجد منها اليوم مثلاً: حاشد وبكيل في منطقة العاصمة صنعاء والى شمالها، وخولان بن عامر وهمدان بن زيد في الشمال في محافظة صعدة، ويحصب في محافظتي ذمار واب، والمعافر في محافظة تعز، وعكّ ومذحج في تهامة بمحافظتي حجة والحديدة، وابين والاصابح في محافظات عدن وابين ولحج، ويافع في ما بين ذمار ولحج، وحضرموت في محافظة حضرموت في المناطق الشرقية. ومارب وقبائل البيضاء والعوالق في المنطقة الشرقية الشمالية. كما ان انتقال الفرد او الاسرة الى منطقة قبيلة اخرى، لا يؤثر على انتمائه وذريته من بعده الى قبيلته، طال الزمن على ابتعاده عنها او قصر. لانه يظل موجوداً لساهماته مع قبيلته في كل مناسبة ونائبة. ويجدر بنا التوقف هنا، امام ملاحظتين في جانب الانتماء:

- الاولى، ان قوة الانتماء القبلي في المناطق الشمالية (حاشد وبكيل بالذات)، لا تزال شديدة ومتميزة، إذ لا يزال، مثلاً، اسم القبيلة في مناطقها، يطغى على وحدات التقسيم الاداري من جهة، وعلى اسماء الأفراد والأسر من جهة ثانية (مثل الخولاني والهمواني والمطري) بينما يظهر الغالب في المناطق الجنوبية العكس، حيث تغلب القانون في الماضي، الى حد كبير. فظهرت اسماء الأفراد مجردة من الانتماء القبلي، ورجحت التقسيمات الادارية (محافظة، مدينة، مديرية، مركز...) على اسم القبيلة.

- الثانية، هناك، قاعدتان قبليتان تتعلقان بالفرد الذي ينتقل من منطقة قبيلته الى قبيلة اخرى ويستقر بها.

الاولى قاعدة المؤاخاة. وتعني طلب احد افراد القبيلة من قبيلة اخرى، أن توافق على انضمامه اليها، وهذه القاعدة، ترادف وتشبه ما يسمى في القوانين والأعراف الدولية، «طلب حق اللجوء السياسي»، خصوصاً ان طالب «المؤاخاة» يكون مختلفاً مع قبيلته. وكانت الدولة في اوائل السبعينات اصدرت قراراً بتحريم «المؤاخاة» القبلية، لما يترتب عليها وما تسببه من مشاكل ومتاعب. والقاعدة الثانية «النقيلة». وهو مصطلح قبلي يوصف به من يعيش مستقراً وسط قبيلة غير قبيلته. وفي هذه الحال، اذا اراد هذا «النقيلة» العودة الى منطقته وقبيلته راضياً او مكرهاً، فإنه لا يحق له في ما قد ملكه من عقارات واراض، أن يظل مالكاً لها او ان يبيعها من غير القبيلة التي عاش في وسطها، وليس له إلا ثمن ما يملك نقداً، «بحسب الزمان والمكان». وربما تصادر القبيلة ممتلكاته اذا كان سبب طرده ارتكابه جريمة قتل او ما يضارعها. وهذه الحالات اصبح وجودها نادراً ولم يعد يحدث او يذكر شيء منها.

التقسيمات القبلية

• ثانياً، التقسيمات القبلية. فهناك تقسيمات الانتماء النسبي الذي يبدأ من القبيلة الكبيرة (الأم)، ثم تندرج بمسمياتها حتى القرية او الأسرة. وغالباً ما تبدأ اسماء فروع او «بطون» القبيلة الواحدة، بكلمات انتماء تدل



عليها، مثل، «بني» و«ذو» و«ولد» و«آل» و«بيت». وهناك التقسيمات الجغرافية لمنطقة القبيلة. ومن اسمائها، «مخلاف» و«عزلة» و«ناحية» و«محل». وتعرف منطقة كل قبيلة بحدود دقيقة، سواء منها القبائل الكبيرة او فروع القبيلة الواحدة في داخلها. وهناك تقسيمات مشايخ القبيلة، وتتدرج بدءاً من الشيخ الأكبر او المرجع، ويسمى شيخ «الشمل» او شيخ «الضمان»... ثم من يليه بحسب فروع واقسام القبيلة. وهناك على مستوى الوحدات الأصغر ما يعرف باسم «الأعيان» و«الأمناء» و«العقال». على مستوى القرى وحارات المدن. وهذه المراكز الثلاثة، لا يتوارثها الابناء عن آبائهم، بل تتم بالاختيار. على عكس مركز الشيخ الذي يظل في الأسرة متوارثاً باستمرار.

● ثالثاً، الأعراف القبلية، وهي قانون موثق يتكون من اصول رئيسية ثابتة لدى الجميع تقريباً. بينما تأتي ضمنه تفاصيل من اعراف وعادات ومصطلحات، تختلف من قبيلة الى اخرى في إطار الأصول الثابتة. ويتكون هذا القانون من مصادر ثلاثة في معظمه، هي الأعراف السالفة، والقواعد التي تتفق او تصطلح عليها القبيلة في ما بينها او مع قبيلة اخرى، والسوابق التي يقرها المشايخ لحالات مميزة او نادرة. والمشايخ هم المسؤولون عن تنفيذ القانون القبلي، وهو صارم في نفاذه لا يستطيع رده أحد.

وعلى رغم التداخل الشديد بين الدولة والقبيلة في اليمن من حيث اختلاط الوحدات الادارية بالتقسيمات القبلية. ومن كون مشايخ وزعماء وافراد القبيلة يتواجدون في قيادات وسلطات الدولة واجهزتها ومؤسساتها العسكرية بنسب كبيرة، بوصف القبيلة جزءاً من الدولة. إلا ان مقومات القبيلة والانتماء اليها لا تزال ثابتة وفاعلة، وتتحدد علاقتها بالدولة في ثلاث حالات او مستويات،

١- نفوذ قانون وسلطات الدولة في كل المجالات الادارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما اليها.

٢- تقتصر سلطات الشيخ وقبيلته على القضايا التي تحدث داخل القبيلة او مع قبيلة اخرى، بما لا يمس جانب امن ونظام الدولة في الغالب.

٣- هناك قضايا مشتركة تتعاون فيها القبيلة مع الدولة عندما تطلب الدولة منها التعاون باي شكل، كما يحدث الآن في حالات كثيرة.

القبائل والدولة

وهناك ملاحظات ثلاث حول هذه العلاقة،

● ان القبيلة بصورة تقليدية، تؤكد اعتزازها بالدولة وتدعمها وتعرف جيداً انها لا يمكن ان تستغني عنها في اي جانب، وان قانونها العرفي لا يستطيع في اي جانب ان يكون بديلاً لنظام الدولة وسلطاتها. بل يرى المشايخ، كما قال احدهم لـ «الوسط»، ان الدولة والقبيلة بكل مقوماتهما، لا يمكن للواحدة منهما الاستغناء عن الأخرى. وانهما متكاملتان بحيث تستقل كل منهما باختصاصها من دون حدوث تصادم او تناقض. ويضيف، وإذا حدث شيء من هذا، فإنه يكون ناتجاً عن اخطاء اشخاص لا نظام.

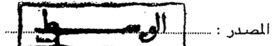
- وعلى رغم هذا، فإن هناك حقيقة ثابتة، هي ان التناسب في هذه العلاقة بين الدولة والقبيلة، وإن كانت علاقة داخلية بوصف القبيلة جزءاً من الدولة هو تناسب عكسي من حيث القوة والضعف، كما قال لـ «الوسط» باحث إجتماعي في جامعة صنعاء، بحيث ان نفوذ الدولة كلما ازداد قوة انعكس ضعفاً وانحساراً على نفوذ القبيلة، كما ان نفوذ القبيلة يزداد قوة كلما ضعفت الدولة وهكذا.

- يقول الباحث نفسه ان هناك عادات تنسب الى القبائل مثل «الثأر» لا وجود لها في الأعراف القبلية اليمنية، بل تعتبره القبيلة مرفوضاً ومحارباً بموجب قانونها القبلي. ولذا فإنه يأتي اختراقاً للعرف والنظام القبلي كما هو اختراق لنظام الدولة، وإن القبيلة اشد خوفاً وحذراً من «الثأر». لان افرادها وامنها وعلاقاتها، تكون الضحية الأولى قبل اي شيء آخر. واضاف، وعلى رغم وجود الثأر على مستوى القبائل عامة، إلا ان الجانبين في اليمن (الدولة والقبيلة)، لم يواجها الثأر بصرامة وبكل الوسائل المتاحة، مما أتاح له ان يظهر من جديد.

آراء الأحزاب

من كل هذا يمكن القول، أن نظام القبيلة في اليمن، هو نظام يرادف نظام الدولة ويرفده احياناً، ويتناقض معه احياناً اخرى. وهذه الحالات الثلاث مثلت محور استطلاع لآراء الأحزاب والتنظيمات السياسية، اجرته



المصدر : 

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٦

«الوسط» في صنعاء، مع نماذج من قيادات وكوادر مختلف التوجهات السياسية، وخرجت «الوسط» بحصيلة، نلخصها في ثلاثة آراء لثلاث مجموعات. فكما ترى مجموعة الأحزاب، أن نظام القبيلة، جزء من التراث اليمني التاريخي والسياسي والاجتماعي، فإنها تختلف من حيث التفسير الموضوعي والعملي لهذا التراث، وما يترتب على التفسير من نظرة الى النظام القبلي (التراث) وتعامل معه. وتتركز نقاط الخلاف والوفاق، في محاور ثلاثة تشمل كيفية إمكان تطوير النظام القبلي.

● أولاً، الآراء والمواقف المختلفة من النظام القبلي.

– المجموعة الأولى (من اليمين والوسط تقريباً) ترى ان النظام القبلي يجب ان يظل مستقلاً، بوصفه يمثل إحدى الركائز الكبيرة للدولة. وان تطويره قضية ممكنة، ولكنها مرتبطة بمدى تطوير المجتمع ككل، عبر انتشار مؤسسات ووسائل التعليم والتثقيف، وهذا ايضاً، يجعلها مرتبطة بعامل الزمن، وبالتالي فإنه لا يمكن اللجوء او التفكير في اية وسائل اخرى تحاول اختراق الزمن وحرق المراحل. ويستشهد اصحاب هذا الراي، بما اسموه «فشل» محاولتين في هذا الاتجاه حدثتا في منتصف السبعينات، احداهما في شمال اليمن، والأخرى في جنوبه. (إذابة مراكز القوى القبلية، ومحو النظام القبلي).

– المجموعة الثانية من الأحزاب (ذات التوجه الاسلامي بالذات) ترى ان بالامكان استيعاب النظام القبلي، من حيث ما ينطوي عليه من اعراف وعادات واصول موروثة، عن طريق الفكر الاسلامي بالدرجة الأولى، بالتوسع في مؤسساته ومناهجه التعليمية. وتستشهد هذه المجموعة، بما حققه دعاة اسلاميون من نجاح بهذه الوسيلة في اقطار عربية وإسلامية، بما لها من أثر سريع وعميق. وكذا أثر هذه الوسيلة في مجموعة الفقهاء والقضاة والعلماء من اعلام الفكر الاسلامي الذين جاؤوا من القبيلة، ثم نبذوا نظامها وامكنهم التأثير في كثير من افرادها وأعرافها، واصبحت علاقتهم بها مجرد انتماء في النسب والأصل فقط.

– المجموعة الثالثة (التيار القومي) ترى أن النظام القبلي متناقض مع نظام الدولة، لأنه موروث وصنعته عهود السيطرة والفراغ السياسي، وان التمسك به سيظل قائماً، ويجعله يقف في وجه كل محاولة لتطويره، كون تطويره يعني القضاء عليه، وسيظل يقاوم بشدة، لأنه كما يرى هؤلاء، أصبح مرتبطاً بمراكز وسلطات قبلية، وبمصالح واسعة وكبيرة لزعمائه وقياداته. وترى هذه المجموعة، أن الوسيلة لمواجهته، تتمثل في وسيلتين:

١ – تاطير وتنظيم افراد القبيلة في مختلف الأحزاب السياسية، لنقل سلطات القبيلة الى الحزب، وإحلال الانتماء السياسي محل الانتماء القبلي والعشائري، ونقل مصالح القبيلة من النظام القبلي الى النظام الدستوري المشروع.

٢ – إصدار القوانين الكفيلة بالقضاء على ما يتضمنه النظام القبلي من أعراف وعادات ومصطلحات متخلفة ومتناقضة مع النظام والقانون، في إطار اسس خمسة هي، الحقوق والواجبات الاجتماعية والسياسية للمواطن، وبناء الدولة الحديثة، وتطوير المجتمع، وسيادة القانون، ومبدا المساواة بين كل الفئات والأشخاص.

● ثانياً، المفارقات. ولعل الغريب فيها، ان كل المجموعات تدلل على رأيها بعنصرين أو دلالتين، اولاهما ما قام به بعض المشايخ في الفترة الأخيرة، من تعاون مع الدولة في قضايا معينة (مثل قضية طارق الفضلي، وقضية الخبير الكندي). والثانية استيعاب زعماء القبائل للتعددية الحزبية، بتاسيس وقيادة بعض الأحزاب.

ولكنهم اختلفوا اختلافاً متبايناً في تفسير هذين العنصرين.

٠٠٣٣٣٣٢

فالمجموعة الأولى تدلل بهما، على أن النظام القبلي احد أهم ركائز الدولة، وانه قابل للتطوير تبعاً لتطور المجتمع.

وتدلل الثانية بهما، على أن النظام القبلي سريع الاستجابة الى دعم الدعوات الاسلامية والمبادرات الخيرة، مثل إغاثة الملهوف وابن السبيل.

وتؤكد المجموعة الثالثة، ان التعاون مع الدولة، هو في حقيقته، تدخل في شؤون الدولة مما يعد اختراقاً للقانون ويعبّر عن فراغ سياسي وان إقامة الأحزاب، ليس إلا احتماء النظام القبلي بالأطر السياسية للدفاع عن وجوده، وليمارس تحت غطائها، كل اعرافه وعاداته وافكاره.

• ثالثاً، واخيراً يتفق الجميع على ان انتشار التعليم والتثقيف، يمثل عاملاً رئيساً في مواجهة النظام القبلي، ولكنهم يختلفون في مدى قدرة هذا العامل، على تذويب النظام القبلي في المجتمع المدني، اختلافاً لا يكاد يتجاوز مضمون ما سلف تسجيله ضمن عناصر هذا الاستطلاع ■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

خمسون حزباً يتنافسون على مقاعد البرلمان اليمني

هل تصلح الديموقراطية ما أفسده الدهر؟

■ يتوجه الشعب اليمني غداً الى صناديق الاقتراع ليختار ممثله في السلطة بعد خلافات وانقسامات أدت الى تأجيل الانتخابات من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي الى ٢٧ نيسان (ابريل). فهل تحسم قضية الصراع على السلطة ديموقراطياً أم تتكرر تجربة الجزائر فيتم الانقلاب عليها وتتحول الى حرب أهلية مفتوحة؟

في هذا المعنى ستكون انتخابات اليمن نموذجية وعليها سيتقرر الكثير من النتائج خصوصاً مستقبل الديموقراطية في المنطقة. وبمناسبة حدث اليوم تنشر «الحياة» قصة الديموقراطية وأحزابها وبرامجها.

□ صنعاء - «الحياة»

■ منذ نهاية الأربعينات من القرن الجاري يطمح اليمنيون الى إقامة دولة المؤسسات ودولة النظام والقانون. ولئن قطعوا شوطاً يسيراً على هذا الدرب خلال العقود الثلاثة الماضية، فذلك يرجع الى أسباب كثيرة، ليس هنا مجال بحثها. إلا ان اطاحة الحكم الإمامي في الشمال عام ١٩٦٢، واعلان النظام الجمهوري، وتحرر الجنوب اليمني بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ أي في العام ١٩٦٧ من الاستعمار البريطاني، وميلاد كيانين متباينين من الناحية السياسية على ارض اليمن، الذي بقي مقسماً الى شطرين، غدا عاملاً جديداً اضيف الى غيره من العوامل التي اعاقت في أحيان كثيرة، جهود إرساء دعائم دولة يمنية قائمة على إرادة المواطن الحرة، وبناء مؤسسات دستورية منتخبة تدير دفة الحكم في الشطرين.

ومع اعلان الوحدة في ايار (مايو) ١٩٩٠ التي انهت عملياً وضعاً شاذاً ساد قروناً عدة، دخل اليمن مرحلة نوعية جديدة من تاريخه، واستبشر خيراً بالوحدة التي كانت في المقدم من اهداف القوى الوطنية، ذلك لأن تحقيقها كان يعني ان الجهود التي بدئت طوال سنوات في الصراع السياسي بين شطري اليمن ستوجه بعد هذا التاريخ صوب التحديث وبناء اليمن المنشود.

لكن بسبب دمج مؤسسات كانت تقود نظامين سياسيين، واعتماد اسلوب تقاسم مفاصل الحكم بين حزبين كانا ينفردان في حكم شطري البلاد، والحساسيات التي لا يمكن إزالتها بين عشية وضحاها، واختلاف اساليب الادارة، وثقل الموروث الاجتماعي، اعتبرت اشهر الوحدة الماضية (٣٥ شهراً) فترة انتقالية، الغرض منها تهيئة الظروف الكفيلة بالانتقال الى الشرعية الدستورية. بسبب كل ذلك، وبفعل ظروف محلية واقليمية، مرت باليمن جملة من الأزمات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما اضطرب حبل الأمن، ولم تفلح ادارة الفترة الانتقالية من الوفاء بكل التزاماتها، (في المقدم منها تقسيم اداري جديد يزيل مظاهر التشطير، ودمج القوات المسلحة بشكل كامل، واجراء الانتخابات النيابية بانتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢، فكان ان تقرر تمديد الفترة واعلان يوم السابع والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٩٣، موعداً لإجراء أول انتخابات في تاريخ اليمن على أساس التعددية الحزبية.

لقد بدأت الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية نشاطها العلني بعد اعلان الوحدة مباشرة الى جانب الحزبين الحاكمين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، واستمدت شرعيتها بالاستناد الى المادة (٣٩) من مشروع دستور الجمهورية - الذي اقر في استفتاء شعبي عام في ايار (مايو) ١٩٩١ - التي منحت المواطنين حق «تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً (...) وتضمن الدولة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته». وعلى هذا الأساس سمح للأحزاب والتنظيمات التي وصل تعدادها الى الخمسين بإصدار صحف ناطقة باسمها، وتشكيل فروع وافتتاح مقرات لها في مراكز المحافظات والمدن الكبرى.

وبانطلاق مسيرة التعددية الحزبية التي غدت ركناً من اركان النظام السياسي والاجتماعي في الجمهورية اليمنية، صدر عن مجلس الرئاسة اليمني في اواخر العام ١٩٩١ قانون «الأحزاب والتنظيمات السياسية» الذي حدد الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوينها ونشاطها. وعرّف القانون الحزب أو التنظيم السياسي انه «كل جماعة يمنية منظمة على اساس مبادئ وأهداف مشتركة وفقاً للشرعية الدستورية، تمارس نشاطها بالوسائل السياسية والديموقراطية بهدف تداول السلطة سلمياً أو المشاركة فيها». كما نص القانون في احدى مواده على تشكيل لجنة لشؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية قوامها وزير الدولة لشؤون مجلس النواب (رئيساً) ووزيرا الداخلية والعدل، وأربعة من رجال القضاء المستقلين أو المحامين المسموح لهم بالترافع امام المحكمة العليا على ان يتم ترشيحهم من قبل مجلس القضاء الأعلى. وأوكل للجنة المذكورة مهمة فحص طلبات تأسيس الأحزاب والمنظمات السياسية والتحقق من الشروط الواجب توافرها بموجب القانون.

وأثار صدور «قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية» جدلاً واسعاً في الشارع السياسي اليمني، واعتبر معظم الأحزاب عدم وجود ما يستدعي



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣

الى اجازة مثل هذا القانون الذي يقيد النشاط الحزبي في جملة من مواده، في ظل وجود مسوغ دستوري. كما خلق القانون اشكالاً بالنسبة للحزبين الحاكمين اذ منحهما مهلة امدها شهرين ونصف الشهر لمواءمة وضعهما في القوات المسلحة والامن والسلطة القضائية، والسلك الديبلوماسي والقنصلي فترة عمل موظفيهما في البعثات اليمنية في الخارج. وعلى رغم مرور سنة ونصف السنة على اجازة القانون المذكور إلا انه لم تصدر اللائحة التنفيذية لاحكامه حتى يومنا هذا، وظل القانون حبيس الادراج. لكن ذلك لم يمنع الاحزاب التي استمدت شرعيتها من الدستور من ممارسة نشاطها، واعلان برامجها، وعقد مؤتمراتها، وإبداء رأيها بحرية تامة في الامور التي تهم الوطن والمواطن.

وتصدرت نشاط الاحزاب غير المشاركة في الحكم خلال الفترة الانتقالية الدعوة الى الالتزام باتفاقية الوحدة بخصوص ضرورة انهاء تلك الفترة في موعدها وتهيئة ظروف الانتقال الى الشرعية الدستورية عن طريق انتخابات نيابية عامة. لكن الشد والجذب في العلاقة بين الشريكين في السلطة ادبا الى التاخير في المصادقة على قانون الانتخابات بعد اجازته من مجلس النواب. وبصدوره في حزيران (يونيو) الماضي نشب صراع حزبي على طبيعة اللجنة العليا للانتخابات. وظل الخلاف على هذه القضية قائماً لاكثر من شهر ونصف الشهر وفي النهاية حسم باتفاق الاطراف الحزبية على تشكيلها من ١٧ عضواً ثلاثة من كل من الحزبين الشريكين في السلطة وممثل واحد عن كل من: حزب التجمع اليمني للاصلاح، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب الحق، والحزب الناصري الديموقراطي، والتنظيم السبتمبري الديموقراطي، واتحاد القوى الشعبية، وتنظيم التصحيح الناصري، ورابطة ابناء اليمن، وشخصيتين مستقلتين.

بدات اللجنة العليا للانتخابات مهماتها قبل موعد انتهاء الفترة الانتقالية بثلاثة اشهر. ونظراً لضيق الوقت، والحجم الكبير للمهمات التي اوكلت اليها، وبروز خلافات بين ممثلي الحزبين الحاكمين حول بعض الامور الاجرائية، وتعثر جهود تنقية الاجواء بين قيادتيهما، لاحت في الافق نية في تمديد الفترة الانتقالية وتاجيل الانتخابات التي كان من المقرر ان تجري في تشرين الثاني الماضي. وفعلاً جرت لقاءات موسعة بين مجلس الرئاسة والاحزاب السياسية الممثلة في اللجنة العليا لدراسة سبل التوصل الى حل مرض ومعقول. فكان ان وافقت الاحزاب الممثلة في اللجنة العليا على فكرة تاجيل الانتخابات، لكن مواقفها تباينت إزاء تمديد الفترة الانتقالية. فاقترح فريق من ضمنه حزبا التجمع اليمني للاصلاح، والوحدوي الشعبي الناصري حل مجلسي النواب والوزراء وتشكيل حكومة ائتلافية تحضر لإجراء الانتخابات العامة، فيما رات احزاب اخرى ان يتم التمديد لمجالس الرئاسة والنواب والوزراء، والاتفاق على موعد جديد للانتخابات. إثر ذلك صدر اعلانان دستوريان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ بتمديد صلاحية المؤسسات الدستورية، وتحديد يوم السابع والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٩٣ موعداً لاجراء الانتخابات النيابية العامة.

لقد استغرقت عملية استكمال الشروط اللازمة للبدء في الخطوات الفعلية لاجراء الانتخابات زهاء خمسة اشهر. وقسمت العملية الانتخابية الى ثلاث مراحل، الاولى مدتها شهر واحد وبدات في ٢١ كانون الثاني (يناير) الماضي لتنظيم سجلات بالناخبين في دوائر الجمهورية البالغ عددها (٣٠١) دائرة. وشكلت لهذا الغرض (٤٠٣٤) لجنة قامت بمهمتها بشكل مرض حسب التقارير الرسمية. وتمخضت هذه المرحلة عن تسجيل ٢١٨٩٤٧٣ من الذكور اي نسبة ٧١ في المئة ممن بلغوا السن القانونية. اما عدد النساء اللاتي سجلن في جداول الناخبين فبلغ ٥٠١٥٩١ من مجموع ٣,٣٠٦,٨٨٣ إمراة اي ما نسبته ١٦ في المئة ممن يتمتعن بالحق الانتخابي. وتصدرت عدن محافظات الجمهورية (١٨ محافظة) من حيث إقبال النساء على التسجيل اذ بلغ عددهن ٤٧٣٧٦ إمراة، اما دوائر امانة العاصمة فاحتلت المرتبة الاولى في عدد المسجلين من الذكور والمرتبة الثانية من حيث اقبال النساء.

وكانت المرحلة الثانية من العملية الانتخابية بدات في الثامن والعشرين من آذار (مارس) الماضي وهي مرحلة قبول طلبات الترشيح لعضوية مجلس النواب. ويذكر ان قانون الانتخابات اشترط على طالب الترشيح ان يكون يمنياً، ولا يقل عمره عن ٢٥ عاماً وان لا يكون امياً، ويعرف عنه استقامة الخلق والسلوك ومحافظاً على الشعائر الدينية، ولم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن رد اليه الاعتبار. والزم القانون المرشحين الحزبيين بتقديم طلب معتمد من احزابهم وتنظيماتهم. وغلق باب الترشيح في السادس من الشهر الجاري. واعلن مصدر في اللجنة العليا للانتخابات لـ «الحياة» ان ٢٠ حزباً وتنظيماً سياسياً تقدموا بمرشحيهم وثمة ٥٠ إمراة ضمن المرشحين الذين وصل اجمالي عددهم الى ٤٧٥٥ مرشحاً يتنافسون على ٣٠١ مقعد نيابي. ويذكر ان اكثر من ثلثي المرشحين سيخوضون الانتخابات بصفتهم مستقلين (٢٥٠٠).

ويتصدر المؤتمر الشعبي العام (امينه العام الرئيس علي عبدالله صالح) قائمة المرشحين الحزبيين (٢٧٤ مرشحاً) يليه الحزب الاشتراكي (امينه العام علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة) اذ تقدم بـ (٢١٠ مرشحين) وفي المرتبة الثالثة التجمع اليمني للاصلاح (رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر) (١٧٦ مرشحاً)، ثم حزب البعث العربي الاشتراكي (١٦٠ مرشحاً)، يليه التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (٩٣ مرشحاً)، وحزب رابطة ابناء اليمن (٩١ مرشحاً)، حزب الحق (٦٢ مرشحاً)، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري (٣٥ مرشحاً)، الحزب الناصري الديموقراطي (٢٦ مرشحاً)، اتحاد القوى الشعبية (٢٤ مرشحاً)، الجبهة الوطنية الديموقراطية (٢٣ مرشحاً)، حزب التجمع الوحدوي اليمني (١٥ مرشحاً)، التنظيم السبتمبري الديموقراطي (٩ مرشحين)، التنظيم الشعبي لجبهة التحرير (٨ مرشحين)، الحزب القومي الاجتماعي (٦ مرشحين)، رابطة ابناء اليمن (القيادة الشرعية - ٣ مرشحين) الحزب الديموقراطي الثوري (مرشحان)، مؤتمر التلاحم الوطني (مرشح واحد)، الحركة الديموقراطية (مرشح واحد)، الجبهة الديموقراطية (مرشح واحد).

وفيما كانت عملية تسجيل المرشحين جارية في كل الدوائر الانتخابية التي استمرت ١٠ أيام، بدات الاحزاب والتنظيمات السياسية اصدار برامجها الانتخابية ونشرها في الصحف الناطقة باسمها.

وبغية تحقيق اقصى قدر ممكن من التوازن في استخدام وسائل الاعلام الرسمية المرئية والمسموعة والمقروءة، اقرت اللجنة العليا جملة من القواعد والضوابط الخاصة باستخدام تلك الوسائل لاغراض الدعاية الانتخابية التي خصصت لها الأيام التسعة وسبقت يوم الاقتراع. وبموجبها منعت وسائل الاعلام الرسمية خلال الشهر السابق ليوم الاقتراع نشر او اذاعة او بث اي نشاط للحزبين



الحاكمين او غيرهما من التنظيمات السياسية. واشترطت تلك القواعد على الحزب الراغب في استخدام وسائل الاعلام الرسمية لاغراض الدعاية لبرنامجه الانتخابي ان يقدم ما يثبت انه رشح ١٥ شخصاً كحد ادنى في ١٥ دائرة.

وحرمت ضوابط الدعاية الانتخابية انفاق المال العام او استخدام دور العبادة والعلم والتعليم والاندية والملاعب الرياضية لاغراض تلك الدعاية.

كما اتخذت اجراءات امنية صارمة لقطع دابر اي عمل من شانه ان يخل بالأمن ويثير الفوضى او الاضطراب يوم الاقتراع، وسيقوم ٣٦ الفاً من جنود القوات المسلحة والأمن، بحماية صناديق الاقتراع في المراكز الانتخابية والمحافظة على الحال الأمنية.

ونظراً لعدم وجود مؤسسات يمنية علمية متخصصة باستطلاع الرأي ومعرفة اتجاهاته الدقيقة، إلا ان مبادرة بذلت من قبل بعض المهتمين في هذا المضمار اسفرت عن نتيجة مفادها ان اكثر من ٨٥ في المئة من الناخبين الذين استجوبوا أكدوا انهم سيدلون باصواتهم لمرشحي القوى التي تعد في برامجها بصب الجهود على التحديث.

وبعيداً عن ما تناوله الشارع السياسي عشية الانتخابات العامة بشان تركيبة خماسية لإدارة الحكم في المرحلة المقبلة تضم: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، والتجمع اليمني للاصلاح، وحزب البعث، والتنظيم الشعبي الناصري، إلا انه يبدو للمراقبين ان الاحزاب المذكورة ستكون بالفعل الأوفر حظاً من حيث عدد المقاعد التي ستحتلها في مجلس النواب الجديد نظراً لامكاناتها وحضورها التنظيمي على الساحة والتنسيق ما بين مرشحي بعضها في معظم الدوائر الانتخابية.

وفيما حظيت العملية الانتخابية باهتمام ملحوظ طوال الأشهر الماضية من قبل مؤسسات غير حكومية اوروبية واميركية مهتمة بمسالة التداول السلمي للسلطة في البلدان النامية، وتكريس نهج التنافس الديموقراطي، ومبدأ التعددية الحزبية كاسلوب لادارة الحكم، فإن الانتخابات وهي الأولى في تاريخ البلاد التي تخوضها الأحزاب السياسية بمختلف مشاربها بحرية وعلنية كاملتين، تمثل على الصعيد اليمني افضل وسيلة سلمية للانتقال الى مرحلة الشرعية الدستورية، التي ينتظرها الجميع، لتضع حداً لكل الذرائع والحجج التي حالت خلال الفترة التي اعقبت الوحدة دون قطع شوط عملي وجاد على طريق التغيير والاصلاح المنشودين.

وبصرف النظر عن مواقف الأحزاب والتنظيمات السياسية ومدى تقارب او اختلاف برامجها مع البرنامجين الانتخابيين لراعيي الفترة الانتقالية - المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي - إلا أن ثمة جوانب كثيرة تلتقي عليها البرامج التي ستخوض الاحزاب على اساسها المعركة الانتخابية. ولسهولة استعراض تلك البرامج، والقيام بمقارنة عامة بين ما يميز الواحد عن الآخر سنتناول الاحزاب على مجموعات هي:

اولاً - حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني:

فيما ثبت المؤتمر الشعبي العام في ديباجة برنامجه «بانه الأجدر بكسب ثقة الجماهير وتاييدها كونه نابعاً منها واكثر قدرة على تلمس معاناتها وآمالها اذ حرص منذ تاسيسه على ان يضم في صفوفه مختلف فصائل العمل الوطني، وعمل وثابر وناضل حتى تحققت للوطن وحدته وانتهج سياسة اقتصادية متوازنة، وحرص على توسيع قاعدة التعليم، وتبني سياسة خارجية معتدلة، وعمل جاهداً حتى استخرج الثروة النفطية، واعاد بناء سد مارب التاريخي وقنوات الري الحديثة ودعم وطور القوات المسلحة والأمن». ومن منطلق ان الانتخابات النيابية معركة سياسية حقيقية في قلب العملية الديموقراطية والحضارية فإن المؤتمر الشعبي قدم نفسه لجماهير الشعب لتحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة على اساس برنامج وصفه انه بعيد عن المزايدات الكلامية والشعارات المضللة والوعود الكاذبة.

اما حليفه في إدارة السلطة الانتقالية (الحزب الاشتراكي) فلم يشر في مقدمة لم تتجاوز ٢١٠ كلمات الى اي انجازات حققها خلال الفترة السابقة، بل اكد أن ممثليه الذين سينتخبون لعضوية مجلس النواب سيعملون على «تقوية المؤسسات الدستورية، وتوسيع الممارسات الديموقراطية وتطبيق نظام الحكم المحلي وبسط سيادة النظام والقانون، وتحقيق التوحد الوطني الكامل والاندماج الاجتماعي، وحماية وحدة المجتمع، واحترام مصالح طبقاته وفئاته المكفولة دستوراً، وصيانة السلام الاجتماعي واستكمال بناء الدولة اليمنية التي ترعى المساواة بين مواطنيها في الحقوق والواجبات».

واعتبر المؤتمر الشعبي العام المعاناة المعيشية والاقتصادية الهم الاساسي والاول في حياة المواطن، ووعد بحل المشكلة الاقتصادية عن طريق معالجة المشاكل التموينية، وتخفيض العجز في الموازنة بتقليص الانفاق الحكومي الاستهلاكي، وزيادة الايرادات، وبوضع سياسة نقدية واضحة، وتشجيع ودعم الصناعات والحرف التي تعتمد على العمالة الكثيفة، وتوسيع الاستثمار في المجالات الانتاجية والخدمية، وتسهيل الاستثمارات الكبيرة في مجال البنى التحتية والمشاريع التنموية، وتطبيق سياسات زراعية وصناعية متوازنة ومتكاملة، واستغلال الثروات النفطية والطبيعية، وبالاسراع في استكمال اجراءات قيام المنطقة الحرة في عدن.

اما برنامج الحزب الاشتراكي في مجال التنمية الاقتصادية فيكاد يكون متطابقاً في مضمونه، غير انه يدرجها ضمن باب «قضايا اخرى»، وهي: ضرورة تنظيم الاسعار من خلال اصدار قانون الربح وتحديد وتوحيد تسعيرة المواد الغذائية الاساسية والدواء، وتطبيق نظام ملائم للضمان الاجتماعي، واعتماد سياسة عادلة وفعالة للاجور والمرتبات، وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والمستاجرين الزراعيين عن طريق قانون عادل.

وعلى صعيد تعزيز الأمن والاستقرار وعد المؤتمر الشعبي ناخبيه بوضع الضوابط والانظمة الرقابية لمنع التجاوزات او الإخلال بالوظيفة المناطة باجهزة الأمن، ومحاربة الجريمة ومكافحة ظواهر الثار واحداث العنف والارهاب السياسي، وبتشديد الرقابة على تهريب المخدرات. وعلى الصعيد نفسه وعد الحزب الاشتراكي بالعمل على تحقيق الاندماج التام والشامل لجميع المؤسسات الأمنية، وتصفية الآثار السياسية لصراعات الماضي والوقوف ضد كل مظاهر التعصب الطائفي والسلالي والقبلي والمناطقي.

وفيما وعد برنامج المؤتمر الشعبي بمحاربة الفساد والتسيب الاداري والرشوة في سياق الفقرة الخاصة برؤيته لمسالة التنمية الادارية واصلاح الجهاز الاداري، اعتبر برنامج الاشتراكي محاربة الفساد «المستشري في البلاد راس العلل والمشاكل ترقى مهمة القضاء عليه الى مستوى الواجبات المقدسة». وحدد جملة من الاجراءات لتحقيق ذلك منها الكشف عن الممارسات الفاسدة وتعرية الفاسدين علناً امام الناس، وحماية المال العام من التلاعب والنهب واتخاذ سياسة عملية فعالة لتحقيق اصلاح مالي وإداري يشترك



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ٢ ابريل ١٩٩٣

المواطنون في تنفيذها، ومكافحة الاثراء غير المشروع.

وتميز الاشتراكي بتخصيص بند خاص في برنامجه بحقوق الانسان والتزم من خلاله بتامين حرية النشاط السياسي والتعبير عن الراي وحق التظاهر السلمي والاحتجاج والاضراب والاعتصام، وبالعمل على تامين استقلالية المنظمات المهنية والاجتماعية وبتحريم التعذيب ومنع مراقبة الاشخاص والمساكن والتنصت على الاتصالات وفتح الرسائل البريدية، وتحريم القضاء الاستثنائي.

ولم تاخذ قضية المراة حيزاً بارزاً في برنامجي الحزبين، وفيما اكد المؤتمر «حقوقها التي كفلها لها الدين الحنيف والدستور، وتعزيز دورها البناء في كل المجالات ورعاية الاتحادات والجمعيات النسوية والاسرة اليمنية باعتبارها اساس المجتمع» اكتفى الاشتراكي بعبارة: «ضمان حقها في ممارسة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمهني والوظيفي والثقافي وكل اشكال العمل العام الذي يخدم الوطن والمجتمع ويعلي دورها ومكانتها فيها».

ثانيا: احزاب وتنظيمات الاسلام السياسي:

على رغم تعدد مسميات الحركات التي تندرج ضمن هذا الاطار (١١ إسماً) إلا ان نشاط الحركة الاسلامية في الحياة السياسية يقتصر على اربعة تنظيمات هي: التجمع اليمني للاصلاح (اكبرها حضوراً على الساحة)، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق، وحركة التوحيد والعمل الإسلامي. وتخوض الاحزاب الثلاثة الأولى الانتخابات ببرامج مختلفة وبمجموعة من المرشحين (٣٣٢ مرشحاً) في مختلف الدوائر الانتخابية في الجمهورية، ولا يوجد تنسيق معين ما بينها.

١- التجمع اليمني للاصلاح: يؤكد في برنامجه الانتخابي ان من ابجديات الاصلاح المنشود للاوضاع المتردية «صدق الالتزام من الجميع بشرع الله وتطبيق احكامه، وتمكين الشعب من اختيار حكامه واستيعاب تعدد الراي وإدارة التنافس السياسي والتنظيمي وتنظيم عملية التداول السلمي للسلطة، كما يضع ضمن الاولويات في برنامجه «تاكيد الاحتكام للشريعة الاسلامية في كل شؤون الحياة واصلاح الدستور لتصبح الاسس والمبادىء والاهداف التي ينظمها منبثقة عن الاسلام عقيدة وشريعة ومحققة لمقاصده في إقامة حكم عادل تتحول فيه القيم العقائدية والتشريعية الى واقع معاش».

وفي مجال الحريات والحقوق العامة يعد الاصلاح الناخبين بالعمل على توفير الشروط التي تتيح للفرد حرية التفكير والتعبير والاختيار والانتماء والابداع وممارسة ما يقتنع به بعيداً عن سياسة القمع والارهاب والترغيب والترهيب او الحد منها باي قوانين او اجراءات استثنائية، كل ذلك في اطار حقوق الانسان الاساسية التي كفلتها الشريعة الاسلامية واكدتها المواثيق الدولية والاقليمية».

ومن الحلول التي يعد بها لاصلاح شؤون الاقتصاد والمال والتجارة: الاستفادة المثلى من عائدات النفط والثروات المعدنية مع الاحتفاظ بحقوق الأجيال القادمة واطلاع الشعب على كل المعلومات الخاصة بالكميات المتوافرة والمستخرجة من النفط والمبالغ المستفادة ووجوه صرفها، واعادة النظر في سياسات القروض وتبني سياسات اقتصادية تعتمد على الموارد المحلية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والراس المال الوطني، والتخلص من المعاملات الربوية واستبدالها بالمعاملات المصرفية الاسلامية، واعادة النظر في النظام الضريبي، وتبني مبدا حرية التجارة، ومنع الاحتكار. وبغية تطوير التعليم يدعو الى ان ترتكز السياسة التعليمية وتربية الجيل على العقيدة الاسلامية السمحة وإيلاء عناية خاصة بتعليم الفتاة والتوسع في انشاء كليات خاصة بالبنات كخطوة لانشاء جامعات خاصة بهن.

٢- اتحاد القوى الشعبية اليمنية: بعد ان يعلن في مقدمة برنامجه ان الاسلام هو هوية اليمن وحضارتها وتاريخها، يؤكد ان الحكم لم يكن قط من اهداف الاتحاد وانما جوهر الحكم، وهو الشورى الذي يعني اعلى صور الديموقراطية بكل الياتها ومكوناتها الايجابية، ولتحقيق ذلك يلتزم الاتحاد للناخبين: بتحقيق سيادة الشريعة والقانون وتحقيق الفصل بين السلطات بوضوح، وتحقيق اللامركزية، والمشاركة الشعبية عن طريق مجالس الشورى المنتخبة من اصغر قرية الى مجلس الشورى العام. اما الواجبات الرئيسية التي يعد بالقيام بها عبر البرلمان الجديد فهي: تعزيز الديموقراطية ببناء مؤسساته، وترسيخ وتعزيز وصيانة الوحدة بتجاوز كل المحاذير التي ما تزال كامنة تهدد وجودها بشكل او باخر، وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حياة افضل للشعب بتطبيق مبدا التكافل الذي يحقق دورة الثروة الوطنية في أوردة المجتمع، ويوفر العدل والمساواة ويلغي الاستئثار والاحتكار وتمتع الغني بما حُرم منه الفقير، والقضاء على اشكال الفساد الاداري والمالي والقضائي والسياسي الذي أدى الى اختلال في التوازن الاجتماعي وتكديس الثروة والقوة في جانب والعوز في جانب آخر.

واعلن «الاتحاد» انه قرر «المشاركة في الانتخابات على رغم كل التحفظات على السلبيات والمخالفات وذلك تاييداً لمبدأ الانتخابات ذاته وتعزيزاً للممارسة الديموقراطية إيماناً بان الممارسة والمزيد منها من أهم وسائل التغلب على السلبيات وامتلاك تجارب النضال السلمي الديموقراطي للأمة».

٣- حزب الحق: استهل برنامجه الانتخابي بالتذكير انه «نشا للنهوض بدوره ومسؤولياته وواجبه الديني في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمفهومه لمختلف مجالات حياة المجتمع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية». ولخص الخطوط العريضة لبرنامجه الانتخابي في «العمل على اجراء مراجعة لكل القوانين والتاكد من مدى مطابقتها لاحكام الشريعة الاسلامية، وانشاء هيئة علمية عليا تضم العلماء العاملين ومنح الهيئة سلطة الفصل



في ما اشكل علمه وخفي وجه الحق فيه في المجال التشريعي والقضائي والمساعدة على وضع القواعد الشرعية الملزمة في مستجدات العصر، وانشاء قضاء للمظالم لمقاومة الظلم الحاصل من ذوي النفوذ والسلطان، وانشاء هيئة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر، واصدار التشريعات التي تنظم ممارسة هذا الواجب من قبل الافراد والجماعات والهيئة الرسمية، وتشجيع البحث الحر في المجالات الاجتهادية والباحثين والاهتمام بمراكز البحوث الفكرية وتطويرها، وتمتين قنوات الصلات النافعة مع الدول المتقدمة وارسال البعثات التعليمية لدراسة العلوم التطبيقية النافعة والاستفادة من الابتكارات الانسانية.

والتزم الحزب في المجال السياسي والدستوري ببناء الدولة ومؤسساتها بما يتفق ومبدأ الشورى في الاسلام، وتوكيد مبدأ الفصل بين السلطات، والتعددية السياسية بصورة اكثر وضوحاً، وكذلك مبدأ تداول السلطة سلمياً، وطالب الحزب بإعادة النظر في قانون الانتخابات الحالي ليحقق نظاماً اكثر ايجابية واكثر تعبيراً عن إرادة الامة باعتماد نظام القائمة النسبية المرنة، وبتشكيل السلطة التشريعية من مجلسين (مجلس عام، ومجلس خبراء)، وفصل رئاسة الدولة عن رئاسة القضاء ومنح اعضاء السلطة القضائية حق انتخاب مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا باشراف السلطة التشريعية.

وفي الميدان الاجتماعي دعا برنامج الحزب الانتخابي الى الاهتمام بالمرأة ورعايتها وتعليمها وصيانة كرامتها وتحديد مجالات تخصصها ووضع احكام خاصة بها في القانون الوظيفي تتناسب وطبيعتها ولا تتعارض مع واجباتها الاخرى وتحفظ لها حقوقها. اما البرنامج الاقتصادي للحزب فيدعو الى اتباع سياسة اقتصادية تقوم على الأسس العامة للشريعة، والعمل على انشاء المصارف اللاربوية، ومكافحة الاحتكار والغلاء والاتجار بقوت الناس عن طريق الرقابة الفاعلة من قبل هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعمل على الحد من القروض الاجنبية المذلة، ومن الامتيازات المبالغ فيها لسلطات الدولة وتفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المالية وانشاء نيابة للاموال العامة.

ثالثاً: الاحزاب الناصرية: تمارس النشاط على الساحة السياسية ثلاثة احزاب ناصرية هي: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والحزب الناصري الديموقراطي. وتخوض الاحزاب الثلاثة الانتخابات ببرامج مختلفة شكلياً وبلغ مجموع مرشحيها في الدوائر الانتخابية المختلفة (١٥٧ مرشحاً).

١- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري: اكد البرنامج الانتخابي للحزب انه يناضل من اجل بناء الدولة اليمنية الحديثة، الحرة، المسلمة العقيدة، العربية الانتماء، الديموقراطية المحتوى، الانسانية الآفاق. دولة المؤسسات والنظام والقانون والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة الشاملة، دولة تجسد بالقول والعمل توجهها القومي والوحدوي. وفي الجانب السياسي وعد الناخبين بتكريس قيم الحرية والعدل والتسامح كما اكدها الدين الاسلامي الحنيف رافضاً كل اشكال الاستعباد والظلم والتعصب المذهبي والطائفي وغيرهما. والتزم بالعمل على الانتقال بالديموقراطية من شعار يرفع للاستهلاك الى ممارسة حقيقية بمحتواها لبناء المجتمع الحديث القائم على المؤسسات الدستورية الراسخة التي تعمق نظام التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة.

٢- تنظيم التصحيح الشعبي الناصري: تقدم ببرنامج انتخابي مفصل ركز على عشر مهمات ابرزها تقوية المؤسسات الدستورية، وترسيخ وتوسيع الممارسة الديموقراطية، وتطبيق نظام الحكم المحلي، والتصحيح المالي والاداري وتطوير تجربة التعاون الاهلي، وبسط سيادة النظام والقانون على الجميع، وحماية المجتمع واحترام مصالح فئاته وشرائحه والتعايش الاخوي بينها، وصيانة السلام الاجتماعي، واستكمال بناء اجهزة ومؤسسات الدولة، والقضاء على الفساد المالي والاداري، وصيانة المال العام وتوظيفه لصالح المجتمع، واعتماد مبدأ الانتخاب بالنسبة للمجالس المحلية بما في ذلك انتخاب المحافظين ومدراء المديريات ومنحهم الصلاحيات التي تمكنهم من ممارسة اعمالهم.

٣- الحزب الناصري الديموقراطي: اكد في مستهل برنامجه انه جزء لا يتجزأ من القوى الوطنية ويعتمد الاساليب الديموقراطية السليمة في نضاله من اجل تحقيق الديموقراطية السياسية القائمة على التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة وهما امران لا يمكن ان يفصلا عن الديموقراطية الاجتماعية المحكومة بالعدل والقائمة على تعدد الفئات الإقتصادية وتنافسها باستمرار، وحريه التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها تفقد كل قيمة ايجابية وتصبح مجرد اقوال، لذلك فلا ديموقراطية من دون عدالة اجتماعية ولا عدالة اجتماعية من دون توفير الضمانات التالية: ان يكون المواطن متحرراً من الاستغلال في جميع صوره واشكاله، وان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية، وان يتخلص من كل قيد يبدد امن المستقبل في حياته.

وعلى الاسس المذكورة يفصل البرنامج ما سيقوم به ممثلوه داخل المجلس النيابي في مجال: الحقوق والحريات العامة، والتنمية والمجتمع، والصناعة والتجارة الداخلية والخارجية، والقضاء والاسكان والتعليم، والامومة والطفولة، والاعلام والثقافة، والقوات المسلحة والامن، والسياسة الخارجية.

رابعاً: حزب البعث العربي الاشتراكي: اصدر خلافاً للاحزاب الاخرى بياناً انتخابياً وبرنامجاً. شرح في الاول مفهوم السلطة في فكر الحزب مؤكداً انه سيدخل تجربة العلنية مؤمناً بمبادئه وبقيم الشعب اليمني وبتراث الامة العربية والاسلامية، وهو يخوض هذا المعترك موطداً نفسه للمشاركة في تحمل المسؤولية وفي بناء دولة المؤسسات وتحقيق النقلة النوعية التي ينشدها الشعب، وهو يعتبر السلطة وسيلة لخدمة الشعب وكل المؤسسات المنبثقة عنها ادوات وليست غاية كما يعتقد البعض من عشاق السلطة. واكد في مستهل برنامجه الانتخابي ان الحزب لا يعد بالمعجزات لكنه يعد بالنضال الدؤوب والعمل الجاد من اجل دولة النظام والمؤسسة الدستورية بصلاحيتها الكاملة باعتبارها الضمانة الوحيدة لحماية الديموقراطية وارساء قواعد المجتمع اليمني الحديث.

خامساً: حزب رابطة ابناء اليمن:

لم يصدر الحزب برنامجاً انتخابياً كما فعلت الاحزاب الاخرى بل نشر في صحيفة (راي) الناطقة بلسانه ملخصاً للبرنامج التطبيقي لمنهج حزب الرابطة، وهو عبارة عن دراسة مفصلة لسلبيات السياسة اليمنية في مختلف المجالات والحلول التي يقترحها الحزب للاصلاح والتقويم او بناء السياسات المختلفة: الاقتصادية، والمالية، والصناعية، والتنموية، والاجتماعية، والقضائية، والامنية، وكل ما يتصل بجوانب الحياة المختلفة.

ويؤكد حزب الرابطة انه «يلتزم بالعقيدة الاسلامية والفكر الاسلامي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

والتراث اليمني العربي، لا يدعي انه حزب ديني ولن يكون كذلك (...) ان حزب الرابطة ليس منغلقاً ولا متعصباً ولا رافضاً للتطبيق الحديث للديموقراطية وبقدر رفضه للتزمت والانغلاق فهو مع التطور والتحديث لحياته من دون التنازل عن هويته وتاريخه العريق».

ومن الثوابت التي يؤمن بها الحزب: العقيدة الاسلامية نهجاً وفكراً وسلوكاً وممارسة وشريعة، الوحدة اليمنية ارضاً وانساناً دونما رجوع عنها، والنظام الجمهوري وسيادة الشعب على وطنه، والديموقراطية فكراً وسلوكاً وممارسة، وحجر الزاوية فيها الفصل بين السلطات الثلاث، انتماء الشعب اليمني الى الأمة العربية والأمة الاسلامية والتزامه بقيمهما ومصالحهما، واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان الاجتماعية والسياسية والدستورية، ارتباط اليمن بالمجتمع الدولي دونما تفريط بثوابته وحقوقه، والتزامه بالشرعية الدولية والحقوق والقيم الانسانية.

سادساً: حزب التجمع الوحدوي اليمني:

تميز عن باقي الاحزاب باسلوب طرح القضايا البرنامجية، واتبع برنامجه الانتخابي الذي جاء في صفحة واحدة بـ «الخطوط العامة لبرنامج الحزب» في ١٢ صفحة فصل فيها رؤيته ازاء القضايا التالية: الوطنية، الانتماء القومي، الانتماء الاسلامي، السلطات، الاحزاب، المنظمات والنقابات، الجمعيات، القبيلة، المجالس المحلية، القضاء، المساواة، قضايا حيوية مباشرة، التعليم والتربية، الثقافة والاعلام، الوضع الاجتماعي، الامن، السلاح، مشكلة القتلى والمفقودين، قضية الحدود، حقوق الانسان.

واعلن الحزب في برنامجه الانتخابي انه يرى في انتخابات مجلس النواب بداية تجربة ديموقراطية تستحق من كل جماهير الشعب رجالاً ونساء خوضها بوعي كامل وبضمير وطني حي «على رغم كل الخروقات التي حصلت اثناء التسجيل والطعون والترشيح».

ووعد الحزب ان يقف «بصدق الايمان بالوحدة والديموقراطية والمساواة مع كل المرشحين الشرفاء والفاعلين الذين يتقون الله في انتمائهم الى الوطن والشعب سواء كانوا من حزبنا او غيره وحتى المختلف معنا ان كان يحمل هذه القيم التي تهم الشعب».

واكد انه سيلتزم «النزاهة في خوض المعركة الانتخابية بعيداً عن الاسفاف والتنقيص من شأن الآخرين او المعاداة للمنافس او التجريح او استخدام الخداع والزيف او تشويه سمعة الآخرين».

واشار ان حزب التجمع الذي لا يملك «سوى سلاح الكلمة للدفاع عن حق الناس في عمل شريف ولقمة كريمة وسكن وامن واستقرار وطمانينة يعلم ان لوجوده معنى في وجه المسلحين بالمال والجاه والتأثير القسري والبندقية ووسائل الاغراء والقسر».

وفيما اكد رفض الشعب «التوجهات الضارة بمستقبل الحياة الديموقراطية» شدد على قدرته «تقديم المزيد من البذل والعطاء من اجل ان لا يذل ناخب عن طريق الترغيب او الترهيب او الوعد الكاذب فيذهب ليختار من دون ارادة في وطن يحتاج الى نائب نزيه وحاكم عادل وقاض منصف». واهاب الحزب بجماهير الناخبين «عسكريين ومدنيين في كل مناطق اليمن الا ينصتوا الا لصوت الضمير وان يرفضوا انتخاب من لا يعرفونه ولا يثقون به مهما كانت الضغوط وان يتمسكوا بحقهم في اختيار المستقبل الواعد بالعدالة والديموقراطية والأمن والأمان».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية
القاهرة

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

يتقاعد .. لو انهزم!!

تعهد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح بالتخلى عن السلطة والانضمام للمعارضة اذا انهزم حزب مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكى اليمنى اللذين يتزعمهما هو ونائبه على سالم البيض فى الانتخابات العامة المقرر اجراؤها غدا .



اليوم.. أول انتخابات نيابية في اليمن الموحد

٤٧٨١ مرشحا يتنافسون على مقاعد البرلمان

صنعاء - ق.ن.ا:

تتوجه أنظار اليمنيين باهتمام لم يسبق له مثيل الى صناديق الاقتراع حيث تجرى اليوم أول انتخابات نيابية منذ توحيد شطرى البلاد عام ١٩٩٠.

ولا يقتصر الاهتمام بهذه الانتخابات ونتائجها المنتظرة على الصعيد المحلى بل يتعداه الى الاصعدة الاقليمية والعربية بل والدولية. لما ستعنيه هذه النتائج من انعكاسات على توجهات السياسة اليمنية ومسيرة بناء الدولة الموحدة.

وتعبر الأرقام الخاصة بعدد المرشحين والأحزاب المشاركة في الانتخابات عن الاهمية التى يوليها اليمنيون على اختلاف توجهاتهم وقطاعاتهم للنتائج التى ينتظرونها منها.. فقد بلغ عدد الاحزاب السياسية التى دفعت بمرشحيها الى التنافس على مقاعد مجلس النواب ١٥ حزبا وتنظيما سياسيا، بينما بلغ عدد المرشحين ٤ آلاف و٧٨١ مرشحا يتنافسون على الفوز بمقاعد المجلس وعددها ٣٠١ مقعد.

وقد سجل المستقلون أعلى عددا من المرشحين حيث بلغ عددهم ٣ آلاف و٤٢٩ مرشحا، فى حين بلغ عدد مرشحى الاحزاب ١٣٥٢ مرشحا.. ولم تتخلف المرأة اليمنية عن المشاركة فى الاهتمام بهذه الانتخابات حيث وصل عدد النساء المرشحات الى ٤٩ امرأة.

ووفقا للاحصائيات الرسمية الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات يأتي المؤتمر الشعبى العام الذى يرأسه الرئيس اليمنى على عبدالله صالح فى مقدمة التنظيمات والأحزاب من حيث عدد مرشحيه الذين بلغ عددهم ٢٩٠ مرشحا.. يليه التجمع اليمنى للاصلاح الذى يرأسه الشيخ عبدالله الاحمر ويخوض الانتخابات بـ ٢٤٦ مرشحا.. ثم الحزب الاشتراكى الذى يرأسه على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى بـ ٢٢٨ مرشحا.. فحزب البعث بـ ١٦٠ مرشحا.. ثم الحزب الوحدوى الناصرى بـ ٩٦ مرشحا.

وبعد أن تمت بنجاح المرحلة الاولى من العملية الانتخابية والتى تركزت على اجراءات قيد وتسجيل الناخبين والمرشحين بدأت فترة الدعاية الانتخابية للمرشحين والتى انتهت امس قبل يوم واحد من موعد الانتخابات.

واستخدم المرشحون كل الوسائل المتاحة لاقناع الناخبين باختيارهم وغطت اللافتات وصور المرشحين الجدران فى مختلف أنحاء اليمن.. اما وسائل الاعلام الرسمية فقد اقتصر استخدامها على التنظيمات والأحزاب التى لها مرشحون فى خمس عشرة دائرة انتخابية فاكثر، ويبلغ عددها ١٣ حزبا.

وقد طلبت اللجنة العليا للانتخابات من أجهزة الاعلام الرسمية المقروءة والمسموعة والمرئية التقيد بنصوص قانون الانتخابات والدعاية الانتخابية بعدم نشر أو اذاعة أى نشاط يستهدف الدعاية الانتخابية الشخصية لاعضاء مجلس الرئاسة أو رئيس واعضاء مجلس الوزراء والمجلس الاستشارى أو اعضاء الأحزاب ومنهما الحزبان الحاكمان وهما المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى. وفى هذا الاطار أكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ان حزب المؤتمر الشعبى الذى يتولى رئاسته على استعداد للتسليم بنتائج الانتخابات مهما كانت.. ودعا بقية الاحزاب الى ان تنهج نفس المنهج.

ولتوفير الظروف المناسبة لانجاح الانتخابات تم تخصيص حوالى ٢١ الف شخص للاشراف على سير العملية الانتخابية فى لجانها الرئيسية والفرعية.

كما وضعت اللجنة الامنية فى اللجنة العليا للانتخابات خطة أمنية شاملة لضمان سير عملية الانتخابات والتصدى لأى إخلال يضر بالأمن حيث جندت وحدات الأمن والجيش لتوفير الأمن وحماية صناديق الاقتراع بصورة محكمة بدءا من عملية الاقتراع حتى اعلان النتائج.

ويصف المراقبون السياسيون فى صنعاء الاهتمام الداخلى والخارجى بالانتخابات النيابية اليمنية بانه تجاوز حتى الاهتمام بوحدة شطرى اليمن فى مايو عام ١٩٩٠.

وفى هذا الاطار توافد على اليمن العديد من الوفود السياسية الأوروبية والأمريكية لمراقبة عملية سير الانتخابات والوقوف على التجربة اليمنية فى تطبيق الديمقراطية.. كما توافد العديد من الوفود الصحفية والاعلامية العربية والأوروبية والأمريكية لتغطية الانتخابات.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ ابريل [redacted]

القائم بأعمال السفارة اليمنية فى القاهرة:

الاقتصاد أحد هواجس الناخب اليمنى ولكن.. هناك أولويات أخرى

□ القاهرة ـ العالم اليوم:

أكد عبد الملك سعيد القائم بالأعمال بالسفارة اليمنية فى القاهرة أن هناك تماثلا بين برامج الأحزاب اليمنية بشأن تناول الأوضاع الاقتصادية.. وقال ـ فى تصريح خاص لـ «العالم اليوم» ـ إنه رغم أولوية الشأن الاقتصادى لدى الناخب اليمنى، إلا أن هناك أولويات أخرى، وأعرب عن اعتقاده بأن الوحدة اليمنية هى المدخل الصحيح للتنمية الاقتصادية.. وفيما يلى نص الحديث:

●● ما هو وضع الاقتصاد فى أولويات الناخب اليمنى؟

رغم أهمية الشأن الاقتصادى واحتلاله الأولوية فى اليمن.. إلا أنه يلاحظ أن هناك أولوية لتعزيز المسار الديمقراطى المرتكز على الدستور والالتزام بقانون الانتخاب وهو من شأنه أن يعطى أسسا جديدة وركيزة جديدة قائمة على الاختيار الحر.. كما أن هناك أولوية التشبث بما تم تحقيقه من دعائم الوحدة اليمنية، فمهما تكن المعاناة الاقتصادية التى عاناها اليمن بسبب أزمة الخليج، إلا أن الوحدة تعتبر أمرا ملحا بالنسبة للناخب اليمنى الذى يرى فى الوحدة اليمنية بمثابة المدخل الصحيح للتنمية الاقتصادية.. أما الأولوية الثالثة فإنها تتعلق بالوضع الاقتصادى، وهو ما عكسته برامج الأحزاب اليمنية، ربما بشكل أوضح لدى المؤتمر الشعبى العام بوصفه أكبر الأحزاب اليمنية، ومن ثم كان برنامجه أكثر تنوعا أيضا لم تخل بقية برامج الأحزاب اليمنية من تناول للوضعية الاقتصادية.

●● ما هو مدى الاختلاف أو التقارب بين الأحزاب اليمنية فى تناولها للوضع الاقتصادى؟

معظم البرامج فيها شىء من التماثل بسبب أن التقسيم الكلاسيكى بين الاقتصاد القائم على السوق الحرة والاقتصاد المخطط، هذا الفارق اتجه نحو الاضمحلال، وأصبحت البرامج متقاربة، فاليمن بشكل عام يسير نحو الليبرالية الاقتصادية، فعلى الصعيد الاقتصادى، هناك دور فاعل للقطاع الخاص مع وجود قطاع عام وقطاع مختلط، ولكن تعطى الأولوية إلى تشجيع المبادرات الفردية والحافز لأنه لا يمكن إعطاء الفاعلية للاقتصاد اليمنى سوى عن طريق إعطاء فرصة للقطاع الخاص، خصوصا وأن التنمية فى اليمن هى تنمية شاملة، وتقوم الدولة بالتشجيع على هذا الاتجاه.

●● هل هناك مخلفات مازالت متبقية بسبب اختلاف النظام الاقتصادى بين شطرى اليمن الشمالى والجنوبى؟

وما هى الوسائل التى تقترحها الأحزاب اليمنية للتخلص من هذه المخلفات؟

لا أعتقد أن هناك مخلفات لسبب بسيط أنه حتى إذا كان هناك جزء من اليمن ارتكز على الاقتصاد المخطط، فالوضعية الاقتصادية تقوم على أساس واحد، لأن المرحلة التى عاشتها اليمن تقريبا متماثلة.. والكثير من المشروعات التى تعتبر غير مربحة تم التخلص منها تلقائيا للقطاع الخاص، وربما الاشكاليات فى هذا الجانب قليلة، لأن اليمن ليست دولة مصدرة للنفط، وإنما دولة فى طريق النمو، وتتقارب مستويات النمو فى الشطرين.

●● هل تعدد الأحزاب المشاركة فى الانتخابات يعكس تنوعا فى التوجهات الأيديولوجية، وبالتالى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٧

اختلافاً في التوجهات الاقتصادية؟

هناك ثلاثة محاور تعكس الاتجاهات الأيديولوجية للأحزاب، فهناك محور عام وطني قومي يأخذ بكل الخصوصيات المحلية ولا يغفل البعد القومي.. ويمثل هذا الاتجاه المؤتمر الشعبي العام.. وهناك اتجاه قومي ليبرالي يمثله البعث والناصريون، واتجاه إسلامي يمثله حزب الإصلاح.. إضافة إلى اتجاه يساري، ولكن كل هذه الأحزاب قبلت باللعبة السياسية، بمعنى أنه لا يمكن الحديث عن وجود تيار خارج الشرعية، فهناك التزام صارم بمقتضيات الدستور، وهناك ضمانات فيما يتعلق بالديمقراطية والليبرالية الاقتصادية.. حتى اليسار يتجه إلى الأخذ بالاقتصاد الليبرالي.

●● هل تحدث خسارة الحزبين الحاكمين في الانتخابات تغيرا في التوجه الليبرالي الاقتصادي لليمن؟

هذا الافتراض رغم عدم واقعيته، إلا أنه يستحق المناقشة.. وذلك لأن قادة المؤتمر الشعبي تبنوا الديمقراطية باقتناع، فالكل في اليمن ملتزم بالديمقراطية، والشرعية في النظام السياسي تعطى عن طريق صندوق الاقتراع حتى لو لم يفز المؤتمر الشعبي العام، فإن اليمن ستسير على هدى من الدستور.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المصدر :- السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٧/٤/١٩٩٣

أحد مشايخ قبيلة أرحب يدلي لـ «السياسة» بتوقعاته عشية يوم الاقتراع

الشيخ العبيدي: نتائج الانتخابات اليمنية أعدت سلفا

القاهرة - خاص،

عشية اول انتخابات تشريعية في اليمن التي يترقب الشعب اليمني نتائجها وان كان العارفون ببواطن الامور يعرفون مسبقا نتائج تلك الانتخابات، فقد حدد القائمون على امر الشعب اليمني سلفا الخارطة السياسية التي تعقب الانتخابات واعدوا عدتهم لان يكون اليمن فريسة الدكتاتورية العسكرية مع بقاء هامش ديمقراطي شكلي لاعطاء صورة للخارج بان الانتخابات البرلمانية جرت في اليمن في اطار التعددية السياسية والحزبية.

فالتكتل العسكري القبائلي المتضامن مع مؤسسة الرئاسة في صنعاء قد رسم منذ البداية خططه السياسية على الانفراد بالسلطة والقرار السياسي حتى تستمر وتبقى مصالحه الاقتصادية كما كانت عليه قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م وكان هذا التكتل العسكري القبائلي المتحد مع مؤسسة الرئاسة قد حدد مخالفاته السياسية والانتخابية في محور رئيس ثلاثي يتمثل في المؤتمر الشعبي البعث جناح العراق - التجمع للاصلاح ويستند هذا المحور على القاعدة القبلية الممثلة في حاشد وتوابعها او ان تلك القاعدة القبلية التي تقودها حاشد استطاعت ان تخلق لها اطار سياسيا ممثلا في المؤتمر والشعب كي يستمر نفوذها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكي يبقى اليمن في التخلف والدكتاتورية العسكرية - القبلية الى ماشاء له ان يبقى.

* وفي هذا السباق التقت «السياسة» مع أهم الشخصيات اليمنية المعارضة لنظام علي عبدالله صالح وحاشيته وطرحت عليه مجموعة من الاسئلة حول مستقبل اليمن السياسي بعد الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في ٢٧ أبريل الحالي في مكان هذا الحديث السياسي مع الشيخ محمد علي العبيدي.

* هل تتوقعون تغييرا الى الأحسن في اليمن بعد الانتخابات اليمنية القادمة؟

- حسب اعتقادي ووفقا لخبرتي برموز النظام الحاكم في صنعاء وفي مقدمتهم علي عبدالله صالح وحاشيته وبطانته انه لن يحدث ادنى تغيير في سياسة اليمن بعد الانتخابات - لماذا الآن النظام قد وضع خططه الخاصة باستمراره في السلطة مسبقا، فقد رسم في لغاته السياسية داخل اليمن وخارجه كي تضمن تلك الاستمرارية - ففي الداخل رغم ادعائه التمسك بالتعددية الحزبية، ورغم ادعائه الحرص على مشاركة كل القوى السياسية في وضع القرار السياسي الا انه في الممارسة العملية يعمل عكس ذلك تماما والمثال الحي على ذلك انه منذ ان سمح في اليمن بانشاء الاحزاب السياسية فقد عمل علي عبدالله صالح على انشاء احزاب صغيرة وارصد لها الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية كي تكون ادارة للشعب والعمل على

■ الشيخ محمد يلي العبيدي



شق الصفوف بين الاحزاب الوطنية وقد كان هناك نموذجين او ثلاثة لهذه الممارسة فعندما قررت الأحزاب السياسية الوطنية الدعوة الى عقد مؤتمر وطني عام تشارك فيه كل القوى السياسية في اليمن لوضع ميثاق للعمل السياسي رفض علي عبدالله صالح عقد مثل هذا المؤتمر وعندما اصرت هذه الأحزاب على عقد مؤتمرها الوطني اخرج من جعبته احزابه الصغيرة التي انشاها ومولها كي تدعو الى عقد مؤتمر اطلقت عليه في حينها .مؤتمر الاحزاب والمنظمات السياسية والمهنية..

اما لماذا عارض علي عبدالله صالح عقد المؤتمر الوطني الذي دعت اليه الاحزاب الوطنية بينما ايد مؤتمر الاحزاب المنظمات السياسية الموالية له؟

الجواب عن هذا التساؤل واضح جدا لان المؤتمر الوطني الذي دعت له احزاب المعارضة كان سيتخذ قرارات تلزم علي عبدالله صالح بتطبيقها فيما لو شارك مؤتمره الشعبي في أعمال مثل هذا المؤتمر بينما شارك هذا المؤتمر .مؤتمر الاحزاب والمنظمات السياسية. لان القرارات التي اتخذها الاخير لم تكن ملزمة، فقد جاءت لتلك القرارات لم تشكل توجيهات ونصائح ولكنها في جميع الاحوال لم تكن قرارات ملزمة لرئيس علي عبدالله صالح.

نموذج آخر يوضح كيف يفزع علي عبدالله صالح من اي عمل وطني صحيح ليتوج راسه لاصلاح البلاد بانتشالها من بؤر الفساد السياسي والاقتصادي فعندما عقد مؤتمر التلاحم الوطني في ديسمبر ١٩٩١م واعتبر هذا المؤتمر في حالة انعقاد حتى تنفذ القرارات والتوجيهات التي اتخذها انزعج علي عبدالله صالح من هذه القرارات ولم يقف عند حد الانزعاج بل وجه مدافعه صوب انعقاد المؤتمر ليدك مكان انعقاده على المؤتمرين فيه

وعندما ادرك علي عبدالله صالح ان الشارع السياسي اليمني ليس معه، رغم مايقدمه من اغراءات وشراء الذمم، وجه عصاباته السرية المشكلة من عناصر الأمن الوطني لتقوم بموجة اغتيالات لم تكن قاصرة على رموز المعارضة الحقيقية في اليمن بل تجاوزت ذلك الى شريكه في السلطة الحزب الاشتراكي... بل لم يكتف بذلك . وانما راح يلعب لعبة قذرة، وهي العمل على شق الاحزاب الوطنية، فنحن نعلم ان الاحزاب ما دامت تعمل علينا فمن الأمر الطبيعي ان يتوزع عليها افراد الامن السريين وهؤلاء عادة يكونون مدربين تدريبا جيدا على اختراق الاحزاب الوطنية، بل عادة يكونون من المتشددين في المواقف السياسية وعادة يستند الى مثل هذه العناصر ادوار معينة تقوم بها في الوقت المناسب، بان تعلن انشقاقها عن الاحزاب المنضمة لها باصدار بيان باتهام قيادة هذا الحزب او ذاك باتهامات ملفقة والهدف من ذلك واضح هو احداث بلبلة في الشارع السياسي ثم انقسام الشارع على نفسه وهذا مايريده علي عبدالله صالح بالضبط أضعاف الاحزاب المعارضة له، اما باغتيال بعض قادتها واما بتشويهها عن طريق عناصر الامن المندسة بادعائها انها انشقت عن هذا الحرب او ذاك لان فلانا في قيادة هذا الحزب حصل على كذا او قبض من الجهة كذا الخ.

لقد حدث في اكثر من خمسة احزاب على الاقل لكن يبقى السؤال . هل نجح علي . عبدالله صالح في ذلك؟

. يجيب الشيخ محمد علي العبيدي . كلا لم ينجح . فعمليات الارهاب التي قادها عسكرستان باءت بالفشل . لقد ادرك الشارع السياسي في اليمن منذ اللحظة الاولى ان هذه العمليات تتم بتخطيط من علي عبدالله صالح، ولم يصدق الناس في اليمن اعلامه الكاذب وصحفه الصفراء على الاطلاق لقد ادرك الناس وبوعي كامل ان الهدف من تلك العمليات الارهابية ضد احزاب المعارضة ان علي عبدالله صالح لم يكن جادا ولا صادقا في دعواه بالتعددية الحزبية والسياسية وقارن الناس بين تلك الادعاءات الكاذبة وبين ممارساته ومخالفاته السياسية فكيف يدعى التعددية الحزبية والسياسية ويتحالف مع من يرفض تلك التعددية الحزبية والسياسية فقد تحالف مع البعث الجناح العراقي وفي العراق عندما تحدث صدام حسين ذات مرة في مهرجان المربد للشعر والذي سبق غزوه للكويت ببضعة اشهر عن التعددية فان العراق سينتهج التعددية الحزبية قال احد المشاركين في هذا المهرجان اظرف نكتة سمعتها في حياتي .كما تحالف علي عبدالله صالح مع عبدالله بن حسين الأحمر الذي يمارس استبدادا بشعا داخل حاشد وتوابعها ولا يؤمن بالراي الاخر، ولم يكن بن الاحمر قد تحدث في حياته عن التعددية الحزبية والسياسية الا بعد وحدة اليمن بل كان يعلن دائما انه ضد الحزبية، ثم فجاة تجده يعلن عن تكوين .حزب التجمع للاصلاح لركب الموجة، وحتى يجد غطاء مناسبا لنفوذه القبلي وتستمر سطوته على القبائل التابعة له.

س . هل يعني ذلك ان نتائج الانتخابات القادمة ستكون لهذا التكتل الثلاثي . العسكر القبائل - البعث؟

ج . بالتاكيد لان ذلك قد رسم مسبقا رغم ما تجده احيانا من اختلاف ظاهري بين المؤتمر الشعبي والاصلاح او بين البعث والاصلاح فنحن نعلم ان المؤتمر الشعبي هو تجمع هيلامي ليس فيه من يستطيع ان يقول لعلي عبدالله صالح قف مكانك هنا مثلا فهو قد اختار تشكيلة منذ البداية كذلك نحن نعلم ان التجمع للاصلاح يضم تحت عباءته الجماعات المتطرفة الى جانب قبائل حاشد ويشكل مجاهد ابوشوارب نائب رئيس الوزراء همزة الوصل بين البعث العراقي وبين قبائل حاشد ليكون وساطة العقد بينهما.
وتكتل من هذا النوع لايجيد لعبة الديمقراطية الصحيحة بقدر ما يجيد لعبة التامر والعمل باكثر من وجه خاصة وان البعث اليمني جناح العراق قد برع الى حد كبير في لعبة التامر ليس على مستوى اليمن وانما على مستوى العراق واقطار عربية اخرى، ولما كانت اهداف التكتل السياسي القبلي للعسكري باضلاعه الثلاثة . المؤتمر . البعث . الاصلاح . يرغب في الاستمرار في السلطة ليبقى الحال على ما كان عليه قبل الوحدة، فمن الطبيعي ان تكون نتائج تلك الانتخابات قد اعدت سلفا لصالحه وهو ماسيحدث فعلا لان اهم اهداف هذا التكتل يتمثل في ان ينفرد علي عبدالله صالح بالقرار السياسي وان يكون له نائب مهمته كما قال ذات مرة .ياكل لا يتكلم، وتكاد مسالة الانفراد بالسلطة قد تم الاتفاق عليها بين اضلاع هذا التكتل فليس اي من الضلعين الآخرين (البعث او الاصلاح) يطمح في المرحلة الحالية على الاقل ان يكون بديلا لعلي عبدالله صالح.. ربما يكون ذلك في المستقبل البعيد.

س . هل يعني ما تقولونه . ان اليمن سوف يسير في طريق مسدود حتى بعد الانتخابات البرلمانية؟

ج . نعم لان سياسة من هذا النوع تلك التي ينتهجها هذا التكتل السياسي العسكري القبلي لم تعود اليمن الى الاستقرار والتنمية اضافة الى التدهور الاقتصادي والامني المحيط باليمن من الجهات الاربع وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها منذ اعوام.

س . اذن بماذا تفسرون ارساله وفودا رسمية وشعبية للدول المجاورة اليس ذلك بمحاولة لتحسين صورته السياسية امام الراي العام العربي والعالمي؟

جـ . النظام في صنعاء يشعر انه مخنوق سياسيا واقتصاديا فهو على المستوى السياسي الداخلي قد تكشفت كل اوراقه لم تعد له اية مصدقية لدى الشارع السياسي اليمني فحالات النهب المال العام مستمرة والرشوة اتسعت دائراتها في كل القطاعات والفوضى الادارية تضرب اطنابها في كل اجهزة الدولة وعمليات التهريب والتجارة في العملة في السوق السوداء اردت بالريال اليمني الى الحضيض وارتفعت معدلات التضخم بان وصلت الى اكثر من ٣٥٪ وجميع مشاريع التنمية معطلة بل وصل الحد الى ان البنك المركزي لا تجد به اية عملة صعبة بينما تهريب هده العملة الى خارج البلاد يتم على قدم وساق باشراف علي عبدالله صالح نفسه وارتفع معدل البطالة في اليمن وقد اضيف الى هذا المعدل العالي جدا اكثر من مليون مواطن يمنى عادوا الى الوطن خلال حرب الخليج فلا يجدون عملا او ماوى دون ان تقدم لهم حكومة صنعاء اي عون مادي او حتى معنوي.

اما على المستوى الخارجي فقد ادت السياسة الرعناء التي اتخذها علي عبدالله صالح بمساندته لصدام حسين في عدوانه على الكويت الى عزل اليمن عن العالم الخارجي، بل ادت تلك السياسة قصيرة النظر الى توسيع دائرة خصوم اليمن بينما هو يحتاج في واقع الأمر الى توسيع دائرة اصدقائه واشقائه من اجل التنمية والاستقرار، ولكن حكام من مثال علي عبدالله الطالح لا يفكرون الاتحت اقدامهم، لا يمكنهم ان يرون ابعد من ذلك، لقد ظن علي عبدالله صالح انه بهذا الموقف الارعن والاخرق ان سيحصل على مغنم مادي او ان التاريخ سيسجله في مقدمة الابطال من امثال .بسمارك. او ابراهام لنكولن او جورج واشنطن واذا بالتاريخ والتاريخ الحديث جدا يسجله في قائمة الذين جلبوا الدمار والخراب والجوع الى الشعب الذي يدعى انه ينتمي اليه.

س . اذن انت ترى ان اليمن في وضعه الحالي لن يخرج من الدوامة التي وضعه فيها علي عبدالله صالح.

ج . نعم مادام علي عبدالله صالح يحكم اليمن بالقبضة البوليسية، واستمرار هذه الحالة السياسية المشبوهة.

س . اذن ما هو الطريق لتخليص اليمن من تلك الدوامة؟ [illegible] السياسي مع اشقائه في اطار تضامن عربي صحيح يقوم على [illegible]
الاخوة العربية الاسلامية الصحيحة.

ج . الطريق الى ذلك واضح جدا وقد بدا الشعب اليمني الخطوات الاولى [illegible] الشعبية التي اندلعت في صنعاء وتعز والمدن اليمنية الاخرى [illegible] اولى الخطوات على هذا الطريق لتخليص اليمن من تلك الدوامة. ولم [illegible] على جماهير الشعب اليمني، لقد وصل الحال في اليمن الى تمرد القوات [illegible] مرتبات بعض العسكرات مرتباتهم لعدة اشهر واقرب [illegible] الموظفين والعاملين في العاصمة الاقتصادية عدن منذ عدة اسابيع [illegible] مرتباتهم لثلاثة اشهر فكيف تتخيل الوضع في اليمن الا ان الناس هناك اخذوا يسيرون في الاتجاه الصحيح من اجل التغيير.



المصدر : الخليج الشارقة

التاريخ : ٢٧/٤/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانتخابات اليوم .. والمفاجآت غير مستبعدة

العطاس والأحمر يتنافسان على رئاسة البرلمان اليمني المقبل

صنعاء ـ شاكر الجوهري.

باشراف فريق دولي، يرأسه داعية أمريكي لحقوق الانسان، يتوجه اليوم أكثر من مليونين ونصف المليون ناخب الى صناديق الاقتراع في اليمن، في أول انتخابات عامة منذ قيام الدولة اليمنية الواحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

وتؤكد كل المؤشرات ان هذه الانتخابات، التي حضرت لها لجنة عليا برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة، وضمت ممثلين عن اغلب الأحزاب السياسية ستسفر عن تغييرات اساسية في الحكومة تشمل رئيسها الحالي المهندس حيدر إبوبكر العطاس. اذ تتوقع مصادر «الخليج» ان تسند رئاسة الحكومة المقبلة الى الدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس البرلمان الذي انتهت ولايته مع بدء الاقتراع العام اليوم.

سبب هذا التغيير يعود الى نوعين من الخلافات، احدها يخص الحزب الاشتراكي نفسه، والآخر يخص علاقات العطاس بعدد من الوزراء المؤثرين في حكومته من حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني.

هذه التوقعات تعتمد على التعامل مع التحالف القائم بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي باعتباره سيظل كما هو، ويتكرس بعد الانتخابات، على الرغم من التحالف الانتخابي «غير المعلن» بين المؤتمر والتجمع

[التتمة ص١٧]



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٤/١٩٩٧

اليمني من اجل الاصلاح. وهو تحالف يستهدف من وجهة نظر المؤتمر، اضعاف الاشتراكي لتحويله الى حليف اصغر في لعبة الحكم المتواصلة.

في أطار هذه اللعبة فان منصب رئيس البرلمان المقبل، لم يعد مضمونا للعطاس ممثلا عن الاشتراكي، اذ ان المؤتمر قد يدعم لهذا المنصب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس التجمع الذي سبق له ان شغل منصب رئيس مجلس الشورى في الشمال في السبعينات.

بالطبع، فان حسم كل هذه الامور يعتمد على الكيفية التي ستحسم بها صناديق الاقتراع التنافس بين الاحزاب الثلاثة الكبيرة التي يؤكد كل واحد منها انه سيكون الفائز الاول. بل ان الحزب الاشتراكي اليمني يعزز ادعاءاته بنتائج استطلاعاته للرأي العام التي تشير الى انه سيفوز في المركز الأول في كافة المحافظات الشمالية والجنوبية سواء بسواء.

ومن اجل ضمان الفوز لجات الأحزاب اليمنية الى شتى اشكال والوان المناورات التقليدية والمبتكرة. فالى جانب التحالف غير المعلن بين المؤتمر والتجمع وحزب البعث (العراقي)، وتحالفات الحزب الاشتراكي مع عدد كبير من الأحزاب اليسارية، يلجأ كل من الحزبين الكبيرين الى نشر تقارير عن استقالات جماعية في صفوف الحزب الآخر يعزوها الى عوامل داخل الحزب من شانها ان تنفر الناخبين من مرشحيه. فصحف المؤتمر تتحدث عن استقالات جماعية في الاشتراكي والتحاقات بالمؤتمر، والعكس بالعكس.

وتقوم صحف الاشتراكي بالاعلان عن خروقات يرتكبها المؤتمر قبل استخدامه لسيارات الحكومة والشرطة في عملية لصق بياناته الانتخابية وصور مرشحيه، واقدام عناصر الأجهزة الأمنية على ضرب مرشحي وانصار الاشتراكي في بعض المحافظات وتمزيق صورهم وبياناتهم. كما تقول صحف الاشتراكي ان المؤتمر يقوم بتوزيع السلاح على اعضائه ومناصريه. اما صحف الأحزاب الأخرى فانها تتهم المؤتمر والاشتراكي بالتحالف على حساب الديمقراطية للحيلولة دون التداول السلمي للسلطة.

والواقع انه يصعب تحديد طبيعة العلاقات ما بين المؤتمر والاشتراكي.. ما اذا كانت علاقات تحالفية أم علاقات تنافسية. ولعل الوصف الأكثر دقة القول انها علاقات (تحالف وصراع) في الوقت ذاته. تحالف في المناطق التي فيها مرشحون منافسون اقوياء. ويصل التحالف في هذه المناطق حد انسحاب مرشح احد الحزبين لمرشح الحزب الآخر، وصراع في المناطق غير المحسومة يصل حد الاشتباك والضرب.

وعلى الرغم من كل ذلك فان الحزبين متفقان على مواصلة التحالف في المرحلة المقبلة. كما انهما متفقان على حل مجلس الرئاسة والاكتفاء بوجود رئيس للجمهورية ونائب للرئيس. وتقول مصادر «الخليج» ان الحزبين، من اجل الاحتفاظ بالمنصبين الأول والثاني في الدولة، اتفقا على انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل الشعب مباشرة في التعديلات الدستورية المفترض ان يقرها البرلمان المقبل.

ومع الاقرار بنزاهة الانتخابات وتوفير مستلزمات هذه النزاهة، الا ان المراقبين يقولون انها ستكون انتخابات نزيهة وفقا لمقاييس دول العالم الثالث. فكبار الموظفين في الدولة يتدخلون بشكل علني ويدعون الناس لانتخاب هذا المرشح أو ذاك. والحكومة تعلن بشكل مكثف عن افتتاح مشاريع قديمة سبق افتتاحها عدة مرات من قبل، والقانون الانتخابي يعطي رجال الجيش حق الاقتراع.

في ظل هذه النزاهة، يقول المراقبون، لابد ان يفوز المؤتمر الاشتراكي باغلبية مقاعد البرلمان البالغة ٣٠١ مقعد يتنافس عليها ٤٧٨١ مرشحا من بينهم ٥٠ امرأة. غير ان المفاجأة المنتظرة هي احتمال تحقيق الحزب الاشتراكي لنجاحات تصل حد الاختراق في بعض المحافظات الشمالية، وتحقيق المؤتمر والاحزاب اليمينية، خاصة رابطة ابناء اليمن، لنجاحات تصل حد الاختراق في المحافظات الجنوبية.

واللافت للنظر ان الحزب الاشتراكي لجا الى اقامة تحالفات قبلية في المحافظات الشمالية من اجل موازنة الكفة مع تحالفات المؤتمر والتجمع في الريف. وبشكل محدد فان الاشتراكي تمكن من اقامة تحالف انتخابي مع قبيلة خولان احدى قبائل بكيل، وهي الخصم الرئيسي لقبيلة سنحان احدى قبائل ماشد التي ينتمي اليها الرئيس علي عبدالله صالح.

تبقى الملاحظة الأهم ان عمليات العنف التي ترافق الانتخابات النيابية اليمنية هي عمليات اعتيادية في دول العالم الثالث، ولا يبدو ان لها اي علاقة بعمليات العنف التي عمت اليمن طوال عام كامل. فالعنف السابق استهدف الحيلولة دون اجراء الانتخابات التي من شانها الانتقال باليمن من شرعية الثورة والاتفاقات الثنائية الى شرعية البرلمان، اما العنف الحالي فانه ياتي في اطار التنافس على مقاعد البرلمان ذاته.

أيام وقضايا

سمير عطا الله

اليمن: إلى يمين مَن .. إلى يسار ماذا؟

ذهبت اليمن الى الانتخابات للمرة الأولى. وللمرة الأولى اقترعت صنعاء وعدن في صندوقة واحدة. وفي يوم واحد. لكن، ليس بالضرورة من اجل حزب واحد!

لقد ترك الجنوبيون الحرب الواحد خلفهم في مآسي التاريخ، من اجل الدخول مجدداً في «اليمن السعيد»! وحتى الآن لم يتفق علماء الغرب على تفسير كلمة «اليمن» منذ الرومان الى اليوم. فقد ظن بطليموس ان اليمن تعني السعادة فسماها هكذا، لكن الرحالة الذين جاؤوا بعدهم قالوا ان اهل هذه البلاد الجميلة سموها «اليمن» لأنها الى اليمين من مكة المكرمة.

واين هي اليمن غداة هذه الانتخابات بعد ربع قرن؟ الى يمين مَن والى يسار من او في وسط ماذا؟ وهل نضج زمن الاقتراع بعد زمن الوحدة، بحيث ينسى الماركسيون ربع قرن من اشد الماركسيات العربية، وبحيث ينسى الشمال ربع قرن من الصراع على الجمهورية، وبحيث ينسى اليمنيون الف عام من اليمن المعلقة بين أمطار مخاوي وحديد الحديدة؟

كانت هناك تلميحات كثيرة الى تلاعب ما في صناديق الاقتراع. لكن لا يقلقني احد ولا يعتبني احد. فان موسكو كانت تقول هي ايضا امس الاول ان تلاعباً قد حصل في صناديق الاستفتاء. ونحن، اهل العالم الثالث، لا نطمح كثيراً الى الانتخابات الحرة، لكن يظل في هموم المرء ان تكون الانتخابات عادلة على الأقل.

كنت دائماً اقول لاصدقائي ان اجمل عملية تزوير سمعت عنها هي تلك التي جاءت بالمرحوم تقي الدين الصلح نائباً عن بعلبك باكثرية 23 الف صوت! ولم يكن تقي الدين بك يعرف بعلبك وان كانت هي تعرفه. وبقيت اردد هذه النظرية امام اصدقائي الى ان قال لي وائل سكرية: «هل لك بنظرية أخرى؟ ان الرجل الذي اسقط من اجل تقي الدين الصلح كان ابي. وكان من بعلبك. وكان طبيب المنطقة»! لا يدري والد من نجح ووالد من اخفق في انتخابات امس. الذي يعرفه المرء ان الأفضل لبعض الانتخابات ان يؤدي الى المصالحة الوطنية قبل ان يؤدي الى الحرية، خصوصاً ان كل شيء حديث في اليمن الا عراقة التاريخ: الوحدة حديثة العهد والتعددية طرية العهد والرابطة القديمة بين صنعاء وعدن حديثة التجدد.

عرفت اليمن من خلال رجال كثيرين. عرفتها اولا ومطولا من الاستاذ احمد محمد النعمان، سيد الأدب والفكر واللمحة الخارقة الظرف والذكاء. ثم عرفتها في الأمم المتحدة من خلال عبد الكريم الارياني، «تاليران» صنعاء حجماً وموقعاً، وعرفتها من خلال أهل الجنوب في ياسين نعمان وعبد العزيز الدالي، ولم اصدق ان الماركسيين السابقين يملكون كل هذا الهدوء. كذلك عرفت اليمن من مندوبها الدائم عبد الله الأشطل، الذي مرت كل حروب عدن وصراعاتها وهو بعيد او مبتعد في نيويورك.

وخلال الحرب الفظيعة في عدن لم اجد ما اكتب، او لم احب ان اجد ما اكتبه، فنقلت يومها ما كتبه الشاعر الفرنسي «رامبو» عن المدينة. وبعد مدة التقيت الأشطل في نيويورك فانفجر ضاحكاً وقال امام مجموعة من السفراء: «لقد عثر صاحبنا على الحل عند رامبو»! وقلت له: «لو كنت مكاني ماذا كنت كتبت»؟ قال: «كنت لجأت الى رامبو»! . لست قريباً من مكتبتي هذه الايام. ولذلك لم يكن التعليق على الانتخابات اليمنية فصلاً من قصائد «رامبو». لكن ثمة حقيقة لا تتغير: انبل المعارك هي التي تخاض بالورق!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٧ أبريل ١٩٩٣

٣٦٧١ مرشحاً لـ٣٠١ مقعد في الانتخابات اليوم وعلي صالح والبيض يحضان على المشاركة

اليمن : منافسة شديدة بين ٣ أحزاب وجارالله ينصح الاشتراكي بالمعارضة



□ صنعاء – من خيرالله خيرالله:

■ تشهد اليمن اليوم اول انتخابات في تاريخها على اساس التعددية الحزبية يتنافس فيها ٣٦٧١ مرشحاً على ٣٠٠ مقعد ومقعد، بعدما اظهر آخر الارقام الرسمية ان ١١٥٠ مرشحاً انسحبوا ضمن المهلة المحددة التي مددت بضعة ايام.

وعشية توجه نحو ٢,٧ مليون ناخب الى صناديق الاقتراع، وجّه كل من رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح ونائب رئيس المجلس السيد علي سالم البيض نداء الى المواطنين يحضّ فيه على ممارسة حقهم الانتخابي، وشددا على ان الانتخابات «مرحلة تحوّل» في تاريخ البلاد.

وستكون المنافسة الاساسية في الانتخابات بين ثلاثة احزاب كبيرة هي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والاصلاح، وقد احتكر الاولان السلطة في المرحلة الانتقالية التي امتدت منذ اعلان الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. وصرح امس السيد جارالله عمر الذي يعتبر من ابرز قادة الحزب الاشتراكي الى «الحياة» بان «رايه الشخصي هو ان الحزب الاشتراكي يجب ان يذهب الى المعارضة حتى يتعلم الديموقراطية ويتعلم العمل السياسي في الشارع، ذلك ان البقاء في السلطة طويلاً يفسد».

واستمر الهدوء سيد الموقف في صنعاء حيث عززت الاجراءات الامنية قليلاً حول المؤسسات العامة والفنادق الكبيرة، في حين زادت شكوى الديبلوماسيين العرب والاجانب وموظفي الشركات العالمية من موجة سرقة للسيارات في العاصمة ليلاً.

وتوقعت مصادر سياسية في صنعاء ان تكون المنافسة شديدة بين الاحزاب الثلاثة الكبيرة، خصوصاً في محافظة تعز التي فيها ٤٣ دائرة. لكنها لم تستبعد ان يحقق المستقلون نتائج لا باس بها في بعض الدوائر خصوصاً حيث يمتلك هذا المستقل او ذاك رصيداً شعبياً حققه بفضل الخدمات التي قدمها الى مواطنيه. وكذلك يتوقع ان تفوز احزاب اخرى بمقاعد مثل حزب البعث العربي الاشتراكي والاحزاب الناصرية، كما ليس مستبعداً ان يتمثل في المجلس حزب «رابطة ابناء اليمن» الذي ترشح امينه العام السيد محسن بن فريد في احدى دوائر محافظة شبوه.

وجاء في النداء الذي وجّهه علي صالح الى المواطنين: «هناك بالتاكيد كثير من المرشحين لن يحالفهم الحظ، لكن المهم انها بداية جميلة نؤسس فيها للديموقراطية. وعلينا ان نستقبل النتائج بروح رياضية ديموقراطية سواء كنّا افراداً او احزاباً سياسية. وهذه هي البداية الحقيقية او البداية الجديدة» لليمن. وخلص الى القول: «علينا جميعاً ان نسلم تسليماً كاملاً بنتائج الانتخابات بروح رياضية وديموقراطية».

وبقيت قضية النائب سلطان السامعي بمثابة عقدة انتخابية اذ اصر السامعي على ترشيح نفسه على رغم ان الاجهزة الامنية تتهمه مع مرافقيه بالمشاركة في اطلاق نار في تعز في شباط (فبراير) الماضي ما ادى الى مقتل عنصرين من الشرطة العسكرية. وقالت مصادر قريبة من الحزب الاشتراكي ان عدداً كبيراً من المواطنين في الدائرة التي تحمل الرقم ٤٠ في محافظة تعز يرفض التصويت لغير السامعي. وتحدثت عن تظاهرة جرت امس في الدائرة ٤٠ هتف المشاركون فيها من اجل قبول ترشيح السامعي. وقال الدكتور عبدالملك المخلافي عضو اللجنة العليا للانتخابات لـ «الحياة» ان السامعي اذا حصل على اكثرية كبيرة من الاصوات في الدائرة «فان رايي الشخصي هو ان الانتخابات في الدائرة ستعتبر باطلة، في حين سيعلن فوز احد المرشحين المنافسين له في حال حصول هذا المرشح على عدد معقول من الاصوات».

جارالله

وقال جارالله عمر في تصريحاته الى «الحياة»: «ان رايي الشخصي هو ان الحزب الاشتراكي يجب ان يذهب الى المعارضة حتى يتعلم الديموقراطية بقدر مناسب ويتعلم العمل السياسي في الشارع. لكن كثيرين يقولون انه لن يترك له مجال المعارضة». واعتبر ان طريق الديموقراطية «لا عودة عنه».

وسئل الا يعني ذهاب الاشتراكي الى المعارضة القضاء على الحزب الذي حكم الشطر الجنوبي من البلاد طويلا قبل اعلان الوحدة، فاجاب: «اذا ذهب الاشتراكي الى المعارضة سيكون في استطاعة اي سلطة تقليص حجمه، لكنه ليس في

استطاعة اي سلطة الغاءه لانه حزب وطني كما انه يعبّر عن مصالح الكثير من الشرائح الاجتماعية وستظل هناك حاجة اليه».

وسئل هل ان نصيحته للحزب الاشتراكي بالخروج من الحكومة تعود الى انه لا يريده ان يكون شاهد زور على ما يجري وليس من اجل ان يتعلم الديموقراطية، فاجاب: «اني انصح الحزب بالذهاب الى المعارضة حتى نتعلم وحتى لا نكون شهود زور في ان». واعرب عن اعتقاده بان «البقاء في السلطة طويلا يفسد».

وما الذي يضمن استمرار التجربة الديموقراطية اذا جاء حزب الاصلاح الى السلطة واراد تطبيق برنامجه؟ اجاب: «اذا حاز الاصلاح اكثرية، ينبغي له ان يحكم بشرط واضح هو عدم المساس بالدستور وبالديموقراطية والحريات خصوصا الحرية الصحافية. هذا المحظور مطروح ولكن عندما ياتي الاصلاح او الاخوان المسلمون بتشريع يلغي الدستور، فهذا الغاء للعقد الاجتماعي المعمول به حالياً».

وسئل ماذا سيكون رد فعل الحزب الاشتراكي اذا جاء الاصلاح الى السلطة وفرض نظاما غير ديموقراطي، فاجاب: «سندعو الى العصيان». لكنه اضاف: «اشعر بان لدى كل الناس من العقلانية ما يجعل هذه التجربة تسير الى امام. عندنا رغبة شديدة في ان نقدم شيئا من الاستثناء في العالم العربي».

واكد السيد جارالله ان التجربة الجزائرية «غير مطروحة» في اليمن، مشيراً الى ان الجنود الذين تاثروا في الماضي بفكر الاشتراكي يرفضون الانقلابات العسكرية الا انهم يعرفون كيف يتصدون لأي انقلاب... اريد ان اؤكد ان الحزب الاشتراكي لا يمكن ان يلجا الى الاستعانة بالدبابات في اي ظرف من الظروف».

وعن تكهناته بالنسبة الى الحزب الذي سيحتل المركز الاول في الانتخابات قال: «ان كل الاحتمالات مفتوحة ولا استطيع ان اعطي تقديراً محدداً اذ لا توجد استطلاعات للراي العام موثوق بها في اليمن. ليست لدينا معلومات وتقرير دقيق لمزاج الجمهور لكن حزب المؤتمر الشعبي (زعيمه الفريق علي عبدالله صالح) اختار المركز الاول».

ومعروف ان عدد الذين تسجلوا للانتخابات يبلغ ٢,١٨٩,٤٧٣ من الذكور و٥٠١,٥٩١ من النساء. ووزعت المقاعد على المحافظات على الشكل الآتي: عدن ١١، امانة العاصمة ١٨، مارب ٣، ابين ٨، لحج ١٢، تعز ٤٣، حضرموت ١٧، الحديدة ٣٤، شبوه ٦، إب ٣٨، محافظة صنعاء ٣٦، ذمار ٢١، صعدة ٩، المحويت ٨، حجة ٢٣، البيضاء ١٠، الجوف ٢، المهرة ٢.



اليمنيون يقترعون وسط إجراءات حراسة صارمة

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

يتوجه اليوم حوالي مليونين و697 ألف ناخب يمني الى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في أول انتخابات برلمانية تعددية في اليمن الموحد، وسط اجراءات أمنية لم تشهدها البلاد من قبل، لضمان سلامة عملية الاقتراع، وحماية الديمقراطية الطرية العود. لكن محمد علي هيثم، عضو اللجنة العليا للانتخابات ورئيس اللجنة الأمنية، يتوقع حدوث بعض الاختلالات المحدودة في مناطق معينة، بسبب خلافات ومواجهات قبلية.

وقال هيثم ـ في مقابلة خاصة مع «الشرق الأوسط» بمقر المركز الرئيسي للجنة الأمنية وغرفة العمليات الرئيسية في صنعاء ـ ان سياسة تأمين الانتخابات تستهدف معالجة شقين، الأول: هو حماية صناديق الاقتراع، وتنظيم العمل في ساحات اللجان. والثاني: يتعلق بالأمن العام. وذكر ان اللجان الأمنية المسؤولة عن مراكز الاقتراع موجودة حالياً في الميدان، وستظل ملازمة للجان الاقتراع حتى اعلان نتائج الفرز في المراكز الأصلية بالدوائر الانتخابية.

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 6



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ ابريل ١٩٩٣

اليمنيون يقترعون

وأوضح ان الحراسات في مراكز الاقتراع ستتحول الى قوة أمنية تنظم حراسة مراكز الفرز في كل دائرة، إذ تتحمل اللجان الأمنية مسؤولية ايصال الصناديق المقفلة بالشمع الأحمر الى مقر اللجنة العليا للانتخابات بعد إعلان النتائج.

وذكر ان تنفيذ الشق الأول من السياسة الأمنية يعتمد على جهود نحو 35 ـ 37 الف جندي وضابط، لدعم عمل 21 الفا و678 من أعضاء لجان الاقتراع في 7 الاف و226 لجنة انتخابية، تتوزع على أكثر من الفين و387 مركزاً في 301 دائرة بمختلف المحافظات اليمنية. ويذكر ان عدد المراكز الانتخابية يتراوح بين 4 ـ 6 مراكز في المتوسط بكل دائرة حضرية، ولكنه يزداد في بعض الدوائر الصحراوية بسبب انتشار عدد السكان في اماكن اقامة متباعدة، ويصل الى 35 مركزاً في محافظتي المهرة وحضرموت.

وقال ان قوات الجيش والأمن في حالة استنفار لمدة 7 أيام، لضمان الأمن العام في اراضي الجمهورية اليمنية ككل، بما فيها حالات الشغب والمشاحنات، وأكد ان كل القوات اليمنية موضوعة تحت تصرف غرفة العمليات، في ما يتعلق بتأمين عملية الانتخاب، تنفيذاً لأوامر سابقة اصدرها وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر، ووزير الداخلية العقيد الركن غالب مطهر القمش، بتنفيذ أي توجيهات صادرة عن غرفة العمليات.

وأشار الى ان بعض المسؤولين ـ الذين شاركوا في اعداد الترتيبات الأمنية ـ ساورهم القلق أول من أمس، عندما شاهدوا وحدات القوات المسلحة، والشرطة والأمن، والشرطة العسكرية والحرس الجمهوري والصاعقة والمظلات في مواقعها قرب المراكز الانتخابية في صنعاء، واستفسروا عن سبب ذلك، وهدأ روعهم بعد تأكيدات غرفة العمليات بأن الانتشار جرى تنفيذاً للخطة الأمنية.

ورداً على سؤال بشأن البت في قضية ترشيح النائب سلطان السامعي في محافظة تعز، وهو هارب من السلطات الأمنية هناك، اكد هيثم ان ترشيح السامعي ما زال مجمداً، بسبب عدم تسليمه نفسه لأجهزة القضاء في أي محافظة يمنية، إذا كان يخشى تسليم نفسه في تعز، وأوضح أن ترشيحه سيقبل إذا ما سلم نفسه في الساعات الأخيرة قبل بدء الاقتراع.

وضرب مثلاً ـ يؤكد ذلك ـ بقبول ترشيح حمود قائد عبده الكامل في الدائرة 107 في محافظة إب، الذي اعتقل اثناء تقديمه أوراق ترشيحه، بعد ان ظل هارباً من العدالة لفترة قبل ذلك، على الرغم من معارضة الاحزاب الرئيسية لترشيحه، بسبب ان اعتقاله قد يؤدي الى تصاعد شعبيته بين الناخبين.

وعلى الصعيد نفسه أصدرت 8 احزاب يمنية رئيسية بياناً، اكدت فيه وقوفها ضد أي محاولات للاخلال بأمن الانتخابات، وعزمها على التصدي لأي ارباكات أو شائعات تستهدف الاثارة وتعكير صفو عملية الانتخاب. ودعت الاحزاب ـ التي ضمت المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح ـ المواطنين الى التحلي باليقظة والحذر، وعدم الانجرار وراء الشائعات.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة
التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات اليوم.. نقطة تحول للاقتصاد اليمنى

مجدى عبيد

يرى المراقبون أن الانتخابات التى تجرى اليوم فى اليمن ستكون نقطة تحول ليس فحسب على المستوى السياسى، وإنما أيضا على المستوى الاقتصادى.. فالاقرار بتداول السلطة يساعد فى خلق ظروف الاستقرار والتنمية لا سيما وأن السياسة الاقتصادية للحكومة تقوم على اقتصاد السوق وتشجيع القطاع المحلى والأجنبى على الاستثمار والتجارة.

ورغم التوقعات التى تشير إلى احتمال حصول حزب المؤتمر الشعبى على أغلبية تمكنه من الانفراد بالسلطة، أو دخوله فى حكومة ائتلافية مع شريكه السابق وهو الحزب الاشتراكى، إلا أن المستقبل الاقتصادى لليمن مرهون إلى حد كبير بنتائج الانتخابات، ونوعية الحكومة التى سوف تتشكل فى ضوء نتائج هذه الانتخابات.. وهذا يعود إلى وجود اختلافات فيما بين برامج الأحزاب الثلاثة الكبرى فى اليمن حول إنسب السياسات الاقتصادية المفترض اتباعها، فالبرنامج الانتخابى للحزب الاشتراكى يعد فى مجال التنمية الاقتصادية بسياسات تعطى دور أكبر للدولة فى توجيه الاقتصاد، ومن الوعود التى يسوقها فى هذا المجال، إعطاء اهتمام خاص للإنتاج الزراعى، وتشجيع التعاونيات الزراعية، وتنظيم الأسعار، واعتماد سياسة عادلة وفاعلة للأجور.

وفى المقابل يعطى حزب المؤتمر الشعبى أولوية فى برنامجه الانتخابى إلى اقتصاديات السوق.. ومن وعوده، رفع مستوى المعيشة للشعب اليمنى من خلال تخفيض العجز فى الموازنة، وتوسيع نطاق الاستثمار الصناعى والزراعى والسياحى بمشاركة رأسمال وطنى وعربى وأجنبى، وتوفير فرص العمل عن طريق تسهيل الاستثمارات الكبيرة فى البنى التحتية، إضافة إلى تشجيع ودعم الصناعات والحرف، واستكمال إجراءات قيام المنطقة الحرة فى عدن.

أما برنامج التجمع اليمنى للاصلاح ثالث أكبر حزب يمنى ويتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر.. فإن وعوده تنصرف إلى إزالة مسببات الضرر الذى لحق بالاقتصاد اليمنى.. حيث يعد بوقف العبث المالى والإدارى وإنهاء المحسوبية، والعدل فى توزيع الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الكهرباء والمواصلات والمياه وإعادة الأراضى المنهوبة والمصادرة.

والسؤال الذى يطرحه المراقبون.. هل الانتخابات اليمنية التى تعد علامة على تجاوز المرحلة الانتقالية واكتمال خطوات بناء الدولة اليمنية الوحدة، تؤمن أوضاعا سياسية تخرج الاقتصاد اليمنى من عثراته؟

ويثار هذا التساؤل بمناسبة ما يطرحه المسئولون اليمنيون من أفكار ترى فى الوحدة بمثابة المدخل لتحقيق التنمية والرخاء الاقتصاديين.. ففى الحديث الذى أدلى به الرئيس اليمنى على عبد الله صالح فى ٢٥ مارس الماضى.. أعطى أهمية بالغة للانتخابات كسبيل لإنهاء ما وصفه بالفوضى الإدارية والمالية والتسيب القانونى.

أيضا لم تخل المرحلة الانتقالية من احتجاجات ومظاهرات استنكرت تردى الوضع الاقتصادى، وارتفاع الأسعار شارك فيها محامون وصحفيون ومعلمون ونقابيون بارزون.. من أمثلتها المظاهرات التى قامت فى السادس عشر من أكتوبر الماضى.

فمن شأن تصاعد ثورة التوقعات التى غالبا ما تتاجج فى المراحل الحاسمة كتلك التى تجتازها اليمن.. مثل هذه الثورة تكبل الحكومة القادمة بقيود تزيد من وطأة العبء الملقى على عاتقها.. وربما يكتشف المواطن اليمنى أن ما كان يطمح إليه من رخاء وارتفاع لمستواه المعيشى قد تعرض للتلاشى إزاء صعوبة الوضع الاقتصادى.. وأيا كانت نوعية الحكومة القادمة.. فإن الوضع الاقتصادى الذى سيكون من المتعين عليها أن تواجهه ليس مريحا.. ففى نهاية عام ١٩٩٠ تجاوز حجم الديون الخارجية، حسب التقديرات الرسمية، سبعة مليارات دولار، ما يزيد على ٨٥٪ منها عبارة عن ديون طويلة الأجل، وفى الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٢.. قدرت الحكومة اليمنية إيرادات الموازنة العامة بمبلغ ٤٥,٨ بليون ريال، وقدر إجمالى العجز بمبلغ ١٢,٣ مليار ريال.

وتشير أيضا التقديرات إلى أن معدل التضخم فى اليمن وصل إلى ٥٠٪ وارتفع معدل البطالة إلى ٢٥٪.

ويقول مصدر دبلوماسى يمنى إن المشكلة الأساسية بالنسبة لليمن هى المشكلة الاقتصادية التى تفاقمت بعد أزمة الخليج وعودة مليون عامل يمنى.

والمفترض بعد انتهاء الانتخابات أن ينتقل اليمن إلى نظام جديد.. والأمر الطبيعى أيضا أن يكون هذا النظام مختلفا عما كان سائدا فيما يسمى الجنوب.. ومختلفا أيضا عما كان موجودا فى الشمال.. والتحدى الأكبر أن يكون هذا النظام أفضل من أى من النظامين السابقين.. بعدما استطاعت الفترة الانتقالية أن تجمع أسوأ ما فيهما.

خارطة الأحزاب

في اليمن عدد من الاحزاب الكبيرة تضم مئات الآلاف من المؤيدين واكثر من ٣٠ حزبا وتنظيما سياسيا لا يتجاوز عدد اعضاء كل حزب منهم المائة عضو. أما اهم الاحزاب التي ستخوض الانتخابات المقبلة فهي التالية:

المؤتمر الشعبي العام:

علي عبد الله صالح

يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ويعتبر مؤسسه اثر اصدار قراره الجمهوري رقم ٥ للعام ١٩٨٠ بتشكيل لجنة الحوار الوطني للتهيئة لقيام المؤتمر الشعبي العام وإعداد مشروع الميثاق الوطني (البرنامج السياسي). وقد تأسس المؤتمر الشعبي العام فعليا عام ١٩٨١ بعد صدور القرار الجمهوري رقم ١٩ وتم تحديد اعضائه بألف، يتم انتخاب ٧٠٪ منهم وتعيين ٣٠٪ من قبل الدولة. ويقدر عدد اعضاء المؤتمر بحوالي مليون عضو بعد قيام الوحدة وانخراط الاف من ابناء المحافظات الجنوبية فيه بعد ان اعتبرته منقذا لها من قبضة الحزب الاشتراكي الحديدية.

ويصدر المؤتمر الشعبي العام صحيفتين هما «الميثاق» و«٢٢ مايو» في صنعاء.

الحزب الاشتراكي اليمني:



علي سالم البيض

تأسس في ١٣ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٧، ويتزعمه اليوم علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني، فيما اسسه عبد الفتاح اسماعيل الذي لقي مصرعه في احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ في جنوب البلاد. وتكون الحزب الاشتراكي بعد دمج الفصائل الحزبية في ١٥ اكتوبر ١٩٧٥ وهي حزب الطليعة الشعبية والبعث السوري السابق ويراسه انيس حسن يحيى واتحاد الشعب الديمقراطي ويراسه عبد الله عبد الرزاق باذيب. ويتجاوز عدد اعضاء الاشتراكي النصف مليون وغالبيتهم في المحافظات الجنوبية وتصدر باسم الحزب اربع صحف هي «الثوري» من صنعاء، و«عدن» من عدن و«الشرارة» من حضرموت و«المستقبل» من صنعاء.

التنظيم الوحدوي الناصري:

امينه العام عبد الغني ثابت ويصدر صحيفة «الوحدوي».

التجمع اليمني للاصلاح:

يتراسه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد. تأسس بعد الوحدة عام ١٩٩١. وقد انسلخ الشيخ بن الاحمر عن المؤتمر الشعبي العام فور اعلان التعددية السياسية في البلاد.

ويجري وضع اللمسات الاخيرة على البرنامج السياسي للاصلاح الذي يحمل رؤية معاصرة في ظل مبادئ الاسلام واهتمامه بالانسان باعتباره مفتاح التغيير. ويضم الحزب في صفوفه اكثر من نصف مليون عضو وتشكل النساء نسبة ٢٠٪ من اجمالي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الرسالة

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

الاعضاء ويشرفن على القطاعات الطلابية والنسائية في التجمع. ويصدر التجمع اليمني للاصلاح ثلاث صحف هي «الصحوة» و«الاصلاح» و«المنار».

حزب البعث العربي (الاشتراكي):



العميد مجاهد ابوشوارب

تأسس قبل الوحدة ويترأسه الدكتور قاسم سلام وهو ممثل حزب البعث في القيادة القومية في العراق، ثم عبد الرحمن مهيوب (عضو اللجنة العليا للانتخابات) ومجاهد ابو شوارب (نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية) ويصدر صحيفة «الجماهير» ويقدر اعضاؤه ببضعة الاف.

تنظيم التصحيح الشعبي الناصري:

رئيسه العقيد مجاهد القهالي. تأسس بعد الوحدة ويصدر صحيفة «التصحيح».

حزب رابطة أبناء اليمن:



عبد الرحمن الجفري

رئيسه عبد الرحمن علي الجفري وامينه العام محمد بن فريد. جمد نشاطه بعد استقلال جنوب اليمن عام ١٩٦٧ وأعيد نشاطه السياسي بعد اعلان الوحدة. يطمح للحصول على مقاعد كبيرة في البرلمان المقبل مستندا الى شعبيته التاريخية خاصة في جنوب اليمن، ويعتبر اول حزب سياسي منظم في اليمن الا انه يواجه اليوم منافسا سياسيا وهو حزب رابطة ابناء اليمن (القيادة الشرعية) التي يترأسها عوض البترة (كانت الرابطة قد طردته العام الماضي) وقد جرى تسجيل عدد من المرشحين يحملون اسم الرابطة القيادة الشرعية. وتصدر الرابطة صحيفتين هما «رأي» و«الحق».

الحزب الجمهوري:

يترأسه محمد علي ابو لحوم (رئيس الدائرة الاقتصادية في مجلس النواب) وجرى تأسيس الحزب بعد الوحدة. امينه العام صادق عبد الله الاحمر نجل الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ويصدر صحيفة اسبوعية هي «السبعين».

الحزب الناصري الديمقراطي:

رئيسه عبده محمد الجندي. تأسس بعد الوحدة ويصدر صحيفة «العروبة».

التجمع الوحدوي اليمني:

عمر الجاوي

اول حزب يعلن رسميا بعد قيام الوحدة مباشرة. زعيمه عمر الجاوي وهو اقوى الاحزاب معارضة للسلطة ويصفه السياسيون بأنه يمثل اليسار في المعارضة ولا يتجاوز اعضاؤه بضعة آلاف ويصدر صحيفة «التجمع»

عدن. لطفي شطارة



تحقيق ميداني خاص أجرته «الوسط» عشية الانتخابات النيابية

رحلة فى عالم قبائل اليمن

قبائل اليمن عالم في حد ذاته، له رجاله وشيوخه وأعرافه وتقاليده وعاداته ومبادئه وصفاته ومميزاته. وهو عالم مثير للاهتمام بلا شك، يتعايش مع العصر الحديث لكنه يرفض الذوبان فيه، ويتعامل مع الدولة ومؤسساتها احياناً كثيرة لكنه يرفض ان يصبح جزءاً لا يتجزأ منها.

الانتخابات النيابية التي ستجري في اليمن يوم ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري، والهادفة الى ادخال الدولة اليمنية الموحدة مرحلة جديدة في تاريخها، تسلط الاضواء بقوة على عالم القبائل هذا. «الوسط» تفتح ملف القبائل من خلال تحقيق ميداني اجرته ارواد اسبر في اليمن عشية هذه الانتخابات ومن خلال تقرير خاص ارسله عبدالوهاب المؤيد من صنعاء. ولنبدأ بالتحقيق الميداني:

تحقيق من صنعاء

بقلم ارواد اسبر

■ التحقيق الميداني عن الحياة القبلية في اليمن ليس بالأمر السهل. فهناك من يقول لك ان لا جدوى من مثل هذا التحقيق، فلا شيء يميز القبليين عن غيرهم. وهناك من يقول لك، جميعنا من القبائل.

في هذين القولين شيء من الصحة، فمن جهة المجتمع اليمني كله كان، اصلاً، ذا بنية قبلية، باستثناء المدن الكبرى. لكن مع الزمن فقدت بعض القبائل لحمتها، او اندمجت جماعات منها في قبائل ثانية. وفي بعض المناطق مثل إب وتعز التي كانت قريبة من مركز السلطة وحيث استطاعت الدولة ان تبسط

نفوذها وان تخرق المجتمع القبلي وتقلل شيئاً فشيئاً من النفوذ القبلي لم يعد للبنية القبلية التقليدية وجود فعال.

صحيح ان لا شيء يميز القبليين عن غيرهم للوهلة الاولى على مستوى الممارسة اليومية. ففي الريف، حيث يعيش معظمهم، يعملون كمزارعين، ويبدو للغريب انهم يعيشون حياة عادية طبيعية. لكن، هناك ناحية تتميز بها القبائل وتنفرد بها، هي بنيتها السياسية. نظراً الى ان لها اعرافاً تضبط المجتمع، وسلطة تشرف على احترام هذه الاعراف، في اطار جغرافي محدد، فيه يتحقق تعاون ضمن الجماعة للدفاع عن المجتمع القبلي ضد كل ما يهدده من الخارج.

عندما تغادر صنعاء وتتجه شمالاً نحو صعدة، او شرقاً نحو مارب، وما ان تجتاز آخر حاجز للجيش حتى تشعر بالفوارق. يكفي ان تنظر حولك كي ترى ان الرجال والأولاد الذين لم يتجاوزوا الثالثة عشرة مدججون بالاسلحة. بل انك تشاهد سيارات عليها اسلحة ثقيلة عائدة للقبائل. فحمل السلاح مسموح خارج المدن الرئيسية. والاصح القول انه من الصعب بل من المستحيل منع حمل السلاح في المناطق القبلية! وكما قال لي احد المشايخ، ان هذه الظاهرة واحدة من الحالات التي لا تستطيع الدولة ان تمسها او تغير شيئاً منها. فلن يقبل القبليون اي قرار لمنع حمل السلاح لأنهم لا يستطيعون الاستغناء عنه.

لا تزال البنى القبلية تلعب دوراً مهماً حتى اليوم. وهي سائدة في اليمن منذ آلاف السنين، ولها دور مهم في المجتمع اليمني المعاصر. وقد اندثرت البنى القبليـة في بعض المناطق اليمنية، لا سيما الجنوبية، الا ان معظم اليمنيين الذين يعيشون شمال يريم، اي ما يقارب ثلثي عدد السكان، يخضعون لأعراف وتقاليد قبائلهم.

يعيش معظم القبليين في المدن والقرى الريفية، ويعملون بشكل رئيسي في الزراعة. ويتميز القبليون بهوية وطنية وتضامن شديد اثناء مواجهة الازمات. وينبع هذا التضامن من اعتقادهم بانهم ينحدرون من قحطان او عرب الجنوب. وهذا صحيح على وجه الخصوص في ما يتعلق بالاتحادين القبليين الكبيرين، حاشد وبكيل، اللذين يضمان مجموعة من القبائل. فحاشد وبكيل هما ابنا جشم، وهو آخر احفاد همدان من فرع كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. والقحطانيون او عرب الجنوب كانوا من المزارعين المستقرين، على عكس العدنانيين او عرب الشمال الذين كانوا من الرعاة الرحّل. هذا التسلسل يعرفه جميع اليمنيين، وقد اوضحه وفصّله الهمداني، وهو مؤرخ وجغرافي يمني عاش في القرن العاشر الميلادي. ونفى الهمداني بشدة ان تكون هناك قبائل يمنية في الشمال تنحدر من سلالة عدنانية.

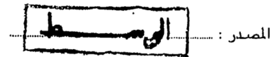
القبيلة في اليمن كيان سياسي ولها وجود جغرافي على ارض ذات حدود معروفة وثابتة، وتتمتع باستقلالية داخلية قانونية وسياسية واقتصادية. والقبائل اليمنية تجمعت في اتحادات قبلية كبيرة ابرزها اتحادا حاشد وبكيل في الشمال، والزرانق في التهامة على البحر الاحمر. ولبعض هذه الاتحادات القبلية وزن لا يُستهان به في الحياة السياسية. والقبائل التي تتكون منها كل من حاشد وبكيل تتمتع بخصائص معينة من حيث ان كل قبيلة منها تمثل وحدة قرابية واقتصادية وسياسية مستقلة يميزها اسم خاص ومنطقة خاصة.

معظم التقاليد اليمنية السائدة اليوم لها جذور في العادات القبلية القديمة. فالجنبية، او الخنجر المعقوف، التي يضعها الرجال على خصورهم كانت علامة تميز الانتماء الى هذه القبيلة او تلك. وكذلك رقصة «البرعة» التي ترمز الى صراع بين خصمين وتنتهي بانتصار احدهما، وهي رقصة تؤدى اثناء الاعراس او الاعياد. ولكل قبيلة برعتها. فاذا ذهبت الى منطقة وادي ظهر القريبة من صنعاء صباح يوم الجمعة، ترى العرسان الذين يأتون تقليدياً الى هذه المنطقة مع اهاليهم واصدقائهم. فما ان يسمع الشبان صوت المرفع، وهو طبل، حتى يتجمعوا في حلقة كبيرة، وكل واحد يخرج خنجره من الغمد ويمسكه بيده التي تقوم بحركات سريعة وفنية. وفي الوقت نفسه يدور الراقصون في حلقة كبيرة مستديرة، ثم يشكلون صفين متواجهين، ويخرجون واحداً تلو الآخر حتى يبقى افضل اثنين. ويؤدي هذان الراقصان رقصة اشبه بالمبارزة تنتهي بانتصار واحد على الآخر. والمنتصر هو غالباً الراقص الاكثر براعة.

وكان لطبل المرفع وظيفة اخرى في الماضي،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٣ [illegible] ١٩٩٧

اذ كان بمثابة نداء تتجمع القبيلة عند سماعه، لانه يشير الى وقوع كارثة، او الى خطر يهدد القبيلة. كما انه يكون في بعض الاحيان نداء استغاثة من احد افراد القبيلة. ويعرف اليمنيون التمييز بين القبائل عبر اللباس احياناً. وعندما يرون عريساً يعرفون من عمامته الى اية قبيلة ينتمي.

أراضي القبائل

عندما تتجه من صنعاء شمالاً نحو خمر وصعدة، وبعد اجتياز حاجز الجيش واليافطة التي تتمنى للمغادرين السلامة تكون دخلت في اراضي القبائل. ويتقاسم اتحادا حاشد وبكيل هذه المنطقة، بكيل شرق الطريق العام وحاشد في غربها. لكن هناك قرى، شان ريده، تتعايش فيها قبائل من الاتحادين، كما ان هناك قرى بكيلية في مناطق حاشدية، والعكس صحيح. وقال لي مواطن مسن من قرية وادي ظهر (قبيلة همدان الحاشدية) ان الذهاب الى القرية المجاورة (قبيلة بني حارث البكيلية)، او العكس كان بالامس مجازفة. اما اليوم فزالت هذه الظاهرة. والصراعات التي يمكن ان تنشب اليوم بين قبائل الاتحاد الواحد اكثر بكثير من تلك التي تنشب بين حاشد وبكيل. ويقول بعض اليمنيين ان العلاقة القائمة بين اتحاد قبائل حاشد واتحاد قبائل بكيل يشوبها العداء الخفي، ولكنها في الوقت نفسه متوازنة ومتساوية ويسودها الاحترام المتبادل وذلك انطلاقاً من علاقة الند بالند التي ترتكز عليها بنية المجتمع القبلي.

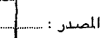
ولمفهوم الشرف والعرض مكانة كبيرة في المجتمع اليمني عامة والقبلي خصوصاً. العلاقات بين الرجال وتصرفاتهم او مواقفهم من النساء او الاجانب تخضع لقوانين واعراف صارمة. فمن العار ان يمس بالمراة او بالضيف. وهذا النظام الاجتماعي الصارم يعزز التضامن بين افراد القبيلة. هذا النظام الاجتماعي هو بدوره بحاجة الى هذا التضامن كي يستمر، لانه لدى مخالفة شخص ما لاعراف الشرف تنعكس المخالفة على جميع اعضاء القبيلة ويتوجب اصلاحها مباشرة. ويتحدد شرف القبيلة بمدى قيامها بحماية الغريب والضعيف في اراضيها، مهما كان وضعه ومركزه الاجتماعي والديني.

في طريقنا الى خمر، مررنا عبر حاجز من المسلحين، اشاروا لنا بالسير من دون ان يوقفونا. ولم يلفت هذا الحاجز انتباهي، ظناً مني انه من حواجز الامن. الا ان مرافقيّ شرحا لي ان هذا ليس حاجزا للامن الحكومي، بل حاجز اقامه افراد قبيلة. وعندما يقيمون حاجزاً كهذا، فهو يعني انهم يريدون استرداد حق. والحق قد يكون سيارة. لكنهم لا يقربون السيارات التي فيها نساء او عائلات. وحتى لو اخذوا السيارة فانهم لا يمسون اصحابها باذى. اما السبب في اختطاف سيارات لا تعود لهم فهو الضغط على من اخذ سياراتهم. فاما ان يستولوا على سيارات اشخاص ينتمون الى قبيلة من اخذ سياراتهم، وذلك توصلاً الى تبادل «الرهائن»، وإما ان ياخذوا سيارات طرف ثالث، كي يضغط على من كان السبب الأول في هذه العملية.

لكل قبيلة شيخ. وعلى الشيخ ان يتمتع اولاً بصفات شخصية متميزة. والمشيخة تنتقل ضمن العائلة الواحدة اجمالاً، وإن كانت لا تخضع لنظام وراثي كان تنتقل الى الابن الاكبر سناً. ينتخب اعيان القبيلة ورؤساء العشائر الشيخ، وعليه السهر كي يحترم الجميع القوانين القبلية. وسلطة الشيخ ليست مطلقة، اذ عليه دائماً ان يرجع الى راي المجلس القبلي. وعند وفاة الشيخ، ينتخب القبليون واحداً من ابنائه او اقربائه الذين يعتبرونه الاكثر اهلية للقيام بهذه المهام. ولكل بيت عاقله الذين يراسه، ويكون الوسيط بين بيته وشيخ القبيلة.

من مهمات الشيخ الرئيسية الحكم في حال وقوع خلاف. وهو في حكمه يرجع الى الاعراف القبلية. وعندما يتوجب على الشيخ الحكم في خلاف ما يكون همه الاول المحافظة على اللحمة الاجتماعية. وغالباً يتم التوصل الى حل وسطي يهدئ الجهتين ويرضيهما. وتفرض الاعراف القبلية ان تعين كل جهة كفيلاً يفترض فيه ان يتاكد من تطبيق قرارات الشيخ. كما ان على كل جهة ايداع شيء ذي قيمة بمثابة كفالة. وبالنسبة الى الخلافات البسيطة يكتفى عادة بجنبيتي الرجلين المختلفين. اما في

٦٥٠


المصدر : 
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

الخلافات الخطيرة بين قبيلتين فتكون الكفالة عبارة عن كمية من الاسلحة. وعلى كل جهة ان تتعهد باحترام قرارات الشيخ. وفي حال نشوب خلاف بين قبيلتين، يتم اللجوء الى حكم شيخ قبيلة ثالثة. وكل قبيلة مسؤولة عن اعضائها. عندما يقتل قبيلي رجلاً من قبيلة اخرى، تحميه قبيلته. وعلى قبيلته ان تتفق مع قبيلة القتيل على «الدية».

وكنت اسمع احياناً حواراً ساخراً بين صنعاني وقبيلي حيث يقول الصنعاني، «القبائل لا تعرف سوى لغة العنف»، ويجيبه القبيلي، «القبائل تحمي البلاد وتحميكم». حيث الأول يتهم الثاني باللجوء الى لغة العنف، والثاني يعتز بشجاعة القبائل ومروءتها.

الجرائم السوداء

مفهوم الشرف وقانون العين بالعين اساسي في العلاقات بين القبائل. عندما يتجاوز قبيلي عرفاً من الاعراف يتوجب على رفاقه حمايته. لكنه في حال عدم احترامه لأعراف الشرف القبلي، وارتكاب جريمة من «الجرائم السوداء»، فان عليه ان يتحمل النتائج بمفرده. والجرائم السوداء، اي التي تسوّد وجه الفرد هي الزنى والسرقة، والغدر، او القيام بعمل جبان وغيرها من الجرائم التي تلحق الضرر بشرف العائلة. هذه هي الجرائم التي لا تتحمل العائلة مسؤولياتها ونتائجها. فتقوم القبيلة نفسها بنفي مرتكب هذه الجرائم، وتعلن ذلك للقبائل الاخرى في السوق. لأن السوق يعتبر مكاناً محايداً.

استطاعت البنى القبلية ان تستمر طوال قرون، في حين قامت دول، وانهزمت ممالك وتغيرت حكومات. وفي احيان كثيرة، كانت الاعراف القبلية ضمانة للمحافظة على الانضباط الاجتماعي في اوقات الفوضى والاضطراب وفي مراحل انهيار الحكومات او زوالها. هذا الى جانب اللحمة الشديدة التي تربط افراد القبيلة في ما بينهم. بعض القبائل يجمع كل شهر مبلغاً مالياً من الافراد، ويذهب هذا المبلغ الى صندوق خاص ويُصرف للمحتاجين من افراد القبيلة او يدفع دية، او تعويضاً لعائلة قتيل. فمن ضمن الاعراف ان تشارك كل القبيلة، أو العشيرة، بدفع دية قتيل. وفي المقابل، تاخذ قبيلة القتيل من عائلته نسبة رمزية من الدية المدفوعة لها. وقال لي قبيلي يسكن صنعاء انه يدفع كل شهر مئة ريال يمني لهذا الصندوق، وانه اذا تاخر، ترسل له قبيلته شخصاً لتذكيره بواجباته. وقال لي انه لا يتردد ابداً بدفع هذا المبلغ شهرياً «فمن يريد ان يطلع عن اهله؟»، كما قال.

رجل فوق شجرة

مدينة خمر القديمة تعج بالحركة يوم الاحد، موعد سوقها الاسبوعي الذي يقام وسط البلدة، حيث ياتي كل شخص يعرض بضاعته في بسطة على الأرض. وترى المعروضات من كل نوع، الاقمشة المزركشة واللبان والتوابل والأواني المطبخية والمسدسات والرشاشات والقنابل التي تباع علناً والخضار التي ياتي بها بعض المزارعين. وتاتي النساء القبيليات بمنتجات ارضهن لبيعها، او ياتين بسلال فيها اعشاب برية مرغوبة جداً في اليمن. وهي انواع بعضها يجفف وتتبل به الاطباق، وبعضها تعطر به الثياب.

ومدينة خمر تعتبر «هجرة» لقبائل حاشد. اي انها مكان حيادي. وكلمة «هجرة» ماخوذة من الأعراف العربية الجنوبية القديمة. وهي تسمية تطلق على منطقة او فضاء محدد بشكل مكان تجمع قبيلة وله حرمته، اي انه مكان لا يُهاجَم ولا يُعتدى عليه. وكلمة هجرة تشير ايضاً الى اقامة علاقة حماية بين قبيلة معينة واحد افراد عائلة غريبة لكنها معروفة بتقواها ومحترمة تنتمي الى مرتبة السادة او الاشراف او القضاة. وحالة الهجرة تلزم القبيلة المستضيفة او المجيرة بالدفاع عن الملتجئ اليها كما لو انه واحد من افرادها. فهو لا يُمس ورايه يُسمع باحترام شديد. هذا الوضع الخاص وامتياز المنعة الذي يتمتع به هذا الشخص يشمل اسرته وبيته ايضاً.

وعندما تعتبر مدينة ما «هجرة» لقبيلة، كما هي خمر بالنسبة الى قبائل حاشد، فان افراد القبائل يتمتعون بحق اللجوء الى هذه المدينة. وعند نشوب خلاف او نزاع يتم اللجوء الى العدالة القبلية في «الهجرة». وعندما تتحول الخلافات الى حروب صغيرة بين



القبائل، تسعى كل قبيلة الى الحفاظ على شرفها وشرف الجماعة اكثر مما تحاول سحق الغريم. ومن اجل حل الخلافات، يتم اللجوء عادة الى جهة ثالثة. وهناك بعض المشايخ المعروفين بحكمتهم، ولهم تاثير وسلطة معنوية تتعدى حدود قبيلتهم.

روى لي شيخ من مشايخ قبيلة ارحب البكيلية هذه الحادثة. كان رجل من قبيلة حاشدية في اعلى شجرة وكان ماخوذاً في عمله (يقطف ثماراً او يقوم بشيء من هذا القبيل) عندما مرّ رجل بكيلي. ومن العادات ان يسلم العابر على من يراه في طريقه. فرفع البكيلي للحاشدي في اعلى الشجرة بصوته قائلاً «السلام عليكم». اجفل الحاشدي عندما سمع الصوت، وفقد توازنه، وسقط على الأرض ومات. فارسلت قبائل حاشد تطلب مقابلة مشايخ بكيل للبحث في الموضوع. وطلبوا دية من القبيلة البكيلية التي ينتمي اليها العابر للتعويض عن الميت. فاجاب مشايخ بكيل انهم مستعدون لدفع الدية، لكن بشرط ان يكتب لهم مشايخ حاشد شهادة بان الذي يحترم الاعراف واللياقات القبلية ويلقي التحية هو بمثابة قاتل.

فقال مشايخ حاشد ان هذا امر غير معقول. عندها قال مشايخ بكيل، ذلك يعني ان الذي سلم غير مسؤول عن موت الحاشدي، وانهم لن يدفعوا الدية. ولم يكن امام الحاشديين الا ان يقبلوا بهذا الحل.

وعندما عبّرت امام شيخ من بني صريم في خمر عن استغرابي لكثرة الخلافات والنزاعات التي تحصل بين القبائل او بين افراد قبيلة واحدة، اجابني ان الخلافات والصراعات شيء طبيعي جداً ومالوف، وانه جزء من هذا العالم.

اذا وقعت حرب قبلية

البنية القبلية اليمنية بنية سياسية مكتملة. فالقبليون يعترفون بالسلطة والدولة لأنها ضمانة لاحترام الاعراف والنظام والامن. لكن يَحْصَل احياناً ان تلقى هذه السلطة معارضة، وأن تكون قراراتها موضع جدل ونقاش. وفي المجتمع القبلي اليمني، لا سيما في كل من اتحادي حاشد وبكيل، نظام شبيه الى حد ما بمفهوم اللجوء السياسي، كما هو معروف في العلاقات الدولية. هذا النظام يسمى «المؤاخاة»، وهو يطبّق على فرد كما يطبق على جماعة. ففي حالة وقوع ظلم، اي عندما يتم الاعتداء على شخص، او على امواله او عرضه او كرامته، ويكون غير قادر على مواجهة تلك المظالم والتعديات، سواء كانت صادرة من وحدته القرابية او السياسية، او من اية جهة، يلجا هذا الشخص الى قبيلة اخرى ويطلب منها الحماية والمساعدة في رفع الظلم عنه، فتقبل ان تقف الى جانبه وترفع الظلم عنه بعد التاكد من صحة ما يدعيه. ومن ثم يصبح اللاجئ جزءاً من القبيلة التي لجا اليها، ويشترك معها في تحمل المسؤوليات والتبعات المختلفة في القبيلة، وذلك حتى يتم استرداد حقوقه ورد اعتباره من قبل الجماعة او القبيلة التي كان تركها. بعد ذلك يصبح له حق الاختيار في ان يستمر اخاً للقبيلة التي لجا اليها او ان يعود الى جماعته او قبيلته الاصلية. وهناك قبائل عديدة اصبحت اليوم داخلة ضمن القبائل التي تتكون منها قبائل حاشد وقبائل بكيل، وهي معروفة حاليا بالقبائل «المتحشدة» والقبائل «المتبيكلة»، لأنها ارتبطت بكل من هاتين القبيلتين عن طريق المؤاخاة او التحالف، واصبحت اليوم ضمن الوحدة السياسية القبلية لكل من حاشد وبكيل.

نظام القرابة يفرض على الفرد والجماعة في المجتمع القبلي ضرورة التمسك بالولاء للصلات القرابية، كما انه يفرض احترام سلوك الآباء والاجداد العام، والسير على النهج نفسه في العلاقات والتفاعلات. ويشعر القبيلي انه اذا سلك سلوكاً يتعارض كلياً مع سلوك الاسلاف، فسيتعرض لسخط جماعته، كما انه قد يتعرض لعقوبة الطرد او النبذ. فهو ملزم اولاً بمراعاة مدى استعداد جماعته او قبيلته لقبول انماط السلوك والعلاقات الجديدة، خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات المهنية في مجال النشاط الاقتصادي الجديد. وشكا لي شخص مطلع على هذه الامور انه



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حال نشوب حرب قبلية، لا يستطيع الجيش ان يتدخل او ان يقوم باي شيء. فغالباً ما ينضم الجنود والضباط الى قبائلهم التي قد تكون في حالة حرب، تاركين وحداتهم العسكرية. فيشتركون في الحرب ولا يعودون الى وحداتهم الا بعد ان ينتهي النزاع.

عندما تخرج من صنعاء وتتجه شمالاً او غرباً او جنوباً ترى منحدرات الجبال العالية جميعها مؤهلة للزراعة في جلال او مصاطب تتدرج من اعلى الجبل الى اسفله. كل شبر صالح للزراعة مُستغل. ولا بد ان هذا العمل تطلب سنوات. وترى هنا كيف ان عمل الانسان منسجم تمام الانسجام مع الطبيعة. كذلك الامر بالنسبة الى القرى وبيوتها البرجية المبنية دائماً في المرتفعات، فوق الصخور، في احترام لحركة الجبل التصاعدية، وكان البيوت استمرار للجبال والصخور. ودائماً ترى القبيليات يعملن في الحقول. فالمراة القبلية في الريف تشترك في جميع الاعمال التي تسيّر امور البيت.

معظم القبليين كانوا ولا يزالون مزارعين. الا انه في كل قبيلة مجموعة من الحرفيين، كالحدادين والنساجين، اما التجار فان عددهم يتزايد. ويرفض القبيلي ان يمارس مهناً معينة كالمزاينة، اي مهنة الحلاق او مهنة الجزار، ومهناً تضع اصحابها في اسفل السلم الطبقي في هذا المجتمع المبني على نظام طبقي مغلق. احد المشايخ قال لي ان الحرفيين محترمون جداً والعمل ليس معيباً. وأبدى اسفه لانه من المستحيل تغيير اي شيء في هذا النظام الطبقي، ويستحيل المساس به، كما يرى.

الدوشان

ولا تزال فئة المزاينة وهي جمع مزين تلعب دوراً لا يستغنى عنه في العادات والتقاليد، خصوصاً في الأعراس. فالمزينة هي التي تزين العروس وتجهزها. كما انها هي التي ترافق العروس الى دار العريس، وهي التي ترفع الغطاء عن وجه العروس. فاذا اعجب العريس بزوجته، يعطي المزينة مبلغاً من المال. والرجال من فئة المزاينة يقومون باعمال الخدمة العامة في القرى خلال الاعياد الدينية والزواج وقدوم الضيوف وغيرها من المناسبات العامة، اضافة الى عملهم الاصلي وهو الحلاقة والختان وقرع الطبول في المناسبات والافراح. وغالباً ما يقوم المزاينة بعمل الجزارين ايضاً، اي انهم يشترون الاغنام والماشية ويذبحونها في الأسواق المحلية او الاسبوعية، وايضاً في المناسبات والأفراح.

ومن فئة المزاينة نفسها مهنة «الدوشان» التي يبدو انها بدات تخف وتزول. ووظيفة الدوشان التقليدية تقوم على قول المديح في المناسبات العامة والخاصة. كما ان الدوشان كان يمثل في القبيلة وسيلة الاعلام التقليدية فيها. وغالباً ما كان يتم الاعلان عن الحرب وقطع العلاقات السياسية القبلية بواسطته، كما انه يقوم باعلان اتفاقيات الصلح بين القبائل المتنازعة. وبالاضافة الى اعتباره المتحدث الاعلامي باسم القبيلة، يقوم الدوشان في فترات الحرب بين القبائل بدور الوسيط، حيث انه ينقل الرسائل ومطالب الهدنة والصلح بين الأطراف المتحاربة. كما انه يقوم بنقل القتلى والجرحى والمصابين بين الاطراف المتحاربة، ويقوم كذلك بنقل العتاد والمؤن اثناء الحرب. وهو في حالات الحرب ينتقل بحرية تامة بين الاطراف المتنازعة من دون ان يجرؤ احد على اصابته بسوء، لأن ذلك يعتبر اساءة لشرف القبيلة وسمعتها.

وعلى رغم انتماء الدوشان الى الفئات الضعيفة التي يتوجب على القبائل حمايتها، الا انه الوحيد بين هذه الفئات الذي يُسمح له ان يضع خنجره مستقيماً في وسط البطن كرجال القبائل. ويعرف الدوشان ان القبائل لا تستطيع الاستغناء عنه، لا سيما انه هو الذي ينشر سمعتها ومآثرها واخبار كرمها على مسامع الآخرين. ويقول فضل ابو غانم في كتابه «البنية القبلية في اليمن» انه جرت العادة في مناسبات الاعياد الدينية ان يقوم الدوشان بالاعلان في سوق القبيلة بانه سيقوم مع افراد عائلته بقضاء ايام العيد في ضيافة بيت اي شيخ يحدده هو، وذلك بغض النظر عن قيام الشيخ بدعوته او لا. ومن ثم يتوجب على

٣٣٣٩٦٨



المصدر : .... 

التاريخ : .... ٦ ـ ٢ ـ ابريل ١٩٩٣ ....

الشيخ ان يكرم الدوشان الذي سيحل ضيفاً عليه مع افراد اسرته وحيواناته! لكن بدأت مهنة الدوشان تختفي. فالدواشين الذين كانوا غير مستقرين تقليدياً، ينتقلون من منطقة الى اخرى، صاروا في السنوات الاخيرة اكثر ميلاً الى الاستقرار، ويزاولون بعض الاعمال الجديدة مثل التجارة واعمال البناء والالتحاق بالجيش، وكذلك يميلون الى الهجرة للعمل في المدن وبعض الدول العربية. ولم يبق الا بعض كبار السن منهم محافظين على التقاليد القديمة.

«كأنهم رجل واحد»

افراد الجماعة القبلية لا يزالون يرفضون بعض الممارسات الحرفية والمهنية الخاضعة لعلاقات السوق. ويحاولون الابتعاد قدر الامكان عن اعمال السوق، وكذلك تجنب الاخلاقيات والممارسات السوقية، إرضاء للقيم القبلية والتقاليد المتوارثة. الا ان الوضع تغير بعض الشيء بعد الثورة وصار رجال القبائل اكثر حرية في شؤونهم الشخصية. ويقومون بأي عمل او نشاط اقتصادي وفقاً للمعايير والمفاهيم الجديدة، فيما عدا الاعمال المهنية الخاصة بالمزين او الدوشان او القشام طبعاً. (القشام هو الذي يزرع البصل والفجل وبعض الخضار لبيعها في السوق).

ومع دخول التقنيات الحديثة والآلات الجديدة، صار بعض رجال القبائل يفتحون معامل نجارة او حدادة، من دون ان يكون ذلك عاراً، طالما ان التسمية جديدة، وان الآلات تعطي طابعاً صناعياً اكثر من الطابع المهني الحرفي.

وفي المقابل، هناك الكثير من الحرف التي بدأت تزول او حتى زالت نهائياً، خصوصاً في ما يتعلق بالحياكة والنسيج. فكثيرون هم الذين باتوا يرفضون ممارسة هذه المهن والحرف التي طالما اشتهرت بها اليمن وتميزت بها عن غيرها من البلدان، واوصلت شهرتها الى جميع انحاء العالم.

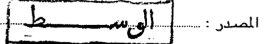
ومن جهة ثانية، هناك انتقادات توجه الى القبليين لأنهم «يرفضون ان يدخلوا وظائف في الدولة». هل ان هذا الانتقاد ليس في محله، وانه من غير العقل ان يرفض القبليون ذلك؟ فمعظمهم من المزارعين، وهناك الكثير منهم دخلوا الجيش. مما لا شك فيه ان المجتمع اليمني اجمالاً والمجتمع القبلي خصوصاً يشهد تغيرات تفرضها التطورات في جميع الميادين. ومن الصعب الكلام بشكل اجمالي عن القبائل. ففي بعض المناطق البعيدة عن العاصمة صنعاء لا تزال الحياة القبلية محافظة على تقاليدها المتوارثة، حيث تكون لشيخ القبيلة سلطة محلية تفوق سلطة الموظفين الحكوميين الذين ترسلهم الدولة الى تلك المناطق. ويستطيع الشيخ ان يحل الامور المحلية بسرعة ويتحرك

بسهولة اكثر مما يستطيع الموظفون التحرك. وفي معظم الاحيان يقتصر عمل موظفي الدولة على مساعدة الشيخ في مهامه. لكن في مناطق اخرى قريبة من العاصمة، بدأت الحياة تأخذ طابعاً مختلفاً. وإذا كانت اخلاقيات القبائل المتميزة لا تزال سائدة، فهناك جوانب اخرى بدأت تزول. فمفهوم البنية القرابية الكبيرة بدأ يخف، لتحل محله الاسرة الزوجية. ويبدو ايضاً ان البعض لم يعد يلجأ الى تحكيم شيخ في حالات الخلاف. هذا ما سمعته من رجل مسن في خمر، وهذا ما قاله لي شاب في قرية وادي ظهر. فاما ان يحاول المختلفون التوصل الى حل بانفسهم، او يلجأون الى مدير الناحية. وربما كان لدخول الاحزاب والتيارات السياسية سبب لذلك. فكما شرح لي الشاب، فان سكان قرية وادي ظهر ينتمون جميعاً الى قبيلة همدان الحاشدية. والقرية منقسمة الى حزبين، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح. وفي القرية شيخان، احدهما من المؤتمر والثاني من التجمع اليمني للاصلاح. اما هذا الشاب، فينتمي الى المؤتمر، لأنه على خلاف مع اولاد عمه الذين ينتمون الى الاصلاح.

اليوم دخل الكثير من القبيليين في جهاز الدولة، وهناك بعض مشايخ القبائل والقضاة تولوا مناصب مهمة ورفيعة في الحكومة. وينتمي معظمهم الى احزاب. فكيف يفعل ابناء القبيلة عندما ينتمي شيخهم الى حزب، وشيخ مشايخ الاتحاد الذي تتبع له قبيلتهم ينتمي الى حزب آخر؟

شرح لي شيخ من مشايخ بكيل (واخوه في جماعة الاصلاح) ان القبيلة لا تتبع الشيخ في انتمائه السياسي، لكن تتبعه في كل ما يخص المنطقة وفي الشؤون الداخلية. وبرأيه، لا تزال العلاقات الاجتماعية والروابط العائلية تلعب دوراً كبيراً وتساعد على تجاوز الخلافات السياسية من اجل المصلحة العامة او مصلحة القبيلة.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل [illegible]

وهناك البعض ممن يخالفون مشايخهم، او حتى شيخ المشايخ في الآراء والمواقف السياسية. لكنهم يقفون معه ويستجيبون لندائه، كانهم رجل واحد. فعندما يتعلق الامر باحترام الاعراف والتقاليد القبلية، تزول جميع الحواجز وينتصر مفهوم الشرف.

وقد لاحظت ان كل شخص يقول رايه جهراً، وبوضوح على مسمع من الجميع، لا يخاف ان ينتقد المسؤولين ولا الرؤساء بشكل علني، وحرية الراي هذه محترمة. ومن سيجرؤ على المس بمن يقول رأيه، وقبيلته تسانده؟ فهل ان البنية القبلية واعراف القبائل، تسهل من حيث لا تدري وعن غير قصد مسبق، وجود جو من حرية الراي وتعدد الآراء؟■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

عجز الموازنة وتدهور الاقتصاد وراء تراجع سعر صرف الريال اليمني

عفيف عبدالله ابراهيم *

■ عندما توحد جنوب اليمن وشماله في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ انتقلت الى الدولة الجديدة (الجمهورية اليمنية) المشاكل الاقتصادية والمالية كلها التي كان يعاني منها الجنوب والشمال: تراجع معدلات نمو الدخل القومي، وانخفاض حصيلة الدولة من العملات الاجنبية خصوصاً تحويلات المغتربين اليمنيين، والتزامات خارجية ثقيلة ونسب عجز كبيرة في الموازنات العامة للدولة وموازين الحسابات الجارية لميزان المدفوعات، وتصاعد معدلات البطالة. كما ورثت الدولة الجديدة قطاعاً عاماً واسعاً اداؤه الاقتصادي ضعيف وتعتمد معظم مؤسساته على الدعم الحكومي والاحتكار.

ومع ان الوحدة خلقت آفاقاً مشجعة لنمو اقتصادي افضل من ظروف الوضع التشطيري السابقة، اذ كبر حجم الاقتصاد الوطني، وازدادت قدرته على تجاوز مشكلاته، ووضحت درجة اكثر ترابطه المالي مع العالم الخارجي. إلا ان السلطات الحكومية لم تلتفت منذ وقت مبكر للاهتمام بمعالجة تلك الاختلالات الاقتصادية الخطيرة. ولم تستجب بسرعة ومرونة للمستجدات الخارجية التي احاطت بها، مثل ازمة الخليج والتي ترتب عليها العودة القسرية للعمالة اليمنية المغتربة (نحو ٧٥٠ الف مغترب) كما ادى الى تقلص ضخم في حجم تحويلاتهم الخاصة من العملات الاجنبية، وفقدان المساعدات والقروض النقدية التي كانت تقدمها الحكومات والصناديق الخليجية وبعض الدول الغربية.

وفي الآونة الاخيرة فاقت تقلبات اسعار صرف الريال كل التوقعات. ولم يستقر سعر صرف الريال منذ بضعة اعوام ولو فترة وجيزة على سعر معين. وفيما كان الدولار عشية الوحدة يساوي ١٤ ريالاً بات الآن يساوي ٤٦ ريالاً. وتكمن المعضلة الاساسية الاولى في وجود اربعة اسعار صرف له، ثلاثة منها رسمية وهي ١٢ ريالاً للدولار الواحد بالنسبة للمقبوضات والمدفوعات الحكومية مثل حصة الدولة من مبيعات النفط الخام الى الخارج، وخدمة ديونها الخارجية، و١٦ ريالاً للدولار عند تمويل استيراد سلع رئيسية كالسكر والرز والدقيق والادوية. والدولار الجمركي الذي يساوي ١٨ ريالاً ويستعمل عند احتساب الرسوم الجمركية على الواردات.

وفي حين لا تستند اسعار الصرف الرسمية على اسس عملية، ولا تعكس الا مجرد رغبة الدولة في ابقاء سعر صرفه فوق قيمته الحقيقية، عملت السوق الموازية على تراجع مستوى اسعار صرف الريال بمعدلات ادت الى خفض كبير للقوته الشرائية مما اضر باصحاب الدخول الثابتة، واصحاب الدخول التي تتغير ببطء. وربما كانت معاناة الناس من ذلك سبباً رئيسياً لخروج المظاهرات العنيفة التي عمت اخيراً بعض المدن اليمنية.

ولكن تراجع الريال وبوتائر متسارعة يرجع الى داب الحكومة على اتباع سياسات مالية توسعية، تركزت في الاساس على توفير متطلباتها ككيان، مما ادى الى انحسار ملحوظ في الموازنة العامة للدولة. فارتفع حجم العجز المالي من ٦ ١١ بليون ريال عام ١٩٩٠ الى ٢٢.٥ بليون ريال عام ١٩٩٢، ويقدر ان يصل لنحو ٣٧.١ بليون ريال عام ١٩٩٣ وان يشكل نسبة ٢٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية).

من جهة اخرى ترك اقتراض الحكومة المزمن من البنك المركزي آثاراً توسعية واضحة على المعروض النقدي ادى الى استمرار ارتفاع معدلات نموها (١٤ في المئة تقريباً عام ١٩٩٢ ويقدر بحوالي ٣٠ في المئة عام ١٩٩٣) كما ادى تفشي سياسات التمويل بالعجز الى تزايد الدين العام الداخلي، اذ وصل الحجم المتراكم منه في نهاية عام ١٩٩٢ الى مستوى مرتفع جداً نحو ٧٠ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية).

ومع تراجع النمو الاقتصادي العام، وهبوط نمو الناتج المحلي الحقيقي الاجمالي بنسب كبيرة للعام الثالث على التوالي منذ الوحدة (٢٥ في المئة عام ١٩٩١ و٣٠ في المئة تقديرات العام ١٩٩٢) وانخفاض مستويات الاستثمار ومعدلات نمو كل من الصادرات والواردات دفع الاقتراض الحكومي بالعجز الى اتساع الفجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب عليها، وولد ضغوطات تضخمية ادت الى ارتفاع معدلات التضخم الى مستويات قياسية غير معروفة سابقاً (٤٠ في المئة عام ١٩٩١ حسب الاحصاءات الرسمية وتقدر بنحو ٦٥ في المئة عام ١٩٩٢).

ومما ساعد على ارتفاع تلك المعدلات ايضاً استمرار ظهور العجز في الميزان الجاري لميزان المدفوعات: ففي عام ١٩٩٠ سجل الموقف العام للميزان الجاري عجزاً بلغ ١.٧ بليون ريال، اما في عام ١٩٩١ فبلغ العجز ١.٣ بليون ريال. ونظراً للضغوط الشديدة التي نجمت عن زيادة التمويل بالعجز على ميزان المعاملات الاجنبية، وانحسار متحصلات الدولة من مصدرين رئيسيين للعملات الاجنبية هما: تحويلات المغتربين والاتاوات من امتيازات التنقيب عن النفط والانتاج، (تزيد حالياً اتفاقات التنقيب قيد التنفيذ الممنوحة لشركات النفط عن ٣١ اتفاقاً، منها ١٤ اتفاقاً منح منذ الوحدة) فمن المتوقع ان يتعرض الموقف العام للميزان الجاري عام ١٩٩٣ الى مزيد من التدهور. والميزان التجاري هو العامل الرئيسي وراء عجز الميزان الجاري، اذ يكون من دون الصادرات النفطية نحو ٣٥ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. ويتبين هنا مدى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد اليمني.

وفي محاولة للجم تقلبات اسعار صرف الريال الحادة، وتنظيم عملية الصرافة، صدر في آخر العام الماضي القرار رقم (٢٨٠) لرئيس الوزراء بشان «لائحة تنظيم اعمال الصرافة» التي تركزت معظم بنودها على اجراءات تسجيل ومنح تراخيص مزاولة اعمال الصرافة. ومع ان اللائحة جاءت مقتضبة للغاية الا انها شملت الكثير من المحظورات والقيود. وبموجبها لا يسمح للصيارفة القيام باية تحويلات من والى الخارج الا بتعليمات من البنك المركزي، وعدم اخراج اية عملة الا باذن مسبق منه، كما يتعين عليهم بيع اي رصيد للعملات الاجنبية يفوق رأس المال المدفوع والاحتياطات المكونة الى البنك المركزي او البنوك التجارية في نهاية ساعات عمل يوم الخميس من كل اسبوع. ومن الملفت ان المادة (١٥) كرست صلاحية السلطات المصرفية



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣

بالاشتراك مع ممثلين من البنوك التجارية والصيارفة في تحديد قيمة العملة وفق السوق المالية. من هذا لا يعتقد ان هذا القرار يتفق مع الميل الشديد للانفتاح الاقتصادي القائم، ولا يمكن ادراجه في سياق المعالجات والاصلاحات المالية والنقدية للوضع الاقتصادي الراهن والحرج، اذ ما زال الريال غير قابل للتحويل، والمؤسسات الاقتصادية مطالبة بالحصول على اذن مسبق واستكمال كثير من الاجراءات الادارية قبل انجاز عملياتها مع الخارج. ومع وجود ادراك متزايد لدى السلطات المصرفية باهمية تحرير الريال الا ان تحفظاتها الشديدة عن طريق الاجراء الجديد يعود الى الانخفاض الحاد الذي طرأ على المصادر الرئيسية للعملة الصعبة وعدم ثباتها، والى تضاؤل رصيد الدولة من العملات الاجنبية مما يجعلها غير قادرة على التدخل لمجابهة التقلبات الحادة في اسعار الصرف.

ويرى اقتصاديون يمنيون، ويشاركهم الرأي من الناحية العملية صندوق النقد الدولي في بعض وثائقه عن اليمن، ان تعزيز اتجاه تحرير صرف الريال بالاعتماد على العرض والطلب عليه في السوق، وتلافي خطورة تقلبات اسعاره الحادة، وتحقيق الاستقرار المالي، كل ذلك يوجب على الحكومة تبني برامج اقتصادية تصحيحية تهدف الى تحقيق مناخ مستقر لاستعادة النمو الاقتصادي العام بالتنسيق مع خطة عامة للتنمية واتخاذ مجموعة من التدابير المتضافرة والمتكاملة قصيرة الاجل وطويلة احياناً، ومنها: تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة بدرجة كافية وبالمستوى الذي يتحمله الاقتصاد الوطني، ويتمشى مع الزيادة المستقبلية في الدخل القومي. وهناك من يرى انه اذا ظل العجز في حدود ستة او عشرة في المئة من الدخل القومي اليمني فليس له في معظم الاحيان نتائج عكسية على بقية عناصر الاقتصاد الرئيسية.

وتظهر بنود الموازنة الجارية لعام ١٩٩٣ وجود مجال كبير لاجراء بعض التخفيضات الانتقائية، خصوصاً على التحويلات الجارية والرأسمالية (١٥ بليون ريال) والدفاع والامن (٢٦ بليون ريال) والتي تصل نسبتها مع قروض التسليح الى ٣١ في المئة من الدخل القومي بالاسعار الجارية، وهي نسبة عالية بين دول العالم. كما يمكن اجراء بعض التخفيضات الاخرى على الانفاق الانمائي مع احتفاظه باهميته اللائقة، وذلك باعادة تصميم البرنامج الاستثماري وحصره في استكمال مشاريع البنية الاساسية والمشاريع التي تقاس على اساس الجدوى الاقتصادية.

وفي جانب الايرادات يجب ان تشمل تلك الاجراءات اصلاح النظام الضريبي ومكافحة الفساد المستشري في الاجهزة الضريبية، وتحسين مقدرتها على ربط الضرائب وتحصيلها وتحقيق بعض الايرادات الضريبية الهامة، اذ يتمتع القطاع الخاص حالياً بمزايا وحوافز وتسهيلات واعفاءات طويلة الامد اكثر من العائد منها، وتنافس مثيلاتها التي تقدمها الدول الخليجية، ولا تقارن الضرائب المتواضعة التي يسددها القطاع الخاص مع حجم مساهمته في الدخل القومي.

كما يتطلب اصلاح وضع من الميزان التجاري من الحكومة اعادة النظر في سياستها وعلاقتها مع العالم الخارجي، خصوصاً مع الدول الخليجية بعد ان تردت إثر احداث الخليج. بالاضافة الى التوقف عن الاقتراض قصير الاجل، الذي فاق حجم المستخدم منه في نهاية عام ١٩٩٢ عن بليون دولار، وباتت خدمتها تترك التزامات ثقيلة على كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات.

واخيراً وفي حالة عدم تمسك الحكومة في عام ١٩٩٣ بسياسة الاستقرار المالي، واعتماد سياسة لترشيد الانفاق ضمن اولوياتها، وفشلها في ضغط عجز الموازنة المرتفع نسبياً، في ظل استمرار تدهور اداء الاقتصاد المحلي وانخفاض حصيلة الدولة في العملات الاجنبية، فمن الآثار المحتملة لذلك هو ان يسوء اكثر موقف الميزان الجاري في العالم الخارجي، وتتجاوز معدلات التوسع النقدي الحدود المعقولة لها، وان يتدهور ... سعر صرف الريال في السوق المالية.

* خبير اقتصادي في وزارة التخطيط اليمنية.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

السعودية

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٣



التحالفات السياسية تبعد الأحزاب الصغيرة عن المعركة

الانتخابات اليمنية:

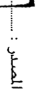
هل يلجأ الحزبان الحاكمان إلى القوة لفرض وجودهما؟

خارطة الأحزاب السياسية قد تحدد ضمن ٣ أطر بعد الانتخابات

يعيش الشارع اليمني في ظل العد التنازلي لبدء اول تجربة انتخابية في لحظات متباينة بين متشائم مما قد تحمله هذه التجربة من مخاطر على البلاد اذا ما اصيبت بانتكاسة في حال فشل غير متوقع لأحد حزبي السلطة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وبالتالي اللجوء الى استعمال القوة للبقاء في السلطة وحسم الموقف للقوي، فيما يسود التفاؤل غالبية الناخبين في أن تضع هذه الانتخابات حداً لسياسة الحزبين التي خلقت مزيداً من الصعوبات على مختلف الاصعدة، وكادت تهدد باندلاع حرب اهلية طاحنة.

ولا يمكن الحديث عن الانتخابات اليمنية في ٢٧ ابريل (نيسان) الجاري بمعزل عن التحالفات السياسية والتنسيق المشترك بين الاحزاب القائمة والتي تعتبر طوق النجاة للبقاء في ساحة المعترك السياسي.

لقد اثبتت نتائج قيد وتسجيل طالبي الترشيح للانتخابات ان عدد مرشحي الاحزاب لا يتجاوز ٤٠٪ من اجمالي

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

الحزبان الحاكمان وعدا بتشكيل حكومة ائتلافية

المرشحين، وقد سيطر المستقلون على بقية النسبة. وبذلك يعتبر المراقبون ان تركيبة الكثير من الاحزاب التي اعلنت عن تأسيسها بعد الوحدة مباشرة هشة، ولا تستند الى قواعد واسعة او تاريخ سياسي يمكنها من البقاء والتواصل. ومن هنا تأتي اهمية التحالفات او التنسيق بين الاحزاب وخاصة بين الاحزاب التي تدرك مسبقا قلة فرصها في اول امتحان لها. وتؤكد مصادر الحزب الاشتراكي انه في حال فوزه بالاغلبية فلن ينفرد بالسلطة بل سيشكل حكومة ائتلاف وانه لا يمكن ان يحكم دون مشاركة حزب المؤتمر، وهي التأكيدات التي يطرحها مسؤولون في المؤتمر الشعبي العام حتى وان خسر الاشتراكي الانتخابات.

والسؤال الذي يطرحه الكثير من المراقبين للانتخابات اليمنية هو: ما هي اهمية هذه الانتخابات اذا كانت جميع الاطراف متفقة ومنسقة ومتحالفة مسبقا؟

السيناريو القريب الى الواقع للانتخابات اليمنية هو استبدال اتفاقية الوحدة بورقة الانتخابات والعودة الى سدة الحكم ليس من خلال اتفاقية مبرمة بين حزبين ولكن برغبة شعبية. واذا نجحت الانتخابات وفقا للتقديرات المذكورة فان الخطوات اللاحقة حسب تأكيدات مصادر المؤتمر الشعبي العام ستفضي الى الاعلان عن توحيد الحزبين الحاكمين في اطار تنظيم سياسي موحد يتشكل من العناصر المعتدلة في كلا التنظيمين فيما سيترك للمتشددين حرية البقاء في التنظيم الجديد دون شروط او البقاء في نفس الحزب وتحويله الى حزب معارض لتبقى في الساحة ٣ اتجاهات سياسية: اتجاه يمثل الوسط (المعتدلين) واتجاه يمثل اليسار واتجاه اخر يمثل اليمين على ان تنصهر بقية الاحزاب الاخرى التي ستتحدد مكانتها وشعبيتها في الانتخابات المقبلة في اطار الاتجاهات الثلاثة وفقا لتوجهاتها السياسية. ويبدو ان الغرب يدفع بهذا الاتجاه من خلال الدعم الذي عبرت عنه الولايات المتحدة الامريكية مرات عديدة، وتعبر عنه الآن باهتمامها الخاص بالانتخابات المقبلة، وزيارات المسؤولين الامريكيين المستمرة الى صنعاء ولقاءات السفير الامريكي في صنعاء ارثر هيوز مع قادة عدد من الاحزاب القوية والمتنافسة التي ستخوض الانتخابات المقبلة باسماء اعضائها.

ويذكر ان ما يقارب ثلاثة ملايين مواطن يمني سيذهبون صباح الثلاثاء ٢٧ ابريل (نيسان) الجاري الى صناديق الاقتراع لاختيار ٣٠١ مرشح لمقاعد البرلمان المقبل الذي يقع على عاتقه تشكيل الحكومة. وتعيين منصب الرئيس ونائب الرئيس ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٣ القاهرة

اقبال كبير على الانتخابات البرلمانية فى اليمن

الصحف الفرنسية : الإنتخابات.. أول اختبار لتوزيع القوى السياسية فى اليمن بعد الوحدة

● صنعاء ـ باريس ـ وكالات الانباء :

تم مساء امس اغلاق صناديق الاقتراع الخاصة بالانتخابات البرلمانية اليمنية وهى اول انتخابات برلمانية على اساس تعدد حزبى بعد الوحدة منذ ٣ سنوات ذكر راديو مونت كارلو ان الاقبال على المشاركة فى العملية الانتخابية كان كبيرا .. خصوصا فى العاصمة صنعاء ..

ويتنافس فى هذه الانتخابات حوالى خمسة الاف مرشح .. ومعظمهم من المستقلين .. ويبلغ عدد مقاعد البرلمان ٣٠١ مقعد .

وتنحصر المنافسة بشكل اساسى بين حزب المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى (اللذان يمثلان الائتلاف الحاكم الآن) وبين حزب التجمع اليمنى من اجل الاصلاح الاسلامى .. اما بقية الاحزاب فلا تكاد تملك اى تاثير فعلى على الشارع السياسى فى اليمن ..

وتجرى هذه الانتخابات بحضور مراقبين من مصر والبحرين والمغرب والمانيا وهولندا والامارات العربية المتحده والولايات المتحده وذكرت وكالة رويتر للانباء ان النتيجة الرسمية للانتخابات سوف تعلن فى غضون ثلاثة ايام من اغلاق صناديق الاقتراع الذى تم مساء امس .

من ناحية اخرى علقت الصحف الفرنسية التى صدرت امس على الانتخابات اليمنية الاولى من نوعها بعد اتحاد شطرى اليمن عام ١٩٩٠ .

فقالت صحيفة « لوموند » ان هذه الانتخابات هى الاختبار الاول لتوزيع القوى السياسية فى مجتمع متعدد قلبته الوحدة رأسا على عقب .. حيث تبدو الديمقراطية فكرة جديدة فى اليمن الذى لايزال يشهد صراعات قبلية .

اضافت « لوموند » ان الانتخابات لن تغير الكثير من الوضع القائم حاليا .. واشارت الى ان الاسلاميين فى اليمن لايريدون تخويف الرأى العام .. لذلك فانهم يؤكدون التزامهم بالتعددية الحزبية لانهم لايزالون يذكرون التجربة الجزائرية .

على عكس ذلك توقعت « لوفيجارو » الفرنسية ايضا مفاجآت فى نتائج هذه الانتخابات .. وقالت ان توحيد شطرى اليمن لم يتحقق حتى الآن كما يجب .. وانه لا تزال هناك عملتان وشركتا ملاحة جوية وجيشان تحت قيادة رئيس اركان واحد .

واعتبرت صحيفة « ليبراسيون » هذه الانتخابات رمزا لحقيقة وسرعة الديمقراطية فى اليمن منذ توحيد شطريه .. وقالت انها تجربة مميزة فى شبه الجزيرة العربية



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

أجواء مواتية تحققها تصريحات القيادة والحضور الأمني

إقبال كثيف على لجان الاقتراع في الصباح وإصرار على مرحلة جديدة في تاريخ اليمن

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

اقبل المواطنون اليمنيون على الاقتراع باعداد كبيرة بمجرد بدء عمل اللجان في الساعة الثامنة من صباح امس، بعد ليلة هادئة شهدتها العاصمة صنعاء، ولم ترد اي تقارير عن اخلالات امنية في مناطق اخرى. وفي حوالي الساعة العاشرة كان المئات يصطفون امام مداخل لجان الاقتراع في هدوء منظم، وحرص على استخدام حقهم الانتخابي بطريقة ادهشت المراقبين العرب والاجانب.

وتضافر عاملان لتحقيق الهدوء والتجاوب الشعبي مع عملية الانتخاب، الاول: هو الحضور الامني المكثف خلال الليل، فعلى طريق العودة من فندق شيراتون - الواقع في منطقة نقم - الى فندق تاج سبأ - القريب من ميدان التحرير كانت هناك حوالي عشر نقاط للتفتيش اقامتها قوات الامن، ولكن طريقة تعامل الجنود مع السيارات القليلة في الساعة الواحدة صباحا كانت تتسم بالاعتدال مع تاكيد الحضور الامني.

اما العامل الثاني فيتعلق بالتصريحات التي اصدرها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، الامينان العامان للمؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، واكدا فيها ضرورة حرية ونزاهة وامن الانتخابات من ناحية، واهمية الالتزام بنتائجها من ناحية اخرى، واتفقت تصريحاتهما على تعهد بترك السلطة والانضمام الى صفوف المعارضة، اذا اشارت ارادة الناخب اليمني بذلك.

وعلى الرغم من ان احزاب المعارضة اليمنية وبعض المرشحين المستقلين يشككون في ذلك، ويتهمون القيادة اليمنية بترتيب «طبخة» الانتخابات على نار هادئة، بعد تمديد الفترة الانتقالية، فإن مجرد صدور هذه التصريحات والتعهدات من جانب الرئيس ونائبه احدث تأثيرا ايجابيا بشأن احتواء اية مشكلات قبل حدوثها.

خيارات ميدانية

وقع اختيار «الشرق الأوسط» على الدائرتين رقم 15 في امانة العاصمة كعينة من المناطق الحضرية، ورقم 236 في محافظة صنعاء - على مسافة حوالي 15 كيلومترا من العاصمة - كعينة للدوائر الريفية المحافظة اجتماعيا، حيث تسود النزعة القبلية الى حد كبير، لتقديم صورة عن مشاركة الناخبين في عملية الاقتراع، والمعايير التي يختارون على اساسها ممثليهم في مجلس النواب المقبل.

ويضم المركز «هـ» (في مدرسة اسماء للبنات) من الدائرة 15، التي تغطي حي الجامعة الجديدة وجزءاً من حي الزراعة وحي مذبح على الطريق الدائري الغربي - 5 لجان اقتراع، 4 منها للرجال وواحدة للنساء. ولم نتمكن من دخول لجنة النساء بسبب ازدحام المكان بالمقترعات، ولكن نظرة على عمل اللجنة رقم 4 للرجال اوضحت ان عدد الناخبين فيها بلغ 396 ناخبا، صوت منهم 98 ناخبا حتى الساعة العاشرة صباحا، بعد ان بدأ الاقتراع في الثامنة والربع، لاستكمال اجراءات فتح الصندوق وتفقده ثم اقفاله وختم القفل بالشمع الاحمر، بواسطة اعضاء اللجنة الثلاثة، في حضور 9 من ممثلي المرشحين.

ويقع المركز الانتخابي «و» - من نفس الدائرة - في مدرسة معاذ بن جبل، ويضم عددا من لجان اقتراع الرجال، ويبلغ عدد الناخبين في اللجنة رقم 7، 382 ناخبا، اما اللجنة رقم 6 فتضم 396 ناخبا، وحتى الساعة العاشرة وعشرين دقيقة كان اكثر من 100 ناخب ادلوا باصواتهم في كل من اللجنتين، بينما كان عشرات آخرون يصطفون امام المداخل، ويسمح رجلا امن مسلحان بدخول الناخبين للاقتراع فردا فردا.

وتضم منطقة الدائرة 15 تجمعا سكانيا متنوعا، ويبرز فيها وجود عائلة المتوكل، التي ينتمي اليها المرشح المستقل الدكتور محمد عبد الملك المتوكل - الاستاذ في جامعة صنعاء - وهو يعتبر اقوى المرشحين في الدائرة، لانه



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يتمتع بدعم الاحزاب الناصرية وحزب الحق والتجمع اليمني الوحدوي واتحاد القوى الشعبية.

وينافس المتوكل في هذه الدائرة كل من الدكتور حسن الاهدل - وهو استاذ جامعي ايضا - مرشح التجمع اليمني للاصلاح، وعباد علي ناصر عن المؤتمر الشعبي العام، والدكتور عبد الكريم دحاج مرشح الحزب الاشتراكي اليمني، من بين 22 مرشحا، يتنافسون على اصوات نحو 17 الف ناخب، في ثاني اكبر الدوائر الانتخابية باليمن ككل، وجدير بالذكر ان 15 مرشحا اخرين انسحبوا من الساحة، ولم تعلن اسماؤهم كاملة حتى الساعات الإخيرة قبل بدء عملية الاقتراع.

وبعد ان قطعنا طريقا غير ممهدة تماما، وترابية في بعض النقاط وصلنا الى قرية «ضلع همدان» على مسافة نحو 15 كيلومترا، حيث يتنافس محسن سريع - اقوى المرشحين - مع حمود علي يحيى دودة مرشح التجمع اليمني للاصلاح، من بين 9 مرشحين اخرين بعد انسحاب اثنين على اصوات 8 الاف و749 ناخبا.وينتمي العقيد محسن سريع - مرشح المؤتمر الشعبي العام وقائد الفرقة الاولى المدرعة التي يقع معسكرها قرب منطقة الدائرة - الى قبيلة همدان قرية قابل، التي تسكن وادي ظهر الواقع في الدائرة، وعلى الرغم من شعبيته الكبيرة، فقد مزح احد الناخبين - ردا على سؤال من «الشرق الأوسط» بشان استعداد ابناء المنطقة للقبول بنتائج الاقتراع - فقال «سنقبل النتائج حتى لو فاز محسن سريع».

واوضحت زيارة اللجنة 3 من المركز الانتخابي ا بالدائرة 263، التي تشمل 461 ناخبا ان نحو ثلثي الناخبين المسجلين في اللجنة ادلوا باصواتهم حتى الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة، وكانت الحالة هادئة، والبسمات تعلو وجوه اولئك الذين ازدحموا حول المركز بالمئات، على الرغم من الوجود المسلح القوي في المنطقة.

ضمانات اجرائية

ويدلي الناخبيون باصواتهم بعد ان يقدموا بطاقاتهم الانتخابية التي تحمل اسماءهم وصورهم وعنوان مقر سكنهم، ويحصل الناخب على التذكرة الانتخابية، ثم يدخل خلف ساتر في الركن لوضع علامة الاقتراع، ويتقدم احد اعضاء اللجنة واحد ممثلي المرشحين معا لمساعدة اي ناخب لا يستطيع القراءة والكتابة.ويغمس احد اعضاء اللجنة اصبع السبابة باليد اليسرى في حبر ازرق تصعب ازالته الا بعد 24 ساعة، للتاكد من عدم ذهابه للاقتراع مرة ثانية في لجنة اخرى، حتى تغلق لجان الاقتراع ابوابها في الساعة السادسة مساء، ولكن مراسل «الشرق الاوسط» تمكن من ازالة هذا الحبر من اصبعه بعد اقل من نصف ساعة من مغادرته لجنة الاقتراع.وفي احدى قرى وادي ظهر وقف جمع من ابناء القبائل متحلقين حول عدد من الرجال المتفاوتين في العمر - وبينهم بعض الشباب والشيوخ - يرقصون رقصة البرع، رافعين خناجر جنبياتهم، في احتفال ببدء يوم الاقتراع بسلام، املين ان تؤدي التجربة - بعد نجاحها - الى مرحلة جديدة في تاريخ اليمن، رغم وقوع تجاوزات محدودة في

٧٧٠٠٠



الانتخابات اكتملت ونقلت اليمن الى الشرعية البرلمانية

نسبة المقترعين تجاوزت ٨٠٪ .. والتجاوزات الآمنية محدودة

المراقبون الدوليون يشيرون الى ان «الممارسة الديمقراطية تسير بشكل حسن»

صنعاء ـ شاكر الجوهري

توجه الناخبون اليمنيون يوم امس الى صناديق الاقتراع في ٣٠١ لجنة اساسية لانتخاب ٣٠١ نائب لاول برلمان منتخب في دولة الوحدة، مؤذنين بذلك بانتقال اليمن الموحد من عهد «شرعية الثورة» والاتفاقات الثنائية الى الشرعية البرلمانية.

باستثناء خروقات قليلة معتادة، يبدو ان الانتخابات اليمنية ستسجل انها واحدة من انزه العمليات المماثلة في الدول العربية ودول العالم الثالث، كما ان التجاوزات الامنية التي بدت في مختلف محافظات الجمهورية كانت اقل بكثير مما كان متوقعا في دولة اجتاحتها عمليات اغتيال منظمة لكبار المسؤولين، خاصة مسؤولي الحزب الاشتراكي اليمني الشريك في السلطة، طوال اكثر من عام.

«الخليج» تجولت في مراكز الاقتراع في صنعاء واطلعت على اغلب التقارير التي تلقتها غرفة العمليات الرئيسية في العاصمة. ويستفاد من واقع هذه التقارير حدوث تجاوزات محدودة تمس نزاهة الانتخابات، وحالات محدودة تخل من أمنها. وقد أمكن احصاء الحالات التالية:

١ـ قيام بعض المرشحين بدعايات انتخابية يمنعها قانون الانتخاب في يوم الاقتراع.

٢ـ حدوث توتر بين المرشحين في بعض الدوائر امكن معالجته بسرعة من قبل اللجنة الامنية واللجنة العليا.

٣ـ حدوث اطلاق نار في الدائرة ١٩ في محافظة عدن ودائرة اخرى في محافظة حضرموت من قبل سيارة مسرعة. وقد ألقي القبض على الفاعل في الحالتين الذي أطلق النار بشكل عشوائي هدفه الارهاب.

وفي التقدير ان هذه العمليات تستهدف ابعاد ناخبي الاحزاب المنافسة. ولم تقع اصابات من جرائها.



٤ـ قدمت بلاغات في محافظة امانة العاصمة عن قيام اشخاص باجبار الناخبين على انتخاب مرشحين محددين بعضهم من حزب المؤتمر الشعبي العام.

٥ـ تلقت اللجنة الامنية في صنعاء تقارير عن حوادث امنية في الدائرتين الثانية والتاسعة تاكد عدم صحتها.

٦ـ حدوث مواجهات واطلاق نار بين قبيلتين متنافستين في مديرية كشر بمحافظة حجة، وهي مشاكل عمرها سنوات تفجرت بمناسبة الانتخابات وامكن حلها والحصول على تعهد من القبيلتين بالتزام الهدوء، وقد استانفت اللجان الانتخابية عملها بهدوء.

٧ـ جرت محاولة لايقاف عمليات الاقتراع في الدائرة ٢٥٦ في «بني الحارث» بمحافظة صنعاء والدائرة ٢٣٣ في «عيال صريح» والدائرة ٢٥٣ في «بلاد الروس». وقد تمكن المشرفون من احتواء الموقف. وهي تصرفات نجمت عن خلافات على اسبقية الاقتراع للواقفين في الطوابير.

٨ـ قدمت بلاغات في محافظة الضالع بعدم صحة شهادات قيد وانها قد تكون مزورة. وتخص هذه البلاغات ثلاث حالات تم احالة اصحابها للتحقيق.

٩ـ اطلقت النار في الدائرة ٢٨٨ في رجوزة ولم يصب احد.

١٠ـ ادى التوتر الذي نجم عن حادث مقتل مرشح المؤتمر الشعبي العام في الدائرة ١٩٢ بمحافظة الحديدة الى سحب اللجان من هذه الدائرة نتيجة عدم القدرة على السيطرة على الوضع الامني فيها. وستجرى الانتخابات في هذه الدائرة في وقت لاحق.

١١ـ خرجت مظاهرات معادية امام مقر الحزب الاشتراكي في عدن نظمها خصوم الحزب الذين استعادوا حرية العمل السياسي بعد قيام الوحدة.

١٢ـ قدمت بلاغات تطعن في نزاهة اقتراع جنود الجيش تقول انهم سلموا بطاقات بيضاء اعادوها في المراكز الاقتراعية بعد الادلاء باصواتهم لضمان اتجاه تصويتهم.

اما اهم الخروقات فربما تكون في طبع خمسة ملايين بطاقة انتخابية في حين يبلغ عدد الناخبين المسجلين اكثر قليلا من ٢.٥ مليون ناخب. ويقول عبدالملك المخلافي الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات ان الزيادة ناجمة عن طبع البطاقات قبل انتهاء عمليات تسجيل الناخبين.

والملاحظة اللافتة للنظر هي ازدياد تقديم البلاغات الخاصة بوجود تدخلات من قبل الاحزاب والمرشحين مع اقتراب انتهاء عمليات الاقتراع القانونية.

وعلى كل حال، فان ما جرى يؤشر الى تمكن الدولة من ضبط الامن في البلاد، ويشجع في الوقت نفسه على طرح سؤال كبير: كيف تمكنت الدولة من تحقيق ذلك وهي التي بدت عاجزة عن توفير الامن طوال عام منصرم..؟

من سيفوز في هذه الانتخابات..؟

لعل هذا هو الاهم.. لاتزال التقديرات تتوقع فوز المؤتمر الشعبي العام بالعدد الاكبر من مقاعد البرلمان، ولكن دون السيطرة عليه. ويليه الحزب الاشتراكي اليمني ثم التجمع اليمني من اجل الاصلاح فحزب البعث والناصريون على التوالي.

وفي خضم هذا التنافس الحاد شهدت صناديق الاقتراع اقبالا كبيرا، خاصة في الريف. وحتى الساعة الخامسة من مساء امس كانت نسبة الذين اقترعوا قد تجاوزت ٨٠٪ ومن المتوقع ان ترتفع الى ٩٠٪ قبل اغلاق الصناديق، علما ان نسبة المقترعين في آخر انتخابات جرت في الشمال والجنوب لم تتجاوز ٥٠٪ من الناخبين المسجلين.

هنا يثار التساؤل عن سبب تدني نسبة الناخبين المسجلين الى ٢٥٪ فقط من أصل الذين يحق لهم الاقتراع؟ يقول المراقبون ان سبب ذلك ربما يعود الى ان الحالة الامنية السيئة التي كانت قائمة قد انعكست على سلوك المواطنين الذين تدافعوا امس الى صناديق الاقتراع بشكل يؤكد وجود رغبة عارمة في التغيير. فهل يقع التغيير المطلوب، ام يتمكن الحزبان الحاكمان من وقف عقارب الزمن..؟!

الاجابة ستعلنها الدوائر الانتخابية ميدانيا فور الانتهاء من فرز الاصوات، فيما ستعلن اللجنة العليا النتائج النهائية في غضون ٧٢ ساعة وفقا للقانون.

لقطات

* وجه كل من الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض كلمة منفصلة من التلفزيون عشية الانتخابات حثا فيهما المواطنين على ممارسة حقهم الانتخابي.

* اتساع الرقعة الجغرافية لليمن ادى الى تاخر وصول بعض اللجان الى مقراتها في بعض المحافظات الكبيرة مثل حضرموت وصنعاء غير انه امكن توفير بديل قبل بدء عملية الاقتراع في الثامنة من صباح امس.

* التنافس القبلي انعكس بشكل واضح على العملية الانتخابية. ففي بعض المناطق عملت فصائل على منع وصول ناخبي القبائل المنافسة الى صناديق الاقتراع، غير ان الجهات المسؤولة سوت الامر في الحال. وكانت القبائل قد طلبت ان يكون لكل قبيلة لجنة انتخابية وصندوق اقتراع. غير انه لم يؤخذ بهذا الطلب وتم التقيد بالاقتراع في اماكن تسجيل الناخبين.

* اصيب رئيس اللجنة الاصلية في الدائرة ٣٠٠ بمحافظة مأرب بحالة ارهاق شديد بسبب العمل المتواصل. وتوفي الرقيب ثاني محمد احمد عبد الغيري عضو لجنة استقبال الناخبين في الدائرة رقم ١٤٦ بمحافظة شبوة جراء سقوطه من فوق سطح مقر اللجنة اثناء محاولته تعليق لوحة تشير الى مقر اللجنة.

* احدى عضوات اللجنة النسائية في الدائرة الثالثة بمحافظة صنعاء ولدت اثناء قيامها بعملها في اللجنة.

* المراقبون الدوليون الذين يشرفون على سير العملية الانتخابية توزعوا على محافظات عدن، ذمار، لحج، صنعاء، اب، امانة العاصمة، تعز، الحديدة.

* لوحظ وجود ناخبات مسجلات في مناطق لا توجد فيها امراة واحدة تقرأ وتكتب. وقد سمح لهن باصطحاب من يثقن به لملء البطاقة الانتخابية.

* توجه بعض الناخبين الى اللجان الانتخابية في زفة حقيقية من الطبل والزمر مما اعتبره المرشحون المنافسون من قبيل الدعاية الانتخابية الممنوعة قانونا في يوم الاقتراع.

* يبلغ عدد العاملين في اللجان الانتخابية ٢٣ الف شخص.

* توجد لجنة انتخابية لكل ٣٥٠ ناخبا تقريبا.

* يبلغ عدد الناخبين ما يزيد على المليونين والنصف في حين تم طبع خمسة ملايين بطاقة انتخابية في بروكسل باشراف دول السوق الاوروبية المشتركة. سبب الزيادة يعود لتوقع تسجيل عدد اكبر من الناخبين. ويقول عبدالملك المخلافي الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات (ناصري) ان البطاقات الزائدة حفظت في غرفة مغلقة بستة اقفال مفتاح كل قفل مع ممثل احد الاحزاب. ويضيف ضاحكا ان لصندوق القنبلة النووية مفتاحين فقط.

* يبلغ عدد الاحزاب في اليمن ٤٥ حزبا تقريبا غير ان ١٣ حزبا فقط تمكنت من خوض الانتخابات وهي المؤتمر العام، الاشتراكي اليمني، الاصلاح، البعث، الناصريون وهم ثلاثة احزاب.

* يبلغ عدد الصحافيين الذين يغطون الانتخابات اليمنية نحو ١٠٠٠ صحفي قدموا من مختلف انحاء العالم. المراقبون الدوليون منعوا وزارة الاعلام من استضافتهم او تامين المواصلات لهم، او حتى ارشادهم الى اماكن اللجان الانتخابية.

* بلغ العدد النهائي للمرشحين ٣٥٤٥ والمرشحين المنسحبين ١٢٦٤.

قالت حركة الاصلاح الاسلامية ان الشرطة اطلقت مساء امس الاول النار في جنوب اليمن على تجمع لانصارها عشية الانتخابات فوقع بينهم العديد من «القتلى والجرحى».



المصدر : الخليج

التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء في بيان وزعته الحركة في صنعاء ان «عيارات نارية اطلقت على مجموعة من الشباب الذين كانوا يهتفون بهتافات اصلاحية بعد خروجهم من مهرجان نظمه احد المرشحين المستقلين بالدائرة (٢٣) بالمعلا في محافظة عدن على بعد ٤٠٠ كلم الى الجنوب من صنعاء.

وقال البيان ان قوات الشرطة والامن قامت باعتقال عدد كبير من الشباب واشار الى ان الاحصائيات عن «عدد القتلى والجرحى والمعتقلين» مازالت غير واضحة.

الفريق الدولي

* عبيد الروم رئيس جمعية الاجتماعيين وعضو الفريق الدولي لمراقبة الانتخابات زار امس الاول محافظة تعز والتقى بعدد من ممثلي الاحزاب اليمنية، واطلع على سير العملية الانتخابية وضمانات نزاهة الانتخابات.

وقال الروم في تقرير بعث به من تعز «الواضح تماما حتى الآن - الاثنين - ان الممارسة الديمقراطية تسير بشكل جيد، ولا توجد حوادث تستحق الذكر لمن يعرف واقع اليمن». وقام الفريق الدولي امس بزيارات الى جميع المراكز لمراقبة سير الاقتراع، وسيواكب الفريق الصناديق حتى انتهاء الفرز عند حوالي الساعة الثامنة من مساء اليوم.



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ٢٨/٤/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمني: اتصالات لاحياء «مجلس التعاون العربي»
الارياني يتوقع استئناف المفاوضات مع السعودية قريبا

كشف الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن اتصالات تجرى لعقد اجتماع قريب لمجلس التعاون العربي الذي يضم مصر والعراق والاردن واليمن.

وقال في تصريحات نشرتها صحيفة «الدستور» الاردنية امس ان اجتماعا تمهيديا للمجلس سوف يبدأ بلقاء لوزراء الخارجية يعقبه اجتماع لرؤساء الحكومات ثم يتوج بلقاء القادة.

ووصف علاقات بلاده مع سلطنة عمان بانها قائمة على اسس سليمة في اطار مصالح مشتركة. مشيرا الى انه تم الاتفاق مع الجانب العماني على تسوية مشاكل الحدود بين البلدين. واعرب عن ارتياحه لما تحقق من تقدم في علاقات بلاده بالسلطنة، وقال «لكنا نعمل معا لتطوير العلاقات اليمنية - العمانية».

من جهته، أعرب الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية اليمني عن عدم ارتياحه للوضع العربي الراهن، مؤكدا ضرورة التوجه نحو اصلاح العلاقات العربية - العربية.

واعرب الارياني في حديث لصحيفة «الرأي» الاردنية نشرته امس عن امله في استئناف مفاوضات الحدود بين بلاده والمملكة العربية السعودية عقب تشكيل حكومة يمنية جديدة بعد انتهاء الانتخابات التي بدأت امس.

وردا على سؤال وصف العلاقات اليمنية - الامريكية بانها الآن «أفضل مما كانت عليه في السابق»، الا انه قال انه «ليس هناك اي تغيير جذري في هذه العلاقات وان بدت الادارة الامريكية الجديدة اكثر اهتماما وعناية بها».

واشار في هذا الصدد الى ان الولايات المتحدة لها مصالح اقتصادية كبرى في اليمن حاليا من خلال شركاتها العاملة في مجال النفط، وقال «ان هناك ايضا اتساعا في مصالح كل من المانيا وهولندا وفرنسا في بلاده».

واوضح ان الاكتشافات الاولية تقدر الاحتياطات النفطية في اليمن بنحو ١,٥ مليار برميل.. وقد بلغ انتاجها هذا العام حوالي ٢٠٠ الف برميل يوميا ويتوقع ان يرتفع الى ٣٠٠ الف مع نهاية العام الحالي. (قنا)



تزاحم على مراكز الاقتراع:

انتخابات اليمن جرت دون أحداث عنف خطيرة

صنعاء - وكالات الانباء : اعلن عبد الملك الخلافى المتحدث باسم اللجنة العليا المشرفة على اول انتخابات تعددية تجرى فى فى اليمن الموحد امس ان الانتخابات جرت فى اجواء هادئة ولم تعترضها اى احداث عنف خطيرة.

وقال الخلافى فى مؤتمر صحفى عقده عقب انتهاء التصويت الليلة الماضية ان اللجنة تلقت بعض البلاغات عن وقوع حوادث عنف اتضح عدم صحتها وكان (التجمع اليمنى من اجل الاصلاح) وهو حزب اصولى اسلامى قد زعم اعتقال عدد من انصاره وحدوث وقائع تزوير وهو مانفاه المتحدث باسم اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات .

وكان ٢,٧ مليون مواطن يمنى قد توافدوا على مراكز الاقتراع قبل ان تفتح ابوابها وانتظموا فى صفوف طويلة ولاحظ المراقبون الاجانب الحضور الكثيف للمراة .

ويذكر ان ٣٦٢٧ مرشحا يخوضون الانتخابات لاختيار برلمان يضم ٣٠١ مقعد . وتجرى المنافسة بين الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى من اجل الاصلاح .

ومن المنتظر اعلان نتائج الانتخابات خلال ٧٢ ساعة .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ ابريل ١٩٩٣

خطة التجمع اليمني للاصلاح استهدفت تفادي تجربة الجزائر

□ جدة -من جمال خاشقجي:

■ بينما تهيمن على قيادة التجمع اليمني للاصلاح مخاوف من «نتائج جزائرية» تفرزها صناديق الاقتراع التي ملئت امس في اول انتخابات تعددية في اليمن، فان مصادر مقربة من غرفة عمليات الحزب الاسلامي الرئيسي في البلاد ابلغت لـ «الحياة» ان قيادة التجمع ظلت حتى اللحظات الاخيرة تخشى ان يؤدي الاكثار في الحديث عن عدم رغبتها في انتصار كبير، الى اصابتها بهزيمة في حال عدم اقبال مؤيديها على التصويت.

وانعكس ذلك في بيان اصدره الاصلاح امس يدعو الناخبين الى عدم التصويت لمرشحي المؤتمر الشعبي العام وهو الحزب الحاكم في الشمال لنحو عقد كامل بعدما افصح هو والحزب الاشتراكي عن «تحالفهما على لسان اعلى القيادات فيهما (الرئيس ونائبه) في المؤتمر الصحافي الذي عقد في قصر الرئاسة يوم الاحد ٢٥/٤/١٩٩٣». كأنما التجمع يريد التاكيد ان التصويت للمؤتمر يعني التصويت للاشتراكي، الحزب الذي حكم الجنوب قبل الوحدة وبينه وبين الاصلاح عداء معروف.

والهدف الآخر من البيان هو محاولة نفي ما تردد عن وجود تفاهم او تحالف غير معلن بين الاصلاح والمؤتمر الشعبي، مخافة ان ينعكس ذلك لمصلحة المؤتمر الذي يضمن اصوات الجيش، فضلاً عن ان اي تدخل في عمليات التصويت والفرز، اذا حصل، سيكون لمصلحته كونه الحزب الحاكم.

وتقول مصادر مطلعة ان خطة الاصلاح، وهو ائتلاف يضم «الاخوان المسلمين» وعدداً من القضاة والزعماء الدينيين وشيوخ القبائل المؤيدين للتوجه الاسلامي، كانت تستهدف تحقيق غالبية في البرلمان لمصلحة التجمع وليس غالبية من نواب التجمع، لذلك قدم في المعركة ١٧٦ مرشحاً للتنافس على ٣٠٠ مقعد ومقعد، ويأمل بأن يصل نحو مئة منهم الى المجلس يستطيعون، مع ٥٠ اخرين من المرشحين الاسلاميين في الاحزاب الاخرى، ان يشكلوا غالبية برلمانية يستطيع من خلالها المشاركة في الحكم بقوة، من دون ان يهدد احد باحتكار الحكم مثلما فعلت الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر التي بدت كأنها ضمنت ثلثي مقاعد البرلمان مما كان سيخول اليها اجراء ما تريد من تعديلات دستورية... فتحرك الجيش لمنعها من التمتع بهذا الفوز الكاسح قبل استئناف الجولة الثانية من الانتخابات والتي كانت ايضاً اول انتخابات تعددية في الجزائر.

واضافت مصادر الأصلاح ان قيادته اتخذت قراراً بسحب مرشحيها من امام مرشحي الاحزاب الاخرى من ذوي التوجه الاسلامي والذين لديهم فرصة جيدة في الفوز. وتحدثت عن ٣٠ مرشحاً محسوبين على تيار الاصلاح في صفوف المؤتمر الشعبي، الذي قدم ٢٧٤ مرشحاً ويتوقع ان ياتي في المرتبة الاولى، ويتقدم هؤلاء الثلاثين السيد أحمد الحجري نائب وزير العدل وصهر الرئيس علي عبدالله صالح والذي يعتبر صلة الوصل بينه وبين الاسلاميين، واحمد الانسي وسلطان العراده وسليمان الاهدل. والمعروف ان علاقة تحالف قديمة بين الرئيس والاسلاميين تعززت منذ اوائل الثمانينات حين قاد الاسلاميون الجهد الشعبي في حرب حقيقية وغير معلنة ضد «الجبهة الوطنية» (الماركسية) التي قادت عملاً مسلحاً ضد الدولة في صنعاء بدعم من الجنوب واستمرت الحرب حتى ١٩٨٢ وانتهت بالانتصار على الماركسين. ولا يزال اسلاميو اليمن ينظرون الى تلك المرحلة انها كانت المرحلة الجهادية في تاريخ دعوتهم.

وكوفئوا بدخول المؤتمر الشعبي العام واثروا في وضع الميثاق الوطني الذي ينظرون اليه

التتمة في الصفحة (٤)



خطة التجمع اليمني للاصلاح استهدفت

تتمة الصفحة الاولى

دستوراً اسلامياً يفضلونه على دستور الوحدة الحالي.

والبقية الباقية من النواب الاسلاميين او المؤيدين لهم يتوقع ان تأتي من مرشحي الاحزاب الاسلامية الصغيرة المشاركة في الانتخابات واهمها رابطة ابناء اليمن وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية والمستقلين. غير ان خطة الاصلاح تأثرت بسبب الدعم القوي الذي منحه الرئيس لعدد من المرشحين الذين يعارضهم الاصلاح بقوة، وباعلان الحزبين الحاكمين يوم السبت الماضي تحالفهما مجدداً، ما اقلق التجمع من احتمال استمرار شراكتهما بعد الانتخابات، اذ يتوقع ان يستطيع الحزب الاشتراكي الحصول على حوالي ٥٠ مقعداً يمكن ان تسمح له بأن يكون شريكاً في الحكومة مع المؤتمر الشعبي، وان كان زعماء الاصلاح لا يخفون رغبتهم في هزيمة كاسحة للاشتراكي نظراً الى الخلافات الايديولوجية العميقة بينهما ودخولهما في حرب غير معلنة اوائل الثمانينات. كما ان الاشتراكيين لا يخفون قلقهم من احتمال فوز الاسلاميين ويرددون التحذيرات من «الخطر القادم على الديموقراطية في اليمن». وذهب السيد جارالله عمر الذي يعتبر من اقوى قادة الاشتراكي الى القول في تصريح الى «الحياة» نشر امس: «اذا حاز الاصلاح اكثرية ينبغي له ان يحكم بشرط واضح هو عدم المساس بالدستور والديموقراطية». واضاف: «هذا المحظور مطروح ولكن عندما يأتي الاصلاح او الاخوان المسلمون بتشريع يلغي الدستور فهذا الغاء للعقد الاجتماعي المعمول به حالياً».

ومن المرجح ان يكون التجمع اليمني للاصلاح تحت ضغط شديد من جمهوره الاسلامي لتعديل دستور الوحدة، اذا حقق غالبية، وهو ما يحذر منه جارالله عمر. وسبق للشيخ عبدالمجيد الزنداني، احد ابرز قادة الاصلاح، ان جعل من مسألة الدستور قضية جوهرية وجمع حولها تأييداً شعبياً كبيراً.

وكان من الواضح ان الاحزاب الرئيسية فشلت في التخطيط لنتائج يرضى عنها الجميع، خصوصاً ان كل الاطراف تعترف بوجود قوى اخرى «غير التي توضع في صندوق الانتخابات او تخرج منه». وهي القوة العسكرية. وهنا تختلف اليمن عن الجزائر اذ تتمتع القوى الرئيسية في اللعبة الديموقراطية بحصتها الكافية من القوة العسكرية موفرة بذلك توازناً قد يضمن نجاح اول تجربة انتخابات تعددية حقيقية في العالم العربي منذ نكسة انتخابات الجزائر.



النتائج تظهر اليوم وتعلن رسمياً غداً

سباق الانتخابات اليمنية رافقته إشكالات وتجاوزات

صنعاء: من عبد الله حمودة
وحمود منصر ولطفي شطارة

بدات بعض الدوائر الانتخابية في اليمن باعلان نتائجها في ساعة متاخرة من مساء أمس، وبصورة غير رسمية، ويتوالى اليوم اعلان باقي النتائج. ولكن مصادر مطلعة في اللجنة العليا للانتخابات اكدت ان النتيجة الرسمية ستعلن غداً. وكانت عملية الاقتراع قد انتهت في الساعة السادسة من مساء امس باغلاق ابواب المراكز، مع السماح لمن تبقوا داخلها في ذلك الوقت بالإدلاء باصواتهم في حدود وقت لا يتجاوز الثامنة مساء.

وبعد ذلك نقلت صناديق الاقتراع في صحبة اعضاء اللجان وتحت حراسة مشددة الى مراكز الدوائر الأصلية، حيث بدات عملية فرز الأصوات، تحت رقابة ممثلي المرشحين وبدأ اعلان النتائج بصورة اولية غير رسمية، ثم اعيد اقفال الصناديق التي نقلت الى مقر اللجنة العليا للانتخابات.

ورافقت انتخابات أمس اشكالات وتجاوزات على حد قول بعض المرشحين.

وتوقعت مصادر انتخابية ان تكون دائرة المهندس حيدر ابوبكر العطاس وهي «دوعان». التي تحمل رقم 161 - من اولى الدوائر التي ستعلن نتائجها، لأن عدد الناخبين هناك لا يزيد على 4300، يتنافس فيها 3 مرشحين، على رأسهم العطاس نفسه، مرشحاً للحزب الاشتراكي اليمني.

وقد أدلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بصوته في الدائرة رقم 11 بامانة العاصمة صباح امس، واكد استعداده للتخلي عن السلطة اذا لم يفز حزبه - المؤتمر الشعبي العام - ورفض الافصاح عن اسم المرشح الذي صوت لصالحه، حرصاً منه على ان لا يعتبر ذلك دعاية تؤثر على مجرى الانتخابات.

وكذلك صوت علي سالم البيض - نائب الرئيس - في الدائرة رقم 13 في صنعاء. وقال «هذا هو اليوم الحقيقي للديمقراطية»، بينما ادلى سالم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة - بصوته في الضالع،



سباق الانتخابات

وزميله عبد العزيز عبد الغني في تعز، بينما ادلى الدكتور ياسين سعيد نعمان ـ رئيس مجلس النواب السابق ـ بصوته في صنعاء، بينما لم يتمكن الدكتور سيف صائل خالد ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ من التصويت في دائرته ردفان بمحافظة لحج، بسبب اضطراره للبقاء في صنعاء، للمشاركة في متابعة الانتخابات من المركز الرئيسي للحزب، بينما انتشرت معظم قيادات المؤتمر الشعبي العام في المحافظات لمتابعة الاقتراع ميدانياً.

وراجت تكهنات بأنه من المتوقع ان يفوز المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح بمعظم مقاعد صنعاء، ويتفوق الاصلاح في الحديدة، بينما يسيطر الحزب الاشتراكي والناصريون على دوائر عدة في محافظة تعز، اما عدن فمن المتوقع اقتسامها بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، بينما تتوزع دوائر إب بين المؤتمر والاصلاح والبعث والاشتراكي، ويبرز الوجود البرلماني للمؤتمر والاصلاح والاشتراكي في ذمار، مع توقع فوز المعارضة ببعض المقاعد.

وحدثت بعض التجاوزات في عدد من الدوائر تمثلت في التصويت المتعدد في دوائر مختلفة، ومغالطة الناخبين الأميين لصالح مرشح لا يرغبونه، وضغوط الاوامر العسكرية من بعض القادة على جنودهم ـ كما تقول مصادر حزبية متعددة الاتجاهات.

وفي عدن، اعتقلت قوات الأمن 4 من عناصر تجمع الاصلاح اثر حادث تبادل لاطلاق النار اول من امس، مع افراد قسم للشرطة، ويطالب الاصلاح باطلاق سراحهم. بينما تواردت انباء ان مجاهد القهالي ـ رئيس تنظيم التصحيح الشعبي الناصري ـ اغلق الباب على صندوق ولجنة الاقتراع في أحد المراكز الانتخابية بدائرته في محافظة صنعاء، واضطر لاعادة فتح مقر اللجنة بعد تدخل قوات الأمن.

وفي محافظة البيضاء ـ الدائرة رقم 136 بمنطقة السوادية وال غنيم ـ رفض احد شيوخ القبائل السماح لافراد قبيلة أخرى بالوصول الى مقر لجنة الاقتراع في منطقته، واحتجز افراد اللجنة، ولم يفرج عنهم الا بعد وصول 3 عربات مدرعة.

وفي محافظة الحديدة، أغلقت المراكز الانتخابية في الدائرة رقم 192 بمنطقة «زهرة»، بسبب استمرار الخلاف بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، الذي تفاقم الاسبوع الماضي، وأدى الى مقتل يحيى أحمد الشعبي ـ مرشح المؤتمر ـ ضمن 6 اخرين، واصابة ابن الشيخ علي صغير الشامي، مرشح الاصلاح..

وعن الدائرة رقم 40 بمحافظة تعز، حيث علق ترشيح النائب سلطان السامعي، قال عبد الملك المخلافي ـ رئيس اللجنة الاعلامية في اللجنة العليا للانتخابات ـ ان اللجنة العليا تلقت شكاوى بشأن استبدال بطاقات اقتراع العسكريين، ولكن ذلك لم يتأكد بعد.

وتضمنت المخالفات ايضا احتجاز مجموعة من المرشحين لأعضاء لجنة اقتراع في منطقة كُشر بمحافظة حجة، كما توفي احد اعضاء لجنة الاقتراع في الدائرة رقم 146 بمحافظة صنعاء وهو يعلق قائمة المرشحين في الدائرة، وفي الدائرة 256 بمنطقة بني الحارث ذكر انه تبودل اطلاق النار بين بعض مؤيدي المرشحين في عيال سريح، وكذلك في بلاد الروس جنوب مدينة صنعاء بسبب تزاحم الناخبين على مراكز الاقتراع، وكذلك في الدائرة رقم 222 في منطقة رجوزة في محافظة صنعاء.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية
التاريخ : ١-٦-١٩٩٣

عالم بلا حدود

فاروق لقمان

جبل الهراء

عاد الصديق الى مدينته في الريف اليمني بعد غياب ربع قرن صادروا خلاله كل أملاك أسرته عملاً بالقوانين الماركسية التي كانت سارية المفعول في البلاد قبل تحقيق الوحدة اليمنية. وبعد جهود مضنية أوصلته الى قمة الحكم في الدولة امروا باعادة بعض الاملاك اليه ومنها عمارة شاهقة كانت تضم معظم أفراد الأسرة ثم حولتها الحكومة الى معهد لتعليم الشيوعية في تلك المحافظة.

ودخل الصديق كما روى لي حكايته، إلى المبنى ليجده مليئاً بأطنان من الكتب والمطبوعات التي كانت تفد من الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشيوعية تمجد تاريخ ماركس ولينين وانجلز وستالين وتشيد بالمنهج اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً واستراتيجياً. وفي الوقت ذاته تتجاهل كافة منجزات الشعب الروسي والشعوب المقهورة تحت هيمنته عبرالقرون التي سبقت ثورة 1917.

ووقف صديقي مبهوتاً أمام تلك الكمية من الكتب الدعائية التافهة التي كانت تكلف حكومة اليمن الجنوبية غالياً لاستيرادها أو انها كانت تدفع مقابلاً لها من منتجاتها الضئيلة لتغسل بها ادمغة الأجيال القادمة في مدارس «النجمة الحمراء» التي أسسها عبدالفتاح اسماعيل وسالمين ربيع علي ورفاقهما.

ثم اتخذ قراراً بجمعها والقائها في كومة هائلة وصب عليها جالوناً من البنزين وأوقد فيها النار.

وقال لي بعد ذلك الحادث بأيام ان النار ظلت تشتعل يوما ويضع اليوم من ضخامة الكمية. ولما سألته لماذا لم يهد الكتب لأصحاب المتاجر لاستعمالها لفافات لبضائعهم اكد لي ان الجميع رفضوا قبول هديته مما أضطره الى احراقها. ولم يعجب حديثه أحد الأخوة الذين كانوا يوما ما ينتمون الى الحزب الشيوعي هناك الا انه لم يستطع ان يبرر وجود أطنان من الكتب الماركسية في وقت كانت المدينة تفتقر فيه الى مصحة عصرية ومعهد فني متواضع لتعليم السباكة والالكترونيات ومبادئ الكمبيوتر.

وتذكرت هذه الحكاية عندما اطلعت منذ أيام على قرار حكيم اتخذته الحكومة الألبانية التي كانت آخر المعاقل الستالينية في العالم بعد وفاة الدكتاتور الروسي عام ١٩٥٣.

ولما جاءت الحكومة الجديدة في عهد الانفتاح واقتصاد السوق والحريات العامة والفرديه ومنها حرية قراءة ما تريد وجدت نفسها أمام جبال من المطبوعات الشيوعية لا أول لها ولا آخر. واذا أمرت باحراقها فانها لا شك ستلوث البيئة بدخانها مما سيعود بالأذى على صحة المواطنين. فأمرت باعادة تصنيع الورق كافضل وأسلم وأنفع وسيلة للخلاص من جبل الهراء الشيوعي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق القطرية

التاريخ: ٢٨/٤/١٩٩٣

الانتخابات اليمنية شهدت إقبالاً كبيراً والنتائج بعد ٣ أيام

على صالح يؤكد نزاهة الانتخابات.. وحكومة جديدة قريبا

صنعاء: محمد العريقي ووكالات: أشاد الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بنزاهة الانتخابات التشريعية التى جرت في بلاده أمس وأكد على نزاهتها وقال إن الانتخابات جرت في جو هادىء ولم يتم التبليغ عن اى تجاوزات. وأعرب الرئيس اليمنى عن ارتياحه لما يجرى حالياً في اليمن وقال انه نتيجة النضال الطويل من اجل الديمقراطية، وقال انه سيتم تشكيل حكومة جديدة بعد انتهاء الانتخابات بناء على نتائجها التى ستعلن بعد ثلاثة أيام. وأعرب الرئيس على صالح عن رغبته في أن تضم الحكومة المقبلة شخصيات من المعارضة وجدد استعداده للتخلى عن الحكم إذا مامنى حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يترأسه بهزيمة في هذه الانتخابات.

وقد شهدت عملية الاقتراع إقبالاً كبيراً من الناخبين الذين توافدوا باعداد كبيرة على ثلاثمائة دائرة في مختلف أنحاء البلاد. وقد تنافس في هذه الانتخابات ٣٦٢٧ مرشحاً يمثلون ٢١ حزباً يمنيا على أصوات ٢,٧ مليون ناخب منهم نصف مليون سيدة لاختيار ٣٠٠ عضو في البرلمان. ومن المتوقع فوز حزب المؤتمر الشعبى العام في هذه الانتخابات ولايعرف من سيحتل المركز الثاني خاصة بعد أن سحب التجمع اليمني للإصلاح عدداً كبيراً من مرشحيه عشية الانتخابات وتكهنت مصادر بأن يحقق المستقلون مفاجاة في هذه الانتخابات.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٤ / ١٩٩٣

مصريات

لابد من صنعاء وان طال السفر

اجتاز اليمن بسلامة الله مازق الفترة الانتقالية امس الثلاثاء عبر اجراء اول انتخابات نيابية لدولة الوحدة اليمنية، ايذانا بنهاية شمولية الحكم وتاكيدا على الخيار الديمقراطي ومبدأ التعددية السياسية وبداية امتحان وتجربة تداول السلطة في ضوء نتائج فرز اصوات الناخبين ونسبة فوز كل حزب من مقاعد البرلمان القادم.

والشاهد ان مسيرة الوحدة اليمنية لم تحظ بالاهتمام السياسي والفكري والاعلامي المطلوب عربيا، كونها اول نواة صلبة للوحدة العربية، خاصة وان انجازها لم يات من خلال قرار فوقي وانما من خلال الحوار الديمقراطي البناء الذي شاركت فيه جماهير الشطرين والفعاليات المختلفة عبر لجان الوحدة المتخصصة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية على مدى سنوات طويلة، بالرغم من ان الوحدة كانت على راس قائمة المطالب وراء اندلاع ثورة سبتمبر في الشمال وثورة اكتوبر في الجنوب، وبالرغم من ان الوحدة كانت واقعا شعبيا وعمليا رغم مظاهر التجزئة وتباين انظمة الحكم.



بقلم
يوسف الشريف

وربما كان غياب تجربة الوحدة اليمنية عن دائرة الاهتمام الرسمي والشعبي، يرجع بشكل خاص الى تبني اليمن موقفا مناهضا من معالجة دول التحالف العربي والدولي لازمة الخليج وانعكاسات هذا الموقف السلبية على صعيد تفاقم الازمة الاقتصادية ومشكلة البطالة اثر عودة اكثر من مليون من اليمنيين العاملين في السعودية ودول الخليج وانقطاع المعونات التي كانت تقدمها الدول العربية والاوروبية لليمن، الامر الذي هيا المناخ الملائم للاختراقات الامنية الخارجية من جهة، وتواتر حوادث الاغتيالات السياسية المشبوهة واندلاع المظاهرات المطالبية والنقابية احتجاجا على مظاهر عدم الاستقرار وغلاء الاسعار.

وطبيعي ان تبث وكالات الانباء واجهزة الاعلام اولا باول وقائع هذا الاضطراب الاقتصادي والخلل الامني والخلاف السياسي المحتدم بين نحو ٤٠ حزبا واكثر من ٣٠٠ صحيفة ومطبوعة يمنية، حتى سادت لدى المواطن العربي ـ غير المطلع على حقائق الاوضاع في اليمن ـ ثمة قناعة باستحالة نجاح تجربتها الديمقراطية او اجتياز عنق زجاجة الفترة الانتقالية في سلام واجراء الانتخابات النيابية في موعدها.

على انني شخصيا وقد اقتربت من الشعب اليمني وعايشته صحفيا وسياسيا على مدى اربعين زيارة كانت بدايتها مع وصول اول فوج من تشكيلات قوات المظلات المصرية التي توجهت لدعم ومساندة ثورته، من هنا لم افقد الامل ولم تتزعزع ثقتي لحظة في قدرة الشعب اليمني على ركوب الصعاب وابتكار الصيغ الخلاقة الكفيلة بتحقيق طموحاته في بناء دولته الموحدة والعبور الامن فوق اشواك الديمقراطية والغام القبلية الى آفاق العصر وسد هوة التخلف وتقنين المؤسسات الوحدوية وتحديثها بعد نجاحه في دمج المؤسسات التشطيرية رغم تباين هويتها وتوجهاتها وادائها.



المصدر : الشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٤ / ١٩٩٣

ولا شك ان الشعب اليمني الذي ظل يعاني زهاء ٣٠٠ عام تحت وطاة حكم بيت حميد الدين و ١٥٠ عاما تحت نير الاستعمار البريطاني وعانى مرارات الحروب الاهلية والتشرذم والمجاعات والاوبئة التي كادت تؤدي الى انقراضه وفجر العديد من الثورات والانتفاضات، وقدم الآلاف من الشهداء الابرار حتى تحرر وحقق وحدته ووضع قدميه على عتبات العصر في وقت وجيز، لقادر على ان يثبت للعالم استعداده وقدراته على اقناع الشعب العربي بحتميات الوحدة العربية وانحيازه الى جانبها، مع كل خطوة يخطوها على درب التنمية والوحدة الوطنية وتعميق الممارسة الديمقراطية في الداخل وحسن الجوار مع الاشقاء على ارضية المصالح والمنافع المشتركة والامن المتبادل ومبادىء الاسلام الحنيف وقيم العروبة الخالدة.

ونحسب في النهاية ان اكتشاف المخزون البترولي الضخم في اليمن وامكاناته الطبيعية والبشرية الهائلة وموقعه الفريد المطل على مساحات شاسعة وممتدة على البحر الاحمر والمحيط الهندي.. اضافة الى الحديث النبوي الشريف «الايمان يمني والحكمة اليمانية» انما تمثل في مجموعها ابرز مؤهلات الشعب اليمني لاستعادة سابق حضاراته العظيمة ولقب «اليمن السعيد».. وجاذبيته الانسانية الكامنة وراء العبارة الشهيرة «لابد من صنعاء وان طال السفر».

ولعل توقيع اليمن على اتفاقية اعادة رسم الحدود المشتركة مع سلطنة عمان وفتح الابواب المغلقة امام انتقال المواطنين والرعاة والسلع هنا وهناك قطرة من غيث الخير والتعاون والتضامن والنموذج المطلوب لبناء جسور الثقة.. حتى تستقر الاوضاع في الجزيرة العربية لكونها اهم منطقة استراتيجية في العالم كله.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد
القاهرة

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٢

آخر الرجـال المحترمـين .. فى اليمـن !!

صنعاء ـ وكالات الانباء : استقال امس العقيد عبدالرحمن الشامى وكيل وزارة الداخلية اليمنى فى محافظة عدن ، احتجاجا على «التجاوزات والانتهاكات» التى ارتكبها الحزب الاشتراكى الحاكم خلال الانتخابات العامة . اتهم «الشامى» الحزب الاشتراكى باحتجاز الناخبين وانتهاك قانون الانتخابات . وكان مرشحو احزاب المعارضة قد تقدموا بطعون الى اللجنة العليا للانتخابات ، واتهموا فيها الحزب الاشتراكى بتزوير الانتخابات .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ٢ ابريل ١٩٩٣

الاصلاح: لا فيتو على الاشتراكي ومستعدون لحكومة ائتلاف وطني

□ جدة – من جمال خاشقجي:

■ اكد التجمع اليمني للاصلاح انه لا يتحفظ عن أي قوة سياسية في اليمن، وانه مستعد للمشاركة في أي حكومة «ائتلافية او ثلاثية أو ثنائية».

وقال السيد محمد اليدومي رئيس اللجنة العليا للانتخابات في تجمع الاصلاح ومساعد امينه العام في اتصال هاتفي أجرته معه «الحياة» من جدة أن التجمع مستعد لكل الاحتمالات «فهو يقبل بمشاركة المؤتمر الشعبي أو دخول حكومة ثلاثية تضم الحزب الاشتراكي، أو حكومة ائتلاف وطني».

ونفى بذلك ما تردد عن وجود «فيتو» على الحزب الاشتراكي يضعه التجمع الذي يتوقع ان يخرج قوة ثانية في البلاد بعد الانتخابات.

واضاف اليدومي: «اذا اتفق المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي على استئناف تحالفهما السابق وتشكيل حكومة بينهما، فاننا سنقبل بذلك، ونختار المعارضة الديموقراطية. نحن جاهزون لكل الاحتمالات واينما كنا سنكون محافظين على المبادئ والأهداف الاسلامية للتجمع اليمني للاصلاح».

غير ان مصادر يمنية مستقلة اكدت ان الاصلاح يفضل التعاون مع المؤتمر الشعبي الذي يضم عناصر كثيرة تؤيد خطه السياسي، ولكن يبدو ان المؤتمر الشعبي لم يتخذ قراره النهائي بعد خصوصاً انه يضم تيارات عدة لها اختيارات مختلفة، ويتوقع ان تحسم نتائج الانتخابات هذا التباين في داخله.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

المفاجأة الاولى لانتخابات اليمن : تقدم كبير للمؤتمر على منافسيه

بدأت النتائج الاولى غير الرسمية . . . واحتمال حصول الاصلاح على المركز الثاني لن يؤثر في تركيبة السلطة



□ صنعاء –
من خيرالله خيرالله:

■ بدأت نتائج الانتخابات اليمنية بالظهور، ومعها المفاجآت، اذ تبيّن ان المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح سيحتل المركز الاول بفارق كبير عن الحزبين الكبيرين الآخرين وهما الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح. فيما يبدو ان ثمة منافسة شديدة بين الاصلاح والاشتراكي الذي حقق نتيجة جيدة في محافظة عدن حيث حصل على ٩ مقاعد من اصل ١١ في المحافظة وذهب المقعدان الباقيان الى الاصلاح.

وعلّق الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية اليمني عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر على النتائج الاولية بقوله انها تدل على ان «المنافسة الحقيقية كانت بين المؤتمر والاصلاح وليس بين المؤتمر والاشتراكي كما روج بعضهم». واعتبر في تصريح الى «الحياة» ان حزب المؤتمر سيعتبر انه حقق النتيجة المرجوة اذا استطاع الحصول على اكثر من ١٢٠ مقعداً في مجلس النواب الجديد الذي يضم ٣٠٠ مقعد ومقعداً.

وحتى السابعة مساء بتوقيت صنعاء، اظهرت نتائج نحو ١٠٠ دائرة ان المؤتمر حصل على ٤٧ مقعداً والاصلاح على ١٧ والاشتراكي على ١٣ وحزب البعث على ٣ والناصريون على ٢ والمستقلون على نحو ١٥ مقعداً. وحصول المستقلين على هذا العدد من المقاعد يشكّل في حد ذاته مفاجأة.

واستبعدت مصادر سياسية ان يؤثر تقدم الاصلاح على الاشتراكي، في حال حصوله على تركيبة رأس السلطة اذ لا يزال متوقعاً ان يعاد انتخاب الفريق علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية بعد تعديل الدستور والسيد علي سالم البيض نائباً للرئيس.

واعلن امس فوز الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر بمقعده في محافظة صنعاء، وهي نتيجة متوقعة لرئيس التجمع اليمني للاصلاح. وحصل على اول مقعد لحزب البعث جبران ابو شوارب، نجل الشيخ مجاهد ابو شوارب احد ابرز الزعماء القبليين في اليمن.

واصدر الحزب الاشتراكي بياناً في المساء اعلن فيه ان مرشحيه فازوا بالمقاعد الـ ١١ لمحافظة صنعاء واوضح ان بين الفائزين ثلاثة من المستقلين يعتبرون من مؤيديه.

وافادت مصادر اللجنة العليا للانتخابات ان فرز الاصوات تعطل في الدائرة ٢٥٠ في محافظة إب حيث سيطر انصار احد المرشحين المنافسين للسيد محمد علي ابو لحوم، وهو مرشح مستقل على بعض المراكز الانتخابية. كذلك فاز السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في دائرته في محافظة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

المفاجأة الاولى لانتخابات اليمن :

تتمة الصفحة الاولى

حضرموت. وقال الدكتور عبدالملك المخلافي عضو اللجنة العليا للانتخابات في مؤتمر صحافي عقده ظهر امس «ان الحال الامنية جيدة على رغم ظهور بعض التوتر بين المرشحين لدى بدء عمليات الفرز». واشار الى ان «شكاوى الاحزاب ارتفعت». واذاع المخلافي ظهراً النتائج غير الرسمية في ٥٠ دائرة، واظهرت ان المؤتمر حصل على ٣٢ مقعداً في مقابل ٦ للاصلاح و٤ للاشتراكي ومقعد واحد للناصريين ومقعد للبعث والبقية للمستقلين.

واظهرت هذه النتائج ان السيد عمر الجاوي الامين العام لحزب التجمع اليمني الوحدوي سقط امام قاسم عبدالرب مرشح الاشتراكي في دائرة خور مسكر في عدن. كذلك شهدت الدائرة ١٤ في امانة العاصمة منافسة حادة بين السيد عبدالوهاب الآنسي الامين العام للاصلاح والسيد علي عثرب من المؤتمر. وتقدم الاخير على منافسة بفارق ٦٠٠ صوت وعزت مصادر الاصلاح تقدمه الى تصويت عدد كبير من العسكريين لمصلحته. واعلنت مصادر اللجنة العليا مساء فوز السيد محمد احمد سلمان وزير الاسكان الحالي في دائرته في محافظة لحج.

وسلمان عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي.

وصرح الشيخ ناجي الشايف شيخ قبائل بكيل بان ١٤ مرشحاً ينتسبون الى المؤتمر فازوا في مناطق بكيل. وقال ان «المؤتمر سيحصل على غالبية مطلقة». واعرب عن «ارتياحه الى النتائج الاولية». ونفى الاشاعات عن انه سيدخل صنعاء بخمسين الفاً من رجال قبائله لارباك عملية الانتخابات. واكد «ان تلك الاشاعات ليس لها اساس من الصحة».

واورد حزب «رابطة ابناء اليمن» الذي يراسه السيد عبدالرحمن الجفري قائمة طويلة بـ «تجاوزات» طاولت مرشحيه. وقال في بيان اصدره انه «يحتفظ بحقه في الطعن بنتائج الانتخابات في كل دائرة حصلت فيها هذه التجاوزات».

ومن عدن كتب إقبال علي عبدالله ان «اللجنة الاشرافية» في عدن تتوقع اعلان نتائج فرز اصوات الناخبين اليوم قبل انتهاء المهلة القانونية لاعلان النتائج والمحددة بـ ٧٢ ساعة من بدء عملية فرز الاصوات. وأشار مسؤول في اللجنة الى «ان اسباب تاخير اعلان النتائج يعود الى كثرة الصناديق الانتخابية في مراكز المحافظة والبالغة ٣٤٦ صندوقاً موزعة على ٧١ مركزاً».

واكد في تصريح الى «الحياة» «ان عملية الاقتراع جرت في شكل طبيعي من دون تسجيل اي اخلالات امنية او تجاوزات لقانون الانتخابات»، مضيفاً ان «عدد المسجلين في المحافظة بلغ ١٣٣,٣١٦ ناخباً وناخبة ادلوا باصواتهم لانتخاب ١١ مرشحاً».

واوضح المصدر «ان اللجنة الاشرافية تلقت ٨ شكاوى من الناخبين عن عملية الاقتراع تركزت على تحايل بعض اعضاء اللجان الفرعية على الاميين، وعلى قيام بعض المدنيين والعسكريين خارج قاعة الاقتراع بالتاثير في الناخبين في اختيار مرشحين معنيين». واحيلت هذه الشكاوى على النيابة العامة لبتها.

وعن توقعات اللجنة بالنسبة الى الحزب الذي سيحتل المركز الاول في عدن، اشار الى ان «عملية الفرز الجارية الآن اظهرت تقدم مرشحي الحزب الاشتراكي الا ان هناك صناديق كثيرة لم تفتح بعد».

وقال السيد سليمان ناصر عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي: «ان المؤتمر يحترم اي نتيجة تفرزها الانتخابات لانه اختار طريق الديموقراطية». واضاف في تصريح الى «الحياة»: «ان احترامنا اي نتيجة مرهون بان تكون سليمة وشرعية من دون اي تلاعب في العملية»، مؤكداً ان «المؤتمر الشعبي متفائل، على رغم وجود مؤشرات الى تقدم الاشتراكي».

وهنا اسماء اول ٤٩ مرشحا اعلن فوزهم في شكل غير رسمي:



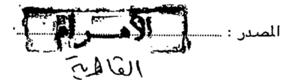
شبيب محمد حسن (المؤتمر) عبدالله حسين الاحمر (الاصلاح) نبيل علي باشا (المؤتمر) علي علي البعداني (مستقل) محمد قاسم قزعة (مستقل) محمد احمد (مستقل) احمد عائظ الراعي (المؤتمر) محمد احمد حسين المقداد (المؤتمر) حسين الانسي (الاصلاح) مانع احمد الصلح (المؤتمر) قاسم عبدالرب صالح (الاشتراكي) ناصر عرمان (مستقل) علي محمد العواضي (مؤتمر) محمد محمود مفلح (الاصلاح) عبدالرفيق قائد علي باشا (المؤتمر) عبدالجبار الشعراني (المؤتمر) محمد علي الربادي (المؤتمر) فيصل مناع (المؤتمر) قائد علي (الاصلاح) احمد دهاس (المؤتمر) عبده هاشم الصلوبي (المؤتمر) منصور علي عبده (الاصلاح) منصور عبدالله يحى (المؤتمر) عبدالكريم ابو راس (المؤتمر) احمد عبدالرزاق (المؤتمر) احمد الحجري (المؤتمر) يحيى الشبامي (الاصلاح) محمد ناجي الشايف (المؤتمر) امين الشايف (المؤتمر) يحيى منصور ابو اصبع (الاشتراكي) ضيف الله رسام (المؤتمر) حسن حسين يسر (المؤتمر) محمود حسن سبعة (الاشتراكي) حمود عاطف (المؤتمر) جبران مجاهد ابو شوارب (البعث) حسين هادي (المؤتمر) عمر عبدربه (الاشتراكي) عبدالكريم عبدالاله (المؤتمر) احمد الانسي (المؤتمر) محمد عبده سعيد (المؤتمر) احمد الكحلاني (المؤتمر) يحيى محمد غوير (المؤتمر) اسماعيل غالب صلاح (المؤتمر) سلطان حزام شمسان (التنظيم الشعبي الناصري) زيد محمد ابو علي (المؤتمر) حسين حسين خميس (المؤتمر) محمد يحيى عبدالله الشرفي (مستقل) منصر عبدالله منصر (المؤتمر) محمد احمد منصور (المؤتمر).

وفي بيان لاحق اعلن الاشتراكي ان مرشحيه اكتسحوا محافظتي لحج وابين كما فازوا بكل مقاعد شبوه وعددها ٦ مقاعد باستثناء مقعد واحد لرابطة ابناء اليمن.

٠٠٠٠٩٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

القاهرة

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

تقدم التحالف الحاكم فى انتخابات اليمن

صنعاء - ا ش ا - تشير النتائج الاولية للانتخابات اليمنية إلى تقدم حزب المؤتمر الشعبى العام الشريك الأول فى التحالف الحاكم بعد فرز الأصوات فى ٥١ دائرة فى محافظات صنعاء وإب والحديدة وذمار وتعز وعدن والمحويت والبيضاء.

وقد حصل حزب المؤتمر الشعبى العام على ٣٢ مقعدا فى هذه الدوائر بينما حصل شريكه فى التحالف وهو الحزب الاشتراكى اليمنى على أربعة مقاعد فقط.

وحصل حزب التجمع اليمنى للاصلاح على سبعة مقاعد والمستقلين على ستة مقاعد وحزب البعث الاشتراكى على مقعد واحد وحزب التجمع الوحدوى الناصرى على مقعد واحد.

والمعروف أن ٢١ حزبا وتنظيما سياسيا يمنيا يتنافسون على ٣٠١ مقعد فى مجلس النواب الجديد.

٠٢٠٠٩٧



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/٤/١٩٩٣

وكيل الداخلية اليمني قدم استقالته

صنعاء: احتجاج على تزوير الانتخابات وفوز كاسح لحزب «الرئيس»

صنعاء - عدن - وكالات: اعلن وكيل وزارة الداخلية اليمني لشؤون الشرطة العقيد عبدالرحمن الشاحذي انه قدم استقالته من منصبه احتجاجا على التجاوزات والخروقات من جانب الحزب الاشتراكي احد الحزبين الحاكمين خلال الانتخابات التشريعية امس الاول.

واوضح الشاحذي انه ابلغ قرار استقالته برقيا الى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض (الامين العام للحزب الاشتراكي) ورئيس الوزراء حيدر العطاس ووزير الداخلية العقيد مطهر القمش.

واضاف ان استقالته تأتي احتجاجا على التجاوزات والخروقات من قبل الحزب الاشتراكي لقانون الانتخابات ومن بينها احتجاز لبعض الناخبين وحجب معلومات وتباطؤ في تنفيذ التوجيهات.

وتعتبر عدن عموما معقل الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم الشطر الجنوبي من البلاد قبل الوحدة مع الشمال في مايو ١٩٩٠ وتقاسمه السلطة مع حزب المؤتمر الشعبي العام.

في الوقت نفسه تفيد النتائج الاولية التي اعلنت امس بأن حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس صالح يبدو في طريقه الى احراز فوز ساحق في الانتخابات.

وقالت اللجنة الانتخابية العليا ان حزب المؤتمر الشعبي العام فاز في ٤٣ دائرة دائرة انتخابية من بين ٦٤ دائرة اعلنت نتائجها حتى الآن وذلك من بين ٣٠١ مقعد في البرلمان الجديد.

وجاء حزب التجمع اليمني للاصلاح وهو حزب اسلامي معارض في المرتبة الثانية بفوزه بثمانية مقاعد.

وحصل مستقلون على سبعة مقاعد في حين جاء الحزب الاشتراكي اليمني الذي يشارك حزب المؤتمر في الائتلاف الذي يحكم اليمن منذ توحيد شطريه الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠ في المركز الرابع بأربعة مقاعد فقط.

وحصل حزب البعث الموالي للعراق على مقعد واحد كما حصل حزب التجمع الوحدوي الناصري على مقعد واحد.

ويبين تقرير خبراء غربيين في صنعاء ان احدى المشكلات الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني تبقى رغم الزيادة المتوقعة في العائدات النفطية يتوقع أن يصل الانتاج النفطي اليمني الى ٣٠٠ الف برميل في اليوم في نهاية العام النقص في العملات الصعبة لتغطية حاجات البلاد من الاستيراد.

وادى تضاؤل احتياطي العملات الاجنبية لدى المصرف المركزي الى انخفاض دائم لقيمة الريال اليمني ازاء الدولار. ويتم صرف الورقة الخضراء حاليا بنحو ٤٦ ريالا في السوق الموازية مقابل ١٢ ريالا بالسعر الرسمي منذ ١٩٩٠.



وكان تدهور مفاجيء لقيمه الريال (٥٣ ريالا للدولار) وراء التظاهرات العنيفة في ديسمبر الماضي وخصوصا في صنعاء وفي منطقة تعز الصناعية والتي اسفر قمع الشرطة لها عن مقتل احد عشر شخصا وفق حصيلة رسمية.

فالاجور التي يضربها معدل تضخم وصل الى ستين في المئة في ١٩٩٢ تتبخر بسرعة. ويحاول صغار المدخرين اتقاء تدهور الريال بشراء العملة الاجنبية لكن معظم الاجراء اليمنيين وخصوصا في القطاع العام لا يستطيعون ذلك ويضاعفون احتجاجاتهم. ولا يشذ الجيش نفسه عن حالة الاستياء العامة.

يذكر ان الدولة التي تستورد سبعين في المئة من حاجات البلاد الغذائية تدعم بعض المواد الاساسية (مثل الارز والدقيق والقمح والدواء) لكنها غير قادرة على وقف دوامة التضخم.

وعلى العكس فان نسبة التضخم تضاعفت مع الزيادات الكبيرة في الاجور وصلت الزيادة حتى ثمانين في المئة في بعض القطاعات التي اقرتها الدولة في محاولة لتلافي اي قلاقل اجتماعية جديدة وتهدئة الوضع حتى موعد الانتخابات.

وعمليا فان السلطات تراهن بعد الانتخابات على استقرار في جهاز الدولة يسمح باستئناف الدعم الخارجي.

اما العائدات النفطية التي تصل الى مليار دولار سنويا وتمثل اليوم ثمانين في المئة من اجمالي الدخل الوطني فلا تستطيع ان تتحمل وحدها عبء اطلاق الاقتصاد رغم الزيادة المتوقعة فيها.

بل يفترض ان تتبنى الدولة عاجلا ام اجلا سلسلة اجراءات غير شعبية يدعو الى اعتمادها بشكل خاص صندوق النقد الدولي قبل تدخله في اليمن.



المصدر : العالم اليوم القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

..وفرصة أخرى للمغتربين فى اليمن

قال مدير الأراضى ورئيس وفد الإسكان لجمهورية اليمن «حاج آدم حسن» إن الوفد عقد جولاته بكل من لواء الجديدة، صنعاء، تعز، أب لشرح الخطة الإسكانية وشروطها.

وقال إن المغتربين الذين لم تمكنهم ظروفهم من الحصول على قطع سكنية ستتم إتاحة الفرصة أمامهم للتنافس مع اخرين فى يونيو القادم.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

الشعبي يطالب
بقبول نتائج
الانتخابات اليمنية

احتجاجات الإصلاح تحذير للحزب الاشتراكي واتهامات الاشتراكي تبرير لتقدمه المحدود



صنعاء: «الشرق الاوسط»

على الرغم من ان يوم 27 ابريل (نيسان) الحالي كان نقطة تحول في تاريخ اليمن، بعد اجراء اول انتخابات تعددية، فإن «نقطة التحول» مهددة حالياً بفقدان اهميتها التاريخية بسبب تصاعد الاتهامات المتبادلة، بعد ان تحولت الحملة الدعائية قبل الانتخابات، وتحذير المعارضة من احتمالات «التفاف الحزبين الحاكمين - المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي - على الديمقراطية»، الى اتهامات متبادلة، وجهود مكثفة للتسريب المتعمد لمعلومات متناقضة، كل منها تصور إرادة الناخب اليمني على هواها ولمصلحة حزبها.

وساعد على تكريس جو الغموض - في الفترة السابقة على اعلان الانتخابات رسمياً - حالة التردد التي تعيشها اللجنة العليا للانتخابات، وانعكست على تصرفات اللجنة الاعلامية التابعة لها، فأجلت مؤتمرها الصحافي اول من امس 3 مرات، وعندما انعقد بعد الساعة 12 ظهر امس لم يترأسه عبد الملك المخلافي - رئيس اللجنة الاعلامية - وانما صادق امين ابو رأس - رئيس اللجنة الفنية - والأول ينتمي الى التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، بينما الثاني من المؤتمر الشعبي العام، الذي تؤكد المؤشرات فوزه بأغلبية مقاعد مجلس النواب الجديد. وفي مواجهة هذا الموقف تعددت تأكيدات المصادر المختلفة بشأن النتائج، واصبح من المتوقع تأجيل اعلان النتائج الرسمية، بسبب اعادة فرز الاصوات في عدد كبير من الدوائر، استجابة لمطالب مرشحين احتجوا بالتزوير ضدهم في هذه المرحلة، بعد ان مرت مرحلة الاقتراع بسلام، وضرب خلالها الناخب اليمني مثلاً عالياً في الالتزام بالواجب، والتمسك بقيمة صوته، وقدرته على استخدام حقه.

ركزت دوائر المؤتمر الشعبي العام على تأكيد فوزه بالاغلبية، وكعادة الفائز لم يوجه اي اتهامات الى اي حزب آخر، وشدد على ضرورة قبول النتائج، على النحو الذي تعهد به زعيمه الرئيس علي عبد الله صالح قبل الانتخابات، وجاءت اغلب الاتهامات بالتزوير في مرحلة الاقتراع - وان كانت محدودة - ثم بالتحايل في مرحلة الفرز - على نطاق اوسع في غيبة عن عين الناخب - من جانب الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح، ورابطة ابناء اليمن، والتجمع الوحدوي اليمني، والاحزاب الناصرية.

وجهت مصادر الحزب الاشتراكي اتهاماتها، بالدرجة الاولى الى التجمع اليمني للاصلاح، ولم توجه اتهامات محددة الى المؤتمر الشعبي، مما يمكن تفسيره على انه «تكتيك مستقبلي» يناسب نوعاً من التحالف في المرحلة التالية. وحذر الحزب من بعض المخالفات ضده في بعض دوائر محافظات تعز وإب ومأرب، حيث رجحت كفة الاشتراكي، واتهام مرشح الاصلاح في منطقة كحلان في محافظة حجة بالاستيلاء على الصناديق بقوة السلاح.

وذكرت مصادر الاشتراكي حوادث مماثلة في محافظة صعدة، وفي ضليمة بمحافظة حجة، في اتهام صريح ضد حميد ابن الشيخ عبد الله الاحمر - رئيس التجمع اليمني للاصلاح - وقالت ان سلطات الامن نقلت صناديق الانتخابات في منطقة رادح الى مقر الشرطة لتأمين عملية الفرز، بعد ان شعرت بعض الاطراف بالاستفزاز بسبب مؤشرات فوز الحزب في الدائرة، ولكن مراقبين يردون على ذلك في اتهام للحزب الاشتراكي بانه «يعمل ما في وسعه للفوز بدوائر في المحافظات الشمالية، او تبرير عجزه عن تمثيلها في مجلس النواب الجديد».

وأوضحت مصادر الاشتراكي فوزه في 53 دائرة في الجنوب، و9 دوائر في محافظة إب و4 في البيضاء، و2 في الجوف، و11 في تعز اي باجمالي 79 دائرة حتى ظهر امس، ولكن هذا الرقم لم تؤكده مصادر اخرى، ويظل مؤقتاً حتى اعلان النتائج الرسمية، المتوقع تأخيرها حتى مساء اليوم او غداً.

ولكن تجمع الاصلاح لم يكتف بتوجيه اتهاماته الى الحزب الاشتراكي، وانما شملت المؤتمر الشعبي العام ايضاً، مما يشير الى شرخ ظاهري في علاقة «التحالف» بينهما، رغم وجود بعض عناصر اصلاحية داخل المؤتمر، واصدر بياناً قال فيه إن هناك «ممارسات لا مسؤولة، ترتب عليها كشف «عدم مصداقيتهما، وعدم حرصهما على تجنيب البلاد كل ما من شأنه توتير الأجواء».

وقال بيان الاصلاح انه «يدين ويستنكر كل ذلك، ويحمل المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي المسؤولية الكاملة امام الله والشعب والتاريخ عن كل ما يمكن ان ينتج عنها». ودعا المراقبين الدوليين ومراسلي الصحف والاعلاميين الى «اداء واجبهم بامانة، ونقل صورة حقيقية للعالم عن عمليات التزوير الواسعة». وحذر من «الانعكاسات السلبية على الوطن والشعب وامن واستقرار البلاد ومستقبلها».

وفي مؤتمر صحافي عقده محمد اليدومي - رئيس اللجنة العامة للانتخابات بتجميع الاصلاح، ورئيس تحرير صحيفة «الصحوة» - صباح امس اتهم الحزبين الحاكمين بانهما:

● زوجا لاعلان النتائج قبل استكمال عملية الفرز.

● ارجاء اعلان النتائج في الدوائر التي حقق فيها الاصلاح فوزاً او تقدماً على منافسيه.

● إذاعة خبر سقوط عبد الوهاب - الآنسي - الأمين العام للاصلاح - قبل فرز 7 من صناديق الاقتراع. وتأكيد انسحابه قبل اعلان النتيجة.

● الانتهاكات التي حدثت اثناء عملية الفرز، بعد تعزيز الحراسات على مراكز الفرز.

● تدخل الأمن السياسي وبعض ضباط الأمن لاحداث بلبلة ومغالطات اثناء عد الاصوات، واشاعة نتائج خاطئة.

ويحذر مراقبون من تزايد حالة التذمر لدى تجمع الاصلاح، لان التيارين اللذين يقوم عليهما، يمثلان مصدراً اساسياً لمخاطر عدم الاستقرار، احدهما التيار القبلي، الذي يجري حالياً ترويضه في اطار العملية الديمقراطية، والثاني هو التيار الاصولي، الذي قد يستفزه عدم الحصول على مقاعد كافية في البرلمان، ويشعر بالعزلة السياسية، ومن ثم قد تكون الاتهامات بالتزوير ضده بداية لمسلسل من اعمال العنف، يفوق ذلك الذي وقع قبل الانتخابات، ثم انحسر خلال الفترة السابقة عليها مباشرة. وتضمن المؤتمر الصحافي الذي عقده صادق امين ابو رأس - عضو اللجنة العليا للانتخابات ورئيس اللجنة الفنية وهو في نفس الوقت وزير الزراعة، وعضو قيادي في المؤتمر الشعبي العام - ان النتائج حسمت في 199 دائرة حتى وقت انعقاد المؤتمر. وأوضح ان المؤتمر الشعبي حصل على 95 دائرة منها، مع فوز تجمع الاصلاح في 40 دائرة اخرى، و24 دائرة للحزب الاشتراكي اليمني، و31 دائرة للمستقلين وحصول حزب البعث على 5 دوائر، ودائرتين للحزب الوحدوي الناصري، ودائرة واحدة لكل من حزب الحق والحزب الناصري الديمقراطي.

وأشار ابو رأس الى انتهاء الفرز في عدد آخر من الدوائر، وابلاغ اللجنة العليا للانتخابات نتائجها هاتفياً، وقال ان الاعلان عنها سيحدث بعد وصول النتائج كتابة، وذكر ان عملية الفرز ما زالت مستمرة في الدوائر الاخرى، ووعد باعلان النتائج تباعاً. وبينما تأخرت عملية الفرز في 102 دائرة، مثل الدائرة 223، التي حدث فيها خلاف بين المرشحين، نفى ابو رأس تلقي لجنة الانتخابات اي تقارير حول حدوث عملية تزوير. وفسر المراقبون عدم عقد عبد الملك المخلافي للمؤتمر الصحافي، وتحدث ابو رأس فيه بدلاً منه، بانه ربما يعبر عن حذر من جانب المخلافي - بصفته رئيساً للجنة الاعلامية - بعد أن اعلن من قبل اسماء فائزين، ثم اتضح انهم لم يفوزوا، بسبب حالة الغموض والنتائج المتضاربة السائدة حالياً.



المصدر : الشرق الأوسط
الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

اعلان فوز أول امرأة في عدن والحزبان الرئيسيان يتبادلان الاتهامات

عدن: من لطفي شطارة

وصف انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ومرشح الحزب في الدائرة 25 في منطقة المنصورة بمحافظة عدن النتائج الأولية التي بينت اكتساح الحزب الاشتراكي لجميع دوائر المحافظة الـ 11 وسط ذهول ودهشة احزاب المعارضة وحزب المؤتمر الذي نافس في 8 دوائر منها بالاضافة الى مئات المستقلين، بانها رسالة حملها المواطنون في عدن اعضاء ومرشحي وقيادة الحزب الاشتراكي تتلخص في منحهم الثقة والتأييد ومطالبتهم للحزب وقيادته بان تكون عند مستوى هذه الثقة.

وقال في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ان على الحزب ان يكون عند مستوى آمال الناخبين في خدمة الديمقراطية والانتصار لارادة الشعب مع غيره من الوطنيين في المجتمع ومن اجل بناء دولة النظام والقانون.

وأضاف ان الشعب عندما خضع مرشحوه لصناديق الاقتراع فانه ملزم بمحاسبة مرشحيه الذين سيقصرون في واجباتهم تجاه الشعب والوطن، ودعا الشعب الى مراقبة نشاط ممثليه ونوابه في البرلمان المنتخب.

ونفى زكي خليفة المرشح المستقل الذي فاز بغالبية 6370 صوتاً متقدماً على مرشح حزب الاصلاح المنافس الذي حصل على 1159 صوتاً بينما تراجع نصيب مرشح المؤتمر الشعبي العام عبد الله احمد عمر الى 428 صوتاً ان يكون قد تلقى اي مبالغ مالية من الحزب اشتراكي اليمني الذي دعمه للفوز على منافسيه من حزب الاصلاح والمؤتمر الشعبي العام.

وقال خليفة عقب اعلان فوزه في الدائرة 20 في كريتر ان الاشتراكي لم يرشح احداً من اعضائه لمنافسته في الدائرة بالاضافة الى التجمع الوحدوي اليمني وحزب جبهة التحرير.

واضاف ان عدم ترشيح اي عضو من هذه الاحزاب لمنافسته على الدائرة اعتبر دعماً ساعده على الفوز فيها.

وقال انه لم يرتبط مع الحزب الاشتراكي اليمني سياسياً منذ ان تخلى عن الجبهة القومية في وقت مبكر، ولم ينخرط مع اي تنظيم او حزب، وان الاصوات التي حصل عليها هي نتاج طبيعي لعلاقة وطيدة بينه وبين انصاره الذين قال انه يتحدث بلسانهم. وقال: ان مواقفي داخل البرلمان السابق اوضحت للناس حقيقة قربي منهم.

وابدى خليفة دهشته لما تطرحه بعض الاحزاب التي خسرت الانتخابات عن عملية تزييف وتزوير في اصوات الأميين لصالحه كمرشح مدعوم من الاشتراكي وقال: من غير المعقول ان يكون 6370 أمياً جاؤوا يصوتون ضدي وجرى تغيير اصواتهم لمصلحتي.

واضاف ان الفارق بينه وبين مرشحي الاصلاح والمؤتمر يتجاوز الخمسة الاف صوت بمعنى انه لا توجد مسببات حقيقية لاتهام اللجنة الاشرافية بمركز الاقتراع بانها زورت لمصلحتي.

على الصعيد ذاته، اتهمت خولة شرف مرشحة الحزب الاشتراكي في الدائرة 24 بالمنصورة التي حصلت على 6467 صوتاً مقابل منافستها في الدائرة افراح شيبه مرشحة المؤتمر التي حصلت على 979 صوتاً فقط بان الذين يطلقون شائعات ويثيرون الزوابع ويتحدثون عن تزوير او تلاعب في الاصوات لمصلحة الاشتراكي انما يغالون في طرح الحقيقة وانهم لا يمتلكون معايير حقيقية لخوض منافسة مع مرشحي الحزب الذين قالت انهم يمتلكون رصيداً سياسياً واجتماعياً واسعاً أهلهم للفوز بغالبية اصوات الناخبين.

واضافت خولة شرف، وهي المرأة الوحيدة التي أعلن فوزها من بين اكثر من 600 امرأة تقدمت للانتخابات في عموم الجمهورية انها تطمح في ان تكون الصوت الحقيقي للمرأة وانها تنوي الحصول على مزيد من الحقوق لها على مستوى التعليم والحقوق الاسرية.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

وخولة شرف من أوائل النساء في جنوب اليمن اللائي انخرطن في صفوف (الجبهة القومية) وهي تقود فرع اتحاد نساء اليمن في عدن وهي تربوية ومشرفة على مادة التاريخ.

واتهم الشيخ محمد عبد الرب جابر رئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح في عدن وهو الحزب الاسلامي الوحيد، الحزب الاشتراكي اليمني بانه لا يزال يحن للماضي ولسياسته القمعية واجبار واذلال الشعب.

وقال جابر الذي حصل على 1150 صوتاً فقط امام مرشح الحزب الاشتراكي اليمني محمد علي عماية الذي حصل على 4200 صوت ان الاشتراكي يريد ان يستولي على قرار المواطنين في المدينة.

وقال انه يمتلك ادلة قاطعة على تزوير قام به الامن السياسي وأنصار مرشحي الحزب الاشتراكي خاصة في الدائرتين 19 و20.

واضاف جابر في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ان الاشتراكي بث دعاية ضد الاصلاح واتهمه بانه يريد تحطيم عدن وتدميرها.

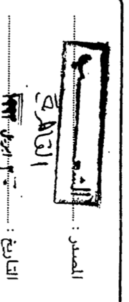
وتقدم عدد من الاحزاب التي سقطت في الانتخابات داخل عدن وهي الاصلاح والتجمع الوحدوي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب رابطة ابناء اليمن وعدد من المستقلين بدعوى قضائية ضد الانتخابات التي جرت في عدن.

وقالت هذه الاحزاب في دعواها الى رئيس المحكمة العليا ان انتهاكات غير قانونية جرت اثناء عملية الاقتراع واثناء عملية الفرز، وانه ثبت من خلال عملية الفرز الاولي في الدوائر تشابه الصيغة والخط في بطاقات الاقتراع.

ودعت المحكمة الى العودة الى صناديق الاقتراع لاثبات ذلك خاصة صناديق النساء. وقالت الدعوى ان جهات امنية حرضت الناخبين على الاقتراع لمصلحة مرشح الحزب الاشتراكي محمد علي عماية وزكي خليفة داخل الدائرة وخارجها.

٣٣٠١٠٤





المصدر : الشعب
القاهرة
التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

انتخابات اليمن: المؤتمر فى المقدمة يليه الإصلاح.. وحديث عن التجاوزات

كتب محمد جمال عرفه:

حتى ساعة طباعة الجريدة،تشير اخر النتائج الأولية للانتخابات النيابية اليمنية إلى استمرار تقدم الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبى العام) يليه الحزب الإسلامى (التجمع اليمنى للإصلاح)، ثم الحزب الاشتراكى المشارك فى الحكم في المرتبة الثالثة، حيث حصل الحزب الحاكم على حوالى ٩٥ مقعداً مقابل ٤٠ لحزب الإصلاح و٣١ للحزب الاشتراكى و٢٤ مقعداً للمستقلين و١٠ موزعة بين الاحزاب الناصرية والبعثية والاحزاب الصغيرة.

والجدير بالذكر أن الحزب الإسلامى قد ساند بعض مرشحى الحزب الحاكم وعددهم حوالى (١٠)، كما ساند عدداً من المستقلين مما سيرفع نسبة مقاعده في البرلمان في النتائج النهائية.

وقد أصدر حزب الاصلاح الإسلامى عدة بيانات يؤكد فيها حصول تجاوزات ومخالفات من قبل عناصر الحزبين الحاكمين في عدد من الدوائر الشمالية، بالاضافة لمخالفات خطيرة فى الدوائر الجنوبية التى شابها الكثير من أعمال الضغط والتزوير حتى أن العقيد عبد الرحمن الشاهذى الوكيل المساعد بوزارة الداخلية والامن فى عدن قدم استقالته صباح الاربعاء الماضى احتجاجاً على العنف والتزوير فى بعض الدوائر من جانب مرشحى الحزب الاشتراكى، مثل اعتقال وطرد مندوبى الحزب الإسلامى من اللجان وإرهاب المواطنين بجنود من الامن السياسى، والتدخل بإضافة صناديق أخرى قادمة من خارج اللجان.

وقد أكدت صحيفة (التايمز) البريطانية ما تردد عن حصول مخالفات انتخابية وما أسمته أحداثا مأساوية تعرض لها شباب الإصلاح فى عدن وإعتقال مجموعة كبيرة منهم.

وقد عقبت مصادر سياسية يمنية على نتائج الانتخابات الأولية فقالت: إنها لن تؤثر كثيراً على الاوضاع السياسية، حيث سيظل الرئيس اليمنى ومعه نائبه سالم البيض من الحزب الاشتراكى على قمة السلطة، وقد يستبعد الحزب الإسلامى من تشكيل الحكومة القادمة ويبقى فى المعارضة.



الولايات المتحدة تهنئ اليمن على نجاح الانتخابات 'الحرة'

□ واشنطن - «الحياة»:

■ هنات الولايات المتحدة شعب اليمن وحكومته على نجاح اول انتخابات متعددة الاحزاب. واصدرت عن وزارة الخارجية الاميركية بياناً جاء فيه ان اليمن اجرى في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري انتخابات برلمانية حرة شارك فيها المواطنون الراشدون، وان «هذه الانتخابات الناجحة كانت نتيجة قرار جدير بالثناء اتخذه اليمنيون انفسهم عندما عقدت الوحدة بين الدولتين اليمنيتين في ايار (مايو) عام ١٩٩٠ وهو اقامة ديموقراطية متعددة الاحزاب في الدولة الجديدة».

وتحدث البيان عن حضور خبراء دوليين في شؤون الانتخابات ومنظمات غير حكومية من الولايات المتحدة وغيرها من الدول تلبية لدعوة من المسؤولين اليمنيين لمراقبة الانتخابات وتقديم المشورة.

ولاحظ البيان ايضاً ان اليمنيين على كل المستويات، سواء في القطاع العام او القطاع الخاص، صمموا على ايجاد اطار انتخابي يؤدي الى التوجه نحو الديموقراطية. واشاد بالتزام اليمن المحافظة على حقوق الانسان وعلى اقتصاد السوق.

واكد ان الولايات المتحدة تتطلع الى العمل مع الحكومة اليمنية التي ستشكل على اساس نتائج هذه الانتخابات.

واعتبر مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط السفير ادوارد دجيرجيان في شهادة امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ان الانتخابات اليمنية تشكل خطوة مهمة نحو تحقيق الديموقراطية المتعددة الاحزاب في اليمن، ووصفها «بانها خطوة على الطريق الصحيح».



سقوط الامين العام للتجمع وتوتر في عدن والنائبة الوحيدة تتحدث الى "الحياة"

اليمن: نحو ١٣٠ مقعداً للمؤتمر و٧٠ لكل من الاشتراكي والاصلاح

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ يتوقع ان تعلن النتائج الرسمية للانتخابات اليمنية اليوم الجمعة قبل انتهاء المهلة القانونية المحددة لذلك في الثامنة مساء. واظهرت نتائج اولية حصلت عليها «الحياة» مساء ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس الفريق علي عبدالله صالح سيحصل على ما بين ١٢٥ و١٣٠ مقعداً من اصل ٣٠٠ مقعد ومقعد يتألف منها مجلس النواب الجديد.

اما الحزبان الكبيران الآخران، الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح فيحتمل ان يحصل كل منهما على ما بين ٦٠ و٧٠ مقعداً. ورجحت آخر المعلومات الواردة الى الجهات الرسمية في صنعاء احتمال تقدم صغير للاصلاح على الاشتراكي اذا استمر هذا الحزب الذي يراسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في تحقيق نتائج طيبة في دوائر محافظة تعز. لكن الحزب الاشتراكي توقع في بيان اصدره الحصول على ٨٩ مقعداً.

وادى اكتساح الاشتراكي معظم مقاعد المحافظات الجنوبية الى بعض التوتر في عدن حيث وجّه بعض الاحزاب وعلى راسها الاصلاح اتهامات الى الاشتراكي باستخدام اجهزة الدولة لمصلحة مرشحيه. وكان رد الفعل الاعنف للاصلاح بعد سقوط امينه العام عبدالوهاب الآنسي في الدائرة ١٤ في امانة العاصمة امام مرشح حزب المؤتمر العقيد علي يثرب فاصدر بياناً اعلن فيه عدم اعترافه بالنتيجة التي تشكل نكسة كبيرة له متهماً السلطة بارتكاب مخالفات.

وكان سقوط الآنسي المفاجأة الكبيرة الثانية في الانتخابات اليمنية. وتمثلت المفاجأة الاولى في الفارق الكبير في عدد المقاعد التي حصل عليها المؤتمر من جهة وكل من الاشتراكي والاصلاح من جهة اخرى. واضافة الى علي يثرب، فاز من المرشحين البارزين للمؤتمر في امانة العاصمة السيدان عبدالرحمن الاكوع الذي كان نائباً لوزير الاعلام والسيد عبدالوهاب روحاني. لكن المؤتمر مُني بنكسة في احدى دوائر تعز حيث فاز السيد عبدالرحمن النعمان الامين العام لحزب الدستور على مرشحه السيد محمد الكباب. وحظي النعمان باصوات مؤيدي الاشتراكي.

وعقد السيد صادق امين ابو راس وزير الزراعة ورئيس اللجنة الفنية في اللجنة العليا للانتخابات مؤتمراً صحافياً ظهر امس اعلن فيه ان عدد الدوائر التي ظهرت نتيجتها النهائية هي ١٩٩ من اصل ٣٠١ وان حزب المؤتمر حصل على ٩٥ مقعداً، والتجمع اليمني للاصلاح على ٤٠ والاشتراكي على ٢٤ والمستقلون على ٣١ وحزب البعث على ٥

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

اليمن: نحو ١٣٠ مقعداً للمؤتمر

تتمة الصفحة الاولى

والوحدوي الناصري على ٢ والناصري الديموقراطي على مقعد واحد وحزب الحق على مقعد. وعلم ان حزب الحق وهو حزب اسلامي حصل على مقعد اخر. ويتوقع ان يضم مجلس النواب اليمني الجديد امراة واحدة هي السيدة خولة شرف من الحزب الاشتراكي التي فازت في احدى دوائر عدن.

وقال الرئيس اليمني في حديث ادلى به امس في صنعاء الى إذاعة «مونتي كارلو» ان المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي سيشكلان كتلة برلمانية واحدة، وان حكومة «وفاق وطني» ستتشكل بعد الانتخابات. وعن العلاقة المستقبلية بين الحزبين قال ان «الدمج او التوحيد» هما من الخيارات المطروحة.

مؤتمرات صحافية

وشهدت صنعاء امس سلسلة من المؤتمرات الصحافية كان ابرزها ذلك الذي عقده المراقبون الدوليون من المعهد الوطني الجمهوري التابع للحزب الجمهوري في الولايات المتحدة. وجاء في البيان الذي تلي في المؤتمر ان اليمن «اتخذت خطوة اساسية في اتجاه قيام حكم ديموقراطي». وركز على عوامل ايجابية بينها «التزام الشعب اليمني عملية التعددية السياسية وحماسة الناخبين والتزام المسؤولين الرسميين على الصعيد الوطني والمحلي وتشكيل اللجنة العليا الانتخابية وتشكيلتها والدور البنّاء الذي لعبته قوات الامن عموماً.. ومشاركة المراة في العملية السياسية كناخبة او مرشحة».

واشار الى جوانب سلبية منها «طريقة تسجيل الناخبين وطريقة تصويت الاميين وانعكاسات سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام والوضع غير المستقر للمنظمات المهتمة بالعملية الديموقراطية.. والتاثير في فريق من رجال قوات الامن (الذين كان يحق لهم الادلاء باصواتهم)».

وعقدت «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» التي يراسها السيد مصطفى نعمان مؤتمراً صحافياً شكت فيه من القيود التي وضعت والتي لم تمكنها من مراقبة الانتخابات مراقبة كاملة عبر متطوعين تابعين للجنة. واشارت الى «سلسلة مخالفات» يوم الانتخابات، وتعهدت اصدار تقرير اشمل عن «المخالفات» بعد اعلان النتائج الرسمية للانتخابات.

وعقد التجمع اليمني للاصلاح مؤتمراً صحافياً دعا فيه الى اعادة الانتخابات في الدائرة ١٤ في امانة العاصمة التي اعلنت فيها خسارة الامين العام للحزب عبدالوهاب الآنسي امام مرشح المؤتمر. وجاء في بيان تلي في المؤتمر: «ان مرشح الاصلاح في الدائرة ١٤، امانة العاصمة، يدين كل الممارسات والخروقات التي جرت في هذه الدائرة وتجاوزت الحد الادنى من النزاهة. وان تلك الممارسات اتخذت شكلاً يقصد منه الاساءة الى التجمع اليمني للاصلاح ممثلاً بشخص امينه العام بدءاً من زيارة رئيس مجلس الرئاسة للدائرة صباح يوم الاقتراع وتجوله في «المركز ا» فيما يعتبر استخداما لمكانته العامة كرمز للبلد في دعم ممثل المؤتمر وانجاحه، مروراً بزيارة محمد عبدالله صالح اخ الرئيس وقائد الامن المركزي للدائرة وتجوله في مراكز الاقتراع فيها من دون ان تكون له اي صفة تخول اليه ذلك، وكذلك تولي قائد معسكر الاذاعة تصريف امور مركز الدائرة ودخوله مركز الاقتراع بقصد التاثير في الناخبات على رغم ان ذلك ليس من مهمته.

وبعدما بذلت جهود كبيرة لالغاء تلك الممارسات الخاطئة والخروقات الواضحة، تقرر الانسحاب من عملية الفرز وعدم الاعتراف بالنتيجة والمطالبة بمحاسبة كل من قام بتلك المخالفات والخروقات واعادة الانتخابات في هذه الدائرة التي زيفت فيها ارادة الناخبين».

لكن السيد محمد عبدالله القسيل عضو مجلس النواب الذي فشل في انتخابات الدائرة ١٤ التي سقط فيها الآنسي صرح بانه «لم تحصل في الفرز اي تجاوزات، واعتقد بان العملية الاسلم في كل انحاء اليمن هي عملية الفرز، لان الفرز جاء نتيجة لكل الترتيبات السابقة التي اتخذت لتؤدي الى نتيجة معينة. لم تكن هناك اي ضرورة لاي تزييف او مغالطة في عملية الفرز. في الدائرة ١٤ كان الآنسي مشتركا في عملية الترتيبات السابقة كانوا متفقين على ان الدائرة ستكون له. ولكن قبل يومين فقط من موعد الانتخابات قرر المؤتمر ان يستخدم كل الترتيبات السابقة لمصلحة مرشحه العقيد على يثرب.. ففاز».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

وشكا «تنظيم التصحيح الشعبي الناصري» من ان امينه العام السيد مجاهد القهالي تعرض لمحاولة اغتيال يوم الثلثاء الماضي «على ايدي جنود الوحدات العسكرية الخاصة غير الخاضعة لاوامر وزارة الدفاع وذلك في مقر لجنة الاشراف والفرز في الدائرة الانتخابية الرقم ٢٣٣». واشار الى نجاة القهالي من الموت بفضل اربعة من افراد لجنة الاشراف والفرز. وكانت مصادر في صنعاء اتهمت انصار القهالي باحتلال احد مراكز الاقتراع.

الوضع في عدن

ومن عدن كتب إقبال علي عبدالله ان مصادر امنية افادت ان «عناصر جهادية (اشارة الى تنظيم «الجهاد» في اليمن) حاولت خلق حال من الرعب بين صفوف المواطنين من خلال اطلاق النار على مقرات الحزب الاشتراكي الذي فاز مرشحوه في الدوائر الانتخابية الـ ١١ المقررة في المحافظة».

واضافت هذه المصادر ان «هذه المحاولات التي بدات مع ظهور نتائج فرز الاصوات دلت على ان هناك مخططاً ارهابياً اعد سلفاً لاحباط الانتخابات التي جرت بصورة ديموقراطية وسليمة للمرة الاولى في البلاد منذ الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. الا ان اجهزة الامن والمؤسسات العسكرية المكلفة حماية الانتخابات احبطت هذه المخططات واتخذت كل الاجراءات لحماية الامن والاستقرار».

الى ذلك اعلنت «اللجنة الاشرافية» للانتخابات في عدن مساء امس انتهاء عملية فرز الاصوات في ١١ دائرة انتخابية وحصول مرشحي الحزب الاشتراكي على كل الدوائر في المحافظة ومنها دائرة واحدة فازت فيها مرشحة الاشتراكي السيدة خولة شرف.

وقالت السيدة شرف (٥٠ عاماً): «كنت اتوقع الفوز نظراً الى مكانتي السياسية والتربوية (مدرسة منذ اكثر من عشرين عاماً) وكذلك نشاطي الاجتماعي بين الناس وقيادتي العمل النسائي فترة طويلة». وذكر انها تراس اتحاد نساء اليمن في محافظة عدن وساهمت في العمل الفدائي قبل استقلال ما كان يسمى المحافظات الجنوبية في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧.

واضافت في اول تصريح الى «الحياة» بعد فوزها: «حصولي على غالبية اصوات الناخبين (٦٤٦٧) صوتاً دليل على المكانة التي تحتلها المراة في المجتمع اليمني الذي يصبو الى التقدم والحضارة، وضرورة وجودها في اجهزة السلطة الاشتراعية والتنفيذية». واكدت ان «الحزب الاشتراكي الذي كسب كل المقاعد في المحافظة، وعددها ١١ مقعداً، راهن على المراة في هذه الانتخابات وكان رهانه هو الفائز».

وكانت اجهزة الامن قبضت على العناصر التي اطلقت مساء اول من امس النار على احد المواطنين قرب فندق «امباسادور» في الشواهي وعلى مركز الشرطة ومقر الحزب الاشتراكي في المدينة.

وافادت مصادر مسؤولة ان «التحقيقات جارية مع المتهمين ودلت المعطيات الاولية الى انهم ينتمون الى تنظيم «الجهاد» الارهابي الذي نفذت عناصره اعمالاً ارهابية في المحافظة اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي».

وكذلك ذكرت مصادر امنية في مدينة خورمكسر ان «عناصر مجهولة القت قنبلة يدوية في الطريق المجاورة لمعسكر بدر للطيران العسكري القريب من مطار عدن، الا انها لم تصب احداً باذى فيما تسببت في احداث قلق لدى المواطنين القاطنين هناك خصوصاً لدى طلاب كلية التربية العليا». واشارت الى ان «قوات الامن تواصل البحث عن الجناة الذين كانوا يستقلون سيارة مجهولة الرقم». وتتوقع اجهزة الامن في المحافظة وقوع اعمال ارهابية في الايام المقبلة، واتخذت لهذا الغرض اجراءات مشددة.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

اليمن ومخاض الديمقراطية

تمر اليمن الآن بلحظة تاريخية أقل ما توصف به بأنها مخاض حقيقى للديمقراطية. فبعد فترة طويلة من التسويف وتأجيل الانتخابات التى اتفق على إجرائها منذ التوقيع على الوحدة بين شطرى اليمن، جاءت تلك اللحظة التاريخية التى يمكن أن تحدد انتقال اليمن إلى صفوف الدول الديمقراطية وتنهى مرحلة الحكم الشمولى الذى كان يمثله الحزب الاشتراكى فى الشطر الجنوبى وحزب مؤتمر الشعب العام فى الشطر الشمالى.

كما يمكن أن تتحول هذه المرحلة إلى متكأ لسلطوية جديدة فى حالة فوز أحد الأحزاب الرئيسية بالأغلبية التى تسمح له بتشكيل الحكومة وإختيار رئيس الجمهورية وهو ماتخشاه كل الأطراف.

ولا ياتى التخوف من الحزبين الكبيرين- المؤتمر والاشتراكى- فقط، وكلاهما له تاريخه فى السلطة وله تراث يتميز باحتكار السلطة ورفض التعددية والديمقراطية، وإنما يأتى ذلك التخوف أيضا من أن يحصل حزب التجمع اليمنى للاصلاح على الأغلبية التى تمكنه من احتكار السلطة وهو ما ينذر بتكرار تجربة الجزائر المريرة بعد فوز جبهة الانقاذ الإسلامية فى انتخابات ١٩٩١ وما تلاهامن أحداث ما زالت مستمرة للآن.

وحزب التجمع اليمنى للاصلاح يستند على أساسين أولهما قبلى يجسده الشيخ عبد الله الأحمر شيخ قبيلة «حاشد» أقوى قبائل اليمن، وثانيهما إسلامى وله شعبية كبيرة فى اليمن تقترب من شعبية الحزبين الحاكمين الاشتراكى والمؤتمر.

ومن هنا نجد أن اليمن مهدد إما بسلطوية التجمع وإعادة تجربة الجزائر وإما بسلطوية المؤتمر الاشتراكى ويبقى المخرج فى عدم حصول أى منهما على الأغلبية وبالتالى تشكيل حكومة ائتلافية تضم داخلها الأحزاب الثلاثة الكبرى وباقى التيارات السياسية فى اليمن، وهنا يمكن احتساب اللحظة الراهنة بأنها انتصار حقيقى للشعب اليمنى.





المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

بعد سقوط أربعة قتلى في اشتباك

انتخابات اليمن تنتهي باتهامات وتوتر بين الإشتراكي والإصلاح

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

سيطرت حالة من الترقب امس على مختلف انحاء اليمن بانتظار اعلان النتائج النهائية للانتخابات والذي سبقه تبادل للاتهامات. وضاعفت من حالة الترقب هذه الأنباء عن صدامات وقعت أمس الأول واسفرت عن سقوط اربعة قتلى وخمسة جرحى إثر تعرض موكب الشيخ محمد ناجي الشايف لكمين ادى الى اشتباك وسقوط قتلى وجرحى.

ورد مصدر رفيع المستوى في الحزب الاشتراكي اليمني على سؤال لـ «الشرق الأوسط» بشأن وجود «مخطط تكتيكي» لإعلان نتائج الانتخابات قائلاً ان «وقع الخبر الأول يحتاج الى عدة اخبار لإزالته». واشار الى المؤتمر الصحافي الذي عقده صادق أمين ابو راس ـ رئيس اللجنة الفنية في اللجنة العليا للانتخابات، وهو عضو في المؤتمر الشعبي العام ـ امس فقال انه «أصدر تصريحات ليست من مهمته، فهناك لجنة اعلامية تضطلع بذلك».

واكد المصدر ان حجم كتلة الاشتراكي ـ التي تضم اعضاءه الفائزين ومؤيديه المستقلين ـ تشمل 86 نائباً، ورفض التطرق الى ارقام الفائزين من الاحزاب الاخرى، ولكن مصدراً آخر من المؤتمر الشعبي العام ذكر ان الفائزين في الانتخابات من مرشحي الحزب الاشتراكي 42 مرشحاً، وان الحزب ياتي في المرتبة الثالثة بعد المؤتمر الشعبي (120 مرشحاً فائزاً)، والتجمع اليمني للإصلاح (47)، ولكنها ارقام مؤقتة وغير مؤكدة من مصادر الاحزاب الاخرى المنافسة.

وقالت مصادر المؤتمر الشعبي ان عدد المستقلين الفائزين بلغ 34، واوضحت ان حزب البعث فاز بـ 5 دوائر، وكل من حزب الحق والديمقراطي الناصري بدائرة واحدة، وحصل الحزب الوحدوي الناصري على دائرتين. وأضافت انه ـ حتى مساء امس ـ لم تصل نتائج 14 دائرة في محافظة حضرموت.

وفي حين قدم التجمع اليمني للإصلاح طعوناً في عدن، نقلت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» تصريحاً عن مسؤول في اللجنة الاشرافية على



انتخابات اليمن

الانتخابات في المحافظة، قال فيه ان «عملية الفرز - في عدن - تمت بحضور المرشحين او ممثليهم، ولم تحدث اية تجاوزات.

وذكرت مصادر الاشتراكي ان تزويراً حصل ضد نادية الخليفي - مرشحة الحزب في الدائرة 7 بامانة العاصمة - بعد ان كانت متقدمة على اول منافسيها بـ 100 صوت في نهاية الفرز، وادى ذلك الى فوز احد الرجال (لم يذكر اسمه).

وقالت ان الحزب نصح مرشحيه بتقديم طعونهم - طبقا للقانون - الى المحكمة العليا، مما يشير الى ان الانتهاكات والتجاوزات لا تصل الى الدرجة التي تؤثر كلية على حرية الانتخابات وتقضي بإلغائها، واشارت الى تقديم 7 طعون في امانة العاصمة وحدها.

واضافت ان الفرز لم يبدأ بعد في الدائرة رقم 280 في محافظة حجة لأن حميد بن الشيخ عبد الله الاحمر - المرشح عن تجمع الاصلاح هناك - استولى على صناديق الاقتراع بعد التصويت، وان هناك مواجهة مسلحة بين مؤيدي الاصلاح ومؤيدي الاشتراكي قد تسفر عن سقوط قتلى.

وذكرت ان عبد الله بركات - مسؤول اللجنة الاشرافية في المحافظة، وهو وزير داخلية سابق - رفض التدخل لفض الخلاف.



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

أقدم الجاليات العربية وأبعدها عن الاضواء

تاريخ المهاجرين اليمنيين فى بريطانيا: قرن من الغربة والعذاب والآمال المحبطة

الكتاب: عرب في المنفى - المهاجرون اليمنيون في المدن البريطانية.
المؤلف: فريد هاليداي.
الناشر: اي. بي. توريس - لندن ١٩٩٣.

راجعته: سوزانا طربوش.

■ يُعتبر اليمنيون احدى اقل المجموعات المهاجرة في بريطانيا شهرة، حتى ان احد فصول كتاب فريد هاليداي عن هذه الجماعة يحمل عنوان «العربي غير المرئي». ومع ذلك فهم اقدم الجاليات العربية والاسلامية في بريطانيا. اذ بدات هجرتهم الى هذه البلاد قبل حوالى المئة سنة عندما تم استقدامهم للعمل على متن السفن البريطانية، وبالتالي استقروا في الموانئ الانكليزية.

وكل ما عمله هاليداي في هذه الدراسة الممتعة المتعاطفة مع الجالية اليمنية، وهي ثمرة بحث استمر على مدى ٢٠ سنة، انه جعل هذا «العربي غير المرئي» مرئياً بالفعل. ومع ان الكتاب مليء بالتفاصيل الواقعية، الا انه لا يعتبر تاريخاً جامداً. فالى جانب التطرق الى الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للهجرة، فان هاليداي يعطي اهتماماً خاصاً للجانب الانساني، مشيراً الى الضريبة العاطفية التي دفعها العمال وعوائلهم من جراء الابتعاد عن بعضهم لأشهر وسنوات طويلة.

«ليس من الصعب تلمس ملامح الأسى العميق على وجوه العمال اليمنيين، ذلك الأسى المتولد عن سنوات عدة من المصاعب الحياتية والقيود العاطفية. ولو تمكن المرء من مشاهدة وجوه النسوة والاطفال الباقين وحيدين في قراهم اليمنية لكان شاهد من دون ادنى شك السوداوية نفسها». ويضيف هاليداي قائلاً إن الم الهجرة والحزن الذي تخلفه في الوطن موضوعان يتكرران دائماً في الشعر اليمني.

و«تزين» دراسة هاليداي شخصيات مميزة كان التقاها شخصياً خلال ابحاثه الميدانية. ومن هذه الشخصيات السيدة اوليف سليمان، وهي امراة من مقاطعة ويلز تدير مع زوجها اليمني «مقهى القاهرة» في احدى ضواحي مدينة كارديف منذ حوالى ٣٨ سنة.

ولدت اوليف سليمان في احدى القرى الصغيرة في قلب وديان ويلز، وقد حذر رجال الدين المحليون امها من مغبة اقدام ابنتها على الزواج من «وثني». لكن اوليف اصرت على الزواج من يمني وانجبت منه ١٢ ولداً، وتعلمت التكلم بالعربية، واعتنقت الاسلام وادت فريضة الحج الى مكة. واوليف سليمان نموذج لحالات الزواج بين يمنيين ونساء بريطانيات من ويلز وانكلترا. واحدى الصور في الكتاب تظهر خمس عشرة امراة بريطانية هن زوجات لبحارة يمنيين يتلقين الدروس الدينية في اواسط الثلاثينات على يد الشيخ عبدالله علي الحكيم.

بدات الموجة الاولى من الهجرة اليمنية الى بريطانيا في اواخر القرن التاسع عشر عندما اقدمت البحرية التجارية البريطانية على استئجار الايدي العاملة من الموانئ المستعمرة، بما في ذلك عدن، للعمل في غرف المحركات على السفن. واستقر البحارة اليمنيون اساساً في ثلاثة موانئ رئيسية هي كارديف وساوث شيلدز وليفربول، الى جانب اعداد قليلة في هال وغلاسكو وشرقي لندن، وعاش اليمنيون في المرحلة الاولى في بيوت صغيرة للايجار يديرها مواطنون لهم، لكنهم تجمعوا لاحقاً لشراء بيوت مستقلة رخيصة. ويظهر هاليداي ان المضايقات العنصرية ليست شاناً جديداً على اليمنيين في بريطانيا، اذ منذ العام ١٩١٩ سجلت اعمال عنف عنصرية ضد اليمنيين وغيرهم من المهاجرين في كارديف وساوث شيلدز وغيرهما من المدن.

ويلاحظ هاليداي ان الجالية اليمنية في ليفربول تختلف عن مثيلاتها في المدن الاخرى من حيث ان عدداً كبيراً من افرادها نجحوا في التحول الى اصحاب حوانيت ليس فقط لخدمة اليمنيين الآخرين بل ايضاً للبريطانيين والجماعات المهاجرة الاخرى. وفي منتصف السبعينات، كان شارع «غارنبي» في ليفربول يضم ما لا يقل عن ١٢ حانوتاً يديرها يمنيون. وقال احد اصحاب هذه الحوانيت لهاليداي: «في عمان، عاصمة الاردن، هناك شارع خاص لليمنيين اسمه «شارع اليمنيين»، وهنا يوجد شارع مماثل هو هذا الذي نحن فيه». وبحلول العام ١٩٩٢، كان في ليفربول اكبر تجمع لليمنيين في بريطانيا، ويبلغ عدد افراده حوالى ٣٥٠٠ شخص.

وفي حين جاءت موجة الهجرة اليمنية الاولى الى بريطانيا بفعل نشاطات الاسطول التجاري، فان الموجة الثانية حدثت بعد الحرب العالمية الثانية عندما كانت المملكة المتحدة بحاجة الى الايدي العاملة غير الماهرة او شبه الماهرة. فقد جاء الى بريطانيا في تلك الفترة حوالى مليوني مهاجر، الغالبية العظمى منهم من آسيا وجزر الكاريبي. ويعود اليمنيون، مثلهم مثل الباكستانيين والبنغاليين، الى جذور فلاحية ولذلك توجهوا للعمل في المصانع للقيام بالاعمال الصناعية غير الماهرة او شبه الماهرة التي لا يرغبها العمال البريطانيون وصار على المهاجرين تغطية النقص فيها.

لكن هناك فروقاً عدة بين اليمنيين وغيرهم من الجماعات المهاجرة. فمن ناحية اولى ظلت اعدادهم قليلة لا تتجاوز ١٥ الفاً، اي حوالى ٢ في المئة من عدد المهاجرين من جزر الهند الغربية او من جنوب آسيا. ومن ناحية ثانية، تركزت اشغالهم في المصانع الهندسية في اعمال غير ماهرة بينما وجد المهاجرون الآخرون طريقهم الى الصناعات الاخرى وقطاع الخدمات. واخيراً فان قلة من اليمنيين استوطنت في لندن او جنوب شرق انكلترا على عكس المهاجرين الآخرين، ويضاف الى ذلك ان اليمنيين لم يعتبروا وجودهم في بريطانيا بهدف الاستقرار بل لتحصيل بعض المال وتوفيره وارساله الى الاهل في الوطن ثم العودة، وبالتالي فهم حافظوا على علاقات متينة جداً مع وطنهم اكثر من المهاجرين الآخرين.

ونظراً الى وظائفهم غير الماهرة او اليدوية في المصانع، فقد كان من الصعب على اليمنيين ان يتقدموا في اعمالهم. فمن اصل ٢٠٠٠ شخص من جيل المهاجرين الاول في بيرمنغهام في منتصف السبعينات، تمكن شخص واحد فقط من الوصول الى وظيفة «ماهرة» ذات منصب. وكان اصحاب الاعمال البريطانيون يعارضون تعيين العمال المهاجرين في وظائف متقدمة بسبب الموقف الرافض الذي تتخذه النقابات العمالية.

لقد وجد اصحاب المصانع في اليمنيين عمالاً نظاميين ومواظبين، ولذلك كانوا يستغلونهم وفي بعض الاحيان عرضوهم لظروف عمل سيئة وخطيرة. وهذا ادى بالتالي الى ان قسماً كبيراً من هؤلاء العمال بات يعاني من اصابات عمل خطيرة.

ويصف هاليداي بصورة مثيرة للاهتمام العلاقات التفاعلية بين التطورات الحاصلة داخل الجالية اليمنية في بريطانيا وبين الاحداث السياسية في اليمن. ومن الشخصيات البارزة في اوساط الجالية الشيخ عبدالله علي الحكيم الذي جاء الى بريطانيا في العام ١٩٣٦، وما زال - حسب معلومات هاليداي - شخصية مثيرة للجدل داخل الجالية. فقد كان الحكيم اصلاحياً، واول من حاول تنظيم الجالية اليمنية في بريطانيا وتوحيدها.

نجح الحكيم في انشاء مسجد في كارديف سنة ١٩٤٤ بمساعدة مكتب المستعمرات البريطاني الحكومي، واصدر مجلة نصف شهرية بالعربية اسمها «السلام» كانت الاولى من نوعها في بريطانيا. وقد ايد الحكيم ثورة ١٩٤٨ في اليمن الشمالي وارتبط مع «اليمن الحر» (المعارضة). لكنه واجه معارضة شديدة بين افراد الجالية في كارديف الذين كانوا بمعظمهم موالين للإمام. ويقول هاليداي ان وجود اليمنيين في الخارج هو بالتحديد سبب نظرتهم التقليدية بعكس معظم مواطنيهم في الداخل. وفي حين كان المصلحون من قطاع مدينية مثقفة، فان غالبية المهاجرين كانت ذات اصول فلاحية.

ويخصص هاليداي فصلاً كاملاً في محاولة لاظهار طريقة تاثر المهاجرين اليمنيين بالتطورات في اليمن، للحديث عن نشاطات اتحاد العمال اليمنيين في

السبعينات، وهو الاتحاد الذي انشئ في العام ١٩٧٠ بهدف تامين الدعم لحكومة اليمن الجنوبي.

ويقدم المؤلف لنا صورة عن متحد اجتماعي منعزل عن المجتمع البريطاني. وعلى سبيل المثال، فان العاملين في المصانع لا يعرفون الا القليل جداً من الانكليزية، وهم يعيشون في مناطق يتركز فيها اليمنيون بحيث لا تعود هناك حاجة ملحة لاستخدام تلك اللغة. وفي هذه الاثناء تكون لغتهم العربية قد اخذت في الاضمحلال وباتت تتضمن مفردات انكليزية شائعة. وكثيراً ما يشكو اليمنيون الذين لم يعيشوا في الخارج من الكلام الهجين الذي يتكلم به مواطنوهم العائدون من انكلترا.

من المشاكل الملحة التي واجهها العمال اليمنيون مشكلة «التاكس» (الضريبة). كانت الضريبة تحسم من رواتبهم قبل الدفع على اساس انهم عازبون، ولكن كان لهم الحق في استرجاع قسم منها لصالح ابنائهم الذين هم دون السادسة عشرة. وبما ان هؤلاء الابناء موجودون في اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي، فقد كان موظفو الضريبة يترددون في قبول ما يدعيه العمال الذين ربما كان يحق لهم استرجاع الوف الجنيهات من الضرائب الزائدة.

مشكلة اخرى لليمنيين هي تلك المتعلقة برشوة الناس، او ما يعرف في اليمن باسم «حق القهوة». وكان اليمنيون مضطرين في بعض الاحيان لرشوة المسؤولين البريطانيين بهدف الحصول على اماكن في السفن، وكذلك في بريطانيا نفسها فلربما اضطروا لدفع الرشوة في بعض المصانع من اجل الحصول على عمل اضافي او نوبات ليلية. وكان على اليمني، من اجل الحصول على جواز سفر من السلطات البريطانية في عدن خلال الخمسينات، ان يثبت انه مواطن احدى المحميات الانكليزية. وهذا يعني بالتالي ضرورة الحصول على وثيقة توظيف من احد المشايخ او السلاطين المحليين تؤكد ان الشخص المعني من اتباع ذلك الشيخ... وكان ثمن هذه الوثيقة باهظاً في معظم الاحيان. وحتى في بريطانيا، عندما كان الشيوخ المحليون يزورون اولئك الذين اعطوهم وثائق توظيف في اليمن، فقد كانوا يتوقعون الحصول على هدايا قيّمة من «رعاياهم».

ويكتب هاليداي ان وضعاً غريباً نشا في الستينات في بيرمنغهام عندما كان بعض الحكام اليمنيين يزور مصنع «بي. اس. ايه» في «سباركبروك» لشراء الاسلحة وارسالها الى اليمن للقتال ضد النظام الجمهوري في اليمن الشمالي او ضد الثوار في اليمن الجنوبي. فقد كان هؤلاء يطالبون «رعاياهم» بالهدايا، علماً ان معظم هؤلاء – في ذلك الوقت – كانوا يرسلون الاموال لدعم الجمهوريين والثوار في معاركهم ضد الشيوخ والسلاطين.

لكن في اواخر السبعينات وطيلة الثمانينات شهدت الجالية اليمنية تراجعاً في عدد افرادها، ووصل العدد في مطلع التسعينات الى حوالى ٨٠٠٠ شخص. اذ لم تحدث اية هجرة جديدة الى بريطانيا في حين غادر قسم من العمال عائداً الى بلاده هرباً من الركود الاقتصادي. وفي مدينة شيفيلد تراجع عدد اليمنيين من ٨٠٠٠ في ١٩٧٢ الى ٢٠٠٠ في ١٩٩٠، ومن هؤلاء حوالى ٨٠ في المئة عاطلون عن العمل. وتعرض اليمنيون، الذين كان ينظر اليهم كما الباكستانيين والآسيويين الآخرين، لحملة عنصرية متصاعدة في اواخر السبعينات والثمانينات. وعلى الرغم من ان عدد افراد الجالية اليمنية تراجع بحدة اخيراً، فان كتاب هاليداي ينتهي بمعلومات متفائلة عن اوضاعهم المتحسنة. فقد ازداد وعي السلطات البريطانية بالمصاعب التي عاناها المهاجرون، واتسعت الاتصالات بين الجماعات اليمنية والاجهزة البلدية المحلية، وتوافر التمويل لمجموعة من البرامج المخصصة للجالية.

Arabs in Exile: YEMINI Migrants in Urban Britain
- Fred Halliday.
I.B.Tauris - London.
ISBN 1 - 85043 - 499 - 9



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

«حقائق» اليمن هي الحزب الأول الفائز بالانتخابات

● جرت الانتخابات اليمنية باسم الأحزاب ولكنها في الحقيقة كانت شيئاً غير ذلك

دارت معركة الانتخابات اليمنية رسمياً باسم الاحزاب، ولكنها دارت عملياً باسم «الوقائع» اليمنية، وباسم «الحقائق» اليمنية القائمة على الارض.

الحقائق اليمنية القائمة على الارض ما زالت اقوى من كل الاحزاب، ومن بينها حتى الحزب الفائز باكبر الأصوات، «المؤتمر الشعبي»، الذي يرفض حتى الآن ان يضيف لاسمه كلمة الحزب.

الحقائق اليمنية القائمة على الارض هي: القبيلة، والعائلة، والسمعة الحسنة.

والحقائق اليمنية القائمة على الارض، هي رجال الاقتصاد، ورجال الجيش، والموظفون، اي كل ما يرمز لبناء مؤسسة الدولة.

والحقائق اليمنية القائمة على الارض، هي الاستقرار، الاستقرار الذي فتح باب التنمية، ومد الطرق، واستخراج النفط وبناء الجامعة وانجاز الوحدة.

ويأتي بعد ذلك كله دور الاحزاب، ودور «المؤتمر الشعبي» بشكل خاص، فهذا الحزب لم يفز باغلبية الاصوات، ويفارق كبير على الآخرين، لانه حزب، وإلا فان الانتخابات اليمنية ستكون نسخة مشابهة للانتخابات الفرنسية الاخيرة مثلا. لقد فاز «المؤتمر الشعبي» بالاغلبية، لانه مثل عمليا كل حقائق الحياة اليمنية التي ذكرناها اعلاه، فهو النخبة الساعية للتحديث، والتي عرفت ان طريق التحديث في اليمن يمر عبر التحالف مع القبيلة، فتحالفت معها واعطت رجالها مكانتهم ودورهم، وفسح هذا التحالف المجال امام الاستقرار، الذي فتح باب التنمية والتطوير... وأمام اجراء الانتخابات ايضا.

ولعل هذا يفسر: لماذا لا يغضب زعماء حزب الاصلاح حين لا يفوزون بنسبة كبيرة. كما يفسر ارتياح شيخ قبائل بكيل لان 14 مرشحاً من «المؤتمر الشعبي» فازوا في مناطقه.

ويأتي بعد ذلك كله الحديث عن الاحزاب. ليس استخفافاً بهم، وباهمية ما يمثلونه من فكر وتيارات، بل من اجل القول، ان الحزبية لم تصل بعد الى الحد الذي تكون فيه إساس الحياة السياسية في اليمن.

اما ترجمة هذا كله بعد الانتخابات، فعنوانها الاصيل هو الاصرار على فكرة حكومة الوحدة الوطنية الشاملة، فمن خلالها يمكن امتصاص الصراعات، ومن خلالها يمكن تعميق التحالفات، ومن خلالها يمكن الاقرار بالوقائع والتطلع الى التغيير.

بلال الحسن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحوادث

اللبنانية

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣

علي صالح البيض:
اذا خسرنا... نعارض



الرئيس علي عبدالله صالح

■ اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض انهما يقبلان نتائج الانتخابات اليمنية وسيتخليان عن السلطة للحزب الذي يفوز باغلبية فيها.

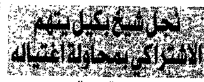
وكان الرئيس اليمني ونائبه يتحدثان في مؤتمر صحافي مشترك عقداه في القصر الجمهوري بصنعاء عشية جولة الاقتراع التي تمت يوم الثلاثاء الماضي، ولم يستبعد الاثنان تحول حزبيهما الى المعارضة، وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اذا ما أسفرت نتائج الانتخابات عن سقوط مرشحيهما. وكان الشيخ عبدالله الاحمر قد اكد انه وحزبه (التجمع اليمني للاصلاح) يقبلان بنتائج الانتخابات مهما كانت، متوقعا ان يفوز الحزبان الحاكمان فيها نظرا الى «انهما كل شيء من المال الى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٣



نجل شيخ بكيل يتهم الاشتراكي بمحاولة اغتياله

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ أعلن الشيخ محمد بن ناجي الشايف نجل الشيخ ناجي الشايف شيخ قبائل بكيل انه نجا اول من امس من محاولة لاغتياله بعد فوزه بمقعد في احدى دوائر محافظة صنعاء. واتهم الحزب الاشتراكي بالوقوف وراء المحاولة التي قال انها ادت الى مقتل اربعة من مرافقيه واصابة اربعة آخرين بجروح.

وقال الشايف في اتصال هاتفي مع «الحياة» انه بعد فوزه بمقعد دائرة رجوزه قرب صنعاء وبينما كان عائداً الى العاصمة في موكب من ٢٠ سيارة مع رجاله اطلقت النار على الموكب من تل مرتفع «ما أدى الى مقتل اربعة من انصاري واصابة اربعة آخرين بجروح». واضاف: «اني اتهم الحزب الاشتراكي الذي هزم مرشحه في دائرتي».

وصرح مصدر مسؤول في الاشتراكي بأنه بعد فوز مرشح الحزب السيد علي جميل في الدائرة ٢٨٠

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٢

نجل شيخ بكيل يتهم الاشتراكي بمحاولة اغتياله

تتمة الصفحة الاولى

في منطقة حبور ظليمان شمال صنعاء «تطورت الاحداث وتدخل احد انجال الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر مع بعض الجنود وحصل تبادل لاطلاق النار ما ادى الى مقتل ٤ من الحزب الاشتراكي وعدد آخر من انصار الطرف الآخر».

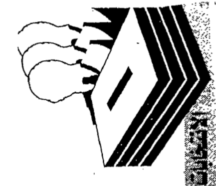
وقال المصدر ان الحزب سيقدم مذكرة يطعن فيها بنتائج اكثر من ٥٠ دائرة في المحافظات الشمالية والشرقية ومنها دائرة عبس في الحديدة «حيث اخذ مسؤول الامن الصناديق وراح يفرزها مع الجنود».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : 1 مايو 1992



الانتخابات اليمنية

الناخبون اليمنيون فضلوا من يعرفونه

اكتساح كامل للاشتراكي في عدن وانحسار للمؤتمر الشعبي والاصلاح



عدن: «الشرق الأوسط»

اعلنت اللجنة الاشرافية على الانتخابات في محافظة عدن - في ساعة متاخرة من مساء اول من امس - نتائج دوائر المحافظة، ما عدا الدائرة رقم 27، التي لم يكن الفرز قد انتهى فيها بعد، واسفرت تلك النتائج عن فوز مرشحي الحزب الاشتراكي في جميع الدوائر التي اعلنت، ثم اعلنت نتيجة الدائرة 27 صباح امس لصالح مرشح الاشتراكي ايضا.

وجدير بالذكر ان الحزب الاشتراكي حقق فوزاً كبيراً في المحافظات الجنوبية والشرقية، التي كانت تشكل الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة، على الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت اليه بشان الحكم الشمولي، وحرمان المواطنين من الحريات الاساسية، ولكن الحزب كان دائماً يراهن على رصيده المعتمد على توفير السلع الاساسية، ودعم الاحتياجات الضرورية مثل الرعاية الصحية والضمانات الاجتماعية.

واوضح استطلاع للراي اجرته «الشرق الأوسط» في عدن ان عدداً كبيراً من ابناء المحافظة احتفظوا بتاييدهم للحزب الاشتراكي، وكان ذلك يرجع الى عدة اسباب اضعفت مواقف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، اضافة الى ان حزب البعث ليست له ارضية في الجنوب على الاطلاق.

فقد انحسر تاييد تجمع الاصلاح بعد ان اتهم الشيخ محمد عبد الرب جابر - رئيس فرعه في عدن - ابناء المدينة «بتشجيع الدعارة»، واكد - في تصريح لـ «الشرق الأوسط» - ان «هناك بيوتاً لهذا الغرض بتصريح رسمي»، وان «الشرطة تقبل بوجودها». واعتبر ابناء عدن ذلك اساءة لا تغتفر لمدينتهم، كما انهم لم يقبلوا رفض الإصلاح ترشيح المرأة في الانتخابات، ومجرد استخدام صوتها للترجيح كفة مرشحيهم، على عكس ما اكده مفتي اليمن.

أما المؤتمر الشعبي العام فإن ابناء المحافظات الجنوبية يعتبرونه مسؤولاً عن المركزية وجمود الادارة، التي ترتب عليها تاخير صرف رواتب الموظفين والعمال في مؤسسات القطاع العام واجهزة الحكومة في المحافظات الجنوبية، ونقص السيولة لدى البنك المركزي بسبب عدم التنسيق بين البنك المركزي اليمني في صنعاء وفرعه في عدن، وهي اجراءات نجح الحزب الاشتراكي في التملص من مسؤوليتها، والقى تبعتها على الخلاف بينه وبين المؤتمر الشعبي العام (شريكه في الحكم خلال الفترة الانتقالية).

وكذلك يحمل ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية المؤتمر الشعبي العام مسؤولية الارتفاع الهائل في الاسعار بعد الوحدة، ويضربون مثلاً على ذلك بارتفاع ثمن علبة اللبن من 30 شلناً الى 300 شلن، كما ارتفع سعر الأرز الى عشرة امثاله ايضا، ولكن ارتفاع الرواتب الجنوبية - حتى تتساوى مع رواتب العاملين بنفس الوظيفة في الشمال - لم يساعد على استقرار مستوى المعيشة.

ولا ينسى ابناء عدن - على وجه الخصوص - «الاهمال» الذي تعرضت له مدينتهم بعد الوحدة، وينظرون بشك الى لقب «العاصمة الاقتصادية» الذي اطلق عليها، لأن مشروع المنطقة الحرة تعثر بسبب فقدان الارادة السياسية لتنفيذه، في الوقت الذي ادى فيه نقل العاصمة الى صنعاء الى تخفيض اهمية المدينة بشكل كبير. وكانت كارثة السيول التي احدثت اضراراً بالغة في عدن، وعدم توفير اعتمادات كافية لمعالجتها وإزالة اثارها، ثم تاخير زيارة الرئيس ونائبه لتفقد الاضرار الناتجة عنها سبباً آخر جعل ابناء عدن يفضلون «الشيطان» الذي يعرفونه على اولئك الذين لم يعرفوهم بعد.

كشف بأسماء الفائزين في دوائر عدن
«جميعهم من مرشحي الحزب الاشتراكي»

تسلسل	رقم الدائرة	اسم الفائز	عدد الأصوات التي حصل عليها
1	19	محمد علي حماية	4191
2	20	زكي محمد حسين خليفة	6370
3	21	قاسم عبد الرب صالح عفيف	5635
4	22	عثمان عبد الجبار راشد علي	8519
5	23	عبد الله علي صالح خوباني	5414
6	24	خوله احمد شرف احمد	6467
7	25	انيس حسن يحيى احمد	6182
8	26	الدكتور محمد سعيد مقبل صالح	5747
	27	احمد ناصر	7600
	28	عبد الله صالح عمر السبيلي	7393
	29	سالم داهق علي مبارك	3982



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

وفد الرقابة الدولية يكشف بحذر عن بعض التجاوزات

الأميون إحدى معضلات الانتخابات

صنعاء: من محمود منصر

اظهر فريق الرقابة الدولية على الانتخابات اليمنية موقفاً اتسم بالحذر والتحفظ إزاء النتائج الأولية لعملية الاقتراع والتي قوبلت بسيل من الشكاوى التي رفعتها احزاب ومرشحون من العديد من الدوائر الانتخابية في مختلف المحافظات.

وركز وفد الرقابة الدولية في تقرير اولي اول من أمس على أهم الملاحظات الايجابية التي سجلها، معتبراً أن اليمن خطت خطوة بالانتخابات التشريعية خطوة مهمة من حيث المبدأ باتجاه النظام الديمقراطي الذي ستظل تواجهه تحديات التحديث والتنمية والوحدة.

وقالت مارجريت تومسون نائب رئيس المعهد الجمهوري الأمريكي ان عملية الاقتراع مرت بسلام وبطريقة نظامية غير متوقعة وعلى مرأى ومسمع من المراقبين الدوليين في معظم الدوائر الانتخابية في البلاد.

واشارت الى أن هناك بعض المظاهر المشجعة في التجربة اليمنية منها:

● التزام الشعب اليمني بنهج التعددية، وحماس الناخبين الكبير.

● التزام المسؤولين اليمنيين بتقسيم الدوائر الانتخابية وايضا بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، بالاضافة الى الدور البناء الذي قامت به قوات الأمن، ووجود المنظمات الشعبية المهتمة بالعملية الانتخابية، ونمو الصحافة المحلية التي تمثل تنوعاً كبيراً في الأداء، ومشاركة المرأة السياسي كناخبة ومرشحة.

واكد التقرير الأولي انه رغم كل تلك الانجازات جرت يوم الاقتراع مخالفات متعددة يبدو أنها لم يكن لها في الوقت المبكر تأثير كبير على نتائج الانتخابات. وبالاضافة الى ذلك كانت هناك بعض الملاحظات المحددة حول الظروف التي سبقت الانتخابات، والتي تتطلب اتخاذ خطوات اضافية في المستقبل من اجل ضمان سلامة الديمقراطية في اليمن على المدى البعيد.

واقترحت مارجريت تومسون العمل على تسجيل الناخبين بنسبة متكافئة مع تعداد السكان في اليمن، واتخاذ مزيد من الضوابط لاجراءات التصويت بالنسبة للأميين، والحد من سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام الرسمية. واشارت ايضا الى ان وضع المنظمات المدنية المهتمة بالديمقراطية يحتاج الى مزيد من الاهتمام والتطوير. وقالت ان درجة العلنية في عملية التفاوض السياسية كانت كبيرة قبيل اجراء الانتخابات، بالاضافة الى ملاحظات اخرى على تصميم البطاقة الانتخابية، وكفالة حق الانتخاب للعاملين في لجان الانتخاب والأمن.

واكدت ان هذه الملاحظات اولية وسيعد فريق الرقابة الدولية تقريراً تفصيلياً يتضمن جميع الملاحظات حول العملية الانتخابية اليمنية خاصة ان المعهد الجمهوري الدولي اشرف على وفد الرقابة الدولية بعد ان اجرى العديد من التحليلات السياسية عن اليمن خلال الأشهر الـ18 الماضية توجت بارسال هذه البعثة.

وبينما طرح مراسلو الصحف ووكالات الانباء العديد من الاسئلة والاستفسارات المتعلقة بالتجاوزات التي حدثت، وبالشكاوى التي رفعها بعض الأحزاب.

قالت مارجريت تومسون نائبة رئيس المعهد الجمهوري ان الشرعية الاساسية للانتخابات تأتي من وجهة نظر الشعب اليمني نفسه وهو الذي يعبر خلالها عن ارائه. واشارت الى ان وجود المراقبين إنما يهدف الى المساعدة على انجاح الفعلية الديمقراطية. وقالت أن المراقبين غطوا 150 مركزاً انتخابياً في 50 دائرة، واعتمدوا على جمع المعلومات من اللجان المحلية وعن طريق مشاهدة الواقع ومتابعة اجراءات الاقتراع وايضا من الأحزاب السياسية.

وبينما كانت عملية فرز الأصوات ما تزال مستمرة في أكثر من نصف الدوائر الانتخابية في البلاد، بدا المراقبون الدوليون على درجة كبيرة من الحذر خاصة في الاشارة الى عوامل التزوير التي تدور بشأنها تكهنات كتسرب بعض بطاقات الاقتراع الى المعسكرات والمغالطة التي حصلت للأميين حيث اعتبرت معظم شكاوى الأحزاب انه جرى تلاعب في اصوات الأميين وربما اكرهوا في بعض المناطق على التصويت لصالح مرشحي الأحزاب الكبيرة.

وفي هذا الصدد قال احد المراقبين ان الأمية كانت من أبرز العوامل التي عقدت العملية الانتخابية رغم الاحتياطات التي اتخذها القانون اليمني لمساعدة الأميين على الادلاء بأصواتهم.

أما في ما يتعلق باحداث العنف واطلاق النار، واحتجاز صناديق الاقتراع في بعض المراكز فلم يتضمنها تقرير وفد المراقبين، واكتفوا بالقول في المرحلة الأولى انهم يدركون ان هناك مشكلات من هذا النوع، ولكن هذه المشاكل ظلت في تقديرهم دون مستوى التأثير على النتائج. واعتبر هذا الرد جزءاً من دبلوماسية يتبعها المراقبون الدوليون في اليمن لمجاملة السلطات الرسمية إلا انهم قالوا ان عملية المراقبة ومتابعة المشكلات ستتواصل حتى تحدد بشكل دقيق في التقرير النهائي الذي سيعد لاحقاً.

واكتفى المراقبون الدوليون بإبداء ملاحظاتهم على المرحلة التي سبقت عملية الاقتراع، وعلى يوم الاقتراع فقط، وتجنبوا حتى اول من امس ذكر اية ملاحظات حول عملية فرز الأصوات واعلان النتائج وما يتعلق بالتضارب بين الأرقام المعلنة في لجنة الانتخابات بصفة غير رسمية، وبين الأرقام التي تسربها غرف العمليات الخاصة بالأحزاب السياسية حيث احدثت تصريحات المسؤولين في لجنة الانتخابات بلبلة في الأوساط المهتمة والمتابعة، وخلقت حتى نهار الخميس الماضي حيرة في تصديق اي



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

من الارقام المعلنة، فضلا عن اسراع عدد من الاحزاب السياسية الى التراشق وتبادل الاتهامات حول التزوير، وممارسة الضغوط واستخدام اجهزة الأمن، وكل وسائل الضغط للتاثير على النتائج.

كما سارع العديد من المرشحين في عدن وصنعاء الى الطعن في نتائج بعض الدوائر الانتخابية، وهو ما لم يسجله المراقبون الدوليون بل لم يشيروا اليه في المؤتمر الصحافي الذي عقدوه صباح الخميس الماضي في فندق تاج سبأ.

ولم يفصحوا في معرض ردودهم على اسئلة الصحافيين عن مدى تاثير احزاب السلطة على الانتخابات، واكتفوا بالقول ان هناك اشياء كثيرة تستدعي اعادة النظر فيها خاصة استخدام المال العام، وتكاليف الحملات الانتخابية للمرشحين، ووسائل الاعلام.

من جانب آخر كشفت «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» عن ارتكاب مخالفات في بعض الدوائر الانتخابية منها تزوير اسماء المرشحين بالنسبة للناخبين الاميين، ووقوع اعمال استفزازية من جانب بعض المرشحين، لبث الشائعات والتجمهر بالسلاح، وتاخير بدء عملية الاقتراع عدة ساعات في بعض الدوائر، وممارسة الاستفزازات الامنية تجاه بعض الناخبين، وتوقف عملية الاقتراع في بعض الدوائر الانتخابية للاشتباه في بعض اعضاء اللجان، او بخلاف بين المرشحين.

كما ان بعض الدوائر تاخرت فيها عملية الفرز اما لاحتجاز المرشحين لبعض الصناديق، او لمحاصرة لجان الفرز وتطويقها كما حدث في الدائرتين 223، و250 في صنعاء. ولم يبد اعضاء اللجنة الوطنية، وهم مراقبون محليون، اية ملاحظات اخرى وقالوا ان التقارير والمعلومات تصلهم تباعاً من مندوبيهم في المحافظات: وكشفوا في مؤتمر صحافي اول من امس ان اللجنة الوطنية لم تتخذ اية اجراءات، ولم تبذل اي جهد من اجل جمع مزيد من الادلة، والتحري في البلاغات والمخالفات التي وصلتها من المحافظات.

ورغم الشائعات التي تسود الحياة العامة فإن قدراً من الغموض ما يزال يحيط بما يجرى في الدوائر المتبقية، وقد لا يصل المراقبون الى كل ما يمكن ان يعززوا به قولهم مستقبلاً انهم شاهدوا كل ما جرى في الانتخابات اليمنية.

٠٠٠١٢٤



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المركز الثاني في الانتخابات اليمنية يحسمه المستقلون

الاشتراكي: ٢٥ قتيلاً في مواجهة مع الاصلاح

□صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ قبل ساعات من اعلان النتائج الرسمية للانتخابات اليمنية، اظهرت النتائج شبه الرسمية الواردة من المحافظات والتي شملت ٢٩٩ من اصل ٣٠٠ دائرة ودائرة ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح حصل على ١٢٠ مقعداً والتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر على ٦٨ والحزب الاشتراكي الذي يتزعمه السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة على ٥٨، وحزب البعث على ٧. وحزب الحق على ٢، والناصريون على ٣، والمستقلون على ٤١.

واكد الحزب الاشتراكي في مؤتمر صحافي عقده امس في مقره في صنعاء انه حصل على ٥٨ مقعداً اضافة الى ١٣ مقعداً فاز بها مرشحون من الحزب، لكنهم خاضوا الانتخابات كمستقلين. واضافة الى هؤلاء قال الدكتور سيف صائل رئيس اللجنة التنظيمية للحزب ان «هناك بالفعل مستقلين لكن الحزب كان يدعمهم».

واعتبر الحزب الاشتراكي انه استطاع ان يحتل المركز الثاني بفضل المستقلين، علماً ان الاصلاح يستطيع ان يقول انه الحزب الثاني اذا أخذ في الاعتبار الفائزون الذين ترشحوا باسماء احزابهم. وقالت مصادر سياسية ان المركز الثاني سيحسمه المستقلون الذين سينضمون الى الاشتراكي والاصلاح.

وافادت مصادر المؤتمر الشعبي انه اضافة الى المقاعد الـ ١٢٠ التي فاز بها مرشحو المؤتمر هناك ١٩ مستقلاً ينتمون الى الحزب.

واعلن الاشتراكي في المؤتمر الصحافي الذي عقده ثلاثة من اعضاء مكتبه السياسي هم اضافة الى سيف صائل، السيدان جار الله عمر وابو بكر باذيب ان انصار الشيخ حميد الاحمر نجل الشيخ عبدالله الاحمر «اعتدوا على لجنة الفرز في الدائرة ٢٨٠ في ظليمة (محافظة حجة) أثناء تأدية اعضائها عملهم واستولوا على كل الصناديق بعدما تبين ان مرشح الاشتراكي علي جميل متقدم على منافسيه».

واتهم الحزب ايضاً انصار الاحمر بـ «إشعال حرب أهلية في المنطقة ما ادى الى مقتل ٢٥ شخصاً واصابة ٥٠ آخرين بجروح اضافة الى تدمير مقر الحزب في ظليمة ومنازل لانصار المرشح».

لكن مصدراً في الاصلاح اتصلت به «الحياة» قال ان «هذا الكلام غير صحيح وان الاعتداء وقع على الشيخ حميد ونفذه اتباع الاشتراكي الذين قتلوا احد مرافقيه كما سقط عدد من الجرحى». واكد انه «لم يسقط اي قتلى في صفوف الاشتراكي لأن مكامن نصبت للشيخ حميد ومرافقيه». ودعا «من يهمه الامر الى زيارة المنطقة للتاكد من ذلك».

وادت الاحداث التي شهدتها الدائرة ٢٨٠ الى توقف الفرز فيها، وهذا يعني ان عدد الدوائر التي لن تعلن نتائجها ارتفع الى اثنتين.

واظهرت النتائج التي اعلنت امس ان امرأة ثانية فازت بمقعد في مجلس النواب اليمني هي السيدة منى باشراحيل وتنتمي الى الحزب الاشتراكي في محافظة حضرموت، وكانت المرأة الاولى الفائزة هي السيدة خولة

التتمة في الصفحة (٤)

شرف من الاشتراكي في عدن. كذلك اعلن فوز السيد محمد علي ابو لحوم في الدائرة ٢٥٠ بعد منافسة شديدة مع مرشح المؤتمر. ولم يكن الفارق بينهما سوى ٤٣٠ صوتاً.

وشدّد الحزب الاشتراكي في مؤتمره الصحافي على ان النتائج التي حققها في المحافظات الجنوبية والشرقية تشكل اعادة الاعتبار اليه اذ قال جارالله عمر: «ان مواطني المحافظات التي حكمها الحزب طوال ٢٥ عاماً وصلوا الى تقويم صحيح للحزب الاشتراكي حاضراً ومستقبلاً في وقت كان خصوم الحزب يحاكمونه على ماضيه. لكن مواطني المحافظات تولوا الحكم على الحزب بانفسهم. ان مواطني هذه المحافظات تقبلوا الجانب الايجابي من تجربة الحزب وقبلوا نقده الذاتي لهذه التجربة وهم يؤيدون السياسية المتطورة للحزب وليس ما كانت عليه هذه السياسة». واكد ان «الحزب يعلن اعترافه بنتائج الانتخابات ويتقبل هذه النتائج على رغم اي ملاحظات جزئية على هذه الحالة او تلك». وقال: «لدينا ٥٠ طعناً في ٥٠ دائرة».

واعلن سيف صائل: «اننا نحتل المركز الثاني لكننا نحتل المركز الاول في المحافظات الجنوبية والشرقية، نحن القوة السياسية الوحيدة في هذه المحافظات». وقال ابو بكر باذيب رداً على سؤال عن مستقبل العلاقة بين الاشتراكي والاصلاح: «لم نقل يوماً اننا ضد اي تحالف او اتفاق سياسي مع اي حزب بصرف النظر عن اي انتقادات لدينا لهذا الحزب او ذاك، بل نعتقد بان المستقبل يحتاج الى تحالف وطني واسع بما في ذلك التوصل الى اتفاق سياسي مع الاصلاح لاننا نعتقد باننا نواجه مشكلات جدية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وهذا يتطلب وحدة وطنية واسعة».

ولوحظ ان المشاركين في المؤتمر الصحافي جلسوا تحت صور للمسؤولين الاربعة الكبار الذين قتلوا في احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ في الشطر الجنوبي وهم عبدالفتاح اسماعيل وعلي عنتر وعلي شائع هادي وصالح مصلح قاسم.

واستمرت امس الشكاوى من «تجاوزات» ارتكبت في اثناء الانتخابات واصدر حزب «رابطة ابناء اليمن» بياناً جديداً عن «خروقات» في الدائرة ١٩٢ استهدفت مرشح الحزب السيد صالح احمد حسين الجريري. وجاء في بيان الحزب الذي لم يفز باي مقعد على رغم ان امينه العام السيد محسن بن فريد كان مرجحاً فوزه في احدى دوائر شبوه «ان حزب رابطة ابناء اليمن اذ يعلن رفضه النتائج النهائية في الدوائر التي شارك فيها مرشحوه، يطعن فيها بسبب التجاوزات والخروقات والتزييف والتزوير».

عدن

ومن عدن كتب إقبال علي عبدالله ان مرشحي احزاب المعارضة في عدن الذين خسروا الانتخابات عبروا عن «قلقهم وشكهم في نتائج الفرز التي اعلنت اول من امس في المحافظة وجاءت كلها لمصلحة مرشحي الحزب الاشتراكي». واكد هؤلاء في مؤتمر صحافي عقد امس ان «هذه النتيجة جسدت عدم صدقية الحزب الاشتراكي في التعامل مع الاحزاب الاخرى في شكل ديموقراطي الامر الذي سيعكس نفسه على طبيعة التعامل مع الحزب مستقبلاً».

واشار المتحدثون في المؤتمر الصحافي وابرزهم السيد عمر الجاوي الامين العام للتجمع الوحدوي اليمني الذي خسر في الدائرة ٢١ في مدينة خورمكسر امام مرشح الاشتراكي قاسم عبدالرب الذي نال ٥٦٣٥ صوتاً، الى ان «الاشتراكي مارس ضغوطاً على الناخبين لدى الادلاء باصواتهم لمصلحة مرشحيه الى جانب احتكاره الحملات الدعائية التي جرت قبل يوم الاقتراع» واكدوا عزمهم على «تقديم الطعون الى المحكمة الدستورية».

الى ذلك اعلن عدد من المستقلين الفائزين في الانتخابات في عدن ولحج امس انضمامهم الى الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي في البرلمان الجديد وهم احمد ناصر فضل ومحمد سعيد مقبل (عدن) وعلي منصر محمد مقبل وزيد احمد محمد ومحمد ناجي سعيد (لحج).

النتائج الاولية للانتخابات البرلمانية فى اليمن

١١٢ مقعدا للحزب الحاكم.. وتقدم التيار الإسلامي علي الحزب الاشتراكي

صنعاء ـ وكالات الانباء: اشارت امس النتائج الاولية للانتخابات البرلمانية اليمنية الى تراجع شعبية الحزب الحاكم بزعامة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح. واشارت النتائج الى تقدم حزب التجمع اليمنى للاصلاح على الحزب الاشتراكى. اوضحت النتائج ان حزب التجمع الاسلامى حصل على ٤٧ مقعدا مقابل ٤٠ مقعدا للحزب الاشتراكى. واظهرت النتائج حصول حزب المؤتمر الشعبى العام على ١١٢ مقعدا. كما اشارت النتائج الى حصول حزب البعث على ٤ مقاعد وللمستقلين على ٣٥ مقعدا. اتهم انصار الحزب الاشتراكى بتزوير الانتخابات فى مدينة عدن معقل الماركسيين وطالبوا باجراء تحقيق فى عمليات التزوير. كما اشارت بعض المصادر الى وقوع مخالفات فى عدة مناطق. نفى المراقبون الدوليون امكانية تأثير عمليات التزوير على نتائج الانتخابات واوضحوا ان عمليات التزوير قليلة جدا.. وينتظر اعلان النتائج لاول



على عبدالله صالح

انتخابات برلمانية منذ اتمام الوحدة اليمنية خلال الساعات القادمة. وينص القانون على اعلان النتائج خلال ٣ ايام من موعد اغلاق صناديق التصويت الثلاثاء الماضى. وفى الوقت نفسه اشاد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح باجراء الانتخابات البرلمانية فى اليمن.

وضح ان الانتخابات البرلمانية تمثل البداية الصحيحة للعمل السياسى فى اليمن وتعهد باجراء اصلاحات اقتصادية لرفع معدلات التنمية فى اليمن واوضح إنه سيقوم بانهاء ازدواجية السلطات بين البرلمان والحكومة ورئاسة الدولة. واكد نزاهة الانتخابات وعدم حدوث عمليات تزوير. شار صالح الى قيام مراقبين دوليين بالاشراف على الانتخابات.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

مسئول يمني لـ «العالم اليوم»:

النية تتجه لعقد تحالف واسع لكل القوى للمشاركة في الحكم

□ كتب - مجدي الدقاق:

أكد مصدر سياسي مسئول في العاصمة اليمنية صنعاء أن نتائج الانتخابات البرلمانية عكست بصورة واضحة موقف كافة الأحزاب والقوى السياسية في بلاده. وقال المصدر الذي كان يتحدث تليفونيا مع «العالم اليوم» عقب إعلان النتائج الأولية للانتخابات أنه يعتقد أن الاتجاه العام الذي ستسفر عنه الانتخابات بشكلها النهائي لن يغير خريطة التمثيل السياسي للأحزاب في الحكم وإن كانت النية تتجه لعقد تحالف واسع يشمل كل القوى ويسمح حتى للأحزاب الصغيرة بالمشاركة في السلطة وإن كانت القيادة ستظل في أيدي حزب الأغلبية «المؤتمر الشعبي العام» وحلفائه. ووصف المسئول اليمني إجراء الانتخابات في بلاده بأنها أهم المراحل التي شهدتها اليمن وتوقع أن يتجه اليمنيون بعد إعادة تشكيل مجلس النواب وإجراء انتخابات القيادة السياسية الجديدة إلى مرحلة البناء والإصلاح الاقتصادي وتجاوز مرحلة الفترة الانتقالية وتعزيز علاقات اليمن الخارجية وخاصة مع دول الجوار. ورفض المسئول الإفصاح عن طبيعة المجلس الذي سيحكم البلاد وهل سيستمر مجلس الرئاسة أم أن هناك شكلا آخر للحكم مثل وجود رئيس للبلاد ونائب له وإنهاء صيغة المجلس الخماسي أوضح المسئول أن هذا الأمر سابق لأوانه. ولكن الأمر المؤكد أن المؤتمر الشعبي العام وأمينه العام الفريق علي عبد الله صالح سيقود البلاد بعد أن فاز حزبه بأغلبية مقاعد مجلس النواب.

اليمن وصناديق الاقتراع

■ حقق الشعب اليمني انجازاً رائعاً، ينبغي ان يعد بين اعظم انجازاته، بنجاحه في اجراء الانتخابات التي لم تكن ديموقراطية وحرة ومتعددة الاحزاب وحسب وانما الاولى منذ كان اليمن اليمن.

ولا ضرر مطلقاً في ان يتهم هذا المرشح او ذاك، او هذا الحزب الكبير او الصغير، منافسيه بارتكاب مخالفات او تجاوزات او عمليات ترغيب وترهيب اذ ان توجيه مثل هذه الادعاءات – سواء كانت صحيحة او باطلة – ليس فقط حقاً يكفله القانون، بل هو دليل على ان الشعب اليمني بكل شرائحه السياسية والمناطقية والقبلية اخذ الانتخابات في بلاده على محمل الجد مدركاً ان حياته السياسية قد دخلت طوراً جديداً يتولى الحكم فيه من يفوز بالغالبية او يستطيع تشكيلها بتحالفات، ويتسلم دور الرقيب ومصحح المسيرة، او المنغص لها اذا شاء الازعاج، من يحتل مقاعد المعارضة تحت قبة البرلمان.

اجمالاً، كانت الانتخابات، وفقاً لحكم المراقبين الذين دعتهم الحكومة اليمنية للاطلاع على سير العملية الانتخابية، نزيهة وحرة وإن لم تخل من شوائب ونواحي قصور. وقد اشار المراقبون في صورة خاصة الى انعكاسات سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام وطريقة تسجيل الناخبين وتصويت الأميين، وهذه أمور ربما لم يكن هناك مفر منها اذ ان وسائل الاعلام تملكها الدولة، وهذه اول ممارسة ديموقراطية على هذا النطاق الواسع في اليمن. وليس استخدام وسائل الاعلام في الدعاية الانتخابية ومحاولة التأثير في الرأي العام امراً تتفرد به الحكومة اليمنية، فالاحزاب الحاكمة في بلدان غربية تفاخر بعراقة ديموقراطيتها تنفق ملايين الدولارات على الدعايات الاذاعية والتلفزيونية والملصقات، مع فارق واحد هو ان وسائل الاعلام فيها تجارية مستقلة في معظم الاحيان ولا تملكها الدولة. اما الامية فقد يكون نصيب اليمن منها اعلى من نصيب البلدان العربية الاخرى، ولا يمكن للتجربة الديموقراطية الحديثة عندما تتجذر الا ان تساعد في محوها وفي توسيع منافذ العلم والمعرفة.

الشكاوى من تزوير او مخالفات في الانتخابات لم تصدر عن جهة واحدة وحسب وانما جاءت من احزاب عدة متنافسة: من الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام والتجمع اليمني للاصلاح وغيرها، لكنها ظلت محددة في طبيعتها تشير الى دوائر انتخابية معينة وليست عامة في شكل اتهامات تكال لذاتها.

لقد تخللت المسيرة نحو الانتخابات حوادث عنف كثيرة في البلاد ولم تكن فترة الاعوام الثلاثة التي مرت منذ توحيد شطري اليمن في ايار (مايو) ١٩٩٠ فترة سهلة بالنسبة الى اليمن، لكن في وسع اليمنيين فعلاً ان يعتزوا بصمود وحدة بلادهم وبأنهم صاروا قادرين الآن على الاحتكام الى صناديق الاقتراع.

يبقى ان نرى الآن وقد هدأ غبار المعارك الانتخابية ماذا ستكون تركيبة حكومة الوفاق الوطني التي تحدث عن نية تشكيلها الرئيس علي عبدالله صالح وماذا ستكون برامجها واولوياتها وكيف ستتعايش مع المعارضة في أجواء تختلف عن عهد الحزبين الحاكمين، الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، مع ان هذين الحزبين يعتزمان في ما يبدو تشكيل كتلة برلمانية واحدة.

ماهر عثمان

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

حزب الرئيس يفوز بـ40٪ من المقاعد

خمسون قتيلاً يمنياً في مواجهة دامية فجرتها الانتخابات بين الاشتراكي والإصلاح

٠٢٠١٣٠

صنعاء : من عبد الله حموده وحمود منصر

سبق العنف نتائج الانتخابات النيابية التي لم يحصل اي من الاحزاب السياسية فيها على اغلبية مطلقة في مجلس النواب الجديد، فقد حصل المؤتمر الشعبي العام (الشريك الشمالي في الحكم) على 40%، وفاز الحزب الاشتراكي (الشريك الجنوبي) بنحو 19%، ولكنه اكد ان حوالي 10% من مقاعد المجلس التي فاز بها مستقلون ستكون ضمن كتلته البرلمانية، بينما حصل تجمع الاصلاح على اكثر من 20%. وتقول مصادر المؤتمر الشعبي العام ان حوالي 6% من مقاعد المستقلين - واجمالي عددهم في المجلس حتى قبل اعلان النتائج رسميا يبلغ 46 مقعدا - ستكون ضمن الكتلة البرلمانية للمؤتمر.

وبينما اجلت اللجنة العليا للانتخابات مؤتمرها الصحافي لاعلان النتائج رسميا حتى ما بعد إعداد هذا الخبر للطبع باكثر من ساعتين، تبدو الارقام - التي حصلت عليها «الشرق الاوسط» - شبه مؤكدة، وكان هناك تخوف من تأجيل اعلان النتائج حتى صباح اليوم. ويرجع تاكيد الأرقام الى اتفاق مصادر الحزبين الحاكمين عليها.

وشاب اكتمال الفرز في 297 دائرة من أصل 301 - هي مجموع مقاعد مجلس النواب - تفجر قتال مسلح في الدائرة رقم 280 بوادي ضليمة في لواء حجة، بين انصار حميد ابن الشيخ عبد الله الأحمر - مرشح تجمع الاصلاح في الدائرة - الذي يتهمه الحزب الاشتراكي بالاستيلاء على صناديق الاقتراع بالقوة، ومنع عملية الفرز، مما ادى الى انفجار الموقف ومقتل 50 شخصا على الأقل - حسب أخر الانباء التي وصلت الى مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي - وأصابة عديدين آخرين بجروح.

ويذكر ان هذا الحادث هو حادث العنف الوحيد الذي وقع في المرحلة النهائية من عملية الانتخابات، وتجهد سلطات الامن لاحتوائه، حتى لا يتفاقم الموقف بشكل متزايد، بسبب نفوذ الشيخ الاحمر زعيم قبائل حاشد. ويبدو ان ذلك زود الحزب الاشتراكي بمبرر قوي لمعارضة احتمال تولي الشيخ عبد الله الأحمر رئاسة مجلس النواب الجديد، وهو احتمال قوي ومطروح حاليا على الساحة، في مواجهة المرشح الآخر القوي - الذي تذكره التكهنات - وهو المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء الحالي.

وقد اعلن جار الله عمر - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - قبول الحزب بالنتائج حتى قبل اعلانها رسميا. واشار الى

التتمة .... ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

خمسون قتيلاً

تقديم اكثر من 50 طعنا قضائيا في دوائر مختلفة، وأكد التزام الحزب بقبول قرار المحكمة اليمنية العليا بالفصل فيها.

وادان الحزب الاشتراكي موقف تجمع الاصلاح في حجة، وفسر ذلك بأنه دليل على عدم قبول الشيخ الأحمر «ان ولاء المرشح والناخبين للوطن يأتي قبل الولاء له»، واتصلت «الشرق الاوسط» باللجنة الاعلامية للاصلاح وتحدثت مع سيف الشميري، فأحال السؤال الى اللجنة العليا للانتخابات (الخاصة بتجمع الاصلاح) ولكن خط الهاتف كان مشغولا طوال الوقت.

وتؤكد مصادر مطلعة اتفاق مصادر مختلف الاحزاب على الارقام التي تنشرها «الشرق الاوسط» بعد مرحلة «الاعلان التكتيكي» عن النتائج، ولكن التجاذب بين اطراف اللجنة العليا للانتخابات، كان السبب في تأخر اعلان النتائج رسميا.

وأكدت مصادر الاشتراكي ان 98% من نواب الحزب هم من الحائزين شهادات جامعية من الدرجة الاولى والعالية، وبينهم اصحاب تخصصات متعددة، ولهم تاريخ حافل في العمل الوطني، وكذلك المرأتين الوحيدتين في نواب المجلس الجديد، وهما خولة احمد شرف في عدن ، ومنى باشراحيل في حضرموت.

٠٤٠١٣٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

أي مفاجأة؟

احد الزملاء الاعزاء فرض علينا عنواناً عريضاً يصف من خلاله احداث الانتخابات اليمنية ذكر فيه ان حزب المؤتمر الشعبي حقق اول المفاجآت.

والذين تابعوا احداث الانتخابات يدركون ان في اليمن مجموعة احزاب يصل عددها الى اكثر من ثلاثين حزبا تتسابق على ٣٠١ مقعد في البرلمان. المفاجأة في عرف زميلنا ان حزب رئيس الدولة، اي المؤتمر الشعبي، هو الذي كسب النتيجة!

فجميع الانتخابات في العالم العربي تعلن بفوز الحزب الحاكم، والمفاجأة الحقيقية يمكن ان تؤرخ لو ان حزباً منافساً، او معارضاً، كسب اغلبية الاصوات، ومن ثم تقلد كراسيه في الانتخابات، مثلما حدث في الانتخابات الجزائرية التي فاز في جولتها الاولى حزب الانقاذ المعارض، مما اضطر الحكومة والجيش الى التدخل، وتعطيل الانتخابات، والغاء النتائج، والزج بالقيادات الفائزة في السجن. تلك النتائج الانتخابية يمكن ان نسميها مفاجأة حقاً.

ولا يمكن لي او لغيري ان يشكك في نزاهة الانتخابات البرلمانية اليمنية الا بعد ان يتثبت من صحة مزاعمه. ولكننا نقيس على الحالة العربية العامة، وقاعدتها ان حزب الدولة، او صاحب اليد الطولى فيها، هو الذي يكسب الانتخابات.

وليس من الضروري ان تزوّر النتائج حتى يسجل حزب السلطة اغلبية ساحقة. بدليل ان احدهم برر نتيجة الانتخابات المصرية الشهيرة التي فاز فيها الرئيس الراحل انور السادات، غفر الله له، وفاز حينها برقمه الشهير 99.99% بقوله ان المواطنين صوتوا بالفعل مع الرئيس.

ولكن نذكر ان الحكومة هي صاحبة الحزب، وموظفي الدولة هم عمال الحزب، واعلام الدولة هو ماكينة دعاية الحزب، وميزانية الحكومة هي خزانة الحزب، والرئيس هو مرشح الجميع، وبالتالي فلم يكن هناك ما يدعو الى التزوير.

بل ان الرئيس السادات استمرأ النتيجة وصار يسجل كل نتائجه بتلك النسبة الرباعية الارقام. حتى انه تجرأ في احدى المرات واستفتى على تعديل الدستور في مسألة تظاهر الناس بالآلاف ضدها في عام 1977، عرفت بقانون حماية الجبهة الوطنية، ورغم اعتراض الكثيرين ظهرت النتيجة مؤيدة بنفس الرقم العجيب. والرئيس عندما كان ينطلق من حزبه، حزب الحكومة المعروف بحزب مصر، كان ينتصر باغلبية ساحقة، وعندما قرر ان يبني حزبا جديدا، سماه الحزب الوطني، يرئسه شخصيا، ظل الحظ حليفه.

ولهذا اختلف كثيرا مع الذين وصفوا نتيجة الانتخابات اليمنية بانها كانت مفاجأة. بل لا يمكن ان توصف سوى انها نتيجة متوقعة جداً، بل كانت مؤكدة. واليمن ليس الوحيد في هذه النتيجة الدائمة، بل ان كل الحكومات العربية تحصل على نتائج باهرة لنفسها. وربما تكون هذه الحكومات لها شعبية ومقبولة من الاغلبية، وربما تستحق النجاح مقارنة بمن ينافسها، ولكن طالما اننا لم نستمتع بعد بنتيجة عكسية سنظل نعرف النتائج مقدماً، ودائماً، الفوز بالسلطة دائماً للسلطة.

٣٣٠١٣٣



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مايو ١٩٩٣

مصرع ٧ من أعضاء الحزب الاشتراكى فى اليمن

صنعاء - ر - اعلن الحزب الاشتراكى فى اليمن عن مصرع ٧ من اعضائه فى هجوم شنته مجموعة من انصار حزب التجمع من اجل الاصلاح الاسلامى فى إقليم حاجا شمال غرب صنعاء أمس الاول. وذكر جار الله عمر عضو اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكى أن انصار حزب التجمع هاجموا مركز للاقتراع بالاقليم واطلقوا صواريخ على مقر الحزب هناك مما أسفر عن مصرع وإصابة العديد من اعضاء الحزب الاشتراكى.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ / ٥ / ١٩٩٣

سقوط ٧٥ قتيلا وجريحا في صفوف الاشتراكي بسبب نتائج الانتخابات

هجوم صاروخي لرجال القبائل وضع اليمن على شفير الحرب الاهلية

صنعاء - رويتر - ا ف ب - اعلن الحزب الاشتراكي اليمني امس ان خمسة وعشرين شخصا قتلوا وان خمسين اصيبوا بجراح خلال هجوم عنيف بالقذائف الصاروخية شنه أمس الاول رجال ينتمون الى قبائل على مقر الحزب في شمال صنعاء.

واعلن جار الله عمر احد مسؤولي الحزب خلال مؤتمر صحفي ان انصارا لاحد ابناء رئيس حركة الاصلاح الاسلامية الشيخ عبدالله حسين الاحمر هاجموا ودمروا بالقذائف الصاروخية مقر الحزب الاشتراكي اليمني.

وقال عمر ان مركز الاقتراع تعرض للهجوم بعدا ن اظهرت النتائج الاولية فوز مرشحي الحزب الاشتراكي في محافظة حجة الواقعة على مسافة ١٢٠ كيلو مترا الى الشمال الغربي من صنعاء والتي تعد معقلا اسلاميا.

وقال ان حميد ابن زعيم حزب التجمع الاسلامي الشيخ عبدالله حسين الاحمر هو الذي قاد الهجوم الذي يعد اول عمل عنيف من نوعه يشوب أول انتخابات متعددة الاحزاب في اليمن الموحد.

وقال عمر ان العديد من انصار الحزب الاشتراكي اصيبوا بجروح في الهجوم وان مسلحي حزب التجمع اخذوا بعض اعضاء الحزب الاشتراكي اسرى.

وقال ان الاسلاميين توجهوا بعدها لمهاجمة وادي ظليمة حيث يعيش معظم انصار الحزب الاشتراكي بعد ان حشدوا قوة كبيرة وهم في طريقهم وقال انهم دمروا عدة منازل في الطريق.

ورد انصار الحزب الاشتراكي على الفور وقتل اربعة منهم .

وهو ثاني حادث من نوعه يقع منذ اغلاق مكاتب الاقتراع مساء في اليمن.

وكان نجل زعيم قبيلة بكيل القوية المرشح الذي فاز في الانتخابات وقع الاربعاء في كمين نصب له بالقرب من قرية برات الجوف التي تقع على بعد ١٥٠ كلم شمال شرق صنعاء . وكان الشيخ محمد ناجي الشايف متوجها مع موكبه المؤلف من رتل من السيارات الى العاصمة عندما هاجمتهم عناصر مجهولة كما قالت مصادر اكيدة . وقد رد مرافقوه فورا على اطلاق النار الا ان اربعة منهم قد قتلوا خلال المواجهة وجرح اربعة اخرون .

من جهة اخرى تعرض دبلوماسيان في صنعاء احدهما اميركي والاخر بريطاني في ٢٦ ابريل الحالي لاعتداء على الطريق المؤدية من صنعاء الى الحديدة غرب وقد تعرضا للضرب من قبل رجال قبائل وسرقت سيارتاهما.

وكان الدبلوماسيان يتوجهان على انفصال الى الحديدة لمراقبة سير الانتخابات في هذة المدينة على البحر الاحمر.

واتهم ثلاثون مرشحاً ينتمون الى المؤتمر الشعبي العام الحاكم والتجمع اليمني للاصلاح (اسلامي) امس الاول الحزب الاشتراكي اليمني .

ومن بين المرشحين الثلاثين ممثلون عن التجمع الوحدوي الناصري اليمني ورابطة ابناء اليمن . واعرب المرشحون الثلاثون خلال اجتماع عقدوه في عدن عن نيتهم رفع مسألة تزوير الانتخابات الى المحكمة العليا اليمنية .

يذكر ان ٢٠ حزبا كانوا يتنافسون في اول انتخابات تشريعية بالاقتراع المباشر منذ توحيد البلاد.

واسفرت النتائج الواردة من ٢٨٤ دائرة انتخابية من بين ٣٠١ دائرة اجريت فيها الانتخابات يوم الثلاثاء الماضي عن حصول حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم على ١٢٠ مقعدا وهو ما يقل عن العدد المطلوب للفوز بالاغلبية المطلقة غير انه يتجاوز ضعف ما حصل عليه اقرب منافسيه.

وحصل حزب تجمع اليمن الاسلامي للاصلاح الذي يعتزم تنظيم اجتماع للمعارضة احتجاجا على تزوير مزعوم



للانتخابات على ٥٨ مقعدا.
وحصل الشيوعيون السابقون من الحزب الاستراكي اليمني الذي حكم اليمن الجنوبي على مدى أكثر من عقدين الى ان اندمج اليمن شماله وجنوبه عام ١٩٩٠ على ٥٠ مقعدا بينما حصل المستقلون على ٤٤ مقعدا.ويقتسم الحزب الاشتراكي اليمني السلطة مع الحزب الحاكم منذ اتمام الوحدة.
وكان الحزب الحاكم قد تعهد قبل الانتخابات بالحفاظ على الائتلاف القائم اذا فاز في الانتخابات غير انه الح الى انه ربما وسع الائتلاف ويتعين طبقا للقانون ان تعلن النتائج في غضون ٧٢ ساعة من اغلاق مراكز الاقتراع يوم الثلاثاء.
وقالت مصادر وثيقة الصلة بالاصوليين انهم يتعاونون مع خصومهم من اليساريين والقوميين ضد الحزب الاشتراكي الذي يتهمونه بارتكاب انتهاكات صارخة في المحافظات الجنوبية.
وفي عدن التي تعد معقلا للماركسيين السابقين عقد مرشحون من جميع الاحزاب المتنافسة في الانتخابات باستثناء الحزب الاشتراكي اجتماعا جمس الاول واتفقوا على المطالبة باجراء تحقيق في هذه الانتهاكات المزعومة.
لكن اللجنة الوطنية المستقلة من أجل انتخابات حرة وهي جماعة محلية يرعاها المعهد الديمقراطي الدولي بالولايات المتحدة والمعهد الجمهوري الدولي الذي يتخذ من الولايات المتحدة مقرا له والذي يرتبط بالحزب الجمهوري الاميركي قالا ان الشكاوى من حدوث مخالفات لم تؤثر فيما يبدو على النتيجة الكلية للانتخابات.
وبالنسبة للاحزاب الاخرى حصل حزب البعث الموالي للعراق على سبعة مقاعد فقط حتى الان بينما كان نصيب الاحزاب الناصرية الثلاثة ثلاثة مقاعد وفاز حزب اسلامي صغير هو حزب الحق بمقعدين.
وكان رئيس الوزراء اليمني حيدر أبوبكر العطاس وخمسة وزراء من بين الفائزين في الانتخابات لكن وزير الشباب محمد احمد فشل في الحصول على مقعد.



رغم إنفاق 48 مليون ريال لإسقاطه

وزير الإسكان يفوز بـ 85% على تنسيق من 3 أحزاب

صنعاء: «الشرق الأوسط»

فاز محمد احمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري اليمني في الانتخابات بدائرة لبعوس في منطقة يافع في محافظة لحج الجنوبية، وحصل على 5450 صوتاً، بأغلبية بلغت 85%، على الرغم من تنسيق محكم بمرته الاحزاب المنافسة. وقالت مصادر في الدائرة ان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث نسقت في ما بينها، بالاتفاق على مرشح واحد، لإسقاط سلمان مرشح الحزب الاشتراكي.

وأفادت المصادر ان الاحزاب الثلاثة انفقت حوالي 48 مليون ريال يمني في الدائرة ضد سلمان، ونسبت الى زيد العوادي، وهو مرشح مستقل من الدائرة، انه اعترف بتلقي 24 مليوناً لدعم حملته الانتخابية، مع انه من كبار رجال الاعمال.

وكان سلمان قد اشاد بالتأييد الذي حصل عليه في دائرته، وصرح لـ «الشرق الأوسط» انه سيظل في يافع حتى افتتاح مجلس النواب، تعبيراً عن تقديره لناخبيه، الذين تضامنوا معه رغم الهجوم الذي يتعرض له بشأن سياسة وزارته خلال الفترة الانتقالية. وتضمنت تلك الاتهامات اساءة توزيع اراضي الدولة، ووحدات مشروعات الاسكان، بطريقة ادت الى اثراء البعض.

ورداً على سؤال حول احتمال تحول اللجنة العليا للانتخابات الى مؤسسة دائمة، يحمل اعضاؤها درجة وزير، قال سلمان انه لا يحبذ فكرة تشكيل لجنة دائمة لهذا الغرض، وإنما التوجه الى تشكيل لجنة لإدارة كل انتخابات حسب الظروف الخاصة بها، فانتخابات المجالس المحلية تختلف عن الانتخابات البرلمانية، وكذلك الانتخابات الرئاسية العليا.

ولم يتفق مع الراي الذي يقول بالاعتماد على عناصر القضاء وجدها لضمان حيدة ونزاهة اي انتخابات مقبلة، لأن القضاء اليمني ليست لديه خبرة في ادارة عملية الانتخابات، ويتعين تطعيم لجان الاشراف على الانتخابات بعناصر تتفهم الظروف المحلية، حتى تتمكن من حل اي مشكلات تطرأ، وتؤمن نجاح الانتخابات.



المصدر : العربي القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٥/١٩٩٧

الانتخابات اليمنية

«المؤتمر» يحصد (١٢١) مقعداً والتجمع (٦٢) والاشتراكي (٥٦)

صنعاء ـ وكالات ـ اعلن هنا رسميا امس عن فوز حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح باكبر عدد من مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٧ ابريل الماضي في البلاد.

وقالت اللجنة العليا للانتخابات ان حزب المؤتمر الشعبي حصل على ١٢١ مقعدا من اصل ٣٠١ مقعد في حين حصل حزب التجمع اليمني للاصلاح على ٦٢ مقعدا.. كما فاز الحزب الاشتراكي الشريك في الائتلاف الحاكم على ٥٦ مقعدا.

واوضحت اللجنة ان هذه النتائج النهائية تشمل ٣٩٨ مقعدا وانه لا تزال هناك ثلاث دوائر لم تعلن نتائجها بعد.

وقد حصل المستقلون على ٤٧ مقعدا وهي اكبر نسبة بعد الاحزاب الثلاثة الكبرى في حين حصل حزب البعث على سبعة مقاعد.

وتقاسمت الاحزاب الاخرى وهي الحق والوحدوي الناصري والتصحيح الناصري على بقية المقاعد وعددها خمسة مقاعد.

وكان ما مجموعه ٣٦٠٠ مرشح ينتمون الى ٢١ حزبا ومن المستقلين تقدموا الى الانتخابات وهي الاولى منذ توحيد البلاد في ٢٠ مايو ١٩٩٠.

ويبلغ عدد الناخبين رسميا ٢,٧ مليون شخص بينهم نصف مليون امراة من اصل نحو ١٤ مليون نسمة يشكلون عدد سكان اليمن.

ولم يتقدم نحو ثلاثة ملايين شخص يحق لهم التصويت لتسجيل اسمائهم في اللوائح الانتخابية.

وتقول مختلف منظمات المراقبين اليمنيين والاجانب ان التجاوزات والضغوط التي مورست على قسم من الناخبين واشتكى منها عدد من الاحزاب لم يكن لها تاثير على مصداقية نتائج الاقتراع.

واوضحت اللجنة العليا للانتخابات ان الشكاوى يمكن ان تقدم خلال الايام المقبلة الى لجنة قانونية خاصة ستبت فيها في وقت لاحق.

هذا واوضح مصدر مسئول في اللجنة العليا للانتخابات في اليمن ان اسماء الفائزين بمقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية في البلاد ستعلن خلال يومين.

وأرجع صادق ابوراس رئيس اللجنة الفنية في مؤتمر صحفي عقد بصنعاء امس تاخير اعلان نتيجة الدوائر الانتخابية الثلاث المتبقية وهي اثنتان في الحديدة وواحدة في حجة الى كبر عدد الناخبين والامطار التي اعاقت عملية نقل الصناديق وخلافات حدثت قبل عملية التصويت ادت الى مقتل احد المرشحين.

ونفى السيد الوراس حدوث اي تزوير في اي دائرة انتخابية.. وقال ان الاجراءات التي اتخذت للحيلولة دون حدوث ذلك كانت محكمة وصارمة.

واعتبر الطعون والبيانات التي وزعتها الاحزاب عن تزوير الانتخابات ظاهرة صحيحة ووصفها بانها خطوة حضارية وايجابية لاننا انتقلنا إلى لغة الحوار والبيانات بدلا عن السلاح.. مؤكدا ان هذه هي الديمقراطية.

-●●●-



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عشرات الطعون الانتخابية امام المحكمة العليا الدستورية

ارتفاع حرارة المواجهة على الساحة اليمنية بين الحزب الاشتراكي، وتجمع الاصلاح

صنعاء: «الشرق الاوسط»

اعلنت لجنة الانتخابات اليمنية رسميا النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي اجريت نهار الثلاثاء الماضي، وجاء الاعلان في مؤتمر صحافي عقده عدد من اعضاء اللجنة وتضمن فوز حزب المؤتمر الشعبي العام بـ 121 مقعدا، وحزب التجمع اليمني للاصلاح بـ 62 مقعدا، والحزب الاشتراكي اليمني بـ 56 مقعدا، وفاز المستقلون بـ 47 مقعدا، وحزب البعث «الجناح الموالي للعراق» بـ 7 مقاعد، وحزب الحق بمقعدين وحصل الناصريون بفصائلهم الثلاث على ثلاثة مقاعد فقط.

واوضح صادق امين عضو لجنة الانتخابات ورئيس اللجنة الفنية انه ما تزال هناك دائرة انتخابية واحدة لم تستكمل عملية فرز الاصوات فيها وهي الدائرة رقم 169 في محافظة الحديدة بالاضافة الى ان الدائرة 162 في المحافظة نفسها اجلت فيها الانتخابات الى اجل غير محدد اثر مقتل مرشح المؤتمر الشعبي العام على ايدي جماعة مرشح حزب تجمع الاصلاح قبل الاقتراع بيومين، كما يتوقع ان تلغى الانتخابات في الدائرة رقم 40 في محافظة تعز بعد ان تبين ان نسبة 95 في المائة من النازحين صوتوا لصالح النائب البرلماني السابق سلطان السامعي المختفي على اجهزة الامن.

وفي ما جاء الاعلان الرسمي عن النتائج من قبل لجنة الانتخابات ليؤكد ما نشرته «الشرق الاوسط» يوم امس عن النتائج كشفت مصادر حزبي التجمع اليمني للاصلاح، والحزب الاشتراكي عن وجود عشرات الطعون الانتخابية التي قدمت الى المحكمة العليا الدستورية، اضافة الى طعون لم تقدم بعد.

وقال عبد الوهاب الانسي الامين العام لتجمع الاصلاح في مؤتمر صحافي عقده صباح امس في مقر التجمع ان المحكمة العليا امتنعت عن تلقي الطعون الانتخابية.

وقد توجهت «الشرق الاوسط» الى مقر المحكمة العليا، وبعد اجتياز عدة حواجز من الحراسات العسكرية، التقت مع القاضي محمد اسماعيل الحجي رئيس المحكمة العليا اليمنية الذي اكد في حديث خاص بان المحكمة استقبلت حتى ظهر امس 39 طعناً. واوضح ان مدة قبول الطعون الانتخابية 48 ساعة منذ اعلان النتيجة في مقر كل دائرة انتخابية على حدة، واذا ما تجاوز الطاعن هذه المدة فان المحكمة ترفض استقبال الطعن منه ونفى ان تكون المحكمة العليا قد امتنعت عن استقبال الطعون. وقال ان المحكمة ترفض استقبال الطعون التي مضى على موعد اعلان النتيجة في الدائرة الخاصة بها اكثر من 48 ساعة اما عن الدوائر الاخرى فان المحكمة ما زالت تستقبل الطعون منها، وهي في حالة انعقاد متواصلة ولا تقبل الطعن الا من الناخبين، او ان يأتي المرشح ومعه احد الناخبين.

من جانبه اتهم المحامي عبد العزيز السماوي عضو اللجنة التنفيذية لنقابة المحامين اليمنيين المحكمة العليا بالجمود للعدالة، وقال باسم نقابة المحامين اليمنيين ان عشرات المتقدمين بطعون انتخابية منعوا من الدخول الى المحكمة العليا، ورفضت الطعون المقدمة منهم.

واوضح عدد من المحامين المتقدمين بطعون انتخابية باسم موكليهم من حزب التجمع اليمني للاصلاح، ومن الحزب الاشتراكي، والتنظيم الوحدي الشعبي الناصري، ومن مرشحين مستقلين انهم منذ 24 ساعة وهم امام مدخل المحكمة يصدهم الجنود.

جر القضاء

وفيما وجه المحامون محمد ناجي علاو، وعبد العزيز السماوي، ومحمد فرحان عبد السلام ومحمد زاهر وسليمان عقلان ومحمد عبد الوهاب القدسي، ومحمد الحاج الصالحي وعدد من المرشحين اتهاماتهم للجنة العليا بالتواطؤ السياسي في رفضها استقبال الطعون واعتبروا ذلك اخلالا بالعدالة، قال القاضي محمد اسماعيل الحجي ان المحكمة العليا ترفض اي محاولة لجر القضاء الى ميدان المهاترات والصراع السياسي، واكد انه رفض الرد على استفسارات عدد من المسؤولين السياسيين حول الطعون حتى الان. وقال «اذا كان ثمة من يرغب في تضخيم قضايا الطعون بهدف امتثال تجربة الانتخابات فلا يحاول عمل ذلك من خلال القضاء».

وعبر عن سعادته بالطريقة التي جرت بها الانتخابات والدرجة العالية من النظام الذي كان عليه المواطنون يوم الاقتراع حيث اكدوا من خلال ذلك حضاريتهم ومشاركتهم المسؤولة في الانتخابات وممارسة الديمقراطية بوعي.

بيان

من جانب آخر اصدر التجمع اليمني للاصلاح بيانا صحافيا وزعه امس في صنعاء اعلن فيه رفضه لنتائج الانتخابات في المحافظات الجنوبية والشرقية التي تم اعلانها، واستنكر موقف المؤتمر الشعبي العام الذي وصفه بانه يتسم باللامبالاة، خلافا لموقفه في المحافظات الشمالية التي اتسمت بالسخونة التي تجاوزت الحدود.

وتساءل تجمع الاصلاح في بيانه عما اذا كان هنالك اتفاق غير معلن «بين حزبي السلطة ـ المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي ـ على تقاسمهما للدوائر الانتخابية في المحافظات الجنوبية والشرقية من جهة وفي المحافظات الشمالية والغربية من ناحية اخرى».

وحذر بيان «تجمع الاصلاح» من خطورة هذه السياسة التي قال عنها انها «تكرس التقاسم والتشطير لسنوات اخرى».



المصدر : ....الحياة الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢ مايو ٩٢

وفيما اثنى على الدور الذي قام به المراقبون الدوليون فإنه اكد بان الوضع اليمني على درجة عالية من التعقيد ويصعب معه التوصل الى حكم دقيق بمجرد المرور على بعض الظواهر وابدوا الملاحظات بشانها.

وشكك في قدرتهم على رصد وتدوين جميع الممارسات والخروقات.

وقال ان نتائج الانتخابات في ما يخص المحافظات الجنوبية قد خيبت الآمال في انهاء التشطير والتقاسم حيث هيمن الحزب الاشتراكي، على 90 في المائة من الدوائر في تلك المحافظات.

واتهم الاشتراكي بالتزوير واستخدام الارهاب والعنف لتخويف الناخبين ومن تلك الوسائل:

● طرد مندوبي المرشحين واعتقالهم، وملاحقتهم.

● سيطرة جهاز الامن السياسي التابع للحزب على العملية الانتخابية، وعلى صناديق الاقتراع، واحتجازها ونقلها الى بيوت قيادات الحزب ومرشحيه.

● النيابة القسرية على الاميين في كتابة اسماء المرشحين اثناء عملية الاقتراع.

● اطلاق النار على جماهير الناخبين والمرشحين المحتجين ومنعهم من الوصول الى اللجنة الاشرافية في المحافظة.

كما اصدر بيانا اتهم فيه الحزب الاشتراكي بانه يرفض الا ان يعيد الصورة القاتمة الى اذهان ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية وطمان المحافظات الجنوبية بانها ما تزال مقاطعة خاصة بالحزب الاشتراكي، وانه لا يزال الشعار المرفوع «لا صوت يعلو فوق صوت الحزب».

وكان خيار التقاسم بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي لا يزال قائما.

واعتبر بيان تجمع الاصلاح، اعلان نتائج الانتخابات من قبل اللجنة العليا في ظل الاوضاع الراهنة مباركة لالغاء ارادة الامة، وتكريسا لاحادية السلطة، واقرارا بتقسيم البلاد الى اقطاعيات.

ودعا لجنة الانتخابات، والسلطة القضائية اتخاذ الاجراءات اللازمة من موقع المسؤولية.

وفيما اعلنت لجنة الانتخابات النتائج بصفة اجمالية فقد وعدت بنشر اسماء المرشحين الفائزين في جميع الدوائر الانتخابية التي تمت فيها عملية الاقتراع خلال 24 ساعة.

من جانب آخر اتهم محسن محمد ابو بكر بن فريد الامين العام لحزب رابطة ابناء اليمن التجمع اليمني للاصلاح، والمؤتمر الشعبي العام بصرف عشرات الملايين من الريالات والتآمر لاسقاطه في الدائرة رقم 142 في محافظة شبوه حيث لم يحالفه الحظ، واوضح ان خطة التآمر على مرشحي حزب الرابطة الذي لم يفز باي مرشح له من مجموع 91 مرشحا، اعتمدت على استخدام مختلف الاساليب غير المشروعة بهدف تشتيت الاصوات لافشال مرشحي الرابطة والسماح لمرشحي الاشتراكي بالفوز كون المؤتمر الشعبي، والاصلاح لا يتمتعان باي شعبية في شبوه.

واختتم تصريحه بالتأكيد على ان حزب الرابطة شارك في الانتخابات باساليب مشروعة بينما غيره استخدم اساليب غير مشروعة. وأكد ان هذه الدورة الانتخابية لا يمكن ان تؤثر على حزبه بما اكتنفتها من مؤامرات، وسيظل حزب الرابطة رقما صعبا واساسيا في الحياة السياسية اليمنية لا يمكن تخطيه او تجاوزه.

أسماء النواب الفائزين

هنا اللائحة الرسمية بأسماء الفائزين في الانتخابات اليمنية:

احمد عبدالرزاق احمد الرقيحي (المؤتمر)، عبدالملك احمد حسن الوزير (المؤتمر)، احمد محمد علي لانسي (المؤتمر)، يحيى يحيى محمد الشامي (الاصلاح)، احمد محمد يحيى الكحلاني (المؤتمر)، عبدالله علي علي صعتر (الاصلاح)، عبدالرحمن محمد عبدالله الاكوع (المؤتمر)، احمد علي عبدالله السنيدار (المؤتمر)، محسن راجح محسن ابو لحوم (المؤتمر)، عباس علي حسن المؤيد (الاصلاح)، احمد عبدالله الحجري (المؤتمر)، عبدالرحمن يحيى العماد (الاصلاح)، احمد حماد قائد حماد (المؤتمر)، علي محمد سعد عثرب (المؤتمر)، حسن محمد مقبولي الاهدل (الاصلاح)، عبدالوهاب محمد علي الروحاني (المؤتمر)، عبدالغني عبدالله احمد الرماح (الاصلاح)، محمد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

اسماء النواب الفائزين

تتمة الصفحة الاولى

الصادق عبدالله ثابت المفلس (مستقل)، محمد علي محمد عمايسه (الاشتراكي)، زكي محمد حسن خليفة (مستقل)، قاسم عبدالرب صالح عفيف (الاشتراكي)، عثمان عبدالجبار راشد علي (الاشتراكي)، عبدالله علي صالح خوباني (الاشتراكي)، خولة احمد شرف احمد (الاشتراكي)، انيس حسن يحيى عوض (الاشتراكي)، محمد سعيد مقبل صالح (مستقل)، احمد ناصر فضل عقربي (مستقل)، عبدالله صالح عمر المسيبلي (الاشتراكي)، سالم داهق علي مبارك (الاشتراكي)، عبدالله سنان سيف الجلال (الاصلاح)، عبدالرحمن قحطان قايد اسماعيل (الاصلاح)، محمد يحيى علي المطهر (الاصلاح)، اسماعيل محمد غالب ملاح (المؤتمر)، عبدالله سيف صالح الحيدري (الاصلاح)، عبدالحبيب سالم مقبل الزبيري (مستقل)، عبدالله علي سرحان مهيوب (الاصلاح)، عبدالله فرحان خالد الحميدي (الاصلاح)، محفوظ عبدالرب حسن الدخيني (المؤتمر)، احمد علي حيدر صالح (الاصلاح)، احمد صالح الفقيه (الاصلاح)، علي ابراهيم حاميم السروري (مستقل)، احمد حمود مفلح الجميدي (الاصلاح)، طاهر علي سيف عبدان (مستقل)، محمد عبده سعيد النسم (المؤتمر)، ياسين حسين احمد النجاشي (الاشتراكي)، احمد حمود طاهر حسن (الاصلاح)، احمد قايد صالح صويلح (الاشتراكي)، منصور احمد سيف مسعود (مستقل)، عبدالستار عبدالغني محمد الشميري (المؤتمر)، عبدالولي عبدالوارث فرحان الشميري (المؤتمر)، محمد مقبل علي الحميري (مستقل)، عبدالوهاب محمود عبدالحميد (البعث)، عبدالولي هزاع منصر العامري (الاصلاح)، صادق علي عبدالله يحيى الضباب (مستقل)، عبدالرحمن عبدالحميد عبدالله ابو عوف (الاشتراكي)، نايف محمد منصور الحميري (الاصلاح)، عبدالحميد محمد فرحان قحطان (الاصلاح)، منتظر محمد احمد المخلافي (الاصلاح)، عبده محمد احمد الجندي (الناصري الديمقراطي)، يحيى محمد عبدالرحيم الاهدل (الاصلاح)، علي محمد احمد الوافي (الاصلاح)، سلطان مهيوب مجاهد السفياني (المؤتمر)، عبدالرحمن احمد محمد نعمان (مستقل)، سلطان سعيد حيدر الصريمي (الاشتراكي)، احمد علي مقبل الشلالي (الاشتراكي)، عبدالجبار عايض ثابت رباش (المؤتمر)، سلطان سعيد عبدالله البركاني (المؤتمر)، عبدالعزيز منصور يحيى محمد الزبير (الاشتراكي)، سلطان حزام شمسان العتواني (الوحدوي الناصري)، عبدالودود شرف عبدالغني (الاصلاح)، محمد لطف احمد السامعي (مستقل)، قاسم قاسم مقبل الزبيدي (الاصلاح)، مهدي عبدالله سعيد بناصر (الاشتراكي)، زيد احمد محمد طه (مستقل)، عبده محمد احمد هزاع (الاشتراكي)، صالح ناجي محمد حربي (مستقل)، علي منصر محمد مقبل (مستقل)، محمد عثمان محسن حسين (الاشتراكي)، يحيى عبدالله قحطان عبدالله (مستقل)، محمد احمد علي سلمان (الاشتراكي)، عبدالله علي قاسم الربوي (الاشتراكي)، محمد غالب احمد قاسم (الاشتراكي)، شعفل عمر علي بن علي (الاشتراكي)، محمد ناجي سعيد علي (الاشتراكي)، محمد علي حسن الريادي (مستقل)، علي علي عبده البعداني (مستقل)، عبدالرحمن يحيى علي الحميري (الاصلاح)، محمد عبدالرحمن منصور ترموس (المؤتمر)، احمد علي عبدالباقي الشهاري (الاشتراكي)، يحيى منصور عبدالحميد ابو اصبع (الاشتراكي)، علي احمد محمد الورافي (الاصلاح)، عبدالله حسن محمد الدعيس (المؤتمر)، علي عبداللطيف قايد راجح (المؤتمر)، سيف علي صالح البساري (مستقل)، محمد احمد قاسم الصبري (المؤتمر)، محمد حمود مرشد الرصاص (المؤتمر)، علي عبدالله احمد ابو حليقة (المؤتمر)، احمد محمد اسماعيل النزيلي (مستقل)، محمد نجيب احمد سيف (المؤتمر)، حسن عبدالرب عبده العدوفي (المؤتمر)، عبدالرقيب قائد علي محسن باشا (المؤتمر)، عبدالله شرف مرشد قايد الحميدي (الاصلاح)، نبيل صادق علي محسن باشا (المؤتمر)، رشاد لطف حميد الشموري (المؤتمر)، عبدالكريم محمد مقبل ابو راس (المؤتمر)، عباس احمد عبدالرحمن النهاري (الاصلاح)، محمد محمد احمد منصور (المؤتمر)، علي محمد علي محمد السعيدي (مستقل)، احمد يحيى الحاج محمد علي (الاصلاح)، محمد حمود قايد الزهيري (الاصلاح)، محمد ناجي صالح الرويشان (مستقل)، نعمان علي محمد صالح البدع (المؤتمر)، علي راشد حسن الوابعي (المؤتمر)، عبدالوهاب عبدالله محمد علي الكبسي (الاصلاح)، عبدالرحمن مصلح علي صالح عويدين (الاصلاح)، محمد حسين طاهر محمد (الاصلاح)، محمد مسعد احمد محسن الفرح (الاصلاح)، حسين محسن ناجي المدمجي (المؤتمر)، محمد احمد حسن الفندي (الاصلاح)، علي احمد حمود

١٤٣



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مايو ١٩٩[illegible]

صالح الشامي (الاصلاح)، عبدالله علي محمد صالح المقالح (الاصلاح)، حزام ناجي محمد مصلح فاضل (المؤتمر)، علي صالح عباد سنان (الاشتراكي)، زيد احمد محمد سليمان (الاشتراكي)، محمود حسين ثابت علي بسمة (الاشتراكي)، محمد علي محمد القيرحي (الاشتراك)، احمد محمد عمر الهيال (الاشتراكي)، سالم عمر محمد المسيبلي (الاشتراكي)، حسين الصديق احمد الجفه (الاشتراكي)، مهدي ابو بكر عمر الحامد (المؤتمر)، ناصر عبده احمد عرمان (مستقل)، عبدالقوي حسين الحميقاني (مستقل)، عمر عبدربه عبدالله الفروي (الاشتراكي)، علي احمد محمد العمراني (المؤتمر)، علي محمد احمد العواضي (المؤتمر)، جمال مسعد احمد عبدالله احمد (الاشتراكي)، علي احمد ناصر الذهب (البعث)، احمد عبدالولي العزي الطشي (الاصلاح)، محمد ناجي صالح علاو (الاصلاح)، احمد علي صالح السلامي (الاشتراكي)، محمد علي محمد بامسلم ابو عسقان (الاشتراكي)، سالم علي عبدالله اللبني (الاشتراكي)، صالح علي مبارك عليوى (الاشتراكي)، صالح ناصر عبدالله نصران (الاشتراكي)، احمد سالم يسلم خيران (الاشتراكي)، حسن عبدالله حسن عبدالحق (المؤتمر)، صالح عبدالله محمد باقيس (المؤتمر)، منى سالم بكار باشراحيل (مستقلة)، محمد عمر كرامة (الاشتراكي)، احمد سعيد محمد المحمدي (مستقل)، عمر احمد سالم جبران (الاشتراكي)، سالم محمد عبدالله جبران (الاشتراكي)، سالم عمر محمد الجويهي (مستقل)، احمد عبيد مبارك بن دعر (الاشتراكي)، محمود سعيد مبارك مدحي (الاشتراكي)، محمد حسين احمد العيدروس (الاشتراكي)، فيصل عثمان بن شملان (مستقل)، مسلم مبخوت عيضة المنهالي (مستقل)، محمد علي عبود باشماخ (الاشتراكي)، جمعان سالمين علي بارباع (الاشتراكي)، حيدر ابو بكر عبدالله العطاس (الاشتراكي)، سالم احمد سعيد الخنبشي (الاشتراكي)، ناصر سالم سليمان علي بلخيش (الاشتراكي)، علي سالم سعيد باكريت (الاشتراكي)، محمد سالم خميس بادينار (الاشتراكي)، عبدالله حسن احمد محمد خيرات (مستقل)، عبدالواسع هائل سعيد انعم (المؤتمر)، عبدالجليل ردمان احمد قاسم (المؤتمر)، عبدالله ابراهيم عبدالله الضحوي (المؤتمر)، محمد قاسم عمر معوضة (المؤتمر)، محمد ابكر محسن هجام (الاصلاح)، محمد صالح علي محمد (المؤتمر)، عبدالله مهدي عبده علي مهدي (مستقل)، شعيب محمد حسن الفاشق (المؤتمر)، منصر عبدالله يحيي منتصر (المؤتمر)، علي فتيني يحيى غلاب (مستقل)، سليمان محمد عبدالوهاب الاهدل (المؤتمر)، محمد عبده حسن الفاشق (المؤتمر)، عادل عبده علي اهيف (المؤتمر)، صخر احمد عباس الوجيه (المؤتمر)، منصور علي عبده واصل (الاصلاح)، عبده محمد ردمان رافع (المؤتمر)، محمد طالب محمد ميمرة (المؤتمر)، محمود قايد عوض الدباشي (المؤتمر)، احمد علي محمد سلطان (الاشتراكي)، محمد علي محمد مقرني (المؤتمر)، حسن علي حسن محمد طاهر (المؤتمر)، محمد قاسم قزعة مفلح (الاصلاح)، محمد علي محمد عجلان (الاصلاح)، عبدالباري عبده محمد جيلان (المؤتمر)، احمد علي احمد بويرك (الاصلاح)، علي ناصر صالح السنامي (الاصلاح)، حسنين مطهر محمد العنسي (الاصلاح)، عبدالعزيز محمد احمد الحضراني (مستقل)، عبداللطيف مثنى ناصر الشنتري (المؤتمر)، احمد عبدالرحيم محمد السليماني (الاصلاح)، حمود سعد صالح زياد (المؤتمر)، صالح عبدالله ناجي الضبياني (الاصلاح)، حسن حسين علي عكروت (الاصلاح)، يحيى علي احمد الراعي (المؤتمر)، محمد احمد محسن المقداد (المؤتمر)، مانع علي غالب الصيح (المؤتمر)، مجاهد حسين عبدالرزاق غشيم (مستقل)، يحيى حسين احمد البارق (المؤتمر)، اسماعيل عبدالرحمن السماوي (المؤتمر)، عادل محمد محمد السمحي (المؤتمر)، مبخوت صالح يحيى البعيثي (المؤتمر)، عبدالوهاب هلال عباس الكبودي (التجمع)، ناصر علي سنان محمد الكلبي (الاشتراكي)، محمد الحاج صالح سعد الصالحي (الاصلاح)، عبده هاشم حميد العلوي (المؤتمر)، محمد الخادم الوجيه (المؤتمر)، ناجي محمد عبدالله قايد ابو راس (المؤتمر)، محمد ناجي عبدالعزيز الشايف (المؤتمر)، امين حسن قائد محمد الشايف (المؤتمر)، محمد مصلح صالح الشهواني (مستقل)، صادق عبدالله حسين الاحمر (مستقل)، عبدالله بن حسين الاحمر (الاصلاح)، حمود حمود يحيى احمد عاطف (المؤتمر)، جبران مجاهد يحيى ابو شوارب (البعث)، احمد احمد محسن العقاري (المؤتمر)، عبدالرحمن محمد صالح الحمدي (مستقل)، حزام عبدالله حزام الصمر (الاصلاح)، مجاهد مجاهد عبدالله القهالي (التصحيح الناصري)، حسين هادي علي جباره (المؤتمر)، عبدالله علي صالح الخلقي (المؤتمر)، محسن سريع محسن سريع (المؤتمر)، احمد علي صالح شيبان (المؤتمر)، حسن محمد علي حسن المطري (المؤتمر)، عبدالله عبدالله محمد قاضي (المؤتمر)، عبدالله محمد عبدالله الكبسي (المؤتمر)، مقبل علي عبدالله الفيل (المؤتمر)، يحيى محمد علي غوير (المؤتمر)، احمد محمد احمد الضبيبي (المؤتمر)، يحيي مصلح مهدي (المؤتمر)، علي علي علي القصيع (الاصلاح)، مهدي صالح غالب الجمدي (مستقل)، محمد مهدي عبدالله الكويتي (المؤتمر)، عبده محمد مرشد محمد (الاشتراكي)، حميد عبدالله احمد العنزي (الاصلاح)، محمد علي عبدالله ابو لحوم (الاصلاح)، حسين احمد حسين القاضي (المؤتمر)، محمد عبدالله اسماعيل الكبسي (البعث)، علي سعيد علي محمد القشيبي (المؤتمر)، احمد اسماعيل ابو خورية (المؤتمر)، محمد عبدالله علي الشريف (البعث)، ناجي محمد جمعان الجدري (المؤتمر)، علي احمد احمد حبيش (المؤتمر)، محمد بكير عمر صلاح (مستقل)، محمد علي الرزيقي صالح الرزيقي (مستقل)، حزام حزام هيجان (المؤتمر)، عبدالرحمن علي فتح الله المشبي (المؤتمر)، محمد يحيى حمود محمد الشرفي (مستقل)، زيد محمد محمد يحيى ابو علي (المؤتمر)، حسين حسين حسين خميس (المؤتمر)، عبدالرحمن محمد هادي عبدالله حميد (البعث)، احمد علي درهم دائل الشومي (المؤتمر)،

٠١٤٣



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

احمد محمد عبدالله صوفان (المؤتمر)، محمد مشلي زيد الرضى (البعث)، حميد عبدالله احمد الجبرتي (مستقل)، حسين سود احمد يحيى علج (المؤتمر)، يحيى سهيل علي الحرجوج (المؤتمر)، عبدالكريم محمد مشوف الاسلمي (الاصلاح)، احمد محمد علي الهارب الشميري (المؤتمر)، محمد علي احمد قحم (المؤتمر)، محمد يحيى عبده يحيى ابو هادي (المؤتمر)، محمد يحيى حسين المدومي الشرفي (مستقل)، يحيى ناصر صالح يحيى الاسدي (مستقل)، عبدالرزاق يحيى قطران (الاصلاح)، يحيى محمد لحمد ناصر الخياري (مستقل)، حميد عبدالله حسين الاحمر (الاصلاح)، محمد منصور صالح يحيى البكري (المؤتمر)، محمد محمد حزام مسعود (المؤتمر)، علي عايض محمد مشهل (المؤتمر)، محجب عثمان ابراهيم محجب (المؤتمر)، حسين محمد شوعي الجماعي (المؤتمر)، محمد صبار علي الحمامي (المؤتمر)، قائد شويط علي شويط (الاصلاح)، فيصل عبدالله علي مناع (المؤتمر)، حشن محمد يحيى مقيت (مستقل)، احمد دهباش سالم مطري (المؤتمر)، حسن محمد حسين ميسر (المؤتمر)، ضيف الله يحيى حسين رسام (المؤتمر)، حسين بدر الدين الحوشي (الحق)، صالح هندي قايد دغسان (المؤتمر)، عبدالله عبظة صالح الرزامي (الحق)، حسين علي الظمين (المؤتمر)، امين علي محمد العكيمي (الاصلاح)، سلطان علي مبخوت المراده (المؤتمر)، جعبل محمد سالم طعيمان (الاصلاح)، عبدالله احمد ضيف الله مجيديع (الاشتراكي).

ويذكر ان هذه نتائج ٢٩٨ دائرة من اصل ٣٠١. اما الدوائر الثلاث التي لم تعلن نتائجها فهي: الدائرة ١٦٩ في الحديدة حيث يستمر الفرز كونها اكبر الدوائر (٢٥ الف ناخب). والدائرة ٢٨١ في حجة حيث لم يبدأ الفرز الا امس بسبب الامطار والسيول. والدائرة ١٩٢ في الحديدة حيث علقت الانتخابات بسبب مقتل مرشح المؤتمر الشعبي عشية الانتخابات.،

١٤٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

حملة اتهامات متبادلة ووساطات لتطويق احداث ظليمة والاشتراكي يخفض عدد القتلى

اعلان نتائج الانتخابات في اليمن يكرس عدم التوازن ويثير حملات

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ اكدت النتائج الرسمية للانتخابات اليمنية التي انيعت امس بعد تاخير ١٦ ساعة عن الموعد المحدد لها في الثامنة مساء الجمعة، المفاجاة الكبيرة التي اسفرت عنها هذه الانتخابات وظهرت عبر الهوة الكبيرة بين حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة من جهة والحزب الحاكم الآخر وهو الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.

واعربت مصادر سياسية في صنعاء عن اعتقادها بان الهوة كرست اختلالاً في التوازن بين الاحزاب الثلاثة الكبيرة خصوصاً ان الحزب الاشتراكي الذي حكم الشطر الجنوبي قبل الوحدة طوال ٢٥ عاماً سيحاول تعويض هذا الخلل عن طريق اظهار انه «الحزب الاول في المحافظات الجنوبية والشرقية» وان لا بد من التعامل معه من هذا المنظور وليس من منظور الحزب الثالث في عدد المقاعد البرلمانية بمجموع نواب يزيد بقليل على ثلث نواب المؤتمر. وفي هذا المجال اصدر حزب الاصلاح بياناً حذر فيه من سياسة الحزبين الحاكمين التي تكرس «التقاسم والتشطير لسنوات».

واظهرت النتائج الرسمية لـ ٢٩٨ دائرة من اصل ٣٠٠ دائرة ودائرة ان المؤتمر حصل على ١٢١ مقعداً والاصلاح على ٦٢ والاشتراكي على ٥٦ والمستقلين على ٤٧ والبعث على ٧ والناصري الوحدوي على مقعد واحد والناصري الديموقراطي على مقعد واحد والتصحيح الناصري على مقعد واحد والحق على ٢.

ولم توقف اذاعة النتائج الرسمية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

اعلان نتائج الانتخابات في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

للانتخابات الحملات الاعلامية المتبادلة بين الاحزاب اليمنية واستعرت هذه الحملة امس بعدما اتهم قيادي في الاشتراكي السلطة باستبعاده من وسائل الاعلام الرسمية، فيما ركزت الاحزاب الاخرى على استخدام الاشتراكي اجهزته الامنية لضمان فوزه بنحو ٩٠ في المئة من مقاعد المحافظات الجنوبية والشرقية. وحمل الدكتور عبدالملك المخلافي الناطق السابق باسم اللجنة العليا للانتخابات على الحزبين الحاكمين متهماً اياهما بـ «التزوير».

على صعيد آخر قال مسؤول كبير في الاشتراكي لـ «الحياة» ان اعلان حزبه اول من امس سقوط ٢٥ قتيلاً واصابة ٥٠ شخصاً بجروح في مواجهة مع انصار مرشح الاصلاح في ظليمة (محافظة حجة) ربما كان امراً مبالغاً فيه. واوضح المسؤول الذي كان يقرأ من تقارير وصلته امس من ظليمة ان «الاشتباكات مستمرة» في تلك المنطقة، لكنه قدر عدد القتلى بنحو ٧، مشيراً الى ان هناك خشية اسري لدى انصار الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وضعوا في سجن الشيخ في خمر، اضافة الى عشرة مفقودين «ربما كانوا تحت انقاض» مقر الاشتراكي في ظليمة الذي نسفه انصار الشيخ حميد نجل الشيخ عبدالله الذي فاز على مرشح الاشتراكي في تلك الدائرة التي تحمل الرقم ٢٨٠.

لكن العميد مجاهد ابوشوارب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية الذي توسط لانهاء القتال في ظليمة قال لـ «الحياة» ان معلوماته تشير الى ان انصار حميد الاحمر سلّموا المقر سليماً بكل محتوياته الى عناصر محايدة في المنطقة. واوضح ان الشيخ حميد اقتنع بضرورة وقف القتال بعدما ابلغه ان الامر قد يؤدي الى انعكاسات ذات طابع مناطقي اذ ان هناك مقرات للاصلاح في المحافظات الجنوبية قد يهاجمها الاشتراكي.

ونظم التجمع اليمني للاصلاح امس رحلة للصحافيين العرب والاجانب الى منطقة حبور ظليمة للاطلاع على «حقيقة» الوضع فيها. فيما صرح السيد صادق امين ابو راس وزير الزراعة اليمني ورئيس اللجنة الفنية في اللجنة العليا للانتخابات في المؤتمر الصحافي الذي اذاع فيه النتائج الرسمية للانتخابات ان «هناك ثلاثة قتلى وثلاثة جرحى في ظليمة».

الاصلاح

وصرح مصدر مسؤول في التجمع اليمني للاصلاح بالآتي: «بعد انتهاء عملية الفرز واعلان النتيجة بفوز الشيخ حميد الاحمر ومغادرة لجنة الفرز المركز في طريقها الى صنعاء مع الصناديق، وبعد المغادرة بسبع ساعات او اكثر، تحرك الشيخ حميد مع مرافقيه لمغادرة المنطقة ولم يشعروا الا باطلاق النار عليهم من مقر الحزب في المنطقة والمنازل المجاورة وسقط قتيلان وجريحان من مرافقيه.

واستمر الاشتباك حتى صباح امس الجمعة ولم يسقط قتلى من الطرف الآخر لانهم كانوا محميين في البيوت والمقر. ووصلت القبائل للوساطة والصلح ووقف الاشتباكات، ولا تزال الوساطة قائمة. ومن حق اللجنة في الدائرة الافصاح عن الاحداث اثناء الفرز، ونحن نعتقد بان السبب المباشر للحادث هو سقوط المرشح المنافس وفوز الشيخ حميد الاحمر».

«ممارسات غير مشروعة»

ولوحظ امس ان الاحزاب اليمنية ركزت حملتها على ما اعتبرته «ممارسات غير مشروعة» للحزب الاشتراكي في عدن والمحافظات الجنوبية الاخرى. فقد اعتبر السيد عبدالله احمد غانم عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، وهو احد القياديين السابقين في الحزب الاشتراكي وشغل مناصب وزارية عدة في الجنوب حتى عام ١٩٨٦ ان «تزويراً فاضحاً» حصل في عدن وغيرها من المحافظات الجنوبية والشرقية «الخاضعة للحزب الاشتراكي». لكنه اكد ان «التزوير الذي شهدته عدن فاق كل التصورات خصوصاً ان صناديق الاقتراع احتجزت اربع ساعات بعد انتهاء عمليات الاقتراع يوم الثلثاء الماضي وابدلت خلال هذه الساعات اوراق الاقتراع الاصلية باوراق اخرى تحمل اسماء مرشحي الحزب الاشتراكي».

ولدى سؤاله هل لديه ما يثبت تلك اجاب: «ان مندوبي المرشحين من كل الاحزاب اضافة الى المستقلين لم يتمكنوا من مشاهدة الصناديق طوال اربع ساعات. وعندما فتحت صناديق عدن بعد منتصف الليل فوجئ المندوبون بوجود اوراق مكتوبة بخط واحد بكميات كبيرة وتحمل اسماء مرشحي الحزب الاشتراكي». واشار الى ان «طعوناً قدمت وسنتابع هذه الطعون امام المحكمة

١

٠٣٠١٤٦



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ' التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

العليا ومجلس النواب الجديد في اول انعقاد له».

وعن رأيه في انعكاسات اعتبار الاشتراكي نفسه «الحزب الاول» في المحافظات الجنوبية والشرقية قال السيد غانم: «ان ذلك يؤكد عدم قدرة الحزب على استيعاب الديموقراطية وعدم ايمانه بالتعددية وانه مثلما كان يمارس الحكم بالقوة قبل الوحدة، يبدو مصراً على الاستمرار في ممارسة الارهاب وهذا ما ظهر جلياً باستقالة العقيد عبدالرحمن الشاحذي مدير الأمن في عدن الذي قدم استقالته احتجاجاً على ممارسات الحزب الاشتراكي في محافظة عدن».

واصدر التجمع اليمني للاصلاح بياناً اتهم فيه الحزب الاشتراكي باللجوء الى «ممارسات غير مشروعة» في المحافظات الجنوبية من بينها «سيطرة جهاز الأمن السياسي التابع للحزب على العملية الانتخابية وعلى صناديق الاقتراع واحتجازها ونقلها الى بيوت قيادات الحزب ومرشحيه». واعلن «رفضه نتائج الانتخابات في المحافظات الجنوبية والشرقية واستنكاره موقف المؤتمر الشعبي العام المتسم بالبرودة واللامبالاة حيال تلك النتائج خلافاً لموقفه في المحافظات الشمالية الذي اتسم بالسخونة». ويتساءل هل هناك اتفاق غير معلن بين حزبي السلطة على تقاسمهما الدوائر الانتخابية في كل من المحافظات الجنوبية والشرقية من جهة والمحافظات الشمالية والغربية من جهة اخرى. ويحذر من خطورة هذه السياسة التي تكرس التقاسم والتشطير لسنوات اخرى».

وفي اثناء انعقاد المؤتمر الصحافي للجنة العليا للانتخابات في صنعاء ظهر امس، وزع بيان للسيد عبدالملك المخلافي عضو اللجنة العليا ورئيس اللجنة الاعلامية فيها وممثل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في اللجنة.

ومما جاء في البيان: «يؤسفني القول ان الاختراق من قبل السلطة لكل اجراءات اللجنة العليا للانتخابات وصل الى داخل اللجنة العليا ذاتها واني كنت واحداً ممن تعرضوا لخديعة من اجل ان تستخدم اللجنة العليا اداة للترويج ولنتائج غير صحيحة في الميدان. فبحكم تحملي مسؤولية الناطق الرسمي باسم اللجنة العليا للانتخابات قدمت الي معلومات عن نتائج الفرز في عدد من الدوائر الانتخابية اتضح، فيما بعد، ان الفرز لم يكن قد استكمل فيها بل ان النتيجة كانت مغايرة لما اعلن، كما حدث في الدائرة ٣١ في محافظة تعز.

وفيما بعد تبين ايضاً ان ما كان يقدم اقتصر على بعض دوائر المحافظات ليعطي الانطباع والايحاء بتفوق حزب او حزبين مع اغفال نتائج دوائر انتخابية كان الفرز فيها استكمل. ويبدو ان الجهة التي كانت تسرب مثل هذه المعلومات تعجلت الفوز ولو على حساب ارادة الناخبين في هذه الدوائر.

ان مثل هذه المعلومات غير الصحيحة افقدت الناس الثقة بصحة تصريحات اللجنة العليا، ولهذا فانني توقفت عن الادلاء باية معلومات خشية ان تكون غير صحيحة. وكما تعلمون فان ناطقاً رسمياً آخر استمر في التصريح ليؤكد الاهداف التي كان يراد ان تطرح من خلالي.

ان مثل هذا الاختراقات التي طاولت اللجنة العليا ذاتها وانعكست على الصحافة من خلال غرفة عمليات خارج نطاق اللجنة العليا إصبحت هي مصدر المعلومات كانت تتويجاً لسلسلة من الاختراقات بدات باستخدام المال العام لشراء الناخبين وتقديم مشاريع وهمية الى تدخل رجال الامن السياسي لارهاب الناخبين الى تزوير ارادة الاميين وهم الغالبية من خلال ضباط فرضوا انفسهم على الدوائر الانتخابية واللجان وقاموا بتعبئة اسماء مرشحي الحزبين الحاكمين من دون مراعاة لارادة الناخب.

واخيراً فان كسر الصناديق وتغييرها ووجود صناديق تحوي بطاقات مكتوبة بخط واحد دليل على وجود تزوير في هذه الدوائر.

ومع سلامة اجراءات حفظ البطاقات الزائدة وتخزينها في اللجنة العليا فان الشكوك الآن تقول ان حزبي السلطة لم يعدما وسيلة لتزوير هذه البطاقات او طبعها بملايين الريالات خارج البلاد من اجل ضمان بقائهما في السلطة، كما ان القوات المسلحة والامن استخدمتا اداة للارهاب واكراه الناخبين على خيارات معاكسة لارادتهم وحصار المرشحين الاجدر بالفوز.

وهناك الكثير من الوقائع التفصيلية التي تؤكد عدم نزاهة الانتخابات وان كل اجراءات اللجنة العليا التي عولنا عليها لضمان هذه النزاهة والتي جعلتنا شديدي التفاؤل اخترقها حزبا السلطة اللذان كشفت الانتخابات ان كلاً منهما لا زال يحكم شطراً من البلاد يمارس فيه الهيمنة والعبث ويزور ارادة الناس مما يجعلني اقول ان الانتخابات كانت تجسيداً للتشطير وليس للوحدة وانعكاساً للقوة وليس للديموقراطية».



المصدر : الأهرام المسائي
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

الانتخابات البرلمانية اليمنية.. استمرار التحالف واحتمالات الاندماج قوية

ست نتائج أول انتخابات برلمانية يشهدها اليمن الموحد والتى اكدت تفوق المؤتمر الشعبى العام على شريكه فى الحكم وهو الحزب الاشتراكي اليمنى وصعود نجم قوى الاسلام السياسى المعتدلة ممثلة فى التحالف من اجل الاصلاح العديد من الحقائق المهمة التى تعبر عن حقيقة التزكية السياسية لمحورى الحكم والمعارضة فى هذه الدولة بل واعطت تصورا واضحا حول مستقبل الحكم خلال المرحلة المقبلة.

فقد اكدت النتائج النهائية حصول المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح على ١٢١ مقعدا من اجمالى عدد مقاعد البرلمان وعددها ٣٠١ مقعد ولكن المفاجاة المذهلة وغير المتوقعة هى بروز التحالف من اجل الاصلاح وهو حزب اصولى يتزعمه الشيخ عبد الله الأحمر ليحتل المركز الثانى بعدد ومقاعد هو ٦٢ مقعدا ليتفوق بذلك على الشريك الحاكم حاليا «الحزب الاشتراكى اليمنى» الذي حصل على ٥٦ مقعدا فقط.

وكما قلنا تعكس هذه النتائج عددا من الحقائق يمكن اجمالها فيما يلى:

أولا - ان المؤتمر الشعبى العام اكد قدرته على جذب اكبر عدد ممكن من الاصوات باعتداله و ميراثه المحافظ حتى انه استطاع الحصول على عدد من المقاعد يقدر بحوالى سبعة مقاعد فى القطاع الجنوبى من اليمن الذى هو بداهة معقل الحزب الاشتراكى

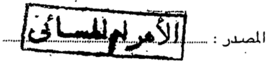
ثانيا: ان المجتمع اليمنى وخاصة فى المناطق الشمالية مازال ينظر بصورة غير ودية للحزب الاشتراكى وافكاره الثورية فهذا المجتمع الذى تكافح فيه المراة للحصول على حقوقها وكانت مشاركتها فى الانتخابات محدودة ليس مؤهلا لقبول افكار تقدمية تتعلق بهيكل الدولة ومصير مؤسساتها الاقتصادية والصناعية وربما لاعتقاد البعض الاكثر نضجا ان هذه الافكار قد عفا عليها الزمن.

ثالثا - وهى نقطة مهمة جدا ان النتائج فرضت على الرئيس على عبد الله صالح السير فى طريق واحد لابديل عنه وهو استمرار التحالف بين المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى وان كان المؤتمر الشعبى سيكون الاكثر سطوة ونفوذا بل ان الرئيس صالح ألمح الى احتمال دمج المؤتمر الشعبى بالحزب الاشتراكى لتشكيل جبهة حاكمة موحدة ،وهو احتمال قائم.

ويعزز من هذا الاحتمال ان التوجه العام حاليا هو السعى الى القضاء على «الازدواجية» التى تعد سمة الحياة فى اليمن بدءا من الجيش ووصولا الى ادنى المستويات الحكومية.

رابعا - تؤكد نتائج الانتخابات ان التحالف من اجل الاصلاح بزعامة الشيخ عبد الله الاحمر اثبت انه ليس متفرجا فى لعبة الصراع السياسى وانما عنصر فعالا وقويا فاق الحزب الاشتراكى الحاكم وبلاشك فان اتجاه الرئيس على عبد الله صالح فى فترة من الفترات لتقريب التحالف من اجل الاصلاح وهو موال للسعودية قد ساعد على زيادة نفوذه وانتشاره بشكل يمكنه من المنافسة بقوة على الحكم فيما بعد.خامسا - اكدت الانتخابات البرلمانية اليمنية ان



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

القوى الثلاث الرئيسية هى المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى والتجمع من اجل الاصلاح بينهم المستقلون وحصلوا على ٤٧ مقعدا وفيما عدا ذلك فمجرد احزاب صغيرة وهى نتيجة تعكس بالفعل حقيقة شعبية الاحزاب المشاركة فى الانتخابات اليمنية.

عاطف فتحى

المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

الديمقراطية في اليمن

ظلت الديمقراطية نوعا من الفاكهة المحرمة او الممنوعة فى العالم العربى سنوات طويلة.. تراها الشعوب من بعيد وتسمع عنها، ولكنها لاتعرف طعمها، ولا تتذوق ثمارها، ولا تستوردها ولاتصدرها..

ولحسن الحظ فإن رياح الديمقراطية التى هبت على بعض اجزاء من العالم العربي، وخاصة بعد سقوط النظام الشيوعي، وصلت الي دول عربية عديدة.. وخلال السنوات الاخيرة جرت انتخابات عامة فى بعض هذه الدول، كان آخرها جمهورية اليمن.

فلأول مرة فى تاريخ اليمن، التى تضرب بعراقتها بعيدا فى جذور التاريخ، ولأول مرة بعد ثلاث سنوات من قيام الوحدة بين الشمال والجنوب، يتذوق الشعب اليمنى طعم الديمقراطية، وتجرى انتخابات عامة لتمكين الشعب من المشاركة فى الحكم وتحمل المسئولية.

ومن هنا فلابد من الترحيب بهذه الخطوة الرائدة على طريق الديمقراطية فى بلد عربى شقيق.. وفى وقت «يشيع فيه لدى اوساط عالمية عديدة، اعتقاد بأن ثمة تناقضا جذريا بين الفكر السياسى العربي وبين الديمقراطية، أو ان الديمقراطية نبت لاينمو فى تربة العالم العربى وأجوائه، ولايصلح لشعوبه.

ولذلك بادرت وفود دولية عديدة - للاسف ليس من بينها وفود عربية - لارسال مراقبين دوليين لمتابعة الانتخابات اليمنية باعتبارها اول خطوة هامة فى بلد لم يسبق له تطبيق هذا النظام وليس لدى احزابه ومؤسساته السياسية سابق خبرة أو تجربة. ومع ذلك فقد شارك اكثر من ثلاثين حزبا سياسيا فى العملية الانتخابية، مابين احزاب كبيرة وصغيرة، وظهر أن التصويت لقى اقبالا كبيرا من صفوف الشعب، وحتى من المرأة اليمنية.

ولم يكن من المتوقع أن تسفر هذه الانتخابات عن مفاجآت غير متوقعة. فقد حصلت الاحزاب الكبيرة الحاكمة على الاغلبية: حزب المؤتمر الشعبى العام، وهو حزب الرئيس على صالح حصل على ٤٠٪ تقريبا. والحزب الاشتراكى، وهو الحزب الذى حكم الجنوب حصل على ١٩٪ بينما حصل تجمع الاصلاح وهو حزب اسلامى على ٢٠٪. وحصل المستقلون وغيرها من الاحزاب الصغيرة، البعثية والناصرية وغيرها على أعداد محدودة من المقاعد.

وعلى الرغم مما شاب الانتخابات من احداث عنف وقع فيها ضحايا، ورغم أوجه قصور اخرى تسيء الى العملية الديمقراطية مثل استئثار الحزبين الحاكمين بوسائل الاعلام، وارتكاب بعض مخالفات انتخابية.. إلا أن النتيجة تعد مبشرة وحافزة على الأمل. ويكفى دلالة على ذلك ان حزب الحكومة لم يحصل على اغلبية ساحقة ماحقة.. وهى بداية تدعو الى التفاؤل والمعيار فى الحكم عليها هو المستقبل!

سلامة احمد سلامة

المصدر: العالم اليوم
القاهرة

التاريخ: ٢ مايو ١٩٩٣

مع توالى إعلان نتائج الانتخابات اليمنية

النزعة الحزبية تسيطر على تصريحات المسئولين

الاتهامات المتبادلة بالتزوير تهدد التجـربة الديمقراطية الوليدة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

صنعاء:

محمد على الديلمي:

بعد مرور عدة ايام على اجراء اول انتخابات برلمانية شهدتها الجمهورية اليمنية بعد الوحدة.. بدات الامور واقوال المسئولين اليمنيين فى تضارب وتناقض وعلى اعلى المستويات فيما يتعلق بنتائج الانتخابات.

فبينما صرح صادق أمين ابوراس عضو اللجنة العليا للانتخابات ورئيس اللجنة الفنية بان حزب المؤتمر الشعبى العام قد حصل على ٩٥ دائرة والاشتراكى اليمنى على ٢٤ دائرة فقط والمستقلين ٣٣ دائرة. صرح محمد سعيد عبدالله «اشتراكى» نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات فقال: انه لا صحة لما صرح به ابوراس فى المؤتمر الصحفى وخاصة فيما يتعلق بنتيجة الحزب الاشتراكى اليمنى وهو يعلم ان الحزب قد فاز فى ٧٣ دائرة حتى الآن رغم تعثر وصول نتائج بعض المحافظات.

ولم يعلن محمد سعيد عبدالله اية تفاصيل عن المحافظات التى احرزحزبه فيها تلك الدوائر.. واكتفى بالقول: «ستظهر النتيجة عندما تعلنها اللجنة العليا للانتخابات بقرار مصدق عليه» وقال ان الادلاء بمثل هذه التصريحات اللامسئولة يعد بمثابة انتقاص من حق الأخرين، واذا كانت عملية السبق فى اعلان النتائج من قبل ابوراس القصد منها «الكذب» فان الحقيقة لن يطول انتظارها، واعتبر ان تأخر اعلان النتائج يرجع لعدم استكمال اجراءات الفرز لاصوات الناخبين والبطء الشديد فى وصول صناديق الاقتراع للمراكز الرئيسية للفرز قبل ارسال النتائج الى اللجنة العليا للانتخابات.

وابدى محمد سعيد عبدالله استغرابه لقيام صادق أبوراس بمهمة الناطق الرسمى باسم اللجنة الاعلامية فى حين ان رئيسها هو عبدالله المخلافى وقال ان قيام ابوراس بتلك المهمة لا يمثل الا وجهة نظر المؤتمر الشعبى العام فقط ولا يعبر بالضرورة عن راى بقية الاحزاب الممثلة فى اللجنة العليا للانتخابات.

وقد دعا الحزب الاشتراكى اليمنى الى عقد مؤتمر صحفى فى مقر اللجنة الاعلامية فسر من قبل المراقبين على انه خلاف بين الحزبين الحاكمين على النتائج التى يصدرها كل حزب على حدة.

واعلن حزب التجمع اليمنى للاصلاح ان الحزبين الحاكمين قد اقترفا عددا من التجاوزات ضد بقية القوى السياسية فى اليمن، واتهم محمد البدوى الامين العام المساعد للحزب واحد أبرز رجال الأمن السياسى فى عهد الرئيس السابق ابراهيم الحمدى الحزبين الحاكمين «بالتزوير فى عملية فرز الاصوات واعلان النتائج لصالح مرشحى الحزبين» مشيرا الى انه بمجرد ظهور النتائج لصالح حزبه فوجىء بعدد من «المواقف اللامسئولة من قبل الحزبين الحاكمين» متهما كليهما بانتهاك حقوق الانسان وتهديد الناخبين واجبارهم على التصويت لصالح مرشحيهما مستخدمين فى ذلك قوات الامن والجيش وبصفة خاصة الامن السياسى الذى مارس الكثيرمن الضغوط العنيفة والتهديد والاعتداء على المرشحين ومندوبيهم بالضرب والاعتقال ومحاصرة اللجان الانتخابية والتاخير المتعمد فى اعلان نتائج الدوائر المحسومة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لصالح مرشحي الاصلاح على حد قوله.

وعلى نفس الصعيد عقد التنظيم الوحدوى الناصرى مؤتمرا صحفيا اعلن فيه أحمد طربوش الامين العام المساعد للتنظيم انه كان يتصور ان الانتخابات ستعكس ارادة الشعب اليمنى وتصوره لمستقبله وان مجلس النواب القادم سيكون تعبيرا عن هذه الارادة «مع ادراكنا ايضا وبحكم طبيعة الأوضاع السياسية فى اليمن ان تزويرا سيحدث لكنها لم نكن نتصور ان يتم التزوير بهذا الاسلوب الفج».

وأشار طربوش الى ان التنظيم لدية من الأدلة ما يؤكد الالتفاف على الديمقراطية فى الانتخابات بوسائل شتى أهمها ان كل امكانيات السلطة سخرت لصالح الحزبين الحاكمين وعلى مستوى كل الدوائر بالاضافة الى تعيين موظفين فى الدوائر الانتخابية لاستقبال الناخبين الأميين الذين أوكلت اليهم مهمة كتابة اسماء المرشحين نيابة عن الأميين بعد ان يكونوا قد اعلنوا عن اسم المرشح الذى يرغبون منحه صوتهم فكان الموظفون يكتبون أسماء مرشحي حزبي السلطة بدلا من المرشحين المرغوب انتخابهم وأثبتت عمليات التزوير فى محاضر رسمية غير ان اللجنة العليا رفضت تسلمها.

وتشير أخر النتائج الأولية الى ان حزب المؤتمر الشعبى قد حصل على ١٢١ دائرة والتجمع اليمنى للاصلاح على ٦٠ والاشتراكى ٥٥ والمستقلين ٤٧ والبعث العربى الاشتراكى ٧ بينما حصل حزب الحق على دائرتين وحصل على دائرة واحدة كل من تنظيم التصحيح الشعبى الناصرى والحزب الناصرى الديمقراطى والحزب الوحدوى الناصرى.

ومن المؤكد ان تبادل الاتهامات بين كل الاحزاب على الساحة اليمنية قد يكون مؤشرا أراد بعض خصوم الديمقراطية اذكاءه لضرب هذه التجربة من بداياتها الاولى.. فهل ستأتى رياح التغيير لتؤكد نجاح هذه التجربة التى شهد لها الكثيرون «بالنزاهة» خاصة من قبل المراقبين الدوليين؟

الايام القليلة المقبلة ستجيب على هذا السؤال.



المصدر : الشرق الأوسط
التنبيه
التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات ينتقد السلطة

اليمن تنشغل بالطعون ولعبة التحالفات البرلمانية

صنعاء: من عبد الله حموده
وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

امتنع عبد الملك المخلافي - عضو اللجنة العليا للانتخابات اليمنية، والمتحدث الرسمي باسمها - بصفته رئيساً للجنة الاعلامية، عن المشاركة في المؤتمر الصحافي الذي اعلنت فيه النتائج الرسمية للانتخابات ظهر امس، اعتراضاً على «اختراق السلطة لكل اجراءات اللجنة»، وقال انه كان «واحداً ممن تعرضوا لخديعة استخدام اللجنة في ترويج نتائج غير صحيحة».

واضاف ان ما كان يقدم من معلومات «اقتصر على بعض دوائر المحافظات، ليعطي انطباعاً بتفوق حزب او حزبين». واوضح أن «تسريب» المعلومات غير الصحيحة «افقد الناس الثقة في تصريحات اللجنة العليا». واشار الى ان هناك «شكوكاً بأن حزبي السلطة لم يعدما وسيلة لتزوير بطاقات الانتخابات الزائدة، أو طبعها بملايين الريالات خارج البلاد من اجل بقائهما في السلطة، كما أن القوات المسلحة والأمن استخدمت اداة للإرهاب وإكراه الناخبين على خيارات معاكسة لإرادتهم، وخضار المرشحين الاجدر بالفوز».

وكانت «الشرق الأوسط» قد تمكنت - رغم الغموض والإعلان التكتيكي» عن نتائج الانتخابات - من رصد النتائج الصحيحة تقريباً، ونشرتها امس، قبل اعلانها رسمياً وقت الظهر، بفارق صوت واحد في رصيد التجمع اليمني للإصلاح، وصوتين في رصيد الحزب الاشتراكي اليمني، بسبب تفاوت في الأرقام الواردة من مصادر متعددة، يعمل كل منها لمصلحته الحزبية الخاصة.

وقبيل اعلان النتائج الرسمية بدات مناورات الاحزاب الرئيسية الثلاثة: المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والاشتراكي، لوضع خريطة التحالفات خلال المرحلة المقبلة، فالتزم المؤتمر الشعبي (121مقعداً) الصمت، وترك الأخيرين يتصارعان ويتنافسان على خطب وده، بينما اشتعلت حدة الحرب الاعلامية بينهما، فنفى الاصلاح «مزاعم الاشتراكي» - التي نشرتها «الشرق الأوسط» امس - بشأن مقتل 50 شخصاً في الدائرة 280 (وادي ظليمة في محافظة حجة)، واكدت انباء رسمية ان الأرقام لم تتجاوز 3 قتلى و3 جرحى فقط.

وقال سالم صالح محمد - الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، وعضو مجلس الرئاسة - في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان اعلان صادق ابوراس (ممثل المؤتمر الشعبي العام) وحمود الذارحي (ممثل التجمع اليمني للإصلاح) وكلاهما عضو في اللجنة العليا للانتخابات،

التتمة .... ص 4

٠٦٠١٥٤



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

النتائج الرسمية يعتبر خرقاً قانونياً، وتجاوزاً لمهام عبد الملك المخلافي (رئيس اللجنة الاعلامية). وأضاف ان الحزب الاشتراكي التزم - منذ البداية - بقانون الانتخابات، ودفع مرشحيه من رجال القوات المسلحة والدبلوماسيين الى تقديم استقالاتهم، بينما لم تلتزم الاحزاب الأخرى بذلك، وذكر المؤتمر الشعبي العام وتجمع الاصلاح في هذا الشأن.

ولم يستبعد سالم صالح تشكيل كتلة برلمانية واحدة من مجموعة المؤتمر (121 + 19 مستقلاً) ومجموعة الاشتراكي (56 + 27 مستقلاً)، وقال انه «لا يوجد مستقبل لليمن الا بالتنسيق بين الحزب والمؤتمر»، بينما هاجم تجمع الاصلاح هذا التوجه، في ضوء الاكتساح الكامل للحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية والشرقية، وقال التجمع - في بيان اصدره، واكده المتحدثون باسمه في المؤتمر الصحافي امس - ان ذلك «يكرس الشطرية»، ويهدد بخطر عودتها الى اليمن الموحد.

وتضمنت تصريحات سالم صالح رداً على اتهامات الاصلاح للحزب الاشتراكي بالتزوير الانتخابي في عدن والمحافظات الجنوبية، فقال ان حزبه «لم يقاتل احداً، ولم يستول على صناديق احد (في اشارة الى الاتهام الموجه الى حميد بن الشيخ عبد الله الاحمر)، ولم يفتعل مشكلة مع اي حزب». وأضاف - في لهجة شديدة الحدة - ان حزبه «يتحدى الذين يشككون في نزاهة الانتخابات في عدن ان يثبتوا اي بادرة كما هو حادث في بعض المناطق من قتل وتدمير لمقدرات الحزب واعضائه، واساليب التخويف التي اتبعت ضده».

وعلى الرغم من اعلان الاحزاب المختلفة تقديم طعون انتخابية يبلغ عددها اجمالاً اكثر من 100، فإن القاضي محمد اسماعيل الحجي - رئيس المحكمة العليا - اكد لـ«الشرق الأوسط» تلقي 31 طعناً حتى الآن فقط، واوضح انه يتم التأكد من جدية الطعون، حتى لا تشوه كثرتها صورة التجربة الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه حذر مسؤول كبير في احدى مؤسسات الدولة اليمنية - رفض الافصاح عن هويته - من خطر ممارسات الاحزاب على التجربة الوليدة، وحذر من ان اشتداد حدة هذه الممارسات قد تجهضها، وقال ان ذلك قد يعيد النظام الشمولي او الحكم العسكري الى السلطة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

■ صنعاء - «الحياة» - حسمت اللجنة العليا للانتخابات في اليمن امس قضية الدائرة الرقم ٤٠ في محافظة تعز حيث ترشح النائب سلطان السامعي ولم يقبل ترشيحه. وعلى رغم اعلان انصار السامعي انه حصل على اعلى نسبة من الاصوات في الدائرة، اكدت اللجنة العليا فوز السيد احمد صالح الفقيه من الاصلاح.

ويذكر ان السلطات الامنية تلاحق السامعي قضائياً منذ شباط (فبراير) الماضي بتهمة قتل عنصرين من الشرطة العسكرية في حادث وقع في تعز.



المصدر : العربي القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢ / ٦ / ١٩٩٣

علـــي صالـــح يؤكد قـــوة العـــلاقات المصـــرية اليمنيـــة

القاهرة - ا.ش.ا - اكد الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية على عمق العلاقات المصرية اليمنية وقوتها.

واضاف في حديث لاذاعة «صوت العرب» ان الشعب اليمني لن ينسي ما قدمته مصر له من اجل ثورته وهو يكن كل تقدير واحترام واعجاب للشعب المصري

واشار الرئيس اليمني في هذا الصدد الى العلاقات القوية التى تربطه مع شقيقه الرئيس حسني مبارك منذ وقت طويل.

وحول علاقات اليمن مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بعد فترة الفتور التى مرت بها هذه العلاقات اثناء ازمة الخليج وبعدها قال الرئيس اليمني ان العلاقات الان تتطور وتتحسن مع هذه الدول وعلى الاخص مع الولايات المتحدة وهي افضل مما كانت عليه اثناء ازمة الخليج وبعدها.



محادثات الفرصة الأخيرة اليوم في أثينا

كلينتون أمام خيارين.. تسليح البوسنيين أو ضرب الصرب

عواصم - وكالات، دعا الرئيس الاميركي بيل كلينتون كبار مساعديه السياسيين والعسكريين الى اجتماع في البيت الأبيض في ساعة مبكرة امس للبحث في تسليح البوسنيين المسلمين وأعطاء الأوامر بشن غارات جوية على مواقع المدفعية الصربية.

وكان أول الواصلين للاشتراك في الاستشارات وزير الدفاع ليس اسبن ورئيس هيئة الاركان المشتركة في الوزارة الجنرال كولين باول.

ويشترك في المباحثات أيضا وزير الخارجية وارن كريستوفر المقرر ان يغادر واشنطن الليلة لإجراء مشاورات حول الوضع في البوسنة مع حلفاء بلاده كما يشترك فيها مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي انتوني ليك.

ويأتي الاجتماع في وقت تجري فيه الاستعدادات لعقد مؤتمر قمة في اثينا

تزيد على عقدين على ٥٦ مقعدا.

وذكرت اللجنة أن مستقلين حصلوا على ٤٧ مقعدا لكن الحزب الاشتراكي الذي يتهمه الاصوليون بالتلاعب في الانتخابات قال يوم أول أمس الجمعة ان ١٣ منهم مؤيدين له.

ويحكم الحزب الذي يتزعمه صالح والاشتراكيون معا اليمن منذ اعلان الوحدة في عام ١٩٩٠.

وتعهد صالح بالمحافظة على هذا التحالف مع الاشتراكيين بينما لمح الى انه قد يقوم بتوسيع قاعدة الائتلاف.

لكن الاشتراكيين قالوا أول أمس الجمعة ان حزب صالح تراجع عن قرار للتعاون معهم قبل اربعة ايام من الانتخابات.

وشهد أمس اتهامات جديدة بتزوير في الانتخابات.

واتهم عبدالملك المخلص عضو اللجنة الانتخابية المؤلفة من ١٧ عضوا تمثل جميع الاحزاب المتنافسة لحزب صالح والحزب الاشتراكي بالتلاعب في الانتخابات.

وقال المخلص الذي يمثل حزبا ناصريا في اللجنة في بيان انه استقال من منصبه كمتحدث باسم اللجنة احتجاجا على المخالفات.

واعلن عبدالوهاب الانسي الامين العام لحزب تجمع اليمن الاسلامي للاصلاح في مؤتمر صحافي ان تحالفه سيعلن موقفا رسميا في شان نتائج الانتخابات بعد محادثات مع المحكمة العليا.

ولمح الى ان حزب تجمع اليمن الاسلامي للاصلاح قد يندد بالانتخابات على انها لاغية وباطلة اذا لم تتخذ المحكمة اجراء في شان التجاوزات.

وذكرت اللجنة القومية للانتخابات الحرة وهي هيئة مستقلة يرعاها المعهد الديمقراطي الدولي في الولايات المتحدة والمعهد الجمهوري الدولي الذي يقع مقره في الولايات المتحدة ويتبع الحزب الجمهوري الاميركي ان التجاوزات لا تؤثر في ما يبدو على النتيجة الاجمالية للانتخابات.



المصدر السياسة الكويتية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/٥/١٩٩٣

وتبادل الاشتراكيون والاسلاميون امس الاول الجمعة اتهامات بارتكاب اعمال قتل لاسباب سياسية في محافظة تقع شمال غرب صنعاء.

واتهم الحزب الاشتراكي الاصوليين بقتل سبعة من مؤيديه واصابة او خطف اخرين يوم الخميس الماضي. ونفى الاسلاميون هذه المزاعم وقالوا ان اثنين من مؤيديهم قتلا وان اثنين اخرين جرحا على ايدي مؤيدي الحزب الاشتراكي.

وقال مصدر امني مسؤول للصحافيين في وقت لاحق ان شخصا واحدا قتل وان اثنين جرحا في نزاع في محافظة حجة. ولم يكشف المصدر عن هوية الضحايا.

واظهرت النتائج النهائية فوز حزب البعث المؤيد للعراق بسبعة مقاعد.

وفاز كل من ثلاثة احزاب ناصرية بمقعد واحد وحزب الحق وهو حزب اسلامي صغير بمقعدين.

واعلنت اللجنة الانتخابية انه لم تعلن بعد نتائج دائرتين صغيرتين لكن ذلك لن تؤثر على النتائج النهائية. واضافت ان نتائج احدى الدوائر لن تعلن بسبب تجاوزات.

٠٣٠١٥٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط
الدولية

التاريخ: ٣ / ٥ / ١٩٩٧

إعادة بحث نتائج انتخابات اليمن والعرشي يصدر بياناً لإنهاء الأزمة

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر

عادت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية الى بحث نتائج الانتخابات العامة، التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، في خطوة اعتبرت تراجعاً عن «الصفة الرسمية» لاعلان تلك النتائج في المؤتمر الصحافي الذي عقده كل من صادق أمين أبوراس (رئيس اللجنة الفنية باللجنة العليا للانتخابات وممثل المؤتمر الشعبي العام فيها)، وحمود الذارحي (نائب رئيس اللجنة الفنية وممثل التجمع اليمني للاصلاح)، ظهر اول من امس، في وجود عبد الفتاح البصير (رئيس اللجنة القانونية الذي استقال من الأمانة العامة لحزب التصحيح الناصري)، والتحق بهم قرب نهاية المؤتمر عبد الرحمن مهيوب (ممثل حزب البعث في لجنة الانتخابات).

وقالت مصادر مطلعة ـ قريبة من الحزب الاشتراكي ـ ان التراجع عن الصفة الرسمية لاعلان النتائج يرجع الى 3 اسباب، هي غيبة عبد الملك المخلافي (رئيس اللجنة الاعلامية بلجنة الانتخابات والمتحدث الرسمي باسمها)، والانتقادات التي وجهت الى اسلوب ابوراس والذارحي في اعلان النتائج، واتهمتهما بـ «التقليل من اهمية فوز الحزب الاشتراكي، ومراعاة مصالح المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح». اضافة الى نحو 30 طعناً موضوعياً تلقتها المحكمة العليا، واحالتها الى لجنة الانتخابات لبحثها.

واضافت المصادر ان اعلان النتائج ـ بهذه الصورة التي حدثت ـ يتنافى مع روح الاجماع التي سادت انجازات اللجنة خلال الفترة الماضية، وتوقعت تجميد النتائج في الدوائر المطعون في

١٦٠



صحة الانتخابات فيها. وهي - وفقاً للأرقام التي نكرها مصدر اشتراكي - 10 دوائر فاز فيها تجمع الاصلاح، و13 فاز فيها المؤتمر،و6 حصل عليها مستقلون، و2 فاز بهما حزب البعث (الموالي للعراق)، ودائرة واحدة حصل عليها الحزب الاشتراكي.

وافادت مصادر - مقربة من المؤتمر الشعبي العام - ان الصراع الحالي بين الحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح يستهدف تحديد اي منهما كفائز بالمركز الثاني فى عدد المقاعد البرلمانية.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

يشعر بمرارة لفوز الاشتراكي في الجنوب

الاصلاح يهدد بالانسحاب ما لم تقبل طعونه

☐ جدة - من جمال خاشقجي:

■ يستعد التجمع اليمني للاصلاح الذي خرج كقوة رئيسية ثانية في اليمن بعد الانتخابات الأخيرة لاتخاذ اخطر قراراته. وتجد قيادته، التي سيكتمل نصابها وتجتمع في صنعاء خلال اليومين المقبلين، امامها ٣ اختيارات اصعبها الانسحاب من البرلمان الذي لم يجتمع بعد احتجاجاً على ما يصفه الاصلاح بـ «تجاوز الحد الادنى المقبول من التجاوزات والتزوير خصوصاً في الجنوب»، وبذلك يهددون اول وأهم تجربة ديموقراطية في اليمن. اما الاختياران الآخران فلا يقلان صعوبة، وهما: القبول بالمشاركة في حكومة لا يثقون في احد اركانها الحزب الاشتراكي، او المعارضة وبذلك يفقدون فرصة ثمينة للمشاركة في الحكم خصوصاً مع وجود كتلة تؤيدهم في البرلمان الجديد لا تقل عن ١٠٠ نائب.

واخرت قيادة الاصلاح، وهو الحزب الاسلامي الرئيسي في اليمن، اتخاذ اي قرار منتظرة نتيجة الطعون التي قدمت «غير ان البداية غير مشجعة» حسب قول السيد عبدالوهاب الآنسي الأمين العام للتجمع الذي اكد لـ «الحياة» في اتصال هاتفي، ان المحكمة العليا لم تقبل الا عدداً محدوداً من الطعون التي قدمها الاصلاح «لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة».

وقال الآنسي الذي خسر في دائرته مقابل مرشح للمؤتمر الشعبي، وهي احدى الدوائر المطعون في صحة نتائجها، ان المحكمة العليا رفضت طعون الاصلاح على اساس تفسير القانون بأن مدة تقديم الطعون خلال ٤٨ ساعة «بعد اعلان النتائج في اول دائرة». ووصف موقفها بأنه «غير منطقي، اذ كيف نطعن في دائرة لم تعلن نتائجها مستندين الى وقت اعلان نتائج دائرة أخرى». ويرى الآنسي ان القانون يشير الى ٤٨ ساعة من اعلان نتائج الدائرة المعنية بالطعن. واشار الى ان معظم الطعون التي قدمها

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

الاصلاح يهدد بالانسحاب ما لم تقبل طعونه

تتمة الصفحة الاولى

الاصلاح كانت في الجنوب، ولم يستبعد احتمال انسحاب الاصلاح من العملية الديموقراطية «لأننا أصررنا على الانتخابات وسعينا من اجلها لتحقيق ثلاثة اهداف: أولاً إخراج الشعب واليمن من المازق السياسي والاقتصادي والدستوري الذي تعيشه، وثانياً القضاء على التشطير نهائياً، وأخيراً انهاء أي صورة من صور تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين. وهذه الأهداف لم تتحقق وانما كُرس التشطير وتقاسم السلطة».

وقال ان التجمع يتعرض حالياً «لضغوط من جماهيره في الجنوب الذين وصل مئات منهم الى صنعاء يحتجون على ممارسات الاشتراكيين وتزويرهم الفاضح في الانتخابات». ووصف هذه الضغوط بانها «عادلة، لأن اخواننا في الجنوب صبروا ثلاث سنوات بعد الوحدة على أمل التخلص من حكم الاشتراكيين بعد الانتخابات لكنهم لا يستطيعون الصبر اكثر».

واعرب عن إقتناعه بأن اتفاقاً مسبقاً جرى بين الحزبين الحاكمين يقضي بأن يترك المؤتمر الشعبي الحرية للاشتراكيين بجمع ما يستطيعون من مقاعد «بأي وسيلة كانت من أجل أن يستطيع الاشتراكي الاستمرار في شراكة اقتسام الحكم مع المؤتمر الشعبي، لذلك سحب المؤتمر مرشحيه المهمين من الجنوب ولم يسم مرشحين اقوياء وترك الاشتراكيين يفعلون ما يريدون ويستخدمون القوة لملء الصناديق بالأوراق المكتوبة سلفاً باسماء مرشحيهم».

وعن موقف الاصلاح في حال استمرار موقف المحكمة العليا برفض طعون الاصلاح في الجنوب قال الأنسي: «لا يمكن ان نعلن شيئاً الآن وننتظر الاجتماع ببقية الاخوة ولكن الاحتمالات مطروحة كلها».

وعن عدد الفائزين المستقلين المؤيدين للاصلاح قال: «سنعلن تلك في حينه، والمهم الآن ان ننظر في مسألة الطعون ومدى احترام السلطة لأحكام القانون».

غير ان مصادر يمنية مستقلة وصفت خسارة الاصلاح في الجنوب بأنها «طبيعية» نتيجة «دخول الاصلاح متأخراً الى الجنوب وانقسام التيار الاسلامي هناك الذي خرج من السرية ثم انقسم الى ثلاثة تيارات: الأول انضم الى الاصلاح، والثاني ظل محافظاً على استقلاليته من دون ان يشكل حزباً سياسياً علنياً وحافظ على التركيبة السرية السابقة، والمجموعة الأخيرة هم الشباب الذين رفضوا الديموقراطية والانتخابات».

واضافت المصادر ان المجموعة الأخيرة ساهمت في تشويه صورة الاسلاميين وإظهارهم كرافضين للعمل الديموقراطي، خصوصاً عندما قاموا بتوزيع فتاوى تدعو الناس الى عدم المشاركة في الانتخابات والامتناع عن التصويت كما قام بعضهم بممارسة العنف، مما مكّن الحزب الاشتراكي من شن حملة دعائية ضد جميع الاسلاميين توافقت مع تخوف سكان المدن الكبرى في الجنوب خصوصاً عدن على «حرياتهم الشخصية» التي تميزوا بها عن سكان الشمال فخشوا من تشدد الاصلاح الذي شن بالفعل حملة خلال الشهور الأخيرة ضد السلوكيات «المتحررة» في عدن واختار مصنع الخمور «كدليل ادانة ضد جميع أبناء عدن» حسب قول المصادر.



الاصلاح يعارض اسناد رئاسة الحكومة للاشتراكي

البرلمان اليمني سيدعى للانعقاد في عيد الوحدة

صنعاء - شاكر الجوهري:

أدت الخلافات الناشبة بين حزب الاصلاح والحزب الاشتراكي اللذين احتلا المرتبة الثانية والثالثة في البرلمان اليمني الجديد الى عرقلة تحديد موعد لانعقاد الدورة التشريعية الأولى للبرلمان المنتخب.

غير ان مصادر «الخليج» ترجح ان يصدر الرئيس علي عبدالله صالح مرسوما بدعوة المجلس للانعقاد في الثاني والعشرين من مايو الجاري الذي يصادف الذكرى الثالثة لقيام الوحدة اليمنية.

ويواجه الرئيس صعوبات في تحديد الموعد لأن ذلك يتطلب اولا حل الكثير من الاشكالات، وتجاوز الكثير من الصعوبات التي تتمثل في ضرورة التوفيق بين الحزبين الكبيرين الآخرين الى جانب المؤتمر الشعبي العام وهما الحزب الاشتراكي اليمني الذي فاز بـ ٥٦ مقعدا ويصل مجموع كتلته البرلمانية كما اعلن الى ٨٥ مقعدا، والتجمع اليمني للاصلاح (٦٥ مقعدا).

فالاصلاح يهدد باعلان سحب نوابه من المجلس واعلان بطلان وعدم شرعية الانتخابات ما لم تقرر المحكمة العليا الاستجابة للطعون التي تقدم بها في عدد من الدوائر ضد نواب الحزب الاشتراكي، بينما ترفض المحكمة قبول الطعن وتطالب الراغبين بتقديمها الى البرلمان الجديد.

واضافة لذلك فان الاصلاح قد لا يوافق على تكليف احد قادة الحزب الاشتراكي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني التي يرغب بها الرئيس وسبق الاتفاق عليها بين المؤتمر والاشتراكي. كما يريد الاصلاح أيضا ترشيح رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لرئاسة مجلس النواب. وهو المنصب الذي كان مخصصا للحزب الاشتراكي أيضا.

ويرى المراقبون انه من الصعوبة بمكان ان يوافق الاصلاح على الاشتراكي في حكومة برئاسة شخصية اشتراكية من الحزب الذي يمثل عدوا تاريخيا للاصلاح، وان كان الاصلاح قد قبل بتشكيل حكومة وفاق وطني من كافة الأحزاب.

وبالطبع، فان الرئيس ملزم باتفاق «جنتلمان» مع الاشتراكي باسناد رئاسة الحكومة الى أحد أقطابه. وما لم يوافق الاصلاح على ذلك فان المؤتمر والاشتراكي سيجدان انهما مضطران الى تشكيل حكومة منهما ومن الاحزاب الصغيرة التي فازت بعدد محدود من المقاعد. ولكن، يرى المراقبون، انه سيكون من شان ذلك دفع البلاد الى حالة من التوتر الشديد واستئناف مسلسل الارهاب وعمليات الاغتيال التي شهدتها على مدار عام مضى.

وبدوره - تقول المصادر - فان الاشتراكي لا يقبل ان يتراجع من رئاسة الحكومة وان تكون نتيجة الانتخابات التى سعى اليها وسلم بنتائجها ان يقدم تنازلا اساسيا امام خصمه التاريخي (الاصلاح). وقد لوح قادة الاشتراكي بانهم يفضلون التحول الى المعارضة.. وهو الأمر الذي يهدد أيضا استقرار اليمن بالصميم خاصة وان الحزب الاشتراكي لايزال يقود جيش الجنوب السابق وكافة الاجهزة الأمنية هناك، اضافة الى موالاة قبائل لحج والضالع القوية له وتحالفه مع قبائل أخرى في الشمال اهمها قبيلة خولان المنافسة لقبيلة الرئيس سنحان.

وتقول مصادر «الخليج» ان الرئيس علي عبدالله صالح قد يصدر مرسوما يدعو مجلس النواب للانعقاد في أقرب وقت ممكن ليضع كافة القوى، وخاصة الاشتراكي



والاصلاح امام الامر الواقع وامام مسؤولياتها. لكنه يخشي ان فعل ذلك ان يسارع الاصلاح الى اتخاذ موقف متشنج بالانسحاب من البرلمان، او اعلان الاشتراكي رفضه المشاركة في حكومة الوفاق الوطني وتحوله للمعارضة، وهما الأمران اللذان لا يريدهما الرئيس الذي اضافت الديمقراطية البرلمانية الى كاهله أعباء جديدة وكبيرة.

وهنالك من المراقبين من يرى انه ان استعصت الامور فسيضطر الرئيس الى ممارسة الضغوط على كل الأطراف، وخاصة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس تجمع الاصلاح، وهو شيخ مشايخ قبائل حاشد التي ينتمي اليها الرئيس. ويعتبر الشيخ الأحمر اكثر مرونة وتفتحا من قادة التيار الاسلامي المتشدد في الاصلاح من امثال عبد الوهاب الانسي وعبد المجيد الزنداني وهما من قادة التيار الاصولي المتحالف مع التجمع القبلي الذي يقوده الأحمر. وبالتالي فان اتخاذ موقفين داخل الاصلاح يهدد بشقه. وتقول المصادر ان الاشتراكي في هذه الحالة قد يقبل برئاسة الشيخ الاحمر لرئاسة البرلمان. والى ان يتم التوصل الى حل يشمل كذلك توزيع الحقائب البرلمانية ستظل الخلافات بين الاشتراكي والاصلاح تؤجل انعقاد البرلمان اليمني الجديد.



المصدر : أ الخليج القطرية

التاريخ : ٣/٥/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحلم المحرم!

كان هذه الـ «ديمقراطية» حلم شرس نخاف ان نقوله. نحن اليه.. وينتابنا الأنين.. وكلما زادت العصي في الدواليب.. زاد الغناء نشيجا وزادت «مواويلنا» زفيرا.. وهطلت علينا تراتيل السكون الابدي.

بالأمس القريب «تدفانا» على نار الانتخابات في الكويت.. ورقصنا لشروق الشمس من بين ادخنة الكويت الحبيب.. ومنانا بعضنا همسا.. حتى لا نفقد «الحلم» من البعد.. ولا نعقد موال حزننا عليه واليه.

اليوم انتابنا ذلك الفرح الغامض المشوب بحزن دفين.. وصدى الصوت اليماني يلعلع بنشيده «الديمقراطي» مختزلا سنوات القحط والظما، وهو يلهث ليلحق بدوره في طابور الحضارة الحديثة.. ولهث اليماني ركضا من جبل الى جبل ومن واد الى بحر الى سهل الخ. وهو يركض ويختصر الزمن.. والزمن يمتد.. ويمتد.. واليماني «بجنبته» يركض ويركض.. حتى وقف في السابع والعشرين من شهر ابريل - نيسان في طوابير طويلة أمام صناديق الانتخاب.. وعندما مسح «بايمن» عرقه المتصبب بعد سباقه الطويل.. وتهللت اساريره.. او كادت.. ولعلع الرصاص الحاقد محاولا اغتيال «تهليلة» الفرح اليماني.. استعاد «بايمن» وجهه وصوته.. وتمالك نفسه.. ومضى منتصب القامة بجسده النحيل ليضع الورقة الحلم.. في صندوق حلمه!!

بالأمس القريب.. عندما كانت الكويت.. «هل اكمل..؟؟».. كنا بانتظار الحلم.. ولكن الليالي علمتنا ان الحلم.. حلم!! وان النهار يكذب غالبا حين الغبار فيه كالشفق!.. ونحن مثلما تعودنا ان ننتظر.. انتظرنا.. ولكن الأمس القريب مر علينا.. ولم يكن فيه نهار!

والآن.. من اقصى الجنوب تحرك النهار.. ونحن في الخليج - كما اعتدنا - سنحتفل على ضوء الجنوب.. ونبقى في آخر النهار - مثلما في أوله - على الاطراف في آخر طوابير هذا العالم المشبوب بالمفاجآت!

لا أحد يعلم متى ستلتقي الديمقراطية في اليمن من اقصى جزيرتنا العربية.. بديمقراطية، غير الديمقراطية الكويتية؟؟

علمتنا «كذبة الأيام» ان الصبر أجمل!!

وها نحن والصبر على انتظار موعد.. اسمه «حلم»!

ولكن التاريخ غالبا ما يختصر الجغرافيا.. والعلم لا يستاذن أحدا حين يقع على قوانين الحياة! ونحن بين هذا وذاك مشدودين كالأوتار وبدون توتر! والناس تمضي من حولنا.. تقرر احلامها.. الا نحن ننتظر مفاجآت احلامنا، والتي غالبا ما تكون عكس احلام البشر! وغالبا ما تختصر التاريخ بالجغرافيا.. ونظل اسرى «لجغرافيتنا» العجيبة!!

نفاخر بالتواريخ القديمة.. ولاشك ان «بايمن» سيضطر للتخلي عن «القات» لأنه لم يعد بحاجة اليه - ويصدره الينا.. ليسري خدر القرون في عروقنا فما أحوجنا الى مزيد من خدر، طالما البن اليماني لم يفلح في تنبيهنا من النوم الثقيل الذي نغط فيه!!

كلما صحونا سألنا عن «اخبار العالم» ولا نسال عن أخبارنا.. لأن اخبارنا قد اعدت قبل يومين على الاقل «لنعرف ما لنا وما علينا».. وهكذا تمضي بنا الأيام بعد ان أوصدوا الأبواب في «النظام الدولي الجديد» على مصائرنا وقرروا لنا «اخبارنا»...

ولكن...



المصـدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ :

هناك اخبار قابلة «لاعادة» الصيـاغـة، والكتـابـة اخبـار لا تقـال في الاخبـار.. وتحولات تجري - كما تجري الدماء في العروق بدون استئذان صاحبها - تقول بان الاشياء ليست كما تبـدو في الظـاهـر.. وان الظـاهـر ان هـو الا «تضليل» للجـوهـر الـداخلي.. وكلما اخترع البعض اشكـالا من النسيـان.. ابتكـرت الـذاكـرة مهيجـاتها الخاصة، وحفرت نتوءاتها خزائنها الخاصة.. وعقاقيرها المقـاومـة لآفـة النسيـان.. متى كان قنافذ من الأشواك الفولاذية توخز هذه الذاكـرة وتـدمـيهـا وتعـود تختفي تحت جلدة الراس!!

وهكذا.. كلما توالت ادعاءات «الرضى»، و«القبول بالأمر الـواقع» تحركت تحت الجلود وبين الدماء صرخات الاحتجـاج.. والـرفض.. وهـذا هـو في الـواقع «واقعنـا العربي» الغريب المريب.

هلل بعض العرب للوحدة الالمانية.. بينما هم لا يكتفون بتكـريس التمـزق بين اقطارهم، وانما يكرسون التمزق في وسط شعوبهم!!

وهلل بعض العرب.. للديمقراطية في امريكا.. ونسوا بلدانهم!!

وهلل بعض العرب.. دفاعا عن «حقوق الانسان» في الاتحاد السوفييتي السابق مؤيدين تفكك وانحلال هذه الدولة.. ونسوا البشر الذين بين ايديهم!!

و«بعض العرب» يشيحون بـوجـوههم الآن عن نجـاح الانتخـابـات في اليمن.. وانتهاج اليمن للطريق الديمقراطي كمساهمة منهم في اطفاء «الذاكرة».. وتمريـر هـذا الحدث «كحدث عادي» .. ولكن..

هل الانتخابات الديمقراطية في اليمن حدث عادي ؟؟

احمد الشملان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

«الخليج» أول محطة للرئيس اليمنى بعد الانتخابات

يوسف الشريف

رغم كل ماشاب عملية الانتخابات النيابية في اليمن من مظاهر العنف والتجاوزات، إلا أن ثمة اجماعا بين المراقبين الدوليين الذين تابعوا سير المعركة على أنها كانت حرة ونزيهة. نسبيا بالنظر لأوضاع اليمن وظروفه السياسية وتركيبته الاجتماعية، ومن هنا كانت الولايات المتحدة أول دولة في العالم تبادر إلى تهنئة اليمن باجتيازة الأمن لعنق زجاجة الفترة الانتقالية، والاشادة بتجربته الديمقراطية، والاعتراف بنتائج الانتخابات.

ولان اليمنيين شعب مسلح، لذلك كان حرص القيادة السياسية على تشديد الاجراءات الأمنية بصورة غير مسبوقة، وخلافا لاتفاقيات الوحدة وقانون الانتخابات، انتشر نحو ٢٧ الف جندى من القوات العسكرية داخل المدن وحول ثلاثة آلاف مركز للاقتراع لمساعدة قوات الأمن في حماية الناخبين والمرشحين والمواطنين المكلفين باجراء الانتخابات في ٣٠١ دائرة، وربما لذلك كانت معظم الانتقادات والطعون التى تقدم بها المرشحون والاحزاب في استمالة تشكيلات القوات المسلحة إلى جانب المرشحين من حزبى السلطة «المؤتمر» - والاشتراكى» أو محاولة تأثير قوات الحراس على إرادة الناخبين، وطبيعى ان تتولى لجان الطعون بحث مثل هذه الشكاوى والتحقق من صحتها، ولكن تبقى الحقائق المؤكدة التى اسفرت عنها النتائج النهائية لفرز اصوات الناخبين، وحيث تؤكد على ان حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس على عبدالله صالح قد حاز على نصيب الاسد من مقاعد البرلمان القادم بما يؤهله لتشكيل الحكومة الجديدة منفردا وضمان إعادة انتخابه رئيسا للجمهورية.

لكن الرئيس اليمنى الذى صرح عشية الانتخابات بقبوله مسبقا بنتائج الانتخابات حتى لو خسرها حزبه، وأكد في نفس الوقت على أن الحكومة القادمة سوف تكون إئتلافيه بالضرورة تأكيدا على الوفاق الوطنى بين مختلف التيارات السياسية والقوى الاجتماعية في اليمن، وأن حزبه لن يتخلى عن شريكه في صنع الوحدة والسلطة سواء على صعيد المشاركة في الحكومة المنتخبة عبر الاندماج مع الحزب الاشتراكى او التحالف السياسى وذلك كان خيار الحزبين الذى تأجل انجازه إلى ما بعد الانتخابات تأكيدا للديمقراطية والتعددية السياسية ومبدأ تداول السلطة، ولكن يظل السؤال المطروح هل يتم اندماج الحزبين قبل تشكيل الحكومة الجديدة ام بعدها، وذلك أن توقيت الاندماج سوف يفرض بالضرورة نوعا من الخلاف والمساومة على قسمة مناصب الحكم في المرحلة الجديدة، واغلب الظن ان يتم الاندماج بعد تشكيل الحكومة الجديدة، نظرا لضيق الوقت المتاح لتسريع القيام بهذا الخيار، وان تراعى في توزيع المناصب الوزارية الاوزان الجماهيرية ونسبة المقاعد البرلمانية التى نالها كل حزب في الانتخابات.

على صعيد المستقبل تتوقع «العالم اليوم» اجراء عدد من التعديلات الدستورية العاجلة خاصة ما يتعلق بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاستفتاء الشعبى الحر وليس عن طريق البرلمان وتقليص حجم الاحزاب الحالية «٤٠ حزبا» في حدود ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات حيث فشلت العديد منها في الفوز بمقعد واحد ولا بنسبة معقولة من اصوات الناخبين.

٠٣٤١٦٨



مصادر يمنية رفيعة المستوى اكدت لـ «العالم اليوم» على أن الرئيس على عبد اللـه صالح سوف يبادر بـزيارة رسمية الى دول الجوار فور انتخابه رئيسا للجمهورية تتويجا للجهود الدبلوماسية المكثفة التى قامت بها وفود يمنية رسمية وشعبية لرأب الصدع فى العلاقات اليمنية الخليجية الذى نتج عن موقف صنعاء المناهض لخطة التحالف الدولى العربى من تحرير الكويت.

المعروف ان نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض كان قد طلب وساطة عمان فى هذا الشأن، وعرض مشروعا للتعاون الاقتصادى يتضمن استعداد اليمن لمد خط انابيب لتصريف البترول من المنطقة إلى المحيط الهندى عبر ميناء المكلا بمحافظة حضرموت.

وفى كل الاحوال سوف تفرض الازمة الاقتصادية والامنية نفسها كأولوية مهمة على برنامج الحكومة المنتخبة، ومن المتوقع تحقيق بعض النجاحات على هذا الصعيد اذا ما تحققت نجاحات متوازية على صعيد تحسن علاقات اليمن الخليجية وعلاقاته الدولية التى كانت تمثل مصدرا مهما للقروض والمساعدات، واذا ما احكمت سيطرتها على الوضع الأمنى الذى تدهور خلال الفترة الانتقالية وتصاعد على نحو خطير خلال المعركة الانتخابية، خاصة وان اليمن يعلق امالا كبيرة على انجاز خطة طموحة للنهوض الاقتصادى تعتمد على دخل البترول.. فى الوقت الذى كادت ٢٠ شركة بترول اجنبية تهدد بوقف نشاطها فى اليمن حين تعرض خبراؤها ومعداتها فى لحوادث امنية متكررة!

اليمن :

الديمقراطية في امتحان القبائل !

وفي الخرطوم : إعلان عن انقلابات كاتمة الصوت

يوسف الشريف

بعد الوحدة جاءت الانتخابات .. وكما أن للوحدة متاعبها فللديمقراطية مشاكلها كذلك . اليمن ليست وحدها التي شهدت غمار معارك سياسية واسعة بالأسبوع الماضي .

الأسبوع الماضي نفسه شهد تطوراً سودانيا جديداً ، حمل معه احداث انقلاب مزعوم على حكم البشير ..

ومن العاصمتين اليمنية والسودانية يكتب يوسف الشريف .

نجح الشعب اليمني بعد ثلاث سنوات من إعلان الوحدة بين شطريه في اجتياز عنق الزجاجة وخوض غمار أول انتخابات نيابية ، كمقدمة للنظام السياسي من مرحلة الاستئثار بالسلطة والنفوذ من قبل حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الفريق علي عبدالله صالح وشريك الحكم وصنع الوحدة الحزب الاشتراكي اليمني بزعامة علي صالح البيض ..

وقد تمت الوحدة اليمنية في ظروف سياسية واقتصادية وامنية عصيبة ، حيث ادى تقلص المساعدات الخارجية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وسقوط النظرية الماركسية من جانب ملتنج وما افرزته أحداث ١٣ يناير الدامية في عدن إلى انقسامات حادة داخل الحزب الاشتراكي إلى النجاة عبر طوق الوحدة ، والأمر كان كذلك على صعيد صنعاء التي ظلت تواجه نفوذا متزايداً للحركات والأحزاب السياسية الطامحة في المشاركة السياسية والتعبير عن توجهاتها وافكارها .. وتنامي القوة القبلية والاصولية التي باتت تهدد نفوذ السلطة المركزية .

على أن الخيار الديمقراطي الذي انحازت إليه القيادة السياسية كاساس وبناء لدولة الوحدة ، ادى إلى شبه فوضى سياسية تمثلت في قيام نحو ٤٠ حزبا ، وصدور اكثر من ٢٠٠ صحيفة ومطبوعة وإطلاق حريات التعبير بدون ضوابط او قيود ، الأمر الذي افسح المجال امام بروز ادوار واليات ووسائل اعداء الوحدة والديمقراطية على الساحة بشكل خطير عبر الاغتيالات السياسية والتفجيرات وحوادث الاختطاف .

فيما كان يصنع التحالف والاندماج المطروحين من جانب حزبي السلطة ، انعكاساتها السياسية والشعبية السلبية في إزاء التشكيك في مصداقية مبدا تداول السلطة ، وإجهاض الديمقراطية والحجر على التعددية السياسية ، وإلى التباطؤ الشديد في عملية الإقبال على التسجيل في كشوف الناخبين ، وتبادل الاتهامات من قبل احزاب المعارضة ، ومد اجل الفترة الانتقالية بعد ان عطل الصراع السياسي اعمال اللجنة العليا المكلفة بإجراء الانتخابات .

عدول الحزبين الحاكمين في النهاية عن إعلان اندماجهما في حزب واحد وتاجيل هذا القرار إلى ما بعد الانتخابات ، اعاد الثقة للشعب واحزاب المعارضة في جدوى ومصداقية الانتخابات النيابية ، حيث تسارع التسجيل في كشوف الناخبين وبدا التنافس

والدعاية الانتخابية على اشدها بين الاحزاب ..

وترجح الدوائر المطلعة -حتى كتابة هذا التقرير- فوز حزب المؤتمر بنصيب الأسد فى الدوائر الانتخابية • ٣٠١ دائرة • وان يتقاسم الحزب الاشتراكى وحزب الإصلاح الاصولى القبلى المكان الثانى فى الفوز بمقاعد البرلمان القادم ، وان تحدث مفاجاة على صعيد التحالفات السرية بين الاحزاب ، وان يفوز المستقلون الذين يمثلون ٧٥ ٪ من المرشحين بنصيب كبير من الدوائر .

وفى كل الاحوال بات من المرجح ان يتقلص عدد الاحزاب على الساحة الديمقراطية بعد عملية فرز اصوات الناخبين وحسم اوزانها السياسية والشعبية ، وتشكيل حكومة جديدة إئتلافية بالضرورة وقيام اول برلمان لدولة الوحدة التى تضم اكثر من ١٣ مليون نسمة او اكبر قوة بشرية فى الجزيرة العربية .

وفى الخرطوم اعلنت حكومة الجبهة الإسلامية عن اكتشاف مخطط للمعارضة السياسية للقيام بانقلاب عسكرى بقيادة العميد معاش عبدالعزيز خالد عضو القيادة الشرعية السابقة للقوات المسلحة فى السودان ، ولان قيادة المعارضة السودانية تتردد على القاهرة وعلى لندن وعدد من العواصم الافريقية .. من هنا لم تجد الخرطوم فى إطار خطة تصعيد خلافاتها مع مصر سوى اتهام الحكومة المصرية بمساندة مشروع الانقلاب ، الادعاء بانها سلحت المعارضة بالمسدسات كاتمة الصوت وإن لبنان كذلك سمحت بتدريب عناصر المعارضة السودانية فى معسكرات الميليشيات .

وياتى إعلان الخرطوم وتوزيع الاتهامات بتدبير الانقلاب على المعارضة السودانية ومصر ولبنان ، فى عشية الجولة الثانية لمؤتمر ابوجا المزمع انعقاده تحت رعاية الرئيس النيجيرى بابانجيدا لحل مشكلة الجنوب عبر التفاوض بين جناح « توريت » بزعامة جارانج الذى اعلن من جانبه وقف إطلاق النار منفرداً تاكيدا على حسن نواياه ورغبته فى حل مشكلة الجنوب سلميا ، فى الوقت الذى سجلت القوات الحكومية ١٥ حادث خرق لوقف إطلاق النار ، وحركت الاجنحة المتصارعة مع جارانج للاشتباك مع قواته بهدف إضعاف موقفه التفاوضى فى مؤتمر ابوجا ، وبينما تتبنى تلك الأجنحة خيار انفصال الجنوب عن الشمال ، مايزال جارانج عبر المؤتمر الاخير الذى عقده مع فصائل التجمع الديمقراطى المعارض فى نيروبى يؤكد على التزامه بوحدة السودان !

لبنان على لسان وزير داخليته نفى ان تكون بلاده سمحت لأى معارض سودانى بممارسة نشاطاته السياسية او التدريب على حمل السلاح لدى الميليشيات .. لسبب بسيط ان الميليشيات سبق حلها منذ فترة بعد ان بسط الجيش اللبنانى نفوذه على ربوع البلاد ، والذى لم يصرح به ان سوريا ذات الوجود العسكرى والثقل السياسى فى لبنان والذى تربطها علاقات وثيقة بالسودان وسبق ان بادرت لرأب الصدع فى علاقات القاهرة بالخرطوم لم تكن غائبة عن الساحة بالضرورة .. وكان بإمكانها التدخل لوقف تدريب المعارضة السودانية فى لبنان .

مصر من جانبها لم تابه لإتهامات السودان الذى لجا إلى تكرار اساليب تصعيد الخلافات بين البلدين كلما لاحت هناك وساطة او مساع مشتركة او عربية لرأب الصدع ، فمنذ ايام صدرت تصريحات عن عمرو موسى وزير الخارجية ونظيره السودانى حسين ابو صالح تومى بان هناك رغبة مشتركة للبلدين فى العودة إلى عقد لجنة حلايب وتسوية الخلافات عبر الحوار والتفاهم وفى إطار المصالح المشتركة والثوابت التاريخية ، وقد سبق للسودان التصعيد فى اعقاب الوساطة السورية ، ثم فى اعقاب الوساطة الليبية ووساطة ياسر عرفات والملك الحسن .. فكانت لزمة حلايب وإلغاء التعليم المصرى فى السودان وتاميم فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وارتهان رئيس الجالية المصرية فى السودان .. إلخ ..

العالمون ببواطن واساليب حكومة الجبهة الإسلامية يؤكدون على استحالة نجاح اى انقلاب عسكرى فى السودان او فى اية دولة اخرى بواسطة المسدسات حتى لو جهزت بكاتم صوت ، وان مصر رفضت وترفض التدخل فى شئون الغير .. والسودان بوجه خاص باعتباره شانا سودانيا ، وان السبب المباشر وراء الادعاء بتدبير المعارضة لإنقلاب يطيح بالنظام العسكرى فى السودان ، إنما مرجعه امتصاص النقمة الشعبية على فشل سياساته الخارجية التى ادت إلى عزلته العربية والدولية وانقطاع موارد المعونات والقروض ، وإلى تدنى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية إلى حد الشلل الكامل فى وسائل النقل وانقطاع التيار الكهربائى .

المعروف ان مجلس الامن ادان السودان بانتهاك حقوق الإنسان تمهيداً لتوقيع العقوبات الاقتصادية والجوية والدبلوماسية إن لم يتراجع عن انتهاكاته ، بينما تردد الصحف الاوروبية والأمريكية منذ فترة عن احتمالات صوملة الموقف فى جنوب وغرب السودان ، بما يعنى التدخل المباشر ، فى الوقت الذى عقدت المعارضة السودانية مؤتمراً ناجحا مع نيروبى منذ ايام افتتحه العقيد جون جارانج وناقش فى جدية مختلف قضايا السودان القومية المزمنة .. بما فى ذلك علاقة الدولة بالدين تمهيداً لعقد المؤتمر الدستورى فى المنفى .. فكان رد حكومة الجبهة الإسلامية الاتهام العشوائى بتدبير الانقلاب .. او الشروع فيه .. رغم ان قلب نظام البشير بات اجماع الإرادة الغالبة للشعب السودانى ! ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الاوسط
الدولي

التاريخ: ٣ مايو ١٩٩٢

المعارضة تتهم الأحزاب الحاكمة بتزوير الانتخابات لصالحها

صنعاء: من حمود منصر

اعربت احزاب المعارضة اليمنية المنضوية تحت اطار المؤتمر الوطني عن خيبة املها في ما تمخضت عنها عملية الانتخابات من نتائج على المستوى الوطني اليمني.

وقال عبد القدوس المضواحي من التنظيم الوحدوي الناصري، في مؤتمر صحافي عقدته احزاب المؤتمر الوطني صباح امس ان المعارضة في اليمن هي الأحزاب المغضوب عليها وغير المرغوب فيها، وأشار الى ان الديمقراطية التي مرت بها اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية كانت محكومة بالتوازن الذي تمت على اساسه الوحدة.

واعلن المضواحي باسم احزاب المؤتمر الوطني عن خيبة الأمل في امكانية استمرار التجربة الديمقراطية بطريقة سليمة مدللا على ذلك بالانتهاكات والتجاوزات التي وقعت اثناء الانتخابات كتمهيد لوأد الديمقراطية، وقال «لقد بدأت هذه الظاهرة من خلال ارتكاب احزاب السلطة للعديد من الاخطاء والتجاوزات لقانون الانتخابات في وقت سابق وانتهت بتزييف الانتخابات».

وقالت المعارضة اليمنية ان المحكمة العليا الدستورية رفضت استقبال الطعون الانتخابية.

واستعرض عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن جملة من التجاوزات التي ارتكبت اثناء عملية الاقتراع، وفرز الأصوات واعلان النتائج في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية وقال «كنا نعلم ان احزاب السلطة لا تستطيع الا ان تخالف القانون والدستور ولكنها مارست ذلك باسلوب مفضوح في الانتخابات».

وفي ما يتعلق بفشل احزاب المعارضة عن التوصل الى حد ادنى من التنسيق في ما بينها قبل الانتخابات اشار الجفري الى ان بعض الأحزاب عاشت على وهم الأحزاب الأخرى الحاكمة بانها ستحافظ على اقامة الحد الأدنى من النزاهة في الانتخابات.

واعترف بان احزاب المؤتمر الوطني عجزت وفشلت في ان تنسق في ما بينها نتيجة حداثة التجربة الديمقراطية ونتيجة التاثيرات التي موزست عليها.

وأكدت احزاب المؤتمر الوطني قبولها بنتائج الانتخابات مع الاحتفاظ بحقها في تقديم الطعون بالدوائر التي وقع فيها تزوير الى المحكمة العليا الدستورية للبت فيها.

ووصف حسن زيد ـ عن حزب الحق ـ نتائج الانتخابات والتي بينت الاكتساح الكامل للحزب الاشتراكي في المحافظات الجنوبية «إنما تؤكد ايضا العودة من جديد لترتيب اوضاع دولة الوحدة على اساس التقاسم الثلاثي» واضاف «ما حدث هو عودة الى نظام الشطرين ليتم التفاوض السياسي على اساسه».

وبينما اعلنت احزاب المعارضة في بيان وزعته امس في صنعاء التزامها بالشرعية الدستورية والقانونية واحترامها لها، طالبت بالامتثال لها.

وبدت علامات الاحباط في اوساط المعارضة التي اعتبرت ان ما جرى إنما كان تأكيداً لاستمرارية الوضع السابق، واكساب السلطات الحالية شرعية الحكم، وترى المشوار امامها طويلا خاصة بعد ان لمست شعور المراقبين الدوليين بالارتياح لما تم على اعتبار انها تجربة اولى في المجتمع اليمني.

يذكر ان ثلاثة احزاب فقط من احزاب المؤتمر الوطني حصلت على 4 مقاعد: مقعد للوحدوي الناصري وآخر للتصحيح الناصري، ومقعدان لحزب الحق، بينما لم يحصل اي من حزب الرابطة، وحزب التجمع الوحدوي اليمني واتحاد القوى الشعبية على اية مقاعد.

وعلق على هذه النتيجة مسؤول مقرب من احد الأحزاب الثلاثة الفائزة بالقول «ان على هذه الأحزاب الصغيرة التي كشفت الانتخابات عن حجمها الحقيقي ان تعترف بوضعها وواقعها، وتتحرك وفقاً لهما او ان تتحول الى جمعيات خيرية».



المصدر : الشرق الأوسط
الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

المعركة الانتخابية فوق الصداقة الشخصية

اشتراكي يفوز على «اشتراكي سابق» بعد انشقاقهما تأييداً لعلي ناصر

صنعاء - عدن: «الشرق الاوسط»

تعتبر نتيجة انتخابات الدائرة 25 - التي تغطي منطقة المنصورة في عدن - ذات مغزى مهم، ليس فقط لانها اثبتت استمرار شعبية الحزب الاشتراكي في عدن، وفوز مرشحه - وعضو المكتب السياسي للحزب - انيس حسن يحيى، بنسبة 65 في المائة من الاصوات، حيث حصل على 6182 صوتا مقابل 1300 فقط (أي 11 في المائة) لمنافسه احمد القعطبي مرشح المؤتمر الشعبي العام والعضو القيادي به، ولكن لان كلا من انيس حسن يحيى واحمد القعطبي كانا ضمن جناح واحد داخل الحزب الاشتراكي اليمني عام 1986، بين انصار الرئيس الجنوبي الاسبق علي ناصر محمد. وفي الانتخابات اليمنية الاخيرة دخل «الصديقان الحميمان» مواجهة ديمقراطية، اتهم فيها انيس حسن يحيى «رفيقه» السابق انه سمح لنفسه ان يكون «ورقة في يد» المؤتمر الشعبي، بينما قال احمد القعطبي ان ترشيحه «ينسجم مع مطالب المواطنين» وكذلك بحكم انتمائه الى تنظيم سياسي، رأى انه «وجه يستطيع خوض المعركة الانتخابية» في ضوء المهام التي تولاها على مدى الـ 20 عاما الماضية.

وكان المرشحان قد اتفقا - في لقاءين منفصلين مع «الشرق الاوسط» قبل يوم الاقتراع - على ان مهمة مجلس النواب الجديد ستكون مختلفة، لانه سيضطلع بمسؤولية بناء الدولة، واعربا عن استعدادهما للمشاركة في هذه المسؤولية، وان عبر القعطبي عن احساسه «بحرج شديد» لانه يجد نفسه مرشحا «امام شخص تربطه به علاقات شخصية قوية، تاسست في سنوات طويلة»، قال انيس حسن يحيى انه - رغم صداقته مع القعطبي - يجد «سهولة في الوصول الى لغة مشتركة مع مرشح آخر (تقدم مستقلا)، وعضو قيادي في المؤتمر الشعبي العام، ومناضل قديم هو الاخ يوسف شحاري، لأسباب تتعلق بخياراتنا جميعا».

وربما كان انيس قاسيا في حديثه عن القعطبي بسبب موقف المنافسة الانتخابية، وهو امر طبيعي في مثل هذه الظروف، الا انه يبدو ان مثل هذا الاسلوب الهجومي وفر له نوعا من التقدم على القعطبي في تاييد الناخبين، اضافة الى ولائهم للحزب الاشتراكي اليمني وبرنامجه، وهو ما اكده لـ «الشرق الاوسط» المواطن وحيد جعفر احد الناخبين في دائرة المنصورة. ونفى احمد القعطبي انه «ورقة» في يد المؤتمر الشعبي العام ضد حزبه القديم (الاشتراكي)، وقال ان «انضمامي الى المؤتمر كان نابعا من قناعة، وليس نتيجة لأي ضغط، فقد دخلنا كعناصر كانت تربطنا رؤى وافكار مشتركة، بسبب قدرتنا على العطاء، ووجدنا المؤتمر - بتركيبته الحالية - وعاء لجميع التيارات السياسية».

ورداً على ما ذكره احد الناخبين من ان الشعبية الكبيرة، التي يتمتع بها انيس يحيى في الدائرة، ترجع الى انه من مواليد الدائرة، قال القعطبي «ربما كنت من مواليد منطقة الشيخ عثمان، في وقت كانت فيه المنصورة منطقة خالية، وظلت كذلك حتى نهاية الخمسينات، مما يعني ان الاخ انيس ليس ايضا من مواليد المنطقة، ولانه سكن في الدائرة قبلي، يظن الناس انه مولود فيها».

وفي النهاية لم ينفع احمد القعطبي - لدى الناخبين - سجله الحافل كوزير للاسكان، ومسؤول ناجح عن نشاطات الرياضة والشباب، ففضلوا عليه منافسه الاشتراكي، وقال انيس ان «تاييد الشعب - في المحافظات الجنوبية - للحزب الاشتراكي رسالة موجهة الى قيادة الحزب، تمنحها الثقة والتاييد، وتطالبها بان تكون على مستوى الثقة، وهي مسؤولية كبيرة، تتضمن قدرة الشعب - ايضا - على محاسبة اي مرشح، قصر في واجباته تجاه الشعب والوطن».

ودعا اعضاء مجلس النواب الى تحمل مسؤولياتهم بجدية «حتى ينعم هذا الوطن بقدر من العدالة الاجتماعية، تساعد المجتمع، لتحقق نموا اقتصاديا واجتماعيا متوازنا وشاملا»، بينما ظل القعطبي يدافع عن المؤتمر الشعبي، ويقول انه ليس مسؤولا عن مركزية نظام الحكم، التي ادت الى صعوبات في المحافظات الجنوبية، ويلقي باللائمة على النظامين الحاكمين في شطري اليمن قبل الوحدة في 22 مايو (ايار) عام 1990.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

الاشتراكي يتحدث عن تعليق نتائج ٣٣ دائرة... والمؤتمر يحذر بالرد

اليمن: اجتماع قريب لقيادتي الحزبين وعلي صالح التقى عبدالله الاحمر

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ توقعت مصادر سياسية في صنعاء امس ان ينعقد خلال الايام القليلة المقبلة اجتماع لقيادتي حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي للبحث في طبيعة العلاقة بينهما، في ضوء النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية، وفي مرحلة ما بعد الانتخابات عموماً.

واستقبل الرئيس علي عبدالله صالح امس في مقره في دار الرئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم التجمع اليمني للاصلاح وبحث معه في تطورات مرحلة ما بعد الانتخابات. ويذكر ان الشيخ عبدالله كان ابدى استياءه الشديد لسقوط الامين العام للاصلاح السيد عبدالوهاب الانسي في الانتخابات.

وقال الرئيس اليمني في حديث مع «الحياة» (تنشر غداً) ان الاصلاحات الدستورية المقترحة تشمل اضافة الى حصر مؤسسة الرئاسة برئيس ونائب للرئيس ينتخبهما الشعب، تحديد مدة الرئاسة بفترتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات. وتوقع علي صالح تشكيل حكومة ائتلاف وطني تضم ممثلين للمؤتمر والاشتراكي والاصلاح في حال قبوله الانضمام اليها. وتوقع اعلان الحكومة الجديدة قبل اقرار المجلس الاصلاحات الدستورية في حال تاخر اقرارها، او بعد ان يتم ذلك في حال اقرت هذه الاصلاحات مع بدء المجلس الجديد ممارسة نشاطه.

وارتفع امس عدد نواب حزب المؤتمر الى ١٢٣ مع اعلان نتائج دائرتين في محافظتي حجة والحديدة. وبذلك يكون عدد الدوائر التي انبعث نتائجها ٣٠٠ من اصل ٣٠١ اذ لم تجر انتخابات في دائرة واحدة فقط تحمل الرقم ١٩٢ في محافظة الحديدة بسبب مقتل مرشح المؤتمر قبيل موعد الانتخابات. وكان اخر نائبين فازا من المؤتمر مفتاح داشوش وعبدالجليل ثابت.

واصر الحزب الاشتراكي امس على انه الحزب الثاني في البلد واستمر في الشكوى من عدم احتساب اعضاء ينتمون اليه ضمن اللائحة التي اذاعتها اللجنة العليا للانتخابات اول من امس السبت ووزعت فيها الفائزين على الاحزاب التي خاضت الانتخابات. وكانت هذه اللائحة اشارت الى حصول التجمع اليمني للاصلاح على ٦٢ مقعداً والاشتراكي على ٥٦ في حين يصر الاشتراكي على ان بين المستقلين ١٣ من اعضائه اضافة الى وجود ١٦ نائباً سينضمون الى كتلته. واعلن امس ٢٢ نائباً مستقلاً انضمامهم الى المؤتمر، وبذلك يصبح عدد اعضاء كتلته ١٤٥.

التتمة في الصفحة (٤)

٠٠٠١٧٤



المصدر : الحياة اللندنية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣ .

اليمن : اجتماع قريب لقيادتي الحزبين

تتمة الصفحة الاولى

وقال الحزب الاشتراكي في بيان لخص فيه موقفه من الانتخابات انه «بغض النظر عن مقاعد كل حزب في مجلس النواب المنتخب، فإن الحزب يوافق على نتائج الانتخابات». واكد ان «الحزب الاشتراكي حصل في الدوائر التي اعلنت نتائجها حتى الآن على اكثر من ٧٠ دائرة بغض النظر عن ان بعض المرشحين الاعضاء في الحزب قدموا انفسهم كمستقلين التزاماً بقانون الانتخابات».

وفيما قالت مصادر المؤتمر الشعبي ان المؤتمر على استعداد للطعن في نتائج ٥٠ دائرة فاز فيها الاشتراكي، صرح مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي بان المحكمة العليا «اوقفت نتائج ٣٣ دائرة انتخابية قدمت في شانها طعون في انتظار بت المحكمة الدستورية هذه الطعون». وقال المصدر الذي لم تؤكد اللجنة العليا معلوماته ان الدوائر التي علقت نتائجها تطاول ١٢ فائزاً من المؤتمر الشعبي العام و١٠ من التجمع اليمني للاصلاح و٢ من حزب البعث وواحد من حزب الحق، وواحد من الحزب الناصري الديموقراطي وواحد من الحزب الاشتراكي و٦ من المستقلين.

الاخوان في مصر

ولوحظ امس ان الرئيس اليمني تلقى برقية من المرشد العام للاخوان المسلمين في مصر السيد محمد حامد ابو النصر يهنئه فيها بالانتخابات. وجاء في البرقية التي حصلت «الحياة» على نصها: «نحمد الله تبارك وتعالى الذي وفقكم لهذا الانجاز العظيم بإجراء الانتخابات النيابية على اساس التعددية الحزبية في جو من الهدوء والاستقرار والحرية اتاح للجميع فرصاً متكافئة.

كما اتقدم لفخامتكم بإسمي وبالنيابة عن جميع اخواني بخالص التهنئة بفوز المؤتمر الشعبي العام الذي تراسونه بالمرتبة الاولى بين الاحزاب الفائزة. ونسال الله تبارك وتعالى ان يبارك جهدكم الكبير الذي تواصلونه لمصلحة اليمن الشقيق وسائر الامة العربية والاسلامية».

الى ذلك، اصدرت هيئة التنسيق والمتابعة للمؤتمر الوطني الذي يضم احزاباً معارضة، بياناً وصفت فيه النتائج «وما اقدمت عليه السلطات من ممارسات» بانها شكلت «صدمة قوية للراي العام المحلي والخارجي الى جانب انها كشفت حقيقة ما يتوجب على القوى الديموقراطية ان تبذله من جهد وما يتعين عليها القيام به من نشاط سياسي مباشر بهدف تحويل الديموقراطية من شعار مرفوع الى ممارسة حقيقية». واتهمت هيئة التنسيق احزاب السلطة «باستخدام المال العام لشراء اصوات الناخبين، وسمحت لرجال الامن السياسي بالتدخل لارهاب الناخبين وتوجيههم لانتخاب مرشح بعينه، اضافة الى اقتحام هؤلاء بعض مقرات لجان الاقتراع فارضين اسماء مرشحي السلطة على الناخبين (...) كما قامت السلطة بتزوير ارادة الناخبين من الاميين والتلاعب بشهادات قيد الناخبين، وقيام ما تسمى باللجان الامنية باخفاء عدد من صناديق الاقتراع اثناء نقلها الى مراكز الفرز».

واتهم البيان اللجنة العليا للانتخابات بوقوفها عاجزة عن القيام باي دور لايقاف تلك المخالفات والخروقات. وقال: «ان ما يثير دهشتنا هو رفض المحكمة العليا وامتناعها عن قبول الطعون المقدمة اليها من مرشحي الاحزاب والمستقلين على رغم توافر الوثائق المؤيدة للطعون».

واكد المؤتمر الوطني انه يجدد التزامه واحترامه للشرعية الدستورية والقانونية، ويطالب الجميع بالامتثال لها، ويؤكد عزمه على المضي في طريق النضال مع الخيّرين لترسيخ التجربة الديموقراطية وبناء دولة النظام والقانون والتداول السلمي للسلطة والوقوف ضد الفساد والتسلّط من اجل ان ترتفع في سماء اليمن رايات العدل والامن والاستقرار والتقدم».

وتلي بيان المؤتمر الوطني في مؤتمر صحافي عقد في فندق «شيراتون» حضره السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» الذي يتهم السلطة بإسقاط جميع مرشحيه في الانتخابات.



اليمن

مصادر الاشتراكي ان انضمام الفائزين من الحزب - الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين بحكم كونهم عسكريين او دبلوماسيين - زاد عدد مقاعد الحزب الى 71 مقعداً، وان المستقلين الذين سينضمون الى الكتلة البرلمانية للاشتراكي، سيرفعون عدد تلك المقاعد الى ما يتراوح بين 83 ـ 86.

واوضحت مصادر المؤتمر الشعبي ان حسم الموقف نهائياً سيأتي في بيان يعلنه القاضي عبد الكريم العرشي - رئيس اللجنة العليا للانتخابات وعضو مجلس الرئاسة اليمني - كان يعكف على اعداده وقت كتابة هذه السطور، على امل ان يعلنه في ساعة متأخرة من مساء أمس او صباح اليوم، لتكون النتائج نهائية رسمياً، في ما عدا تلك الدوائر المجمد اعلان نتائجها حتى تفصل اللجنة في الطعون، او تلك التي تعطلت فيها عملية الاقتراع (3 دوائر).

ومن المقرر ان يدعو الرئيس علي عبد الله صالح مجلس النواب المنتخب الى عقد جلسته الأولى خلال اسبوعين من تاريخ اعلان النتائج رسمياً، واذا لم يحدث ذلك لأي سبب، فانه يحق للمجلس ان ينعقد في اليوم الاول بعد مرور اسبوعين على نتائج الانتخابات، وفقاً لنص قانون الانتخابات.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ / ٥ / ١٩٩٣

اليمن يتجه إلى حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب

تحليل اخباري

صنعاء - رويتر - تستعد الاحزاب الثلاثة التى فازت باكبر عدد من المقاعد فى اول انتخابات برلمانية حرة فى اليمن لتشكيل حكومة ائتلافية موسعة على مايبدو لمعالجة مشكلات اليمن الاقتصادية الحادة وانهاء الخلافات مع دول الخليج العربية.

وقال دبلوماسيون ومعلقون ان الائتلاف يبدو مرجحا رغم حملة انتخابية مريرة وضعت الاشتراكيين فى مواجهة الاسلاميين واعطت حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح المحافظ نصرا لايرقى الى ان يكون اغلبية مطلقة.

وقد حصل حزب المؤتمر الشعبى العام بزعامة صالح على ١٢١ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٠١ فى الانتخابات التى اجريت يوم الثلاثاء الماضى. وجدد مسئولون بالحزب امس الاحد وعدا سابقا على الانتخابات بتوسيع ائتلاف اقتصر على الحزب الاشتراكى اليمنى.

والحزب الاشتراكى هو الحاكم الماركسى السابق لجنوب اليمن الذى اتحد مع شمال اليمن فى مايو عام ١٩٩٠.

وقال المسئولون انه على الرغم من ان صالح يمكنه ان يشكل حكومة تحظى باغلبية مريحة سواء مع الحزب الاشتراكى او منافسه اللدود حزب تجمع اليمن الاسلامى للاصلاح الا انه يفضل حكومة تضم الحزبين معا.

وقال عبدالله احمد غانم عضو اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبى لرويتر توسيع المشاركة هو تصورنا للمستقبل بحيث تشمل اكبر عدد من القوى السياسية حسب تمثيلها فى البرلمان الجديد.

ويبدو ان كلا من الحزب الاشتراكى وحزب تجمع اليمن الاسلامى يوافقان على الاشتراك فى ائتلاف رغم اشتباكات عنيفة وقعت بين انصارهما يوم الانتخابات واتهامات بتزوير الانتخابات.

وقال دبلوماسيون ومحللون سياسيون ان مايجمعهما هو الحالة المريعة للاقتصاد فى بلد يعده البنك الدولى من افقر دول العالم.

ويعانى اليمن الذى يبلغ عدد سكانه اكثر من ١٤ مليون نسمة من حالة انعدام للقانون وبطالة وتضخم سنوى تبلغ نسبته نحو ١٠٠ فى المائة وعجزا فى الميزانية قدره ٢,١ مليار دولار.

وقال جار الله عمر عضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى ان حزبه لن يمانع فى الانضمام الى الاسلاميين فى حكومة ائتلافية بعد ان حكم البلاد ثلاثة اعوام فى ائتلاف متكافئ مع حزب المؤتمر الشعبى.

وقد اظهرت النتائج النهائية للانتخابات التى اعلنت امس الاول ان الحزب الاشتراكى حصل على ٥٦ مقعدا ويقول الحزب انه يسيطر على ١٣ مقعدا اخر فاز بها اعضاء رشحوا انفسهم كمستقلين.

وقال عمر من المناسب ان تدار الحكومة القادمة بشكل جماعى ... الحزب الاشتراكى اليمنى مستعد للانضمام الى اخرين على اساس برنامج سياسى واضح يحدد السياسة الداخلية والخارجية.

ويحبذ الشيخ عبد الله حسين الاحمر زعيم حزب تجمع اليمن الاسلامى هو الاخر تشكيل ائتلاف.

وقد قال قبيل الانتخابات سياستنا تحتاج الى جهود الجميع والمسئولية يجب ان تتحملها جميع القوى السياسية.

وتوسيع الائتلاف الحاكم ليشمل حزب الاحمر قد يساعد اليمن ايضا على كسر طوق عزلته فى المنطقة التى اوقعته فيها سياسة متعاطفة مع العراق اثناء ازمة الخليج.

وقد اغضب اليمن بموقفه هذا دول المنطقة مما حرمه من مصدر حيوى للمعونات والتحويلات النقدية.

ولكن معلقين قالوا ان تشكيل حكومة جديدة لن يكون سهلا على الارجح وسيتضمن مساومات صعبة على المناصب الوزارية الرئيسية بين احزاب لاتقبل حتى تقدير كل منها لقوة الاخر النسبية فى البرلمان الجديد.

١٦٧



المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

الانتخابات اليمنية

وحدة اليمن من جديد أمام امتحان عسير

خلافات طاحنة بين «الاشتراكي» و«المؤتمر العام» واستنفار القوات المسلحة في الشمال والجنوب



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٢

لندن:
من مركز الدراسات السياسية

على عكس ما توقعه كثيرون، فالانتخابات التشريعية التي جرت في اليمن قبل أيام وبالنتائج التي أسفرت عنها، بدل ان تعزز وحدة البلاد وتضع حداً لاجواء الانقسام التي سادت منذ اكثر من ستة شهور، وضعت هذه الوحدة مرة اخرى في مهب الريح. واعادت وعلى اكثر حدة وتازم تلك الحالة التي سادت عندما وصلت العلاقات بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض الى حالة الانفجار في اكتوبر (تشرين الأول) الماضي.

وحسب مصادر يمنية مسؤولة، فإن العلاقات بين الحزبين الحاكمين - المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني - تتجه نحو المواجهة المحتمة، وبات شبح العودة الى الانقسام يخيم على البلاد مرة اخرى، واصبح خطر التشطير مسالة جدية في ضوء التهديدات والاتهامات المتبادلة بين هذين الحزبين.

مسؤول كبير في الحزب الاشتراكي اليمني ابلغ «الشرق الأوسط» ان اعلان النتائج الانتخابية بالصورة التي اعلنت، يدل على ان حزب المؤتمر الشعبي العام يسعى للهيمنة على الأمور بصورة مطلقة، وانه يريد الانفراد بالحكم، وانه يخطط لتهميش دور الحزب الاشتراكي اليمني الذي هو صانع الوحدة والحزب المنظم الوحيد في البلاد.

وقال هذا المسؤول ان اوساطاً معينة في حزب المؤتمر الشعبي العام وفي بعض الدوائر في صنعاء هي التي تقف وراء الهجوم الذي شنته مجموعات من «جماعة الاصلاح» على احد مقرات الحزب الاشتراكي في منطقة حجة وادى الى مقتل خمسة عشر عضواً من هذا الحزب وجرح آخرين.

ويأخذ الحزب الاشتراكي اليمني، الذي بدأ سلسلة من الاجتماعات في عدن لمتابعة الأوضاع بعد ان وصلت الأمور الى ما وصلت اليه، على حزب المؤتمر الشعبي العام، انه هو الذي دفع سابق أمين ابو راس الى عقد مؤتمر صحافي واعلان نتائج



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

الانتخابات بالصورة التي اعلنت والتي اظهرت حزب المؤتمر وكانه أصبح القوة الوحيدة في البلاد.

وأكد احد المسؤولين الكبار في هذا الحزب، ان لجنة الانتخابات التي يرأسها القاضي عبد الكريم العرشي، لم تجتمع بعد، وان الاعلان عن نتائج الانتخابات جاء بصورة فردية، وانه لا تزال هناك خلافات شديدة حول نتائج 62 دائرة من الدوائر الانتخابية، وان حزب المؤتمر الشعبي العام مارس في هذه الدوائر تهديدات على الناخبين، كما انه زور الانتخابات في دوائر اخرى.

ووفقاً لمعلومات متعددة، فإنه كان مقرراً أن يعقد ثلاثة من قادة الحزب الاشتراكي هم صالح منصر السيلي، وجار الله عمر، ومحسن، مؤتمراً صحافياً يعلنون فيه ان النتائج التي اعلنت باطلة، وأن الأرقام التي أعطيت غير صحيحة، لكن وساطات جرت في اللحظات الأخيرة ادت الى تأجيل عقد هذا المؤتمر الصحافي.

وذكرت هذه المعلومات، ان الاتصالات جارية الآن لتطويق الخلاف الذي وصل الى الذروة بين الحزبين الحاكمين، وأن الجهود منصبة للوصول الى صيغة توفيقية تخفض شبه التوازن السابق الذي جعل الوحدة بين شطري البلاد تعيش كل هذه الفترة.

وحسب التقديرات، فإن لجنة الانتخابات التي يرأسها القاضي عبد الكريم العرشي، ستعقد خلال الساعات القليلة المقبلة مؤتمراً صحافياً لتعلن نتائج الانتخابات بصورة رسمية اذا توصلت الوساطات الجارية الآن الى اية نتائج ايجابية والى حلول وسط تبقي على الحدود الدنيا من التحالف السابق بين الحزبين الرئيسيين.

وهكذا وفي ظل هذه الأجواء المتوترة جداً، حيث جرى استنفار القوات المسلحة في الشمال والجنوب، وحيث وضع كل من الحزبين الحاكمين السلاح في أيدي اعضائه، فإن حزب المؤتمر الشعبي العام يتهم الحزب الاشتراكي اليمني بانه زور الانتخابات في مناطق الجنوب التي كانت تشكل قبل الوحدة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

وبالمقابل فإن الحزب الاشتراكي اليمني يقول، ان حزب المؤتمر الشعبي هو الذي دفع حزب الاصلاح للقيام بالهجمات المسلحة على مراكزه، واشار مسؤول كبير في هذا الحزب - اي الحزب الاشتراكي اليمني - الى ان حزبه فاز بما نسبته 95 في المائة من المقاعد المخصصة لمناطق الجنوب، وان عدد المقاعد التي حصل عليها في شطري البلاد تصل الى 90 مقعداً وليس الى 56 مقعداً وفقاً للمؤتمر الصحافي الذي عقده صادق امين ابو راس.

وقال هذا المسؤول الكبير: انهم، والمقصود حزب المؤتمر الشعبي العام، يدفعوننا دفعاً الى العودة الى الانقسام، وان خطتهم بعد الانتخابات القيام بتحالفات جديدة يتم في ضوئها إقصاء علي سالم البيض عن موقع نائب الرئيس وتهميش دور الحزب الاشتراكي اليمني حتى حدود بعيدة.

واشار الى ان الناس في اليمن الجنوبي وصلوا الى قناعة، رسختها النتائج التي اعلنت بالصورة التي اعلنت بها، بان التشطير افضل لهم من الوحدة، وان ما جرى حتى الآن ليس وحدة حقيقية، وانما محاولات من قبل الشمال لابتلاع الجنوب بحجة أن الشماليين يمثلون الحجم الأكبر من سكان البلاد.

في كل الأحوال يمكن القول ان الانتخابات الاخيرة دفعت اليمن الى شفير الهاوية، وانه اذا لم يجر تدارك الأمور بسرعة، فإن الانفصال هو الحل الوحيد، وهو حل اذا لم يتوصل وسطاء الخير الى تسوية مقبولة، سيؤدي الى تغييرات والى تطورات على جانب كبير من الدقة والخطورة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء
القاهرة

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

قضايا سياسية

التجربة اليمنية تختلف عنها فى الجزائر..

دول الخليج أطلقت زفرة راحة.. عقب انتخابات اليمن!

نادرة هى الانتخابات الحرة فى وطننا العربى . شحيحة ، وعزيزة .. شح التفكير بطريقة عقلانية .. ومعدومة الديمقراطية فى شبه الجزيرة العربية بالذات ، انعدام قطرة الماء فى صحاريها القاحلة .. لكن اليمن ـ اليمن السعيد ـ فعلها واجرى أول انتخاباته التعددية بحرية مباشرة كانت الاولى والاخيرة من نوعها فى شبه الجزيرة - فيما عدا الكويت - والذى زاد عنها بان سمح لجميع ابنائه بالمشاركة فى الانتخابات والترشيح ولم يستثن منها بعض الفئات .

طارق عجلان

والمدهش فى انتخابات اليمن ، ان هذا البلد المتخلف تكنولوجيا وليس حضاريا او انسانيا ، كانت كافة التيارات السياسية تتوزعه اثناء عملية الانتخابات ، كأى دولة محترمة ذات تاريخ ديمقراطى عريق ، فتوزعت كل التيارات السياسية على مسرح العملية الانتخابية . من اليسار بكافة درجاته .. ماركسيين وبعثيين واشتراكيين وناصريين ، الى اليمين بكل اشكاله . الى الاسلاميين بجميع طوائفهم هذا عدا المستقلين .

وقد احرجت تجربة اليمن الدول المجاورة له ، والتى لاترى ضرورة لوضع اقدامها على هذا الطريق . بل وكانت تتخوف من فوز تيارات معينة - كالتيار الاسلامى المتشدد - بنتيجة الانتخابات لكن فوز حزب مؤتمر الشعب العام بقيادة الرئيس على عبدالله صالح بـ ١٢١ مقعدا متصدرا النتيجة العامة ، جعل باقى دول شبه الجزيرة تطلق زفرة راحة - مؤقتا - لكن استئثار تحالف التجمع من أجل الاصلاح - الاسلامى - بـ ٦٢ مقعدا لن يبقى على هذه الراحة طويلا .. فقد اصبح شبح التيار الاسلامى يخيف كل الدول العربية قبل الاجنبية . والجميع ماثل فى اذهانهم تجربة الجزائر ، والتى كان يخشى معها الغاء العملية الديمقراطية برمتها عقب فوز الاسلاميين هناك ، وكأن تجربة الجزائر تنسحب تلقائيا على كل دول العالم العربى !!

اقتصاد ضعيف :

لكن احد اهداف اليمن الرئيسية من هذه الانتخابات تجميل صورتها فى الخارج .. ونأمل ان يحدث ذلك ولايفهم ان الحياة النيابية غريبة عن البيئة العربية ، وان الحكام يضنون بالديمقراطية على شعوبهم . وانهم ان فعلوا يكذبون اكثر مما يتجملون او يبحثون عن اهداف اخرى لاعلاقة لها مطلقا بحقوق الانسان كهدف نهائى وغاية مطلوبة واليمن فقد ٢ مليار دولار تقريبا هى حجم المعونات التى كان يلقاها من الخارج قبل الوجود العراقى فى الكويت ، خسرها بمجرد انحيازه للعراق فى تلك الازمة ، وخسر معها واشنطن ولندن والعواصم الخليجية التى كانت تمده بها واثر ذلك على اقتصاده الضعيف ، بشدة لم يتحملها .. ومن ثم يأمل ان تنظر اليه الدول الغربية بعين العطف مرة أخرى من خلال هذه الانتخابات والضغط على الدول الخليجية لاعادة المياه الى مجاريها .

اسلوب قبلى :

كذلك يبغى اليمن من وراء الانتخابات تهيئة مناخ يغرى شركات البترول العالمية بالبقاء على اراضية وجذب المزيد من الشركات للتنقيب عنه حيث يطمح الى زيادة انتاجه من ١٨٠ الف الى مليون برميل يوميا .

وتسمح نتائج الانتخابات بدخول اليمن فى عداد المجتمعات المدنية حقا - بمعنى كلمة المدنية - بدلا من تداول السلطة باسلوب قبلى عن طريق العنف الذى يمارسه الجيش المنقسم الولاء ، والاحزاب العشائرية ، والقبائل الكبرى والذين يتولون فيما بينهم شبك الازمات الداخلية ببعضها البعض وتعقيدها ، والوصول بها الى حالة تكلس مزمن بما يملكونه من سلاح ومال ودعم خارجى .

تسمح نتائج الانتخابات اليمنية ايضا بتعميق نظام ديمقراطى اجتماعى اقتصادى سياسى يكون ايذانا بتجسيد مصالح القوى والتيارات المختلفة ويترجمها الى معادلات سياسية تتفاعل عناصرها مكونة بناء ديمقراطيا .

علـى عبدالله صالح

وبعيدا عن النتائج التى اسفرت عنها الانتخابات فان مجرد تنظيمها فى حد ذاته يعتبر مكسبا لليمن نفسه وللأمة العربية ويكفى ان حزب مؤتمر الشعب العام الذى يتزعمه الرئيس لم يحصل على اغلبية مطلقة ويسعى الى تكوين تحالف يحكم من خلاله البلاد مما يعنى افساح حيز كبير وحقيقى للممارسة الديمقراطية فى بلد كان يرجى منه اقل من ذلك بكثير .



المصدر : الخليج الظهارة

التاريخ : ٣/٥/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



شهـادة يمنيـة
لجدارة الشعب بالديمقراطية

منذ سنوات معدودة كان للمرء ان يتخيل امكانية وجود تعددية سياسية وانتخابات برلمانية وصحافة حرة في أي مكان في العالم... الا في اليمن.

فهذا البلد الذي لم يبارح القرون الوسطى الا في الأمس القريب كان عليه ان يخوض معارك فوق طاقته وعلى جبهات شتى.

كان عليه ان يواجه قوى عاتية تشده الى الخلف وتحاول ابقاءه في العصور الوسطى. وكان عليه منذ ان استقل شطراه والى ما قبل توحدهما ان يعيش في حروب اهلية معلنة ومستترة، على مستوى المواجهة بين الشطرين، وفي داخل كل منهما.

وكان عليه ان يواجه الاستحقاقات الثقيلة الموروثة من العهود السابقة والاستعمار البريطاني.. استحقاق القبلية البدائية، واستحقاق الأمية الشاملة، واستحقاق الفقر المدقع، واستحقاق الجغرافيا - السياسية، واستحقاق هزيمة مشروع النهضة العربية التي استقل الشطران في مناخه وبدعمه... وقبل ان يشتد عودهما توالت الكوارث الكبرى: هزيمة ١٩٦٧، والانقسام العربي بعد ١٩٧٨، فحرب الخليج الأولى، فحرب الخليج الثانية.

هذا الوضع الصعب المرير، جعل الحديث عن الحياة الديمقراطية في اليمن يبدو نوعا من الترف الفكري أو الأمنيات المستحيلة. وحتى حين بدأ اليمن خطوات بناء الديمقراطية، اعتقد كثيرون انه لن يستطيع المضي في طريقه بفعل عوامل عديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي.

والقت احداث العنف في العام السابق على يوم الاقتراع شكوكا على امكانية اجراء انتخابات حرة نزيهة.

لكن الانتخابات اجريت. وكانت بشهادة المراقبين الدوليين ووسائل الاعلام العالمية حرة ونزيهة. ان هذا الانجاز اليمني الكبير الذي دحض معظم التحليلات والتوقعات - وربما أمنيات البعض - وتجاوز كل العراقيل والعقبات، يوطد أركان الدولة الحديثة في اليمن... دولة المؤسسات والتعددية السياسية والمشاركة الشعبية والصحافة الحرة.. وبمثل هذه الدولة يملك اليمنيون ان يحافظوا على منجزاتهم الوطنية، وان يطمئنوا الى حاضرهم وأن يخطوا بثقة الى المستقبل.

وللشعوب العربية نصيب كبير في هذا الانجاز لأنه يقف شاهدا على جدارتها بالحياة الحرة الكريمة حيث ينسف مرة واحدة والى الابد كل المقولات الضالة والمضللة عن «صلاحية» هذه الشعوب لممارسة حقوقها في الحياة الديمقراطية الحقة، ويؤكد ان هذه المقولات انما تطلق وتروج لحجب هذه الحقوق عن اصحابها، وللتمويه على أهداف أخرى فئوية وشخصية ونفعية صغيرة.

كبر اليمن اليوم عصوراً في مقاييس الحضارة واحتمالات التقدم وحسابات الأشياء الأصلية.. وأهم من ذلك كبر الوطن اليمني في عيون أبنائه فكبروا هم حين احسوا بقيمتهم وبذواتهم وبمعنى كريم لحياتهم وهم يقفون طوابير أمام صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في سلطة تشريعية تتبنى مصالح الوطن وعموم المواطنين، وتدافع عنها، وتضمن حسن ادارتها.

بعد اليوم، وبفضل التجربة اليمنية، لن تجد حكايات صلاحية الشعوب العربية للممارسة الديمقراطية آذانا صاغية!!

الخليج

النتائج النهائية لانتخابات اليمن:

فوز حزب المؤتمر الشعبي بـ ١٢١ مقعدا والتجمع ٦٢ و٥٦ للاشتراكي

على صالح: الشعب اليمنى لن ينسى ما قدمته له مصر حفاظا على ثورته

صنعاء - وكالات الانباء - اظهرت النتائج الرسمية لانتخابات مجلس النواب اليمنى التى اعلنت أمس فوز حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس على عبدالله صالح باغلبية مقاعد المجلس الـ ٣٠١ غير أنه فشل فى الفوز بالاغلبية المطلقة. واوضحت اللجنة العليا للانتخابات فى بيان لها أن المؤتمر الشعبى العام فاز بـ ١٢١ مقعدا بينما فاز حزب التجمع اليمنى للاصلاح الذى يمثل التيار الاسلامى الاصولى بـ ٦٢ مقعدا فى مجلس النواب. وأشار البيان إلى أن الحزب الاشتراكى اليمنى الشريك الثانى فى السلطة مع المؤتمر الشعبى منذ إعلان الوحدة عام ١٩٩٠، حصل على ٥٦ مقعدا، وفاز حزب البعث الموالى للعراق بـ ٧ مقاعد، بينما فازت الاحزاب الناصرية الثلاثة بمقعد واحد لكل منها، وفاز حزب الحق بمقعدين، والمستقلون فازوا بـ ٤٧ مقعدا فى مجلس النواب. وكان المؤتمر الشعبى قد أعلن أمس الاول أن ١٣ مرشحا من المستقلين الذين فازوا فى الانتخابات ينتمون لحزب المؤتمر. وذكرت اللجنة العليا للانتخابات فى بيانها أن النتائج النهائية لم تعلن بعد فى دائرتين وسوف تعلن فى وقت لاحق بينما الغيت نتائج الانتخابات فى دائرة واحدة بسبب مخالفتها للقانون.

وقد نفى مصدر امنى مسئول هنا اليوم صحة ماتردد عن سقوط خمسة وعشرين قتيلا فى مركز «ظليمة» بمحافظة حجة امس الاول.

ووصف المصدر فى تصريح ردته صحيفة «الثورة» الرسمية تلك الانباء بأنها مبالغ فيها وقال ان ما حدث هو احتكاك بين عدد من

المواطنين فى المركز اسفر عن قتل شخص وجرح اثنين.

واضاف ان اجهزة الامن اعادت الهدوء الى المنطقة حيث استمرت عملية الفرز فى صناديق الاقتراع فى الدائرة التى جرى فيها الحادث فى اجواء هادئة وطبيعية.

ومن ناحية اخرى أكد الرئيس على عبدالله صالح ان العلاقات المصرية اليمنية متينة وقوية وانها تعمقت بدماء الشعبين المصرى واليمنى أثناء الدفاع عن الثورة والجمهورية اليمنية. وقال الرئيس على صالح فى حديث لراديو صوت العرب، ان الشعب اليمنى لن ينسى ما قدمته له مصر من اجل ثورته وهو يكن كل تقدير واعجاب واحترام للشعب المصرى. وأشار فى هذا الصدد إلى العلاقات القوية التى تربطه مع شقيقه الرئيس حسنى مبارك منذ وقت طويل.

وقال الرئيس على صالح أن اليمن يؤيد مبادرة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية بشأن المصالحة العربية والتى طرحت أثناء إنعقاد مجلس الجامعة العربية الأخير واضاف ان بلاده على استعداد للقيام باى دور يطلب منها فى هذا الموضوع.

١٨٢



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءة أولى في الانتخابات اليمنية

بلال الحسن

قصة الشيخ السامعي في اليمن جديرة بان تروى.

الشيخ السامعي متهم باطلاق النار وقتل اثنين من رجال الامن، وهو مختف ومطلوب للاعتقال. ورشح نفسه من مخبئه ورفض ترشيحه، ثم فاز في دائرته باكثر من 90 في المائة من الاصوات.

ونحن لا ندري اذا كانت اللجنة المسؤولة عن الانتخابات ستقبل هذه النتيجة ام لا. ولكن القضية برمتها تلخص حقيقة وجوهر الانتخابات اليمنية. فالوضع القبلي، والسمعة الحسنة، وتقديم الخدمات للناس، هو اساس اختيار المواطنين للنواب، اما الحزبية وتاثيراتها فتاتي في الدرجة الاخيرة من الاعتبارات.

ولا يشكل هذا الفهم طعنا بالحزبية والحزبيين، ولكنه يشكل فهما واقعيا لليمن، واستقراء لتجربته في سنوات مابعد الجمهورية والاستقلال.

كما انه بدون هذا الفهم لا يمكن تقييم الانتخابات ونتائجها بشكل سليم.

فالذين فازوا، لم يفوزوا بسبب انتمائهم الحزبي، او بفضل عمل الماكينة الحزبية لصالحهم، بقدر ما فازوا بسبب توفر العوامل الثلاثة التي اشرنا اليها، في اشخاصهم.

والذين ترشحوا وخسروا، وخاصة من الحزبيين لم يخسروا بسبب سوء فيهم، بل لان المواصفات التي تصنع القوة والتاييد في البيئة اليمنية، لم تتوفر لهم. بعض المرشحين المستقلين في كريتر (عدن) تركوا العمل الحزبي منذ زمن طويل وفازوا.

وبعض الحزبيين (عمر الجاوي مثلا) عرفوا تاريخيا بانهم عادوا الكثيرين لانهم بشروا دائما بفكرة الوحدة، ورفعوها فوق كل شعار، وطلبوا من خلالها تجاوز كل اقتتال، وحين دارت مفاوضات الوحدة جديا، كان عمر الجاوي من البارزين في تحضير وصياغة دستور الوحدة، وكان من اول نتائج الانتخابات، سقوطه وسقوط مرشحي حزبه في جميع الدوائر. فهو خاض المعركة على اساس حزبي، مهملا كل تحالفات اليمن التاريخية والتقليدية، ففاتته فرصة النجاح.

وبعض الحزبيين الذين نجحوا باسم حزب البعث، لهم في مناطقهم وزن قبلي بارز، بالاضافة الى انهم شخصيات معروفة برعايتها لشؤون الناس ومطالبهم.

ولا ننفي ان هناك نوابا نجحوا بسبب قوتهم الحزبية فقط ولكن عددهم القليل لا يلغي بل يؤكد القاعدة التي نناقشها، فالحياة الحزبية في اليمن، ليست بعد، هي اساس الحياة السياسية، خاصة على صعيد الترشيح والانتخاب وصندوق الاقتراع.

نقول هذا كله، رغم ان الانتخابات اليمنية قد جرت على اساس حزبي، ورغم ان نتائج الانتخابات تشير الى ان ثلاثة احزاب اساسية قد فازت فيها: المؤتمر، والتجمع، والحزب الاشتراكي، وليس في هذا اي تناقض، فتجربة هذه الاحزاب، وتركيبتها، وطبيعة تحالفاتها، تعكس الواقع اليمني اكثر مما تعكس التمسك بفكرة الحزبية او بدرجة تاثيرها في اليمن.

ونكتفي في الشرح هنا ببعض الملاحظات السريعة.

● المؤتمر الشعبي، هو الحزب الذي كان يحكم الشطر الشمالي من اليمن قبل الوحدة، وهو الحزب الذي اقتسم السلطة مع الحزب الاشتركي، الذي كان يحكم الشطر الجنوبي من اليمن، وهو الذي فاز باغلبية الاصوات ونال حوالي 40 في المائة من مقاعد البرلمان.

المؤتمر الشعبي، ليس حزبا تقليديا، انه حصيلة التحالف الذي تم في الشطر الشمالي منذ زمن، بين النخبة الساعية للتحديث، ورجال الجيش، ورجال القبائل ورجال الاعمال. واستطاع «المؤتمر الشعبي» بسبب هذا التحالف (الذي قام قبل إنشاء المؤتمر وبعده) ان يؤمن الاستقرار والتواصل في السلطة لمدة تزيد عن 14 عاما، واستطاع بحكم هذا التحالف ان يرسخ قوة السلطة التي لم يعرفها اليمن من قبل، واستطاع من ثم ان يتشارك مع مع الحزب الاشتراكي في انجاز الوحدة. وبما ان المؤتمر الشعبي يمثل هذا التحالف بين قوى اليمن الاساسية، فقد استطاع الحفاظ على مواقعه في الانتخابات، وسيستطيع من ثم، ان يحافظ على مواقعه في السلطة.

● التجمع اليمني للاصلاح، هو الحزب الثاني في الانتخابات، وهو يتشكل من تحالف قبلي - ديني، يؤهله نظريا لكي يحصل على عدد كبير من الاصوات. ولكن ذلك لم يتم، وكان الفارق بين ما حصل عليه، وما حصل عليه المؤتمر الشعبي، كبيرا ولكن السعي للحصول على اصوات كثيرة للتجمع، سيعني كسرا لقاعدة التحالف الاجتماعي، التي تشكل بنية «المؤتمر الشعبي» وقد اختار التجمع كما يبدو، ان يحافظ على تحالفه مع المؤتمر، مع سعي الى اكتساب وزن ذاتي يؤهله لكي يقف الى جانبه في السلطة، ويؤهله لكي يكسر قاعدة اقتسام السلطة بين «المؤتمر الشعبي» و«الحزب الاشتراكي».

● اما «الحزب الاشتراكي»، الذي يستند الى تراث عريق في الحكم وفي الحزبية، والذي يستطيع ان يفاخر بانه ضحى بالسلطة من اجل الوحدة، كان الحزب الثالث في النتائج، وخسر بذلك موقع المطالب باقتسام السلطة، وكان امينا مع نفسه، حين طالب دائما بالاحتكام الى صندوق الاقتراع وقبول نتائجه.

لقد نما «الحزب الاشتراكي» في الشطر الجنوبي من اليمن، ولم يكن له في الشطر الشمالي سوى عمل حزبي سري، ولم يتح له ان ينشط علنا الا خلال سنتي المرحلة الانتقالية بعد الوحدة، ولذلك كان من الطبيعي جدا ان يقتصر نفوذه الانتخابي على مناطق الشطر الجنوبي، وان تلعب بعد ذلك عوامل التعداد السكاني (سكان الجنوب خمس سكان اليمن) دورها في تحديد النتائج، خاصة ان الحزب الاشتراكي، لم يزل بعد في الشمال، حزب نخبة، ولم يتمكن من دخول نسيج الحياة الاجتماعية بمكوناتها التقليدية.

ان هذه المواصفات التي اشرنا اليها حول طبيعة الاحزاب الثلاثة الفائزة، لا تحدد طبيعة الانتخابات التي جرت، بل تحدد ايضا صورة المستقبل اليمني، وصورة الحكم الذي سينشا عن الانتخابات.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

من حيث الشكل، تدفع نتائج الانتخابات اليمنية نحو تشكيل حكومة ائتلاف وطني، يبدو فيها المؤتمر الشعبي هو الجهة القادرة على تقرير صيغة الائتلاف.

● فهو اولا: لا يستطيع ان يحكم منفردا، لانه لم ينل نصف الاصوات.

● وهو ثانيا: يستطيع نظريا، ان يحكم من خلال تحالف مع «الحزب الاشتراكي»، لابعاد «التجمع اليمني للاصلاح»، او ان يحكم من خلال تحالف مع التجمع لابعاد الحزب الاشتراكي.

ولكن هذه الخيارات، خيارات تناحرية، اكثر مما هي خيارات هدوء واستقرار، فابعاد التجمع هو ابعاد لقوة اجتماعية ـ وفكرية فاعلة في البلد. وابعاد الحزب الاشتراكي، هو ابعاد لقوة ساهمت في صنع الوحدة، وهي الوحدة التي لا تزال غضة وتحتاج الى دعم وتقوية. ولذلك فان خيار الائتلاف الوطني، يبدو هو الخيار الامثل، لتشكيل حكومة قوية، تتشارك فيها الاطراف الثلاثة، ويلعب فيها «المؤتمر الشعبي» دور الحكم، لضبط توازنات الصراع الاجتماعي في البلد.

اما من حيث المضمون، فان ما ادى إلى الاستقرار الاخير في اليمن، هو عقد اجتماعي عبر عن نفسه في مرحلتين وفي وثيقتين:

افرزت المرحلة الاولى، تحالف «المؤتمر الشعبي»، وكان لهذا التحالف عقده الاجتماعي المتمثل في برنامج «المؤتمر الشعبي».

وافرزت المرحلة الثانية، قيام الوحدة اليمنية وكان لهذه الوحدة عقدها الاجتماعي المتمثل في الدستور.

والمسالة الاساسية التي ستطرح نفسها في اليمن الان، هي كيفية الحفاظ على العقد الاجتماعي المبرم، فالتجمع الوطني للاصلاح، يعترض على بعض مواد الدستور، وهو لذلك من دعاة تعديل الدستور.

والحزب الاشتراكي، يعتبر برنامج «المؤتمر الشعبي» غير كاف، وسعى الى تطويره بالشكل الذي صدر فيه الدستور، وستطل هذه المشكلة براسها عند انعقاد الجلسات الاولى للبرلمان اليمني وستكون عنوان الصراع في المرحلة المقبلة وسيكون مطلوبا من الاحزاب الاساسية ان تفكر بوسائل ايجابية لحل هذا الصراع.

ويقدم الواقع اليمني نفسه مدخلا ايجابيا للتعامل مع هذا الصراع، من خلال دعوة الاندماج المطروحة فعليا بين «المؤتمر الشعبي» و«الحزب الاشتراكي».

لقد طرحت هذه الفكرة قبل الانتخابات، ولكنها طرحت من اجل معالجة المشكلات التي نشات عن احتمال تغير موازين القوى حسب نتائج الانتخابات، وتاثير ذلك على بنية السلطة.

ولكن موضوع الاندماج يطرح نفسه الان بشكل اعمق من السابق بكثير. فالمؤتمر الشعبي ليس حزبا بقدر ما هو تحالف اجتماعي يمني، وحين يدرس الحزب الاشتراكي الاندماج مع المؤتمر، فهو انما يدرس موضوع الاندماج مع التحالف الاجتماعي القائم او البقاء خارجه.

ومما يبرر طرح الموضوع بشكله العميق هذا، ان الحزب الاشتراكي ادخل على نفسه وفكره وبرنامجه تغييرات جذرية، دفعته الى ان يجعل من فكرتي التحديث والديمقراطية اساس عمله الفكري والسياسي. وكل هذا يجعل درجة التقارب بينه وبين المؤتمر كبيرة للغاية، ويجعل من موضوع الاندماج موضوعا يصب في مسيرة الاسهام ببناء اليمن، اكثر مما يصب في مسيرة غياب حزب عن الساحة. فالحزب الاشتراكي بخبرات اعضائه المتميزة، يستطيع ان يرفد دعاة التحديث داخل المؤتمر بقوة فاعلة، كما انه يستطيع من داخل المؤتمر ان يحول الصراع بينه وبين «التجمع اليمني» الى صراع ايجابي منتج، لا الى صراع سلبي عنيف كما يتوقع البعض. فإلى اي خيارات ستنحاز الاحزاب الثلاثة؟

كلمة حب

●● .. «حتى» اليمن حققت الديمقراطية .. و«حتى» .. حرف سخرية !! منا ومن اليمن .. لان اليمن كما نعلم فى اخر قائمة دول العالم .

فيها كل العيوب التى تمنع تحقيق الديمقراطية .. لانها دولة متخلفة جدا .. قبلية جدا .. يحكمها شاويش .. لم تجرب الديمقراطية ابدا .. فى اى يوم من الايام .. ليس لها تاريخ فى الديمقراطية على الاطلاق .. ومع ذلك كانت نتيجة الانتخابات اغرب مما نتصور فى بلد نعرف عنه انه غير قابل للديمقراطية .. فقد حصل الحزب الحاكم على ١٢١ مقعدا يعنى حوالى ٤١٪ والاشتراكى ٥٥ مقعدا والاسلامى ٦٠ مقعدا والمستقلون ٤٧ مقعدا .. واحزاب صغيرة على الباقى ..

●● النتيجة الأولى لانتخابات اليمن ان نسبة ٩٩٪ سقطت الى الابد .. وحتى فى روسيا التي اخذنا منها هذه الانظمة سقطت هذه النسبة .وفى اخر استفتاء حصل الرئيس الروسى على ٥٨٪ فقط من اصوات الناخبين ..

ونجح كلينتون بنسبة ٤٣٪ من اصوات الناخبين .. ونحن محاصرون إذن من اليسار واليمين ومن الدول المتخلفة بان نسبة ٩٩٪ اصبحت تاريخا كريها .. فماذا يمكن ان نفعله فى مصر بعد ذلك .. ونحن نصنع النتائج على كيفنا .. كيف نقول دون خجل ان الحزب الوطنى حصل على ٩٩٪ من مقاعد مجالس الشعب .. هذه النسبة غير موجودة الا فى تونس وسوريا وجيبوتى .. ولذلك تغازل الحكومة هذه الانظمة وتعشقها .. وتكره الانتخابات الحرة فى اى مكان وتحاول ان تسقطها كما حدث فى السودان والجزائر .. والنتيجة الثانية ان التيار الاسلامى لم يحصل على اغلبية .. ونحن نزعم انه لو جرت انتخابات حرة فان الاخوان المسلمين سوف يحققون الاغلبية .

●● لم يحصل الحزب الحاكم فى اليمن على اغلبية .. سيضطر للتحالف مع الحزب الاشتراكى . ومعنى ذلك ان اليمن لم تهضم الوحدة بعد .. وانها مازالت تعيش بعقلية الانفصال بين الشمال والجنوب .. ولكن هذه قضية اليمن .. والذى يهمنا فى الامر [illegible] احزابا بدون قوانين ..

وانتخابات حرة .. والحزب الحاكم لا يحصل على ٩٩٪ .. وهو موقف محرج لحكومة مصر الى اقصى حد .. لان الناس سوف تقول بكل تاكيد .. حتى اليمن .! لقد خرجت مصر حتى من العالم الثالث .. إذا كان هناك عالم رابع .. لاننا نسمع عن الديمقراطية ولا نراها .. نتمناها ولا نذوقها .. نحلم بها فإذا صحونا وجدنا ان الحقيقة كابوس .. وان الاحلام افضل مما نعيشه ..

●● والخوف كل الخوف انه تحت مظلة مكافحة الارهاب تضيع البقية الباقية من فتات الديمقراطية التى نعيشها .. ان يتحطم الديكور الديمقراطى الذى ندعيه ونزعمه .. ان تفلت اعصاب الحكومة وتتصور ان كل من يطالب بالحرية ارهابى .. وان الديمقراطية تعنى تشجيع الإرهاب .. لان الحكومة فعلا تصادر نشاط الاحزاب .. حتى الاحزاب التى سمحت بقيامها من خلال لجنة الاحزاب .. وبعض الاحزاب قامت باحكام القضاء ولكنها مغلولة .. تخاف الحكومة من تحرك الاحزاب حتى لا تكسب الراى العام .. وتضيع بقية ما تحياه من ديمقراطية فى ظل قوانين الطوارىء ومكافحة الارهاب ..

محمد الحيوان



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٣ / ٥ / ١٩٩٣

مساومات صعبة بين الأحزاب اليمنية لتشكيل حكومة ائتلافية

صنعاء - ا ف ب - رويتر، تستعد الاحزاب الثلاثة التي فازت باكبر عدد من المقاعد في اول انتخابات برلمانية حرة في اليمن لتشكيل حكومة ائتلافية موسعة على ما يبدو لمعالجة مشكلات البلاد الاقتصادية الحادة وانهاء الخلافات مع دول الخليج.

وقال دبلوماسيون ومعلقون ان الائتلاف يبدو مرجحا رغم حملة انتخابية مريرة وضعت الاشتراكيين في مواجهة الاسلاميين واعطت حزب علي عبدالله صالح الحافظ نصرا لا يرقى الى ان يكون اغلبية مطلقة.

وقد حصل حزب المؤتمر الشعبي العام على ١٢١ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٠١ في الانتخابات التي جرت الثلاثاء الماضي. وجدد مسؤولون بالحزب امس وعدا سابقا على الانتخابات بتوسيع ائتلاف اقتصر على الحزب الاشتراكي اليمني.

والحزب الاشتراكي هو الحاكم الماركسي السابق لليمن الجنوبي الذي اتحد مع اليمن الشمالي في مايو عام ١٩٩٠.

وقال المسؤولون انه على الرغم من ان صالح يمكنه ان يشكل حكومة تحظى باغلبية مريحة سواء مع الحزب الاشتراكي او منافسه اللدود حزب تجمع اليمن الاسلامي للاصلاح الا انه يفضل حكومة تضم الحزبين معا.

وقال عبدالله احمد غانم عضو اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبي لرويتر توسيع المشاركة هو تصورنا للمستقبل بحيث تشمل اكبر عدد من القوى السياسية حسب تمثيلها في البرلمان الجديد.

ويبدو ان كلا من الحزب الاشتراكي وحزب تجمع اليمن الاسلامي يوافقان على الاشتراك في ائتلاف رغم اشتباكات عنيفة وقعت بين انصارهما يوم الانتخابات واتهامات بتزوير الانتخابات.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣/٥/١٩٩٣

وقال دبلوماسيون ومحللون سياسيون ان ما يجمعهما هو الحالة المريعة للاقتصاد في بلد يعده البنك الدولي من افقر دول العالم.

ويعاني اليمن الذي يبلغ عدد سكانه اكثر من ١٤ مليون نسمة من حالة انعدام للقانون وبطالة وتضخم سنوي تبلغ نسبته نحو ١٠٠ في المئة وعجز في الميزانية قدره ٢,١ مليار دولار.

وقال جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان حزبه لن يمانع في الانضمام الى الاسلاميين في حكومة ائتلافية بعد ان حكم البلاد ثلاثة اعوام في ائتلاف متكافيء مع حزب المؤتمر الشعبي.

وقد اظهرت النتائج النهائية للانتخابات التي اعلنت امس الاول ان الحزب الاشتراكي حصل على ٥٦ مقعدا. ويقول الحزب انه يسيطر على ١٣ مقعدا أخر فاز بها اعضاء رشحوا انفسهم كمستقلين.

وقال عمر من المناسب ان تدار الحكومة القادمة بشكل جماعي.. الحزب الاشتراكي اليمني مستعد للانضمام الى أخرين على اساس برنامج سياسي واضح يحدد السياسة الداخلية والخارجية.

ويحبذ الشيخ عبدالله حسين الاحمر زعيم حزب تجمع اليمن الاسلامي هو الأخر تشكيل ائتلاف.

وقد قال قبيل الانتخابات سياستنا تحتاج الى جهود الجميع والمسؤولية يجب ان تتحملها جميع القوى السياسية.

وتوسيع الائتلاف الحاكم ليشمل حزب الاحمر قد يساعد اليمن ايضا على كسر طوق عزلته في المنطقة التي اوقعته فيها سياسة متعاطفة مع العراق اثناء ازمة الخليج.

وقد اغضب اليمن بموقفه هذا دول الخليج العربية الغنية مما حرمه من مصدر حيوي للمعونات والتحويلات النقدية.

ولكن معلقين قالوا ان تشكيل حكومة جديدة لن يكون سهلا على الارجح وسيتضمن مساومات صعبة على المناصب الوزارية الرئيسية بين احزاب لا تقبل حتى تقدير كل منها لقوة الأخر النسبية في البرلمان الجديد.

وتبقى وحدة اليمن فاذا لم تكن موضع تشكيك لدى اليمنيين فانها ماتزال بعيدة عن الانجاز تماما خاصة على مستوى القوات المسلحة.

ففي هذا المجال مايزال الحكم يصبو رسميا الى تشكيل جيش موحد لكن لم يتخذ حتى الآن سوى النذر القليل من الاجراءات الملموسة لبلوغ هدفه كما لو ان كلا من الحزبين الحاكمين اللذين لم يخل تعايشهما من فترات توتر يريد الحفاظ على هامشه في المناورة.

وهذان الحزبان الحاكمان يتمتعان معا بغالبية مطلقة في البرلمان الجديد وهما محكومان نظريا بان يتفقا لفرض سياستهما.

بيد ان حركة الاصلاح التي تعتبر عدوا لدودا للاشتراكيين الذين تصطدم مفاهيمهم التقدمية بعدد لا يستهان به من ملفات التشدد الاسلامي فتقيم من ناحيتها علاقات تتضمن بعض التواطؤ في الغالب مع الرئيس صالح.

فعبدالله صالح ينتمي الى قبيلة حاشد النافذة التي يتزعمها الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الذي يتولى ايضا قيادة التجمع اليمني للاصلاح.

وجاءت الانتخابات الاخيرة الاولى منذ اعلان الوحدة لتكرس بشكل رسمي حكما من ثلاثة اقطاب كان كامنا منذ العام ١٩٩٠. لكن يبقى تثبيت هذا الحكم في تعيين جهاز تنفيذي جديد مؤلف من المجلس الرئاسي والحكومة وهذا ما ينتظر اعلانه في وقت قريب.

٣٣٣١٨٨



المصدر : الخليج الشارقة

التاريخ : ٣ / ٥ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وعـود التعدديـة اليمنية وحدودها

اكثر من طبيعي في الغـالبيـة العظمى اليـوم من بلدان العالم غير الصناعي ان تجري انتخابات ـ مهما كانت امينة ومضبوطة من الناحية الاجرائية ـ ثم تكون حصة الاسد من الاصوات ومن المقاعد في البرلمان للحزب الحاكم

ولذلك فما كان لنتائج انتخابات البرلمان اليمني هذه الايام سوى ان تنسجم ايضا مع النمط المسيطر والعرف المالوف سواء في جمهوريات الوطن العربي او جمهوريات عامة المنظومة غير الصناعية.

في حالة المؤتمر الشعبي في الجمهورية اليمنية، او في اية حالة اخرى مشابهة، فان مجرد الوجود في السلطة، فضلا عن تقادم الوجود في السلطة، على نحو الحاصل في مصر او العراق او تونس مثلا، هو في حد ذاته اكبر واهم الشروط المؤاتية ـ والمتحققة ـ من اجل الاستمرار في الحكم من غير منازع او على الاقل من اجل الاستئثار باكثر مفاتيح الاقتصاد السياسي والموارد السلطوية.

اي ان الفوز العريض الذي حققه حزب المؤتمر الشعبي في انتخابات الاسبوع الماضي في الجمهورية اليمنية ليس هو الآن برهانا على امتياز جوهري للحزب الحاكم الفائز عن بقية الاحزاب والتيارات في اليمن، كما انه ليس دليلا على طاقة اقناعية خارقة للعادة استطاع الحزب الحاكم الفائز ان يمتلكها على نحو غامض غير مفهوم بينما عجز الآخرون من منافسيه عن امتلاكها. ولكن هذا «الفوز» هو مجرد البرهان الجديد، المتجلي هذه المرة في مجرد جمهورية اخرى من جمهوريات الوطن العربي وعموم العالم غير الصناعي، على ما يمكن ان يصطنعه اي حزب حاكم من معجزات انتخابية بسبب سيطرته شبه المطلقة، من حيث الاصل، على موارد الدولة كافة، وبسبب ما بين يديه اصلا، وليس بين ايادي منافسيه، من موارد المال والمعلومات والاستطلاع والتعبئة والتحشيد والدعاية والدعاية المضادة والقدرة على المناورة والحركة وتحريك الادوات الانتخابية في اللحظة المناسبة من اجل تقليل خسارة محتملة من هنا او تكثير مكاسب محتملة من هناك.

غير ان هذه الملاحظات ـ التي تنطبق على اليمن انطباقها على جمهوريات مشابهة اخرى ـ ليس لها ان تقلل ابدا من قيمة التعددية السياسية في الجمهورية اليمنية كوسيلة متاحة من وسائل تنظيم الحوار الوطني العام بين الطبقات الاجتماعية المختلفة والمدارس الفكرية والاجتهادات السياسية، وبين المؤسسة الرسمية والشارع العمومي كذلك، بحسبان ان البدائل الوحيدة للتعددية والحوار العام المفتوح لن تكون سوى المزيد من الاحتقانات الحادة تحت سطح الجلدة الاجتماعية ثم المزيد من اضطراب مسارات التغير الاجتماعي، والمزيد من العطل في الفعل الوطني، والمزيد من الشلل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل دوامة تدور في حلقة مفرغة اسبابها هي نتائجها ونتائجها هي عللها.

اي انه على الرغم من موجبات ان تفهم التجربة التعددية اليمنية في حدودها الطبيعية، التاريخية والاجتماعية، غير ان وعود هذه التجربة في مسافات الزمان الحاضر العربي، وفي مسافات المكان الكبير العربي، توجب كذلك استطلاعا مستبصرا مبكرا وترحيبا وتفاؤلا بالخير واستبشارا.

حافظ الشيخ

٣٣٣١٨٩



المصدر : الوفد
القاهرة

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس اليمنى يتعهد بتحديد فترة الرئاسة

واشنطون - «رويتر»: تعهد امس الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بمطالبة البرلمان بوضع حد أقصى لعدد مرات فترة الرئاسة، ووصف على صالح هذه القضية بأنها فى مقدمة القضايا المعروضة على البرلمان بعد اعلان نتيجة أول انتخابات عامة تجرى فى البلاد بعد الوحدة، فاز حزب المؤتمر الشعبى العام بزعامة على صالح باغلبية المقاعد، كما إشار «صالح» الى اهتمام البرلمان القادم بتوحيد الجيش، وإعادة كتابة الدستور واستيعاب العمالة اليمنية العائدة من الخليج، ووصفت صحيفة «الواشنطون بوست» التى نشرت تصريحات الرئيس اليمنى هذه الخطوة بأنها «ستجعل اليمن مختلفا عن بقية دول العالم العربى الذى يفضل رؤساؤه البقاء فى مناصبهم الى اجل غير مسمى»



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٢

اليمن : قبائل بكيل تطلب الثأر من المعتدين على نجل زعيمها

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ في تطور جديد على قضية محاولة اغتيال الشيخ محمد ناجي الشايف، عضو مجلس النواب التي حدثت الاربعاء الماضي، طالب مشايخ بكيل الشيخ ناجي الشايف، شيخ مشائخ بكيل، بالسماح لهم بمعاقبة المعتدين على نجله وتاييدهم.

وعبر المشايخ عن رغبتهم هذه اثناء توافدهم الى منزل الشيخ ناجي الشايف للاطمئنان الى صحة نجله.

وعلمت «الحياة» ان الشيخ الشايف اطلع على طلب قدمته قبيلة «ذو حسين» التي ينتمي اليها الجناة طالبة منه ان يتولى تاديب الجناة ومعاقبتهم. وتحول منزل الشيخ ناجي الشايف الى تظاهرة تضامنية شاركت فيها كل قبائل بكيل، اضافة الى وفود تمثل القوى الشعبية الاخرى التي استنكرت الحادث. وافيد ان الثأر لقتلى الحادث او جرحاه تتولاه القبائل التي ينتمي اليها الضحايا.

ومعروف ان الشيخ ناجي الشايف يتهم الحزب الاشتراكي اليمني وعناصر من حزبي «البعث» و«الحق» في المحاولة التي تعرض لها نجله.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتخابات اليمن التشريعية والعلاقة العكسية بين «الدولة» و«القبيلة»

حسين معلوم

بالرغم من ان يوم ٢٧ ابريل الماضي، كان نقطة تحول في تاريخ اليمن، بعد اجراء أول انتخابات تشريعية قائمة على التعددية. الا ان «نقطة التحول» هذه مهددة حاليا بفقدان أهميتها التاريخية بسبب تصاعد الاتهامات المتبادلة، بعد أن تحولت الحملة الدعائية قبل الانتخابات، وتحذير المعارضة من احتمالات «التفاف الحزبين الحاكمين ــ المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي ـ على الديمقراطية الى اتهامات وجهود مكثفة للتسريب المتعمد بمعلومات متناقضة، كل منها تصور ارادة الناخب اليمني على هواها ولمصلحة حزبها.

وقد ساعد على ذلك، جو الغموض أو بالأحرى الأجواء الضبابية التي جرت فيها الانتخابات، والتي لم تساعد على ظهور توقعات تقوم على أسس موضوعية حتى في الاطار التقريبي، ما عدا ملامح عامة هي أقرب الى التخمين منها الى التوقع الموضوعي.. ومن ثم فقد حملت نتائج الانتخابات بعض المفاجآت، أهمها حصول «المؤتمر الشعبي العام» الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح على المركز الأول بفارق كبير عن الحزبين الكبيرين الآخرين وهما «الاشتراكي» و«الاصلاح».

وبصرف النظر عن كثير من التجاوزات التي ـ ربما ـ شهدتها الانتخابات النيابية العامة في اليمن.. فان ما يهمنا هنا، هو تناول أهم نقاط الاختلاف والاتفاق بين الاحزاب الرئيسية التي خاض مرشحوها غمار تلك الانتخابات منذ أيام قليلة.

اما عن أهم نقاط الاتفاق التي تضمنتها غالبية البرامج الانتخابية للاحزاب والتنظيمات السياسية وبرامج المستقلين دون استثناء. فيمكن الاشارة اليها من خلال ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: وهو المستوى الخاص بـ «الاصلاح الداخلي» ويشمل ضرورة اجراء تغييرات في الدستور، وجعل الشريعة الاسلامية مصدر التشريع، وتعديل مجلس الرئاسة الذي كان يحكم البلاد خلال المرحلة الانتقالية منذ اعلان الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠ وحتى الانتخابات، وتحويله من خمسة أعضاء يختارون من بينهم رئيسا ونائبا، الى رئيس للجمهورية ونائب للرئيس.

المستوى الثاني: وهو المستوى الخاص بـ «العلاقات الخارجية».. ويشمل العمل مع دول الجوار لتجاوز أزمة العلاقات الى وضعها الطبيعي، والتعاون الجاد في اتجاه التقارب العربي وتصفية الخلافات.

المستوى الثالث: وهو المستوى الخاص بـ «الوحدة اليمنية».. ويشمل ضرورة العمل على ترسيخ الوحدة وإزالة آثار التشطير ودمج المؤسسات التي لا تزال مقسمة أو شبه مقسمة كالطيران المدني والبنوك وبعض الالوية والوحدات في الجيش والامن، وهذه النقطة بالذات، تضمنتها كل البرامج الانتخابية للاحزاب والتنظيمات السياسية وبرامج المستقلين دون استثناء.

اما عن أهم نقاط الاختلاف بين الاحزاب اليمنية، فتنصب على الموقف تجاه القبائل اليمنية، خاصة وان القبيلة في اليمن، كيان له وجود سياسي على الأرض وهي ذات حدود معروفة وثابتة، وتتمتع باستقلالية داخلية قانونية وسياسية واقتصادية.. بل ان الحقيقة الثابتة، ان هناك علاقة تناسب عكسية بين «الدولة» و«القبيلة»، بمعنى أن نفوذ الدولة كلما ازداد قوة انعكس ضعفا وانحسارا على نفوذ القبيلة، كما ان نفوذ القبيلة يزداد قوة كلما ضعفت الدولة. ومن ثم، فكما ترى مجموعة الاحزاب اليمنية ان «نظام القبيلة» جزء من التراث اليمني التاريخي والسياسي والاجتماعي، فانها تختلف من حيث التفسير الموضوعي والعملي لهذا «النظام» وما يترتب على التفسير من نظرة اليه وتعامل معه.. ويمكن التمييز هنا بين ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: «من اليمين والوسط تقريبا».. وترى ان النظام القبلي يجب ان يظل مستقلا، بوصفه يمثل احدى الركائز الكبيرة للدولة، وان تطويره قضية ممكنة ولكنها مرتبطة بمدى تطوير المجتمع ككل، عبر انتشار التعليم والتثقيف، وهذا يجعلها مرتبطة بعامل الزمن.

المجموعة الثانية: «من الاحزاب ذات التوجه الاسلامي بالذات».. ترى انه بالإمكان استيعاب النظام القبلي، من حيث ما ينطوي عليه من أعراف وعادات وأصول موروثة، عن طريق الفكر الاسلامي بالدرجة الأولى، بالتوسع في مؤسساته ومناهجه التعليمية.

المجموعة الثالثة: «التيار القومي».. وترى ان النظام القبلي متناقض مع نظام الدولة، لأنه موروث وصنعته عهود السيطرة والفراغ السياسي، وان التمسك به يعني عرقلة كل محاولة لتطويره، كون هذا التطوير يعني القضاء عليه، وبالتالي فسيظل يقاوم بشدة لانه أصبح مرتبطا بمراكز وسلطات قبلية وبمصالح واسعة وكبيرة لزعمائه وقياداته.

وبعد..

فاذا كانت الانتخابات اليمنية بما اشتملت عليه من تعددية حزبية هي، ولا شك «نقطة تحول» في تاريخ اليمن المعاصر، خاصة في ظل دخوله العام «الرابع» من استعادة وحدته، وذلك بعد أيام قليلة.. فان ترسيخ هذه الوحدة والعمل على محو آثار التقسيم وكذا استيعاب النظام القبلي تظل هي أهم النقاط التي تمثل المحك الموضوعي والعملي لنتائج هذه الانتخابات خلال الاعوام القليلة المقبلة.



توقع ان يستثمر الاشتراكي فوزه في الجنوب لتعميق الوحدة

علي صالح لـ "الحياة": لا شراكة على أساس الحكم والمعارضة معاً

□ صنعاء - من خيرالله خيرالله:

■ توقع رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ان يستثمر الحزب الاشتراكي اليمني فوزه بمعظم مقاعد المحافظات الجنوبية والشرقية التي كان يحكمها قبل الوحدة «في تعميق الوحدة الوطنية». كذلك توقع في حديث الى «الحياة» (نصه في الصفحة ٦) ان تشكل حكومة يمنية جديدة قريباً تضم «وجوهاً جديدة» يتمثل فيها حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه والحزب الاشتراكي الذي يتزعمه نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض والتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر.

لكنه حذّر، في اشارة واضحة الى الفترة الانتقالية التي استمرت منذ اعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ حتى اجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي وتقاسم فيها المؤتمر والاشتراكي المناصب الوزارية، من «اننا لن نقبل بالشراكة على اساس ان اي حزب يستطيع ان يكون شريكاً (في الحكم) ومعارضاً في الوقت نفسه. ولهذا من اراد ان يدخل في الائتلاف يجب ان يسحب نفسه من المعارضة، ومن اراد ان يكون في المعارضة فليسحب نفسه من الائتلاف».

واعتبر ان من بين التعديلات التي ستدخل على الدستور استحداث مجلس شورى جديد ينتخب فيه ممثلون عن المحافظات بالتساوي واقامة الحكم المحلي. وهذه من الاشياء المهمة التي ستمكّن من انتخاب المحافظين ومديري المديريات».

وعن مستقبل العلاقة بين المؤتمر والاشتراكي قال: «هناك بحث في التحالف وتشكيل كتلة برلمانية بين الاشتراكي والمؤتمر مع اتاحة الفرصة للأحزاب الفعّالة وبالذات الاصلاح للتشاور في تشكيل كتلة برلمانية على اساس التزام الثوابت والاسس والمنطلقات التي يشكل نواتها ميثاق العمل السياسي الموقع بين المؤتمر والاشتراكي».

واكد ان المؤتمر والاشتراكي لا يزالان يناقشان وثيقة «التنسيق والتحالف والتوحد» الموقّعة بينهما وان لا قلق في اي من الحزبين حيال نتائج الانتخابات.

وراى الرئيس اليمني تطوراً نحو الافضل في العلاقات العربية - العربية واعرب عن الارتياح للاهتمام العالمي، ومن ضمنه الاميركي، بالانتخابات اليمنية.

وعلى هامش الحديث سالت «الحياة» الرئيس

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

علي صالح لـ"الحياة": لاشراكة

تتمة الصفحة الاولى

اليمني من يعتقد بانه سيكون الحزب الثاني بعد المؤتمر فاجاب انه يتوقع ان يكون الاشتراكي الحزب الثاني، وان عدداً لا باس به من المستقلين سينضم الى كتلة نواب الاشتراكي.

وأجري الحديث مع الرئيس اليمني اول من امس الاحد في حديقة مقر دار الرئاسة الواقعة في احدى ضواحي صنعاء حيث يمضي الرئيس معظم وقته في النهار. وكان الى جانبه في اثناء الحديث وزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر ورئيس الاركان العميد عبدالله البشيري اضافة الى عدد من مساعدي الرئيس بينهم السيد يحيى المتوكل رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي والعقيد علي الشاطر والسيد عبده بورجي. وفيما كان الحديث يشرف على نهايته في الاولى بعد الظهر دخل الى مقر الرئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الذي جلس الى يمين علي عبدالله صالح.



المصدر : عقيدتي القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٣

نتائج الانتخابات اليمنية تفتح الطريق للمصالحه مع السعوديه
ائتلاف جديد فى ضوء تغيير موازين القوى السياسية

من المنتظر أن تؤدى النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات التشريعية اليمنية التى جرت فى الأسبوع الماضى إلى التعجيل بحدوث المصالحة بين اليمن والسعودية وتخفيف حدة التوتر التى أعقبت الغزو العراقى للكويت فى أغسطس عام ١٩٩٠ .

ويأتى ازدياد احتمالات حدوث المصالحة اليمنية السعودية سريعا بسبب النتائج الجيدة التى حققها « التجمع اليمنى من أجل الاصلاح » فى الانتخابات وبروزه كثانى أكبر قوة سياسية فى البلاد وحصوله على ٦٢ مقعدا من مقاعد البرلمان اليمنى البالغ عددها ٣٠١ مقعد .

و « التجمع اليمنى من أجل الاصلاح » هو ائتلاف لأحزاب اسلامية وجماعات قبلية يرتبط معظمها بعلاقات وثيقة مع السعودية منذ زمن طويل .

وفى المقابل فإن الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يمثل الماركسيين السابقين ويعد من أعدى أعداء السعودية تراجع وحصل على ٥٦ مقعدا فقط فى حين حصل حزب « المؤتمر الشعبى العام » حليفه والذى يقوده الرئيس على عبدالله صالح على ١٢١ مقعدا .

وإذا كان حزب الرئيس على عبدالله صالح قد فاز بأكبر عدد من المقاعد فإنه لن يستطيع حكم البلاد بمفرده لأنه لم يحصل على أغلبية مطلقة ولابد أن يتشكل ائتلافا جديدا للاستمرار فى السلطة .

ومع أن الرئيس عبدالله صالح كان متحالفا منذ توحيد شطرى اليمن مع حزب أخر هو الحزب الاشتراكى الذى كان يحكم اليمن الجنوبى قبل التوحيد فإن الأمر مختلف الآن حيث ظهر « التجمع من أجل الاصلاح » كقوة يجب أخذها فى الاعتبار .

والرئيس اليمنى يدرك أن استمراره فى التحالف مع الاشتراكيين وحدهم معناه استمرار الأوضاع على ماهى عليه فى الوقت الذى تعانى البلاد فيه من عزلة عن البلدان المحيطة بها ويعانى اقتصادها بشدة من توقف تحويلات اليمنيين الذين كانوا يعملون بالسعودية وبقية بلدان الخليج العربى .

ولذلك فليس من المستبعد أن يلجأ الرئيس على عبدالله صالح للائتلاف مع «التجمع من أجل الاصلاح» رغبة منه فى تحسين العلاقات مع جيرانه وعلى رأسهم السعودية وقد ألمح ذلك بالفعل قبل بدء الانتخابات فى ٢٧ ابريل الماضى حينما أشار إلى احتمال توسيع دائرة الائتلاف الحاكم .

وإذا اتخذ الرئيس على عبدالله صالح تلك الخطوة وهو أمر متوقع فان



على عبدالله صالح

حدوث التحسن فى العلاقات اليمنية السعودية سيصبح أمرا حتميا ومسألة

اشرف ابوالهول

وقت فقط خاصة إذا تذكرنا التاريخ العدائى الطويل بين الرياض وعدن حينما كان يحكمها الاشتراكيون والماركسيون .

ومن المحتمل أيضا أن يلجأ الرئيس على عبدالله صالح إلى الائتلاف مع أكبر عدد من المرشحين المستقلين الـ ٤٧ الذين نجحوا فى الانتخابات الأخيرة وأصبحوا رابع قوة فى البلاد وذلك حتى يتمكن من عزل الاشتراكيين أو على الأقل تحييدهم ليستطيع تحسين العلاقات مع الرياض وبدء رحلة المصالحة التى يتملى حدوثها حتى تتغلب بلاده على مشكلاتها الحالية .



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٢ / ١٩٩٣

واشنطن بوست: صالح سيسعى لتحديد فترات الرئاسة في اليمن

واشنطن — وكالات — قالت صحيفة واشنطن بوست ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ذكر انه سيطلب من البرلمان ان يفرض حدا اقصى لعدد فترات الرئاسة.

ونسبت الصحيفة في تقرير من صنعاء إلى الرئيس صالح قوله ان تحديد عدد فترات الرئاسة سيكون له اولوية في القضايا التي سيبحثها البرلمان بعد اول انتخابات متعددة الاحزاب تجرى في اليمن التي فاز فيها حزبه وهو حزب المؤتمر الشعبي العام بمعظم المقاعد.

وقالت الصحيفة ان هذه الخطوة ستجعل اليمن مختلفا عن معظم الدول العربية حيث يفضل الزعماء بشكل عام الحكم إلى أجل غير مسمى.

ونسبت الصحيفة إلى صالح قوله ان اهم الاولويات بالنسبة للبرلمان

٠٢٠١٩٦



الجديد ستكون توحيد الجيش واعادة كتابة الدستور وتلبية احتياجات مليون عامل يمني غادروا الخليج بسبب تعاطف اليمن مع العراق خلال حرب الخليج.

وقد اعلنت اللجنة الانتخابية العامة يوم السبت ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح حصل على ١٢١ من ٣٠١ مقعد في البرلمان ولم يحقق بذلك الغالبية المطلقة ولكن عدد مقاعده بلغ ضعف عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب المنافس التالي له مباشرة.

هذا واعتبرت الدول الاعضاء الـ ١٢ في المجموعة الاقتصادية الاوروبية في بيان نشر امس ان الانتخابات التعددية الاولى من نوعها التي اجريت في اليمن الموحد في ٢٧ ابريل الماضي تشكل «خطوة شجاعة ومهمة في اتجاه اقامة الديموقراطية».

واضاف البيان «ان اجراء انتخابات حرة ونزيهة تؤدي الى انشاء مؤسسات لها الطابع التمثيلي الكامل تشكل الشرط الاساسي لاتمام عملية اقرار الديموقراطية».

واوضح ان «المجموعة الاوروبية واعضائها الـ ١٢ تهنيء حكومة اليمن وشعبه باول انتخابات تعددية تجرى في تاريخ اليمن».



اتصال هاتفي بين البيض ورفعت السعيد

اتصل الاخ علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي اليمني ونائب رئيس جمهورية اليمن هاتفيا بالدكتور رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع.

وقد قام البيض بابلاغ السعيد بتفاصيل نتائج المعركة الانتخابية وبتقييمه الايجابي لهذه الانتخابات ونتائجها. وقد قام له السعيد تهنئة حزب التجمع للحزب الاشتراكي اليمني على ما حققه من نتائج هامة في الانتخابات بما يعني امتلاك الحزب وبرنامجه قوة دفع حقيقية في المجتمع اليمني.

كما اعرب عن تقييمهما الايجابي المشترك لكون اليمن قد حقق تجربة ديمقراطية هامة تشجع شعوبا عربية اخرى على مواصلة نضالها من أجل الديمقراطية والتعددية



المصدر : الجمهورية القاهرة

التاريخ : 5 مايو 1993

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي عبدالله صالح :

اصلاحات سياسية ودستورية شاملة

علاقات اليمن بدول الخليج.. تحسنت في الفترة الاخيرة

دبي ـ الدوحة ـ وكالات الانباء .

أعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح رغبته في أن يتم تشكيل الحكومة الجديدة في اليمن من الاحزاب الثلاثة . وهي الاحزاب المحققة لاعلى نسبة في عدد مقاعد البرلمان بعد الانتخابات الاخيرة . وهي حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس اليمني والذي حصل على ١٢١ مقعدا .. وحزب التجمع اليمني من أجل الاصلاح (الاسلامي) الذي حصل على ٦٢ مقعدا .

وأعرب الرئيس اليمني ـ في تصريحات صحفية نشرت امس في عدة صحف خليجية ـ عن أمله في أن تؤدي الديمقراطية الجديدة باليمن الى توفيق علاقاته مع النظام العالمي الجديد الذي تمثله الولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب .

وأكد الرئيس اليمني أنه سيتم اجراء اصلاحات سياسية دستورية شاملة تحدد النظام السياسي بعد الجهاز الانتخابات العامة وتكريس مبدأ الديمقراطية وانهاء الازدواجية بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

واشار الرئيس اليمني الى انه يأمل في ان تؤدي الديمقراطية الجديدة في بلاده الى زيادة الاستثمارات الاجنبية .. خاصة بعد توضيح وتحديد نظام الحكم في البلاد .

وقال ان العلاقات بين اليمن ودول الخليج قد تحسنت كثيرا في الاونة الاخيرة .

من ناحية اخرى أعرب الرئيس علي عبدالله صالح عن ارتياحه للنتائج المفاوضات التي تجري بين خبراء المملكة العربية السعودية واليمن بشأن رسم الحدود بين البلدين .. ووصفها بأنها جيدة جدا وتعكس الروابط الاخوية بينهما .

المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية
التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٤

عبد الغني ينفي ترشيحه لرئاسة الحكومة

التوتر يسود اليمن بعد فشل اللقاء الثلاثي

صنعاء: من عبد الله حموده وحمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

سادت الساحة السياسية اليمنية امس حالة من التوتر بعد فشل الاجتماع الذي عقده قادة الاحزاب الرئيسية الثلاثة في الاتفاق على توزيع مناصب الدولة واقتسام الحصص في ضوء نتائج الانتخابات.

وقالت اوساط سياسية مطلعة ان المساومات التي اشارت اليها «الشرق الأوسط» امس شكلت ضغوطاً بدا الاتفاق معها بالغ الصعوبة خاصة حول رئاسة الحكومة وتوزيع مقاعدها وحول رئاسة مجلس النواب الجديد التي يتردد انها حسمت لصالح الشيخ عبد الله حسين الاحمر زعيم حزب التجمع للإصلاح.

وكان اللقاء الذي جمع بين الرئيس علي عبد الله صالح والأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ونائب الرئيس علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، والشيخ عبد الله الاحمر، قد عقد في اطار هذه المساومات. ولكن المصادر اكدت ان زعماء الاحزاب الرئيسية الثلاثة لم يتوصلوا خلال اللقاء الى اتفاقات نهائية حول تشكيل الكتل البرلمانية، او التفاهم حول المستقلين، وكذلك الطعون الانتخابية. وانه تجري مشاورات مكثفة على مختلف المستويات والاتجاهات لاحتواء اي ازمة قد تظهر خلال هذه المرحلة.

واستبعد المراقبون قيام ائتلاف بين الاحزاب الثلاثة خاصة ان «الاصلاح» يشعر انه اقصي من المحافظات الجنوبية والشرقية باتفاق مسبق بين المؤتمر والاشتراكي، وايضاً تحجيمه في المحافظات الشمالية حيث لم يحصل سوى على 62 مقعداً رغم شعبيته الكبيرة وتوقعه الحصول على اكثر من ذلك بكثير.

ولذلك فإن ثمة اتجاهاً لحشد قوى المعارضة نحو انشاء كتلة معارضة حقيقية وقوية بقيادة تجمع الاصلاح. الا ان بعض الاحزاب التي لم يحالفها الحظ في الانتخابات او تلك التي حصلت على مقعد او مقعدين، اعربت خلال اللقاء عن خشيتها من ان تستخدم كورقة للضغط على الحزبين «المؤتمر» و«الاشتراكي» خلال هذه المرحلة لدعم موقف الاصلاح، وتخرج هي بعد ذلك غير مستفيدة مما يدور.

وعلى صعيد المساومات لاقتسام الحصص اكدت مصادر رسمية ان «المؤتمر» يصر على اخذ خمسين في المائة منها، ويعطي الباقي مناصفة بين الاشتراكي والاصلاح، مع ضمان منصب نائب رئيس الحكومة

التتمة .... ص 4 .... راجع .... ص 5



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

اليمن

للاشتراكي وتوقعت تلك المصادر ان يتنازل حزب المؤتمر عن حقيبة او حقيبتين من نصيبه لصالح حزب البعث الذي يعتبره احد اهم انصاره السياسيين.

وبينما اعتبر الحزب الاشتراكي امس ان هناك مؤامرة حيكت لإقصائه عن موقع رئاسة البرلمان الجديد، في حين ضمن حزب المؤتمر رئاسة الدولة مع نصف الحقائب الوزارية في الحكومة المقبلة، وضمن الشيخ الاحمر رئاسة مجلس النواب مع احتمال ان تعطى رئاسة مجلس الشورى - الذي لم ينشأ بعد - لحيدر ابو بكر العطاس اذا لم يستمر في رئاسة الحكومة، قالت دوائر حكومية لـ«الشرق الأوسط» ان المساومات مستمرة لإرضاء حزبي الاصلاح والاشتراكي بحصص مناسبة في الحكومة في اطار مساومات صعبة لاقتسام المراكز والمناصب في الدولة ككل.

وفي حديث لـ«الشرق الأوسط» نفى عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام المساعد لحزب المؤتمر عبد العزيز عبد الغني ترشيحه لرئاسة الحكومة، ولم يستبعد استمرار العطاس في رئاسة الحكومة لكي يستكمل المهمة التي بدأها وحتى ينتهي من التعديلات الدستورية.

واعترف عبد الغني بوجود تجاوزات في الانتخابات منها تسرع الاحزاب في اعلان اسماء مرشحيها الفائزين استباقاً للطعون، لكنه اعتبرها تجربة مهمة لأنها الاولى في اليمن. (نص الحديث صفحة 5)

من جانب آخر انتقد الشيخ عبد المجيد الزنداني العضو القيادي في تجمع الاصلاح تنويه بعض الدول الغربية بالانتخابات، وقال ان خصائصها لا تختلف عن خصائص أي انتخابات في البلاد العربية.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده امس بالاشتراك مع القاضي حمود الهتار رئيس لجنة حماية الانتخابات المنبثقة عن مؤتمر الوحدة والسلام الذي يترأسه الزنداني والذي برر استخدام القوة لحماية الحقوق ومنع وقوع التزوير. وأكد الهتار ان لجنة حماية الانتخابات مارست مهمة الرقابة من خلال مندوبين مسجلين في كشوفات الناخبين. وانتقد في تقرير اولي باسم اللجنة التجاوزات التي ارتكبت في بعض الدوائر الانتخابية.

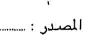
وقال ان اللجنة وهي تسجل اعتزازها وتقديرها لنجاح الانتخابات في بعض الدوائر، تدين الممارسات التي ارتكبت في بعض الدوائر الاخرى، واعتبرت مخالفة صريحة لقانون الانتخابات، وللقواعد والتقاليد والاعراف الديمقراطية.

وأورد التقرير 16 ملاحظة حول الانتخابات حيث اعتبر تشكيل اللجنة العليا للانتخابات واللجان الاشرافية من ذوي الانتماءات السياسية افقدها الحيدة والاستقلال، وأثر على الانتخابات لمصلحة الأقوى.

وجاء في التقرير ان من المؤثرات السلبية تقسيم الدوائر الذي قررته اللجنة العليا وفقاً للمعايير السياسية وغير الموضوعية، وتأخر موعد اجراء الانتخابات بسبب الازمة السياسية، وتوزيع افراد القوات المسلحة والأمن على الدوائر للاستفادة منهم في دعم مرشحي الحزبين الحاكمين واستغلال الوظيفة العامة والمال العام ومخالفة القواعد القانونية المتعلقة بإجراءات التصويت، وإملاء اسماء مرشحين للأميين دون قناعتهم، وتأخر بدء عملية الاقتراع في بعض الدوائر، واعتقال بعض المواطنين قبل الاقتراع وأثنائه لحرمانهم من التصويت، وعدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد مرتكبي المخالفات.

وقال الهتار ان نحو 70 طعناً سجلت تتضمن عمليات غش وتزوير وحوادث عنف.



المصدر : 

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٣

□ وزير الدولة اليمنى للشئون الخارجية فى حديث لـ «الأهرام»:

توسيع قاعدة الائتلاف الحاكم ومكافحة الإرهاب السياسي لخلق جو من الاستقرار

توحيد الجيش وإزالة ازدواجية المؤسسات يمثلان الأولوية القصوى للدولة

حوار اجراه:
محمد مصطفى

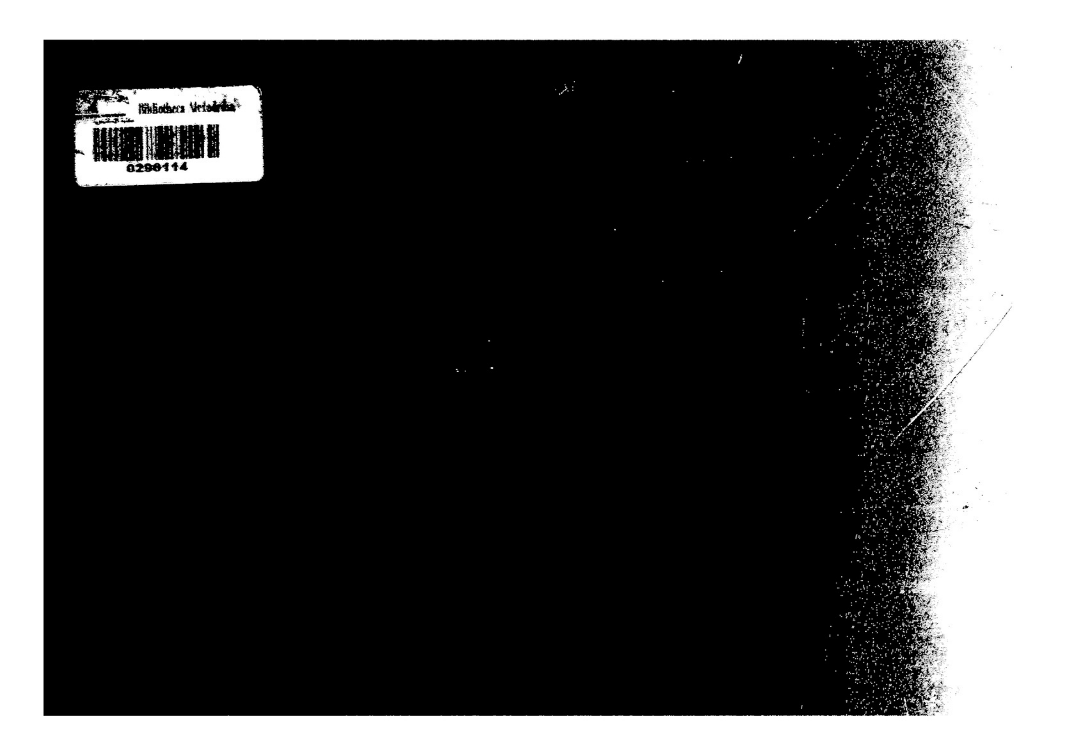
نفى الدكتور «عبدالعزيز الدالى» وزير الدولة اليمنى للشئون الخارجية ماتردد عن حدوث عمليات تزوير فى انتخابات مجلس النواب اليمنى التى جرت مؤخرا، واكد الدكتور «الدالى» فى حديث خاص لـ «الاهرام» ان الانتخابات تمت فى جو ديمقراطى، وشاركت فيها مختلف القوى السياسية على الساحة، وهى تمثل نقطة تحول تاريخى فى اليمن، والخطوة الاولى لبناء الدولة الحديثة بعد قيام الوحدة بين الشطرين الشمالى، والجنوبى فى مايو ١٩٩٠.

وعن شكل الائتلاف الحكومى القادم فى اليمن بعد الانتخابات اشار الوزير اليمنى الى اتجاه الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبى العام بزعامة الرئيس «على عبدالله صالح»، والاشتراكى اليمنى بزعامة نائب الرئيس «على سالم البيض» الى توسيع دائرة التحالف الحاكم بعد الانتخابات بهدف تشكيل حكومة عريضة تمثل القوى السياسية لخلق مناخ الاستقرار، والاستمرارية لاطول فترة ممكنة حتى تتمكن من مواجهة التحديات الكبرى التى يواجهها اليمن حاليا، واهما تطبيق خطة التنمية الشاملة لتحديث المجتمع، ومن المحتمل ان ينضم حزب التجمع اليمنى للاصلاح ذى الاتجاه الاسلامى الى التحالف الحكومى الجديد مع المؤتمر الشعبى، والاشتراكى اليمنى.

وعن اولويات مجلس النواب الجديد قال: ان استكمال مسيرة الوحدة، وانهاء مخلفات التشطير، ومن ضمنها توحيد الجيش، والغاء الازدواجية فى المؤسسات ستحتل المرتبة الاولى على جدول اعمال مجلس النواب اليمنى بالاضافة الى قضايا التنمية الاقتصادية، وتعزيز علاقات اليمن الخارجية خاصة مع دول الجوار الجغرافى، والدول الشقيقة، وقد بدأت الحكومة اليمنية منذ فترة ازالة العوائق القائمة بينها، وبين دول الجوار، ومثال على ذلك التوقيع على اتفاقية رسم الحدود مع سلطنة عمان، وباجراء مفاوضات لتسوية الحدود مع المملكة العربية السعودية فى اطار اللجنة الفنية للحدود اليمنية السعودية، وقد عقدت اللجنة ٤ دورات من المفاوضات، وستعقد الدورة الخامسة فى صنعاء بعد الاتفاق على موعد انعقادها.

وحول مايثار من فترة لاخرى بشان تهجير يهود اليمن الى اسرائيل . قال وزير الدولة اليمنى: ان عدد يهود اليمن يبلغ حوالى الف نسمة، وهم مواطنون لهم كافة الحقوق التى كفلها الدستور، ومنها حق السفر، والعودة الى اليمن فى اى وقت.

وعن ظاهرة العنف التى سادت فى الفترة الاخيرة؟ اكد الدالى: ان هناك جماعات تمارس الارهاب السياسى فى اليمن، وهى ممولة من الخارج، وتهدف الى زعزعة استقرار، وامن البلاد، واجهاض مشروع اليمن الحضارى، وهذا الارهاب مرفوض دينيا، وشعبيا، ورسميا اما المظاهرات، والاضرابات عن العمل التى تاخذ شكل العنف فهى بسبب المعاناة الاقتصادية التى يعيشها الشعب، وتسعى الدولة الى تخفيف هذه المعاناة من خلال خطة التنمية الشاملة، وتشجيع القطاع الخاص، والتخلص من شركات القطاع العام التى ثبت فشلها لسنوات متكررة، ونفى الوزير اليمنى فى ختام حديثه وجود خطة لنزع اسلحة القبائل مؤكدا ان القبائل فى اليمن واقع اجتماعى، ومشاركتهم فى الحياة السياسية ضرورية، وهم لايعارضون العملية الديمقراطية الحالية بل شاركوا فى الانتخابات، ولم يعترضوا عليها، وعندما تستطيع الحكومة المركزية مد سلطاتها الى جميع المناطق ستتخلى القبائل عن السلاح.


Bibliotheca